د. محمد العربي ساكر
الرئيس السابق لجامعة الجزائر

محاضرات

في

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الإقتصاد الكلي المعمق

hadjkonane@gmail.com

2003

مقدمـــــــة

يهدف هذا الكتاب إلى تعريف طلبة الماجستير في العلوم الإقتصادية بالمواضيع الرئيسية التي يتناولها برنامج مقياس الإقتصاد الكلي المعتمد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والذي جاء نتيجة جهد وسنوات تدريس هذه المادة .

فهو يتناول في فصوله الخمسة عشر دراسة الإقتصاد الكلي الكلاسيكي والكينزي والماركسي ، ووضع الأسعار في الإقتصاد الرأسمالي والسياسات النقدية والمالية والوظائف الجديدة للبنوك وكذا الأزمات الإقتصادية العالمية والعلاقات الغير متكافئة بين الدول النامية والمتطورة وكذا آثار العولمة الإقتصادية على إقتصاديات الدول النامية ووضع الإقتصاد الوطني الجزائري على ضوء الإصلاحات والتحولات الدولية .

ويمكن أن يعتبر هذا الكتاب مرجعا مفيدا لطلبة مرحلة الليسانس في العلوم الإقتصادية .

SAHLA MAHLA

المؤلف :

د. محمد العربي ساكر

الرئيس السابق لجامعة الجزائر

الفهرس

الفصـــــــــل الأول : تحليل مسألة التوازن في الإقتصاد الكلي الكلاسيكي .

الفصـــــل الثـــــاني : تحليل مسألة التوازن في الإقتصاد الكلي الكينزي .

الفصـــــل الثـــــالث : تحليل مسألة التوازن في الإقتصاد الكلي الماركسي .

الفصـــــل الـــــرابع : وضع الأسعار في الإقتصاد الرأسمالي .

الفصـــــل الخامـــس : سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات .

الفصـــــل الســـادس : السياسات النقدية والمالية في النظام الرأسمالي . النظام النقدي الدولي والأزمات النقدية .

الفصـــل الســـابع : الوظائف الجديدة للبنوك الرأسمالية والمظاهر الجديدة للنظام المصرفي الجزائري .

الفصـــل الثـــــامن : العولمة وآثارها على إقتصاديات الدول النامية .

الفصـــل التـــــاسع : أزمة الإقتصاد العالمي والتضخم .

الفصـــل العـــــاشر : دور الشركات المتعددة الجنسيات في تعميق الأزمة الإقتصادية .

الفصل الحادي عشـــر : علاقة نشاط الإحتكارات بالتضخم .

الفصل الثانـــي عشـــر : وضع الإقتصاد العالمي في ضوء الثورة العلمية والتكنولوجية .

الفصل الثالـث عشـــر : الإتجاهات الجديدة في التدخل الحكومي في الإقتصاديات الرأسمالية .

الفصل الرابع عشـــر : أزمة العلاقات الإقتصادية الغير متكافئة بين الدول النامية والنظام الرأسمالي .

الفصل الخامس عشر : الإقتصاد الجزائري في ضوء الإصلاحات الداخلية والمتغيرات الخارجية .

SAHLA MAHLA

الفصل الأول

تحليل مسألة التوازن في الإقتصاد الكلي الكلاسيكي

قبل سنة 1936 عندما كتب كينز كتابة المشهور النظرية العامة للإستخدام و الفائدة و النقد كانت تفسيرات الظواهر الإقتصادية الكلية موجودة ضمن ما يسمى بالإقتصاد الكلاسيكي [1] وقد أسهم في تكوين هذا النظام الفكري المتكامل عدد من المفكرين جاء كل منهم بأفكار و نظريات ضمت إلى نظريات الآخرين و كملتها. و قد اعتمد هذا الإقتصاد الكلي على تفسير الظواهر بشكل عام للحياة الإقتصادية في نظام إقتصاد معين هو النظام الرأسمالي و الذي تصور أنصاره أنه النظام الإقتصادي الوحيد الذي لا يمكن زواله أو تحوله إلى نظام آخر وبما أن كينز يري بأن تحاليله جاءت نتيجة ضرورة لفشل الإقتصاد الكلاسيكي لهذا تطرقنا إلى دراسته و تحليل الإقتصاد الكلي الكلاسيكي أولا قبل الشروع في بحث الإقتصاد الكلي الكينزي .

يهتم التحليل الكلاسيكي بداية بنظرية القيمة و النظرية النقدية و محاولة الفصل بينهما ، حيث تهتم الأولى بالأسعار النسبية في حين تهتم الثانية بالمستوى العام للأسعار و بالنسبة لهذا التحليل فإن الأسعار النسبية تحددها آليات العرض و الطلب الحقيقية بالنسبة لكل سلعة نتيجة لتفاعل قوي العرض و الطلب في السوق ، و يحدد هذا السعر كلفة الإنتاج في المدى الطويل [2] حيث يتم تحديد مستوى الإنتاج بعوامل حقيقية طبيعية و بشرية ، و حجم الإنتاج يكون عند مستوى التشغيل التام لاعتقادهم أن عرض السلع و الخدمات من شأنه أن يخلق طلبا مساو للعرض و هذا ما يعرف بقانون ساري للمنافذ.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أما بالنسبة للتحليل النقدي عند الكلاسيك فلا أثر للنقود في تحديد حجم الإنتاج و الإستخدام ، و نسب التبادل بين السلع و الخدمات في السوق ، طالما أن كل ذلك يتحدد بعوامل حقيقية ، و تؤثر النقود فقط على المستوى العام للأسعار ، و أنها مجرد تسهيل لعمليات التبادل للسلع الحقيقية و الخدمات في السوق .

و قد إفترض الكلاسيك إقتصاد يتضاءل فيه عنصر الشك و اللايقين في المستقبل أي ليس للنقود دور مستودع قيمة[3] وافترضوا عدم وجود بطالة في عوامل الإنتاج و ذلك لإفتراضهم درجة عالية من المرونة في الأسعار و الأجور. كما ينظرون إلى سعر لفائدة على أنه ظاهرة حقيقية و ليس ظاهرة نقدية بحيث يعمل على تساوي الإدخار مع الإستثمار عند مستوى الإستخدام التام . و في ظل هذه الإفتراضات جميعا لا يبقى للنقود سوى وظيفة واحدة تتمثل في وظيفة المبادلة وهي تبقى حيادية التأثير على مستوى الإنتاج و الإستخدام و يبقى أثرها فقط على مستوى الأسعار.

---

(1) عمر صخري : التحليل الإقتصادي الكلي ،ديون المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1994 ، ص 39 .

(2) ضياع مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992 ، ص 47.

(3) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص48 .

أولا : توازن سوق العمل و سوق السلع والخدمات و سوق النقود في النموذج الكلاسيكي .

1- دالة الإنتاج و حجم الإنتاج الكليان :

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الإنتاج وتعرف الدالة بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية [4] و يمكن كتابتها كما يلي :

(عوامل الإنتاج) f = الإنتاج.

$Y = f(N,K,..)$.

حيث : Y : تمثل الكمية المنتجة .

و N,K,.. : عوامل الإنتاج.

بإفتراض ثبات و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

(عوامل الإنتاج) f = الإنتاج .

$$Y = F(N,K,..)$$

و N,K,… : عوامل الإنتاج.

بإفتراض ثبات رأس المال و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

$Y = f(L)$

و حيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجب و متناقصا أي :

$$y'(L) = \frac{\partial y}{\partial L} > 0$$

و $y''(L) < 0$

بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة .

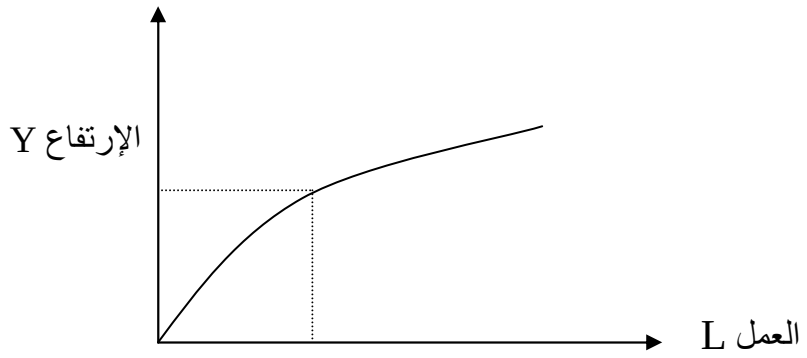

(4) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص46 .

إن عرض العمل تابع لمستوى الأجرة النقدية المقدمة من طرف المؤسسات أما الطلب على العمل من طرف المؤسسات يخضع لعنصر تعظيم الربح وهنا تظهر العلاقة بين إنتاجية العمل والمعدل الفعلي للأجر .

وحيث أن حجم الناتج يعتمد على مستوى العمالة ، فإن أول سوق يمكن التطرق إليه هو سوق العمل ، وعندما يتحدد العمل والناتج فإن تلاقي الناتج الكلي مع الطلب الكلي يطرح مشكل التوازن في سوق السلع والخدمات ومن ثم تحديد مستوى الأسعار من خلال السوق النقدية [5] .

2. التوازن في سوق العمل :

1.2 الطلب على العمل :

الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة للأجر الحقيقي :

$$Ld = D\left(\frac{W}{P}\right) \quad ، \quad D''\left(\frac{W}{P}\right) < 0 \qquad \text{حيث :}$$

W : الأجر الإسمي.

P : المستوى العام للأسعار .

" أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمال إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفض ، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الإقتصاد في المنافسة الكاملة هذه المؤسسات التي تكون مستفيدة بمبدأ تعظيم الربح [6] وحسب هذا المبدأ فإن المؤسسة ترفع من حجم إنتاجها إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع تكلفته ، أما من ناحية العمالة فهذا يترجم في توظيف عدد آخر من العمال من طرف المؤسسة إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية : $MR = MC$.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هوة المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي :

$$MC = \frac{W}{MP}$$

W : تمثل معدل الأجر الاسمي.

MP : تمثل الإنتاجية الحدية.

---

(5) أحمد فريد مصطفى : التحليل الإقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الأردن ، 2000 ، ص 193.

(6) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص41.

وحيث أن المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في السوق بتفاعل قوي العرض و الطلب وهذا يعني أن السعر (P) ثابت ومساو للإيراد الحدي MR .

إذن : $MR = P$

أو $MR = P = M$

أو $MR = P = MC = \frac{W}{MP}$

أو $P = \frac{W}{MP}$

ومنه : $MP = \frac{W}{P}$

ومن العلاقة السابقة يتبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما ، وإذا عمم هذا الشرط فسوف يسبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل ، وبما أن : $P.\ M\ P = W$ هي تمثل قيمة الإنتاجية الحدية أي :

$VMP = M\ P\ .P = W$ [7]

وتمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل ، وفي حالة تساوي الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي فإن المنتج لا يقبل على زيادة طلب العمالة. لذا نستطيع أن نقول أن :

$Ld = D\left(\frac{W}{P}\right)$ هي دالة عكسية لمعدل الأجر الحقيقي.

SAHLA MAHLA
مذكرات التخرج في الجزائر

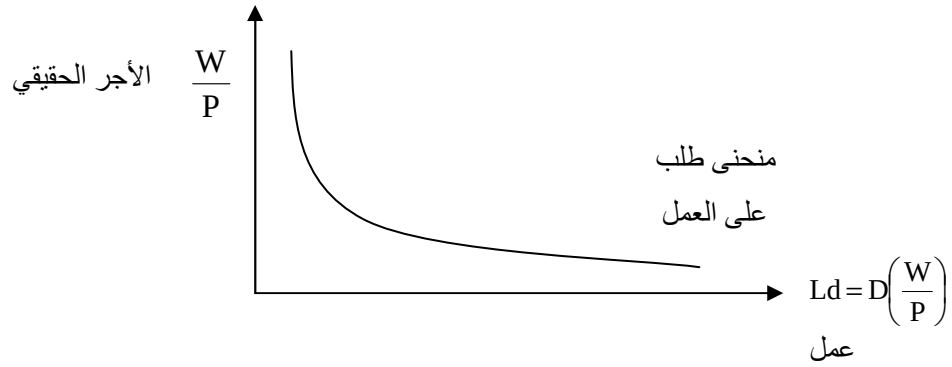

وبما أن التحليل في حالة المنافسة التامة فإن P يكون ثابت مهما كانت القيمة المباعة وأن أي انخفاض في Wيمثل إنخفاض في لأجر الحقيقي الذي تتحمله المؤسسة وهي بذلك تحت صاحب المؤسسة على زيادة طلب اليد العاملة . وحسب هذه الوظيفة فإن كل من الأجر الاسمي والأجر الحقيقي يتحركان في نفس الاتجاه لأن هناك انفصال بين معدل الأجر الاسمي والسعر ، حتى يمكننا مطابقة هذه النتائج على المستوى الكلي يجب اعتبار أن النقطتان في المعدل العام للأجور مساوي لمعدل الأجر الحقيقي .

---

(7) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 42 .

ومنه فالنظرية التي تعرض إليها الكلاسيك تعتبر أن منحنى الطلب الكلي للعمل ينطبق على منحى الطلب على العمل بالنسبة للمؤسسات أي أن حجم العمالة على مستوى الكلي يرتفع كلما إنخفض المستوى الحقيقي للأجور .

2.2 عرض العمل :

عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$

حيث يقوم الأفراد بعرض عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شرائها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي تغير بها الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة. نستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقاتها بأسعار الإنتاج . [8]

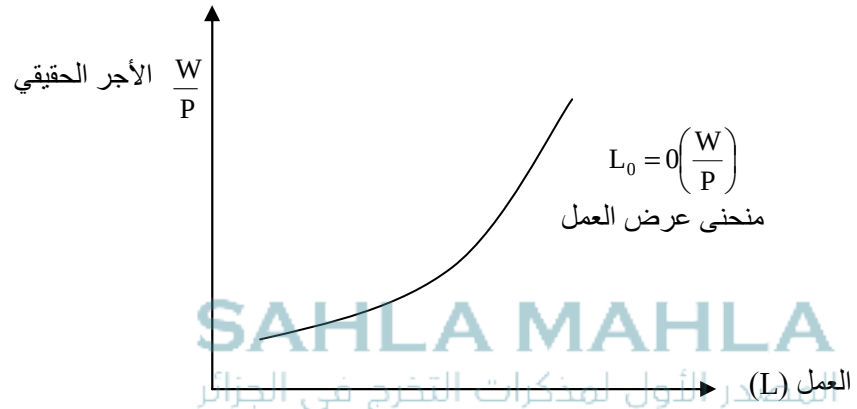

SAHLA MAHLA
الموقع الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3.2 توازن سوق العمل :

من خلال الفروض السابقة لا توجد إلا طريقة واحدة لتحقيق التوازن في سوق العمل ومعدل الأجر الحقيقي ، ومن خلال تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو موضح في الشكل :

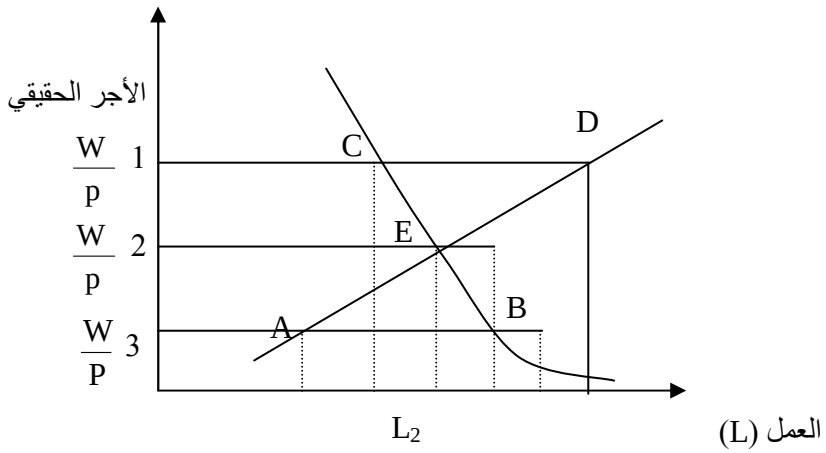

(8) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 43 .

عند معدل الأجر الحقيقي $\frac{w}{p3}$ الطلب على العمل أكبر من عرض العمل أي أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في اليد العاملة ومن الشكل يقدر بالمسافة AB وهذا يؤدي بالمنتجين الذين يعملون في سوق المنافسة التامة إلى التنافس من أجل الحصول على عمال ، وبالتالي :

يؤدي إلى زيادة أجورهم إلى $\frac{w}{P2}$ ويحدث توازن بين العرض والطلب على العمل عند هذا الأجر (ثبات الأسعار) أما عند معدل الأجر الحقيقي $\frac{w}{P1}$ فإن عرض العمل أكبر من الطلب عليه ، أي أن العمل يعاني من فائض كبير في اليد العاملة (بطالة) ومن الشكل يقدر بالمسافة CD .

ومن أجل القضاء على البطالة وتوظيف هذا الفائض من اليد العاملة يجب على العمال القبول بتخفيض أجورهم (ثبات الأسعار والأشياء الأخرى) إلى المستوى الذي يتم فيه التوازن حيث ينخفض الأجر إلى المستوى $\frac{w}{P2}$ وعند هذا المستوى يتحدد حجم العمل التوازني بـ : L2 .

وحسب النموذج الكلاسكي فإن مستوى التوازن للعمل (L) يمثل المستوى الذي يكون فيه الإقتصاد في حالة التشغيل التام كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي في حالة التشغيل التام وفي حالة التوازن فإن البطالة التي يمكن أن تظهر فيما بعد ما هي بطالة إرادية [9] وهذا راجع لسببين :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السبب الأول : إذا وجد عند التوازن عمالا لا يشتغلون فإن هذا يرجع إلى أن هؤلاء العمال لا يرغبون في العمل بالأجور السائدة وإنما يرغبون في رفع هذه الأجور بالنسبة للإنتاجية الحدية للعمل $MPL = \frac{w}{P}$

وبالتالي فإن بطالتهم تعتبر بطالة إرادية إذا قبلوا فقط بتخفيض بسيط في أجورهم الإسمية ، فإن معدل الأجر الحقيقي سوف ينخفض وبالتالي يسمح بزيادة الطلب على العمل .

السبب الثاني : تعتبر النظرية الكلاسيكية أن الأجور الإسمية تتحدد بعد المساومة بين العمال بصفة عامة والمؤسسات ، وهي بدورها تحدد الأجر الحقيقي ، وبالتالي فإن العمال سيستطيعون تحديد أجورهم الحقيقية وبالتالي حجم العمالة ، وعليه فإن أي بطالة فيما بعد تعتبر بطالة إرادية .

4.2 البطالة وتوازن سوق العمل عند الكلاسيك :

يتحقق التوازن في سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه ، ومع أن الكلاسيك يقرون بحالة التشغيل التام إلا أنهم تعرضوا لبعض أنواع البطالة .

---

(9) أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق .

*** البطالة الإحتكاكية :**

" تعرف البطالة على أنها نتيجة البحث عن فرض العمل من قبل كل من العمال وأصحاب الأعمال في أسواق تسودها معلومات غير تامة "[10] فبالنسبة للعمال تتمثل الفرصة البديلة في البحث عن فرص العمل بالوقت المضحى به سواء كان ذلك من وقت الراحة أو وقت العمل إضافة إلى التكاليف التي يتحملها العامل أثناء عملية البحث عن عمل ويبني العامل العاطل قراره على أساس الأجر النقدي الذي يتحصل عليه مقارنة بالأجر الحقيقي السابق ومن يقبل العمل بأجر أقل منه ، إلا أنه قد يضطر إلى القبول بهذا الأجر إذا طالت فترة بقائه عاطلا عن العمل .

*** البطالة الهيكلية :**

" يقصد بتعرض الإقتصاد إلى تغيرات هيكلية هو أن بعض الصناعات وبعض المناطق في الدولة تتعرض إلى الإنهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال وصناعات أخرى للتوسيع . وهنا ينتج إختلال توازن بين زيادة عرض العمل في القطاعات التي أصابها تقلص وزيادة طلب العمل في القطاعات التي تواجه حالة التوسع "[11] هنا يتوجه العمال من القطاعات ذات العجز إلى قطاعات ذات الفائدة إستجابة لتغيرات في الأجر إلا أن هذا الإجراء يتطلب وقتا من ناحية إعادة تأهيل اليد العاملة حسب المناصب الجديدة وأيضا حسب الطلب على السلع المعروضة في الأسواق .

3. توازن سوق السلع والخدمات :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لدينا دالة الإنتاج في الفقرة القصيرة $Y = F(L)$

إن تحديد المستوى التوازني للعمالة في السوق يحدد بصفة تلقائية الناتج أو الدخل الحقيقي للإقتصاد ككل ، وبما أن المستوى الكلي الناتج و الدخل هما عبارة عن مقاييس متماثلة ، وبما أن الطلب يعتمد على الدخل ، وفي هذه الحالة ، هل يمكن أن يكون الطلب كافيا لإستيعاب كل من السلع و الخدمات المنتجة في الفترة القصيرة ؟

1.3 قانون ساي للمنافذ :

يعد قانون ساي أحد أهم مكونات النظرية الكلاسيكية في التحليل الكلي ، وقد بنيت أفكار ساي على فروض عامة : أن المستهدف في النشاط الإقتصادي هو الإستهلاك ، وحتى الإدخار فهو إستهلاك مؤجل ولا بد للإدخار أن يتحول إلى إستثمار ، وبالتالي فالنقود وسيلة تبادل فقط . وقانون ساي " العرض يخلق طلب " يعني أن السلع التي سوف تنتج هناك أسواق سوف يتم تصريفها من خلالها تلقائيا .

وقد دعم الفكر الكلاسيكي أراءه بالإستنتاجات التي توصل إليها وفي مقدمتها صعوبة تحقيق فائض أو عجز في الإنتاج ، وإن حدث فائض في الإنتاج فيعد من الناحية الزمنية مؤقتا وفي حالة إستمرار هذا الفائض من

---

(10) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 85 .

(11) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 87 .

السلعة فإن المنتجين سوف يعدلون عن إنتاجها إما بتقليل إنتاج لتلك السلعة والتمتع بوقت من الراحة أو التحول نسبيا إلى إنتاج سلعة أخرى [12] كما أنهم إستنتجوا أن الإقتصاد لا يتسم بالإستقرار إلا في حالة الإستخدام التام وأن ليس هناك بطالة في تشغيل هذه الموارد .

2.3 النظرية الكلاسيكية للإدخار ، الإستثمار و الفائدة :

الكلاسيك يجيب على السؤال السابق بأن الإدخار في نظرهم ما هو إلا شكل من أشكال المصاريف ، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات ، بمعنى كل إدخار هو عبارة عن إستثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي .

يتم تحويل الإدخار إلى إستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى قانون ساي صالحا بالنسبة للإقتصاد تسود فيه النقود ، حيث يمثل الإستثمار الطلب على الموارد المالية ويمثل الموارد المالية ويمثل الإدخار عرض هذه الموارد ، ويمثل سعر الفائدة هذه الموارد . -وبذلك نجد أن الطلب على الإستثمار هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة دالة متزايدة بالنسبة له ويمكن كتابة المعادلتين في المدى القصير بالشكل التالي [13] :

دالة الإدخار : $s = s(I)$

دالة الإستثمار : $I = I(i)$

$s'(I) < 0$

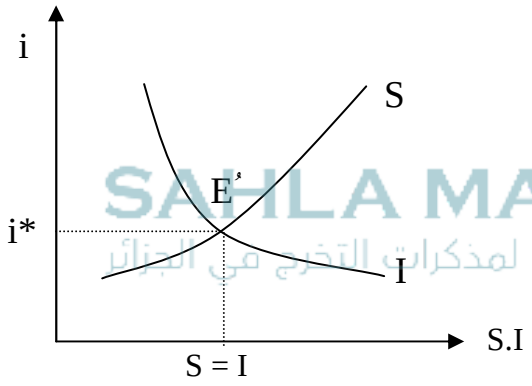

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويحدث التوازن في حالة تساوي الإدخار مع الإستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة ، سعر الفائدة التوازني يتحدد عندما يقطع منحنى الطلب على الإستثمار وهو متناقص منحنى العرض للإدخار وهو متزايد ولا يوجد إلا سعر فائدة واحدة للتوازن . وبشكل عام فإن حجم الإدخار والإستثمار لا يتوقف فقط على سعر الفائدة وإنما يتوقف على مستوى الدخل الكلي Y الذي يحدده المستوى العام للتشغيل ، وبذلك فإن مستوى الإدخار والإستثمار حسب النظرية يتوقف على الدخل وسعر الفائدة السائد وذلك بالرجوع إلى دالة الإستهلاك و الإستثمار .

كما نستطيع أن نقول بأن الدخل الحقيقي لا يغير أساسا النموذج الكلاسيكي وحسب هذا الإفتراض فإن :

$$I = (y , i) = S(y , i)$$

---

(12) سالم توفيق النجفي : أساسيات علم الإقتصاد ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، مصر 2000 ، ص 228 .

(13) محمد الشريف المان : محضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، منشورات برتي ، الجزائر 1994 ، ص 124 .

حيث : $\frac{\partial s}{\partial i} > 0$ ، $\frac{\partial l}{\partial i} > 0$

إن تحديد التوازي في سوق العمل وكذلك حجم العمالة على مستوى كلي للإقتصاد يحدد لنا مستوى الدخل y وعندما يصبح لدينا y معروف فإن سعر الفائدة (i) يحقق التوازن بين الإدخار والإستثمار ، وعليه يكون سعر الفائدة واحد فقط .[14]

4. توازن سوق النقود عند الكلاسيك :

إن آخر عنصر في البناء الكلاسيكي هو نظرية النقود وتحديد المستوى العام للأسعار فيما يخص هذه النظرية نجد أن الفكر الكلاسيكي كله محتوى في نظرية كمية النقود.[15]

1.4 النظرية الكمية للنقود :

تقوم هذه النظرية على أساس أخذ النقود كعامل أساسي وحاسم لتفسير النقود ، أو تحديد مستويات الأسعار ، وتأخذ النظرية النقود كأي سلعة من السلع وتتحدد قيمتها بتفاعل عوامل عرضها والطلب عليها . فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للطلب عليها سيؤدي إلى إنخفاض قيمتها وهذا يؤدي بدوره إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات أما إذا إرتفع مستوى الطلب على النقود على مستوى المعروض منها فإن هذا سيؤدي إلى إرتفاع قيمتها وإنخفاض مستوى الأسعار.[16] ومنذ القرن السادس عشر طور عدد من العلماء منهم جان بودان ، جون لوك ، منتسيكيو وهيوم النظرية النقدية .

أما في القرن 19 فقد توصل ريكاردو إلى أن أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أما في القرن 20 فقد دافع على هذه النظرية العالم الأمريكي ارفنج فيشر وصاغ هذا التحليل النقدي رياضيا في شكل معادلة ، عرفت المبادلات بإسم معادلة التبادل .

1.1.4 صيغة العبارة لفيشر :

تمت صياغة المعادلة من قبل فيشر سنة 1917 والتي تعبر عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها محاولة تحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار.[17] ومعادلة المبادلة عبارة عن المساواة بين قيمة النقود وقيمة السلع والخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود : $M.V = P.T$

حيث أن :

M : عرض النقود. V : سرعة تداول النقود.

P : المستوى العام للأسعار. T : الدخل الإجمالي الحقيقي.

---

(14) أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 202 .

(15) نفس المرجع ، ص 203 .

(16) خالد علي الدليمي ، مرجع سابق ، ص 221 .

(17) مراوي عطوان ، النظريات النقدية ، دار البحث للطباعة وللنشر ، الجزائر ، 1989 ، ص 94 .

وقد قامت النظرية على عدة فرضيات هي :

1- إفتراض ثبات حجم الإنتاج في المدى القصير لأنه يعتمد على مستوى التشغيل التام وهو الوضعية المعتادة في التحليل الكلاسيكي .

2- إفتراض أن سرعة تداول النقود خاصة في الفترة القصيرة ثابتة حيث ترتبط السرعة بطبائع الأفراد في حفظهم للنقود ، وبما أن هذه الطبائع لا تتغير إلا ببطء فإن الكلاسيك يعتبرون أن $k = \frac{1}{V}$ = ثابت .

3- على هذا الأساس فإن عرض النقود والمستوى العام للأسعار هي المتغيرات التي يمكن أن تتغير في المدى القصير حسب هذه النظرية .

وحتى يمكننا فهم العلاقة الموجودة بين M و P يجب معرفة أن النقود بالنسبة للكلاسيك أداة تبادل فقط ، وهي وسيلة لتعويض عملية المقايضة [18] لذلك فإن الأشخاص الإقتصاديين لا يقبلون على المحافظة على النقود في شكلها النقدي بل تكوين إحتياطات من أجل المبادلة في المستقبل .

وبشكل عام فإن أي شخص يحتفظ بالنقود فإنه يرفع من قدرته الشرائية التي تترجم فيما بعد في زيادة مصاريفه للحصول على السلع الإستهلاكية أو شراء أوراق مالية التي تمكن المؤسسة التي أصدرتها من إستخدامات واسعة ، وبشكل عام نستطيع أن نقول بأن النظرية الكلاسيكية تعتبر الدخل وسرعة تداول النقود مقادير ثابتة ، وأن أي زيادة في الكتلة النقدية المتداولة لا يمكن إلا أن ترفع المستوى العام للأسعار ، هذه الزيادة في الأسعار هي الوسيلة الوحيدة التي تعيد التوازن إلى السوق النقدي .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2.1.4 صيغة سرعة دوران الدخل :

تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات (T) المتعلقة بالإنتاج أو الناجمة عن بيع الأوراق المالية وأصبح من الصعب إفتراض ثابت T حتى في حالة توفر مستوى الإستخدام التام ، أما المشكلة الثانية تتعلق بمستوى الأسعار P والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة .

وحسب صيغة دوران الدخل فقد ركز الإقتصاديون على حجم الإنتاج الجاري بدلا من حجم المعاملات أي Y بدلا من T ما أخذوا المستوى العام للأسعار بدلا من سعر المعاملات وبالتالي عدلت صيغة فيشر كما يلي :

$$M.V = P.Y$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد يجب أن تتساوى الكمية المعروضة في النقد مع الكمية المطلوبة ، أي الطلب على النقد معطى بالشكل :

$$Md = \frac{1}{V} P.Y$$

---

(18) نفس المرجع السابق ، ص 98 .

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على :

$Md = \frac{1}{V} Y$ وهي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود الحقيقية .[19]

وبالرغم من أن صيغة الدخل قللت الكثير من المشاكل العملية إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية. فالمشكلة في صيغة فيشر للمعاملات تتضمن الإنجاز الفعلي للمعاملات في حين أن المشكلة في صيغة فيشر لسرعة دوران الدخل هو أنها لا تتضمن جميع المعاملات ، فمثلا المبادلات الخاصة بمبادلات الأصول الرأسمالية و الأوراق المالية غير داخلة في إحتساب الدخل ، طالما أن هذه المبادلات لا تخلق دخلا بحد ذاتها .

" إن المعادلة $P = \frac{M.V}{T}$ تبرز دور النقود في عملية المبادلة في حين أن المعادلة $P = \frac{M.V}{Y}$ تبرز دور النقود في إنتاج الدخل القومي و بالتالي فإن صيغة المبادلات تختلف عن صيغة سرعة دوران الدخل و يزداد هذا الإختلاف حدة في صيغة كامبردج للأرصدة النقدية . [20]

3.1.4 صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة :

تختلف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركيزها على النقود كوسيلة مبادلة إذ تؤدي النقود كمستودع للقيمة إلى تعطيل مؤقت في القوة الشرائية.[21]

و يذكر إقتصاديو مدرسة كامبردج أمثال الفرد مارشال و بيجو بعض العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة من هذه العوامل : سعر الفائدة ، مقدار ثروة الفرد ، وسائل تسهيلات الشراء ، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة ، و أسعار السلع ، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات من هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في المدى القصير أو تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد .

والطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة يعطى بالشكل التالي :

$$Md = K.Y$$

حيث :

Y : الدخل القومي الإسمي .

K : معامل التناسب $(K=\frac{1}{V})$.

و طالما أنه يتم التعبير عن الدخل الكلي الحقيقي كآلاتي :

$$Md = K.P.Y$$

---

(19) ضياء مجيد الموسوي : الإقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر 1993 ، ص 84 .

(20) نفس المرجع ، ص 85.

(21) ناظم محمد النوري الشمري : النقود و المصاريف و النظرية النقدية ، دار نهمان للنشر و التوزيع ، طبعة 1 ، 1999 ، ص 360 .

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على :

$$\frac{Md}{P} = m.d = Ky$$

" و المعادلة الأخيرة هي معادلة الأرصدة النقدية الحقيقية و يوضح الشكل البياني معادلة كامبردج للأرصدة النقدية بحيث أنه كلما زاد الدخل القومي الحقيقي إزداد الطلب على كمية النقود الحقيقية بنفس النسبة " .[22]

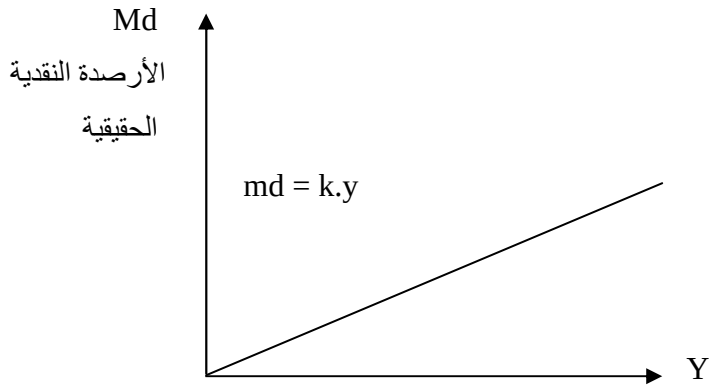

2.4- توازن سوق النقود :

يتحدد التوازن في سوق النقود عند تساوي عرض النقود Ms مع الطلب على النقود Md حيث أن النقود المعروضة للتداول تتألف من نقود قانونية و نقود الودائع حيث يتولى البنك المركزي إصدار النقود أي أن :

$$Ms = Mo$$

أما الطلب على النقود فهو متغير داخلي في النموذج الكلاسيكي :

$$Md = K.P.Y$$

فعند زيادة كمية النقود المتداولة من قبل السلطة النقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات أي زيادة الإنفاق و بما أن كمية السلع و الخدمات في النموذج الكلاسيكي ثابتة في المدى القصير فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة الأسعار ، و هذا يؤدي إلى إرتفاع القيمة النقدية للمعاملات (زيادة الطلب النقدية) وتستمر هذه الزيادة حتى يتحقق التعادل بين الطلب و العرض النقدي .[23]

$$Mo = Ms = K.P.Y = Md$$

---

(22) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 62.

(23) نفس المرجع السابق ، ص 96 - 97.

ومنه : $\frac{Md}{P^*} = \frac{Ms}{P^*} = K.Y$

حيث أن : P^* يمثل مستوى الأسعار العام التوازني ويمكن تمثيل ذلك بيانيا :

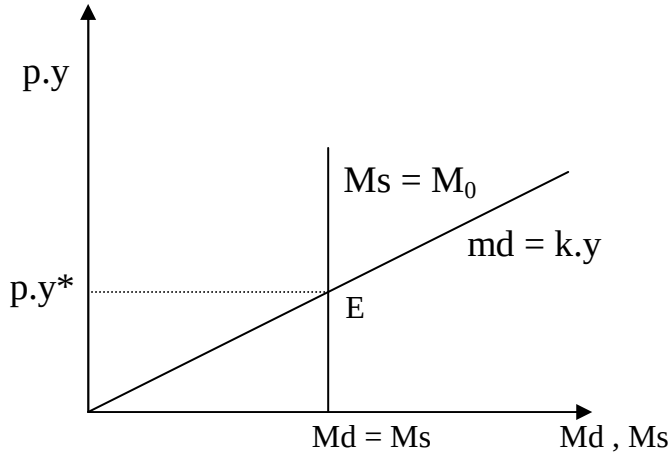

3-4 العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار :

إن الفكرة الرئيسية للنظرية الكلاسيكية تتمثل في أن المستوى العام للأسعار P هو متغير تابع للمتغير المستقل M (عرض النقود) وعليه فإن المتسوى العام للأسعار دالة في عرض النقود : $P = f(M)$

حيث : $f'(M) > 0$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حسب هذه النظرية فإن الأسعار لا تتغير تماما بنفس النسبية التي تتغير بها عرض النقود ، وبالتالي فإن كل من Y ، K يبقى ثابتان ، وبما أن هناك فصل بين النقود والقطاع الإقتصادي العادية ، حيث نجد أن هناك فصل بين النقود والقطاع الإقتصادي الحقيقي ، وحسب هذه النظرية المبسطة فإن كل من المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية يتغيران بنفس الإتجاه ، ولكن ليس بنفس النسبة. فإذا كان : K : ثابت ، و M معطاة ، فإن التوازن النقدي يفترض أن أي زيادة في الدخل Y يقابلها إنخفاض نسبي في المستوى العام للأسعار ، إذن هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي ، ويمكن شرح ذلك من خلال الشكل التالي :

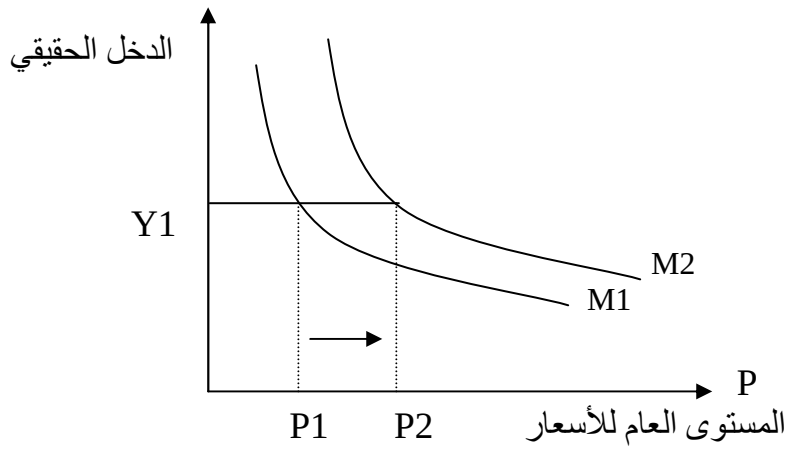

لتكن M1 كمية النقود المعطاة فإن العلاقة الموجودة بين Y ، P يمكن تمثيلها في شكل منحني متناقص من اليسار إلى اليمين بما أن Y1 يمثل الدخل الحقيقي للإقتصاد في حالة التشغيل التام وأن M1 الكمية المعروضة من النقود فإن المستوى العام للأسعار يكون حتما في P1 ، فإذا ارتفع عرض النقود من M1 إلى M2 فإن الدخل لا يستطيع أن يتغير لأن الإقتصاد في حالة تشغيل تام ، بل المستوى العام للأسعار هو الذي يتغير ويصبح P2 وإذا كانت المتغيرات y ، K ، M ثابتة فإن المستوى العام للأسعار P ثابت بدوره وفي هذه الحالة فإن أي تغير في الأجور النقدية أو الإسمية يؤدي حتما إلى تغير الأجور الحقيقية $\left(\frac{W}{P}\right)$.

5- خلاصة التوازن في الأسواق الثلاثة :

من خلال التوازن في الأسواق الثلاثة سوق العمل ، سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، يصبح النموذج الكلاسيكي كالتالي :

1- $Ld = Ld\left(\frac{W}{P}\right)$

2- $Ls = Ls\left(\frac{W}{P}\right)$

3- $Y = Y(L)$

4- $M.V = P.Y$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

" من (1) و (2) يمكننا تحديد حجم العمل (L) ومعدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ ، وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج في معادلة (3) نحصل على الإنتاج y . وبتعويض حجم الإنتاج في المعادلة (4) . ومع افتراض سرعة دوران وحدة النقد ثابتة وأن كمية النقد (M) هي متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية فإنه يمكن تحديد مستوى السعر P وبتعويض السعر في إحدى المعادلتين (1) أو (2) فإنه يمكن تحديد معدل الأجر الإسمي (W) وبهذا يكون النموذج الكلاسيكي منسقا.

والتمثيل البياني للنموذج موضح بالشكل التالي :

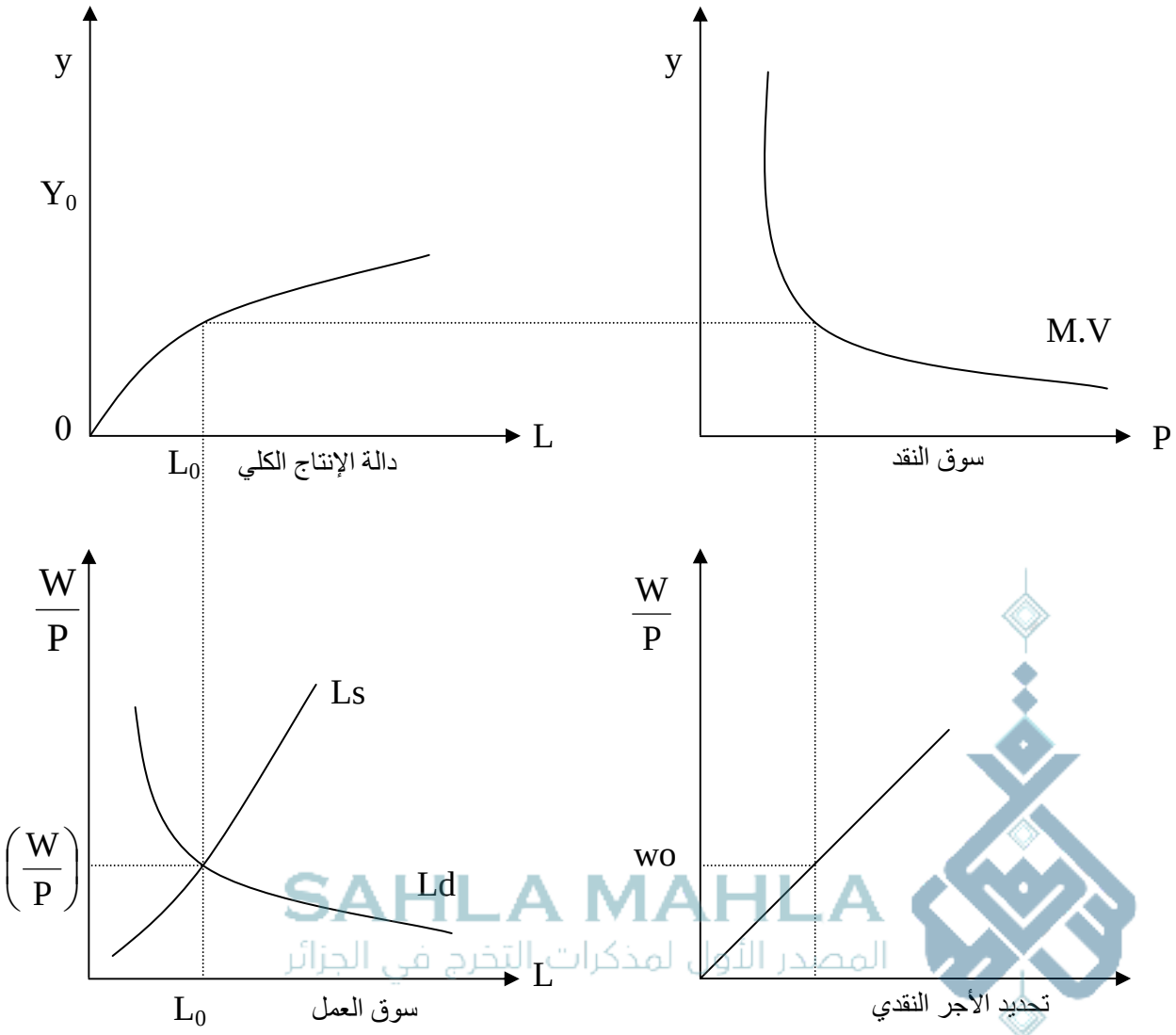

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانيا : التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وأثر السياسة المالية والنقدية في النموذج الكلاسيكي.

1- الطلب الكلي والسياسة المالية والنقدية :

1.1 الطلب الكلي عند الكلاسيك :

تعرف دالة الطلب الكلي بأنها الدالة التي تربط الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة عند المستوى العام للأسعار. فعند انخفاض الأسعار فإن كمية الطلب الكلي تزداد مع افتراض ثبات عرض النقود.

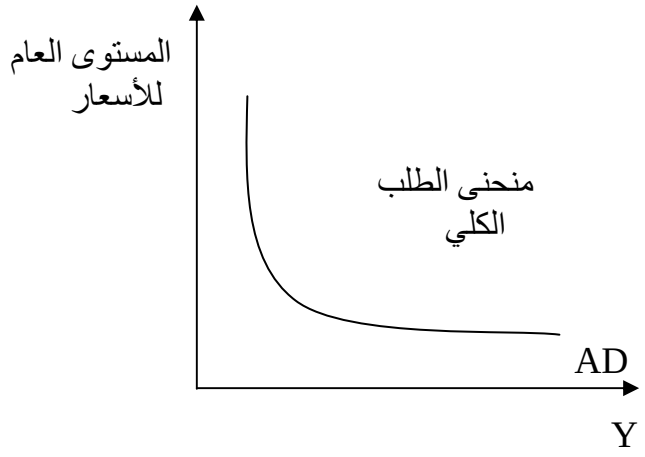

2.1 أثر السياسة المالية والنقدية على الطلب الكلي :

1.2.1 أثر السياسة المالية التوسعية :

يقصد بالسياسة المالية تلك السياسة التي تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية ، وتتمثل أدوات هذه السياسة في السياسات الخاصة بالنفقات والإيرادات الحكومية.

ولنفرض أن الحكومة قد زادت من مستوى الإنفاق عند نفس مستوى الأسعار الأصلي P_0 فإن توازن الدخل يكون أكبر عند (B) حيث ينتقل منحنى الطلب من AD_0 إلى AD_1 ونفس الشيء يحدث بالنسبة لتخفيض الضرائب.

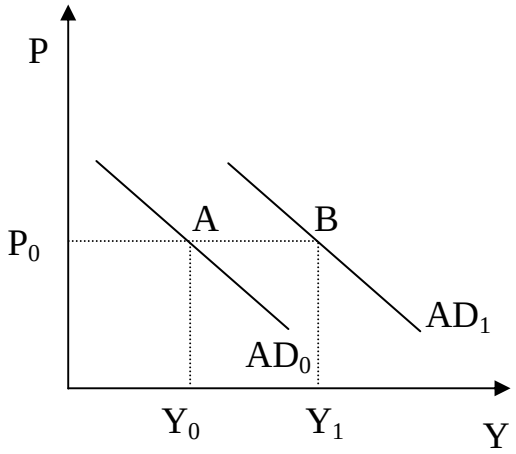

2.2.1 أثر السياسة النقدية على الطلب الكلي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يقصد بالسياسة النقدية تلك السياسات التي ينفذها البنك المركزي ، ومن تأثيرات السياسة النقدية حجم النقود المعروضة في المجتمع عن طريق الأدوات التقليدية والمتمثلة في أسعار الفائدة واحتياطات الجهاز المصرفي وسعر الخصم ، بالإضافة إلى السياسات الإئتمانية.

نفرض أن البنك المركزي زاد حجم النقود المعروضة فهذا يؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي Ad_0 إلى الأعلى Ad_1 ، عند نفس مستوى الأسعار يرتفع مستوى توازن الدخل والإنفاق. (24)

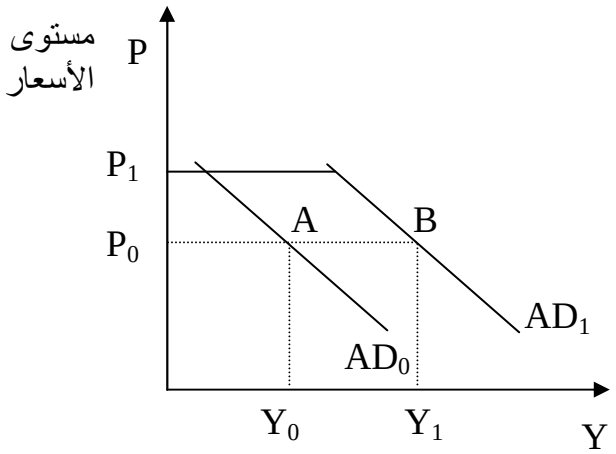

(24) مصطفى سلمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 139

2. العرض الكلي عند الكلاسيك :

يعرف منحنى العرض الكلي بأنه عبارة عن تجميعات من الناتج والمستوى العام للأسعار التي تكون المؤسسات قادرة على إنتاجها [25] والتي تعرض في السوق في المدى الطويل ومن خلال الفروض التي قدمتها النظرية الكلاسيكية وخاصة المرونة في الأسعار والأجور ، يظهر منحنى العرض الكلي على شكل خط مستقيم عمودي أي أن الكمية المعروضة ثابتة في المدى الطويل مهما حصلت تغيرات على الأسعار أو على الطلب الكلي.

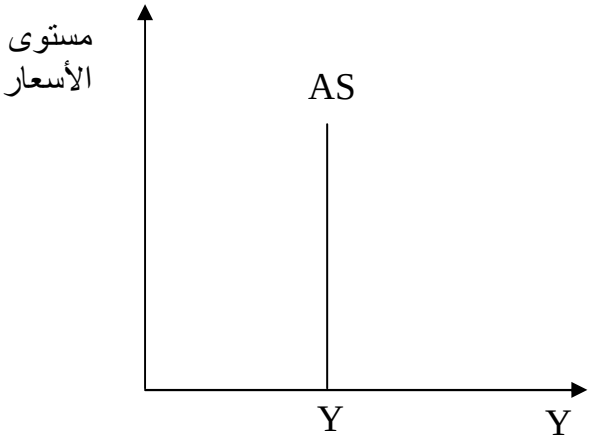

2.2 التغيرات المالية والنقدية على حالة العرض الكلي :

1.2.2 أثر السياسة المالية على العرض الكلي :

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى انتقال منحنى (AD_0) إلى (AD_1) عند المستوى الأصلي للأسعار P_0 فإن الطلب على السلع قد زاد ، ومن أجل حصول المؤسسات على أيدي عاملة إضافية لابد من زيادة الأجور ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن هنا يعمل أرباب العمل على رفع الأسعار لمنتجاتهم.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والخلاصة أن زيادة الطلب على السلع تؤدي فقط إلى الإرتفاع في الأسعار ، ولن تؤدي إلى أي زيادة في الإنتاج.

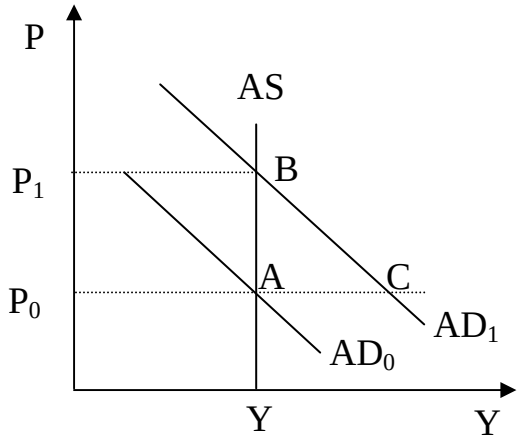

والزيادة في الأسعار تؤدي إلى تخفيض الأرصدة الحقيقية للنقود وبالتالي الزيادة في أسعار الفائدة ونقص في الدخل.

---

(25) هيثم الزغبي ، حسن أو الزيت : أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان 2000 ، ص 86.

نفرض أن : نقطة التوازن A وبالتالي فالسياسة المالية التوسعية سوف تؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب (AD_0) إلى (AD_1) وهذا يعني زيادة أسعار الفائدة وبالتالي زيادة الأسعار أيضا (P_1).

2.2.2 أثر السياسة النقدية على العرض الكلي :

نفرض أن الوضع التوازني كان عند (A) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_0 مع منحنى العرض الكلي AS ويتحقق ذلك على مستوى التوظيف الكامل وحيث مستوى الأسعار السائد هو P_0 . نفرض أن السياسة النقدية التوسعية أدت إلى زيادة الرصيد النقدي لعرض النقود ، ينتقل بذلك (AD_0) إلى (AD_1) والزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات عن طريق الزيادة في توظيف عمال جدد بأجور مرتفعة وتزداد بالتالي التكاليف ، وبهذا يرتفع المستوى العام للأسعار ليصل إلى (B) ويخفض بالتالي الرصيد الحقيقي لعرض النقود إلى المستوى الذي كان عليه أصلا.

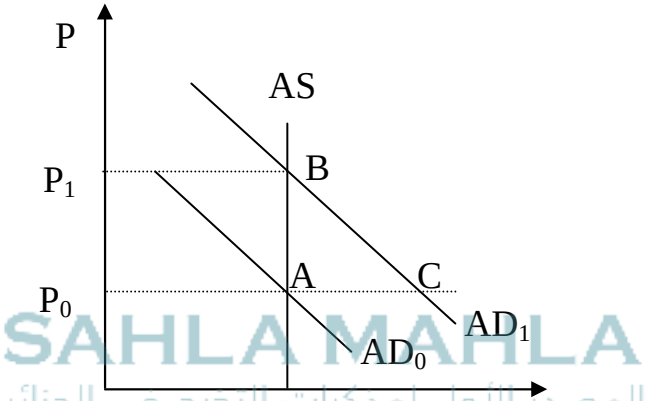

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3. التوازن بين العرض الكلي و العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي :

يتحدد التوازن في الإقتصاد الكلي في النموذج الكلاسيكي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي . أي القيمة الكلية لما يطلبه أفراد المجتمع من السلع و الخدمات مع القيمة الكلية لما تعرضه كل المشروعات من سلع و خدمات .

و الطلب الكلي إنما هو عبارة عن مقدار الطلب الكلي على السلع و الخدمات و هو يتوقف على المستوى العام للأسعار، و منحنى العرض الكلي يوضح المستوى العام للأسعار الذي يصحب كل مستوى من مستويات الإنتاج .

ومن الشكل لدينا P_0 هو المستوى العام للأسعار عند التوازن كما أن Y_0 هو مستوى الناتج التوازني .

" أي من خلال نقطة التوازن (E) يتحدد الناتج القومي ، أي التوازن في كمية النقود التي يرغب الأفراد في إنفاقها مع قيمة السلع و الخدمات التي يعرضها البائعون ".

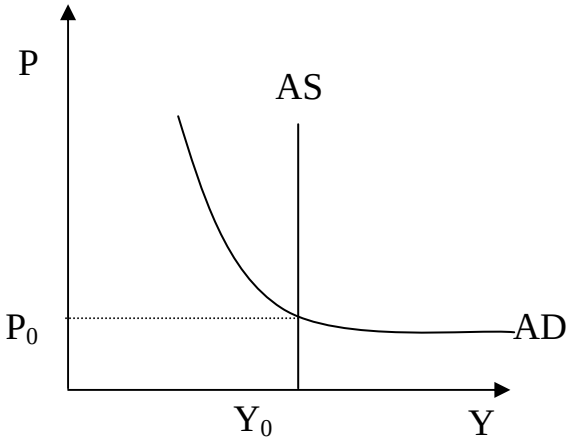

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثالثا : أهم الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :

1- ظهور النظرية الكينزية :

شهدت بلدان النظام الإقتصادي الرأس مالي خلال القرن 19 أزمات إقتصادية عارضة التي لا تلبث أن تجد حلا بفعل قوانين السوق و المنافسة الكاملة و التوازن الإقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل ، التي كانت النظرية الإقتصادية التقليدية تقوم عليها .

إلا أن الأزمات تراكمت و شكلت فيما بعد الأزمة الإقتصادية الكبرى 1929 - 1933 وقد أدت هذه الأزمة إلى إنهيار النظرية الإقتصادية التقليدية و تحول إهتمام النظرية النقدية من دراسة المستوى العام للأسعار و تغيراته التي إهتمت بها نظرية كمية النقود إلى دراسة السلوك الذي تسلكه النقود و أثره على مجمل النشاط الإقتصادي ، و بهذا جاء التحليل النقدي الجديد الذي صاغه الإقتصادي كينز ، أين قام بدراسة و تحليل الأزمة و إستخلص ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي الذي ظل سائدا حتى ظهور الأزمة .

2- الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :

إن نظرية كينز في تغيرات المستوى العام للأسعار ترتبط إرتباطا وثيقا بنظريته في التشغيل و تحديد الدخل القومي . و من أهم المزايا و الجوانب التي إعتمد عليها كينز في تحليله و التي تختلف عن التحليل الكلاسيكي ما يلي :

* يعتمد التحليل التقليدي على قانون ساي : العرض يخلق طلب مساوله ، والعرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل ، بحيث أن التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل . لكن كينز إنتقد هذه النظرية التقليدية وأكد أن التوازن الإقتصادي يحدث في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل .

* يعتبر التقليديون أن العرض متغير مستقل و الطلب متغير تابع ، ويرى كينز عكس ذلك ، أي أن العرض متغير تابع في حين أن الطلب الفعلي متغير مستقل و الذي يتكون من الطلب علي الإستهلاك و من الطلب علي الإستثمار . فالتوازن الإقتصادي قد يكون عند مستوى التشغيل الكامل أو أقل من هذا المستوى .

و قد ينخفض الطلب الفعلي مما يؤدي إلي إنخفاض الإنتاج و نقص في التشغيل عن مستوى التشغيل الكامل . وقد يكون التوازن دون المستوى و يزداد الطلب الفعلي ، فيؤدي إلى زيادة الإنتاج و إرتفاع مستوى التشغيل ، وزيادة الطلب الفعلي بعد مرحلة التشغيل الكامل سوف تنعكس في إرتفاعات في الأسعار و ظهور الفجوة التضخمية . و هنا تتفق النظرية الكينزية مع النظرية التقليدية .

* تميز تحليل كينز أمر جعل للنقود دورا مهما في تحديد مستوى الدخل و التشغيل في الإقتصاد القومي ، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة . وبهذا إستطاع أن يربط بين النظرية النقدية و نظرية التشغيل و الدخل .

و أصبح من غير الممكن دراسة تقلبات المستوى العام للأسعار و قيمة النقود دون الإشارة إلى مستوى الدخل و التشغيل في الإقتصاد .

* ربط كينز بين نظرية المستوى العام للأسعار و نظرية القيمة ، في حين أن التقليديين حددوا قيمة السلعة بناءا على مبادئ التكلفة و الطلب .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و عندما إنتقلوا إلى تحديد المستوى العام للأسعار إعتمدوا على كمية النقود دون الأخذ بمبادئ تحديد قيمة السلعة ، أي الفصل في التحليل بين ظاهرتين مترابطتين . [26]

* إعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الإدخار و الإستثمار و أنه الوحيد في تحديد قرار الإستثمار. غير أن كينز أدخل معدل الربح المتوقع (الكفالة الحدية لرأس المال) كأساس عند إتخاذ قرار الإستثمار .

و لهذا فقرارات الإستثمار تتعرض إلى تقلبات سنوية : تقلبات الدخل ، الإنتاج و التشغيل ، الأمر الذي يظهر أهمية مضاعف الإستثمار الذي جاء به كينز .

* طلب النقود عند الكلاسيك للتبادل فقط ، لكن كينز أكد أن دالة الطلب على النقود هي دالة في سعر الفائدة إلى جانب الدخل ، و أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة ، لا يمكن أن ينخفض إلى أدنى منه . وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لا نهائي المرونة ، و هذا ما يعرفه كينز بمصيدة السيولة .

* يرى التقليديون في ظل نظرية كمية النقود أن أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا على الإقتصاد القومي يجب تلافيه ، بحيث تؤدى إلى إنخفاض قيمة النقود من خلال إرتفاع تضخمي في المستوى العام للأسعار .

بينما يرى كينز أنه يجب النظر أولا إلى المرحلة التي يعيشها الإقتصاد القومي ، فإذا أرادت الدولة أن تقضي على البطالة و تحقق مستوى تشغيل كامل فإنها تزيد من كمية النقود و بالتالي يزداد الطلب النقدي و يرتفع التشغيل و الإنتاج ، كما أنه يجب النظر أيضا إلى أثر كمية النقود على الطلب الفعلي ، و من ثم أثر الطلب الفعلي في زيادة مستوى التشغيل و الإنتاج في الإقتصاد القومي . [27]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

---

(26) احمد زهير شامية : النقود و المصارف ، دار أرهران للنشر ، عمان 1993 ، ص 199 .

(27) أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص 200 .

الفصل الثاني

تحليل مسألة التوازن الإقتصادي الكلي الكينزي :

تهدف النظرية الإقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الإقتصاد الوطني بشكل كامل و هذا يعني أن إهتمام النظرية مركز حول الدراسة للقوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الإقتصادي و التي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الإقتصادي في المجتمع مثل مستوى الناتج أو الدخل و الإنفاق الحكومي و مستوى التوظيف و البطالة و المستوى العام للأسعار .

و بذلك نجد الإقتصاد الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية كالرواج و الكساد و إجمالي الناتج الوطني و معدلات التضخم و البطالة و بالتالي فهو يتعامل مع الموضوعات الإقتصادية الرئيسية و المشاكل التي تنتاب الإقتصاد و التي تؤثر في أداءه و لقد تعددت التحليلات و التفسيرات الإقتصادية و التي إنصبت حول تشخيص الحالة المثلى للإقتصاد و التي يتم توازنه فيها و يعظم أداؤه .

و أول هذه التحليلات هو التحليل الكلاسيكي و الذي تبناه مجموعة من الإقتصاديين التقليديين أمثال ساي و ستوارت ميل و هم رواد المدرسة الكلاسيكية و إعتمدوا في ذلك على عدة فرضيات بنو عليها دراساتهم و دونوا على أساسها نتائجهم و من بينها قانون ساي للمنافذ و كذا إفتراض توازن الإقتصاد عند حالة الإستخدام التام و كذا فرض حيادية النقود و كذا اليد الخفية التي تعمل على التوازن .

SAHLA MAHLA

غير أن الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي على تحليل و تفسير الأزمات و عجزه عن معالجتها .

و بذلك ظهرت النظرية الكينزية على يد الإقتصادي الشهير جون ميناركينز و برزت أفكاره في كتابه " النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقد " و التي أعادت الإعتبار إلى التحليل الكلي و هذه النظرية تركز على الصلة بين كمية النقود و معدل الفائدة و نفقات توظيف الأموال والإستخدام و الأسعار مما يعتبر أساس الإقتصاد الموسع الحديث و نهاية لمبدأ الحرية الإقتصادية و نفيا لمقولة أن الرفاهية على المستوى الجزئي كفيلة بأن تحقق الرفاهية على المستوى الكلي .

و قد إعتبرت هذه النظرية أهم النظريات لما قدمته من إسهامات و دراسات على المستوى الكلي . فإلى أي مدى كان التحليل الكينزي كفيلا بحل المشاكل العالقة بالإقتصاد (بطالة ، تضخم) .

- هل حالة الإستخدام الكامل حالة حقيقية يمكن للإقتصاد الوصول إليها ؟
- هل يمكن للإقتصاد أن يتوازن دون حالة الإستخدام التام ؟
- ما هي التوازن الإقتصادي الكلي عند كينز ؟
- هل يمكن للدولة الحفاظ على مستوى النشاط الإقتصادي و التوازن الإقتصادي الكلي من خلال تدخلها في الحياة الإقتصادية ؟

و تعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي و الإقتصادي حيث أنها إعتمدت و بنت دراستها على فروض مخالفة لفروض النظرية الكمية للنقود التي سادت في فترة من الزمن . ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية فكرة حيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية النقود و الدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الإقتصادي بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الإقتصادية سواء عمالة ، إنتاج ، إستهلاك ، إدخار ، إستثمار مما يؤثر على التوازن الإقتصادي الكلي و يفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج من التغير في كمية النقود على أنه مجرد إنعكاس لمستوى العمالة و الدخل الوطني و لذلك فقد بدأ كينز بتحليل الطلب الكلي الفعال ، كما بنيت هذه النظرية على فرضيات أخرى و أهمها :

1- الإقتصاد لا يحتوي على قوى تلقائية تقوده إلى حالة التوازن .

2- يمكن للحكومة أن تؤثر على مستوى النشاط الإقتصادي من خلال السياسة المالية و السياسة النقدية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أولا : التوازن في سوق السلع و الخدمات :

1- المفهوم الكينزي للعرض و الطلب الكلي :

1.1 العرض الكلي :

" يعرف العرض الكلي على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على إستعداد لإنتاجه و بيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار " [1]

1) دالة العرض الكلي :

أقر كينز أن الأجور و الأسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك ، بل هي جامدة في الأجل القصير و هذا يعني أن الإقتصاد ينتج بأقل من طاقته الكامنة و تشغيله الكامل ، و عليه لا يمكن لمنحنى العرض أن يكون عموديا كما تصوره الكلاسيك و هو على النحو التالي : [2]

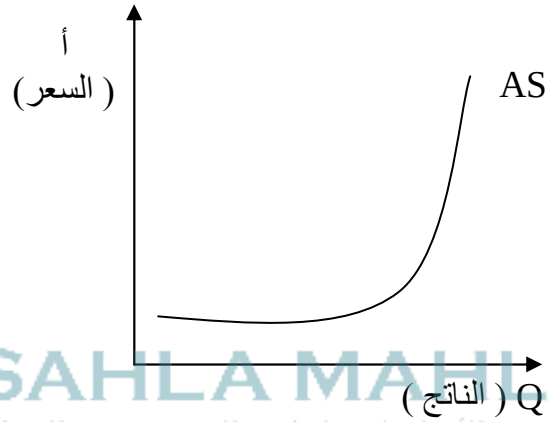

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2) محددات العرض الكلي :

للعرض الكلي الكثير من المحددات نذكر منها :

أ) الناتج المحتمل : يعبر عن الطاقة الكامنة في إقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع و الخدمات وفقا للإستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة ، و عليه فإن مستوى العرض الكلي في أي إقتصاد يتحدد بشكل ملموس بمستوى الإستغلال الأمثل للموارد و االتكنولوجيا المتاحة . [3]

---

(1) مصطفى سلمان و آخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي (الأردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2000) ، ص 141.

(2) خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي (الطبعة الثالثة ، الأردن : دار وائل للنشر ، 1999) ، ص ص150 ، 151 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص 142 .

ب) **تكاليف عناصر الإنتاج :** فمثلا عند زيادة الأجور فإن المنتجين لن يتمكنوا من إمداد السوق بمستويات العرض السابقة إلا عند مستويات أعلى من الأسعار ، مما يعني إنتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى[1] .

ج) **مستوى التوظيف :** هناك علاقة طردية بين مستوى التوظيف و العرض الكلي ، ذلك أن السلع و الخدمات التي يهدف العرض الكلي تقديمها إلى السوق لا يمكن أن يتم إلا من خلال توظيف عناصر الإنتاج كرأس المال و العمل ، و بالتالي يتحدد مستوى العرض الكلي من خلال مستوى التوظيف [2] .

ثانيا : الطلب الكلي :

" يعرف الطلب الكلي على أنه مجموع السلع و الخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون و الحكومة و المؤسسات الإنتاجية و العالم الخارجي خلال فترة معينة " [3]

وبالتالي فإن الطلب الكلي الفعال عند كينز = الإنفاق الإستهلاكي + الإنفاق الحكومي + الإنفاق الإستثماري + صافي الصادرات .

1) **دالة الطلب الكلي :** و هي تمثل العلاقة العكسية بين السعر و الكمية كما يبينه الشكل التالي : [4]

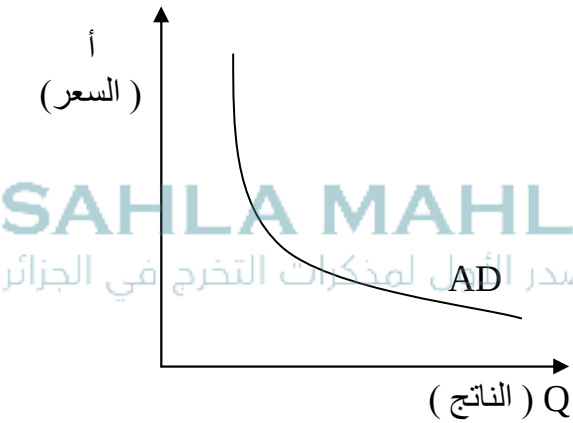

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

---

(1) خالد واصف الوزني ، مرجع سابق ، 143.

(2) هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، أسس و مبادئ الإقتصاد الكلي ، الأردن ، دار الفكر و الطباعة و النشر و التوزيع ، 2000، ص 84.

(3) نفس المرجع السابق ، ص 98.

(4) نفس المرجع السابق ، ص 81.

2) عناصر الطلب الكلي :

أ) **الإنفاق الإستهلاكي :** و هو عبارة عن مجموع المبالغ التي ينفقها الأفراد لشراء السلع و الخدمات الإستهلاكية. (5)

ولقد ركز كينز في كتابه " النظرية العامة للإستخدام و الفائدة و النقود " على أن : " القانون الأساسي الذي يقرر أن الأفراد يميلون كقاعدة و في المتوسط إلى زيادة إستهلاكهم بزيادة دخلهم ، و لكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم "

و بالتالي فالمحدد الأساسي للإستهلاك هو الدخل الممكن التصرف فيه ، و عليه فهناك علاقة هامة بين الدخل المتصرف فيه و الإستهلاك ، و هذا ما يطلق عليه بدالة الإستهلاك. (6)

و تكون هذه الدالة من الشكل : $C = f(y)$ أي أن : $C = a + by_d$

حيث : a : الإستهلاك المستقل ، y_d : الدخل التصرفي ، C : الإستهلاك

أما " b " فيسمى الميل الحدي للإستهلاك وهو عبارة عن مقدار التغير في الإستهلاك نتيجة التغير في الدخل ، و يرمز له بالرمز M_{PC} حيث :

$$Mpc = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{C_2 - C_1}{y_2 - y_1} \quad \ldots\ldots (7)$$

ويمكننا إستخراج هذا الميل رياضيا كالتالي :

*** طريقة الإشتقاق :** $M_{PC} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b$

طريقة المتغيرات النسبية : لما يزداد C بمقدار ΔC سينجم عنه زيادة Y إلى Δy و بالتالي :

$$C = a + by \Leftrightarrow C + \Delta C = a + b(y + \Delta y) \Leftrightarrow C + \Delta C = a + by + b\Delta y$$
$$\Leftrightarrow C + \Delta C = C + b\Delta y \Leftrightarrow \Delta C = b\Delta y \Leftrightarrow b = \frac{\Delta C}{\Delta y} = Mpc \quad (8)$$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

---

(5) هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص 79 .

(6) جيمس جوارتني ، إ ريجارد إستروبا، ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمان و آخرون ، الإقتصاد الكلي ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1988 ، ص 238 .

(7) هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص 51 .

(8) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 58 .

و معناه : إذا تغير y بوحدة واحدة يتبعه تغير في C بمقدار b وحدة .

- كما يمكننا ضمن هذا المجال تعريف عنصر آخر و هو الميل الوسطي للإستهلاك و الذي يرمز لـه بـالرمز Apc وهو عبارة عن الجزء المنفق من الدخل على الإستهلاك ، أي أن :

$$Apc = \frac{C}{y} \quad (9)$$

و الجديربالذكر أن هنالك علاقة تربط " Apc " بـ " Mpc " وهي على النحو التالي :

لنفرض دالة الإستهلاك معرفة كالتالي : $C = a + by_d$

$$Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + \frac{by}{y} \Leftrightarrow Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + b \Leftrightarrow Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + Mpc \quad (10)$$

بما أن : $Mpc < Apc \Leftrightarrow 0 < \frac{a}{y}$

*** دالة الإنفاق الإستهلاكي :**

بما أن $C = a + by_d$ فإن دالة الإستهلاك تكون على النحو التالي : (11)

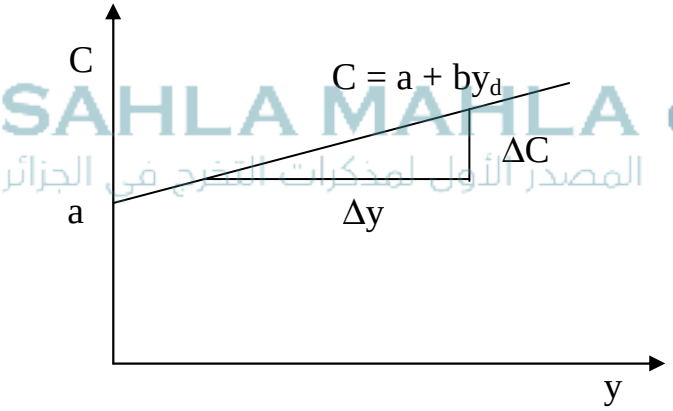

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

*** العوامل المؤثرة في الإستهلاك :**

إن الدخل من أهم المحددات الأساسية للإستهلاك ، لكن هذا لا يعني عدم وجود محددات أخرى للإستهلاك و التي نذكر منها مايلي :

*** الثروة :** لنفترض أن شخصا ما يمتلك أسهما أو سندات ، فعند إرتفاع أسعارها يتولد إحساس لدى الفرد أ ن ثروتـه زادت ، وبالتـالي تـزداد نـسبة الـدخل المخـصص للإسـتهلاك ، و هـذا مـا يـؤدي إلـى إنتقـال دالـة الإستهلاك إلى الأعلى و العكس صحيح [12].

---

(9) هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص 52 .

(10) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 59.

(11) هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص54

(12) مصطفى سلمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 166.

* **مستوى الأسعار :** إن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للثروة مما يؤدي إلى إنخفاض معدات الإستهلاك و العكس صحيح [13].

* **معدلات الفائدة :** فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى إرتفاع في مستوى الإدخار وهذا ما يؤثر سلبا على منحني الإستهلاك وبالتالي ينتقل منحنى الإستهلاك إلى الأسفل.

* **التوقعات :** فإذا توقع الشخص زيادة دخله مستقبلا ، فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على إعتبار ما سيحصل عليه مستقبلا ، وهذا يعني إنتقال منحنى الإستهلاك إلى الأعلى والعكس صحيح [14].

* **الآثار الديمغرافية :** حيث أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الإستهلاك المطلق ، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي لهم يخلق أنماط إستهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار.

إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في أذواق المستهلكين والتغيير في جاذبية السلع والتغير في الإنفاق على الدعاية والإعلان والضرائب الحكومية ، ودرجة مديونية المستهلك والتي تؤدي إلى إنتقال دالة الإستهلاك من مكانها [15].

ب) الإدخار : إن دالة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) يستلزم دراسة الإدخار وهذا الإرتباط بالإنفاق الكلي خاصة بالنسبة للإنفاق الإستثماري. فالإدخار هو الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الإستهلاك [16].

وعلى هذا فالدخل يقسم بين الإستهلاك والإدخار أي أن : $Y = C + S$

$$Y = a + by + s \Leftrightarrow S = y - a - by = -a + (1-b)\, y$$

$$\boxed{S = -a + (1-b)\, y}$$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وهذه العلاقة تعبر عن دالة الإدخار حيث :

a : إدخار مستقل عن الدخل S : الإدخار، Y : الدخل التصرفي .

(1-b) : هو الميل الحدي للإدخار و الذي يعبر عن مقدار التغير في الإدخار نتيجة التغير في الدخل و يرمز له بالرمز (Mps) حيث : $Mps = \frac{\Delta s}{\Delta y}$ [17]

---

(13) خالد واصف الوزني ، مرجع سابق ، ص 166.

(14) نفس المرجع السابق ، ص ص ، 167 ، 168.

(15) مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 103.

(16) هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص 57.

(17) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 61.

- وكما قلنا سابقا يمكننا تعريف الميل الوسطي للإدخار و الذي يمثل نسبة الإدخار إلى الدخل الو سطي حيث يرمز له بالرمز A_{PS} أي أن : $Aps = \frac{S}{Y}$

$$Aps = \frac{-a}{y} + \frac{y}{y} - \frac{by}{y} = \frac{-a}{y} + 1 - b = \frac{-a}{y} + Mps \Rightarrow A_{PS} = \frac{-a}{y} + Mps$$

وبما أن : $0 > \frac{-A}{Y}$ فإن : $Aps < Mps$ (18)

* العلاقة بين : Apc و Aps وبين Mps و Mpc :

$$Y = C + S \Rightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = Apc + Aps$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = Mpc + Mps \quad (19)$$

ج) الإنفاق الإستثماري :

أ) **تعريفه :** هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل : المصانع و الآلات و كذلك الإضافات للمخزون ، مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطية أو النهائية خلال فترة زمنية معينة [20].

ب) **العوامل المؤثرة في الإنفاق الإستثماري :** من بينها نجد :

- **سعر الفائدة :** طبقا لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة ، و قد حذر كينز من إرتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير ، مما يؤدي إلى تخفيض الإستثمار ، و بوجه آخر يمكن القول أن كينز إعتقد أ ن إنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الإستثمار. [21]
- **الكفاية الحدية لرأس المال :** و هي تمثل الغلات النقدية الصافية المتوقعة من الإستثمار في أصل من الأصول طيلة بقائه صالحا للإنتاج إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله ، و من خلال المقارنة بين سعر الفائدة في السوق ، و بين الكفاية الحدية لرأس المال يمكن تحديد مقدار رأس المال ، المطلوب إستثماره ، فكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد كلما شجع ذلك الإستثمار. [22]

---

(18) نفس المرجع السابق ، ص 63.

(19) نفس المرجع السابق ، ص 66.

(20) مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 115.

(21) أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد ، النقود و التوازن الإقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص ص ، 126 ، 127.

(22) مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 116، 117.

ح) دالة الإنفاق الإستثماري :

يرتبط الإنفاق الإستثماري بعدة متغيرات منها الدخل الوطني ، الطلب الكلي ، معدل الفائدة السائد ، لكن في التحليل الكينزي يرتبط الإنفاق الإستثماري أكثر بالدخل الوطني وتغيراته ، حيث كلما زاد الدخل زاد الإستثمار والعكس صحيح.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بما يلي : $I = f(y)$ أي أن : $I = I_0 + ry$

I_0 : إستثمار تلقائي ، r : ميل دالة الإستثمار (MpI)

أي أن $r = \frac{\Delta I}{\Delta y}$ (23)

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي :

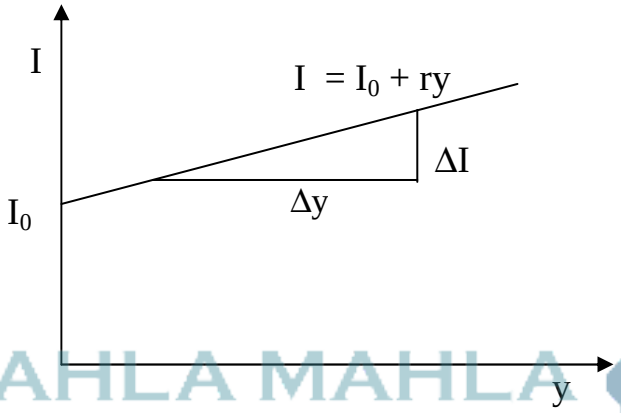

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لكن مع هذا فإن كينز لميستثني أثر سعر الفائدة في الطلب الإستثماري ، ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية :

$I = f(i)$ أي أن : $I = I_0 - gi$

لأن العلاقة بين الطلب الإستثماري وسعر الفائدة عكسية ، فكلما زادت سعر الفائدة قل الإستثمار والعكس صحيح ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا : (24)

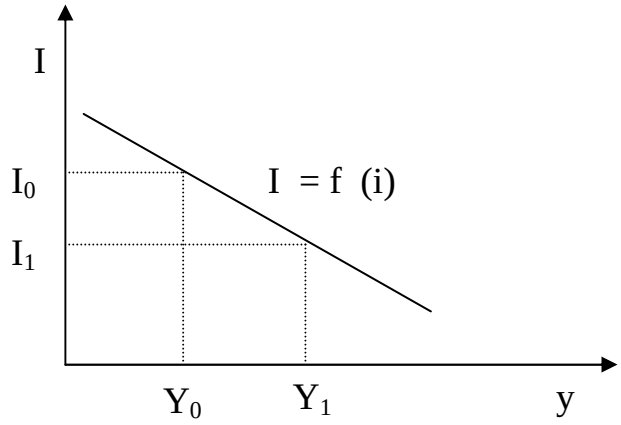

(23) نفس المرجع السابق ، ص 63.

(24) نفس المرجع السابق ، ص 66.

ونتيجة لما سبق يمكننا القول أن الإنفاق الإستثماري يتغير تبعا لتغير الدخل الوطني وسعر الفائدة معا ، ويمكننا تمثيل هذا بالعلاقة التالية : $(I = f(y, i)$ أي أن : $I = I_0 + ry - gi$

وهذا ما اعتبره كينز في حقيقة الأمر بالإنفاق الإستثماري.

د) الإنفاق الحكومي : وهو قيام الحكومة بالإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية منها والرأسمالية بغية تأمين الحاجات العامة للأفراد ويرمز له بالرمز (G) حيث يعتبر مستقلا عن الدخل أي أن $G = G_0$ [25] فالدولة تستعمل الضرائب (Tx) لنفقاتها المتعددة والمتمثلة خاصة في التحويلات (Tr) .

هـ) صافي العالم الخارجي : وهو عبارة عن التعبير عن حركة السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول المختلفة سواء كانت الصادرات الموجهة خارج الحدود ويرمز لها بالرمز (x) أو الواردات وهي تجلب من الخارج ويرمز لها بالرمز (z) حيث يكون صافي العالم الخارجي = $(x - z)$ [26]

2. التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي :

<u>أولا :</u> الطلب الكلي = العرض الكلي .

و طبقا لهذه الطريقة و بوجود أربع قطاعات يكون لدينا :

$$Y = C + I + G + (X - Z)$$

$$C = a + b_{yd} \quad , \quad I = I_o + ry - gi \quad , \quad G = G_o \quad , \quad X = X_o$$

$$Z = Z_o + my \quad , \quad Tx = Tx_o + Zy \quad , \quad Tr = Tr_o$$

$$Y = a + by_d + I_o + ry - gi + G_o + X_o - Z_o - my$$

$$Y = a + b(y - Tx_o - Zy + Tr_o) + I_o + ry - gi + G_o + X_o - Z_o - my$$

$$Y = a + by - bTx_o - bZy + bTr_o + I_o + ry - gi + G_o + X_o - Z_o - my$$

$$Y - by + bZy - ry + my = a - bTx_o + bTr_o + I_o - gi + G_o + X_o - Z_o$$

$$Y(1 - b + bz - r + m) = a - bTx_o + bTr_o + I_o - gi + G_o + X_o - Z_o$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bz - r + m}(a - bTx_o + bTr_o + I_o - gi + G_o + X_o - Z_o)$$

وهذه هي عبارة الدخل التوازني حسب الحالة الأولى [27] .

---

(25) مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 115.

(26) أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد ، النقود و التوازن الإقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص ص ، 126 ، 127.

(27) مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص 116، 117.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانيا : الموارد = الأنفاق

و تمكن هذه الطريقة من المساواة بين موارد الدولة وأنفاقاتها للحصول على الدخل التوازني كالتالي :

الموارد تتمثل في : الإدخار (s) و الضرائب (Tx) و الواردات (Z) .

الإنفاق يتمثل في : الصادرات(X) ، الإستثمار(I) ، الإنفاق الحكومي(G) و كذا التحويلات (Tr)

و بالتالي يمكن التعبير عن معادلة التوازن كمايلي :

$S + Tx + Z = X + I + G + Tr$ ومنه

$- a + (1 - b) Y_d + Tx_o + Zy + Z_o + my = X_o + I_o + ry - gi + G_o + Tr_o$ ومنه:

$\Rightarrow - a + (1 - b)(y - Tx_o - Zy + Tr_o) + Tx_o + Zy + Z_o + my = X_o + I_o + ry - gi + G_o + Tr_o$

$\Rightarrow - a + y - Tx_o - Zy + Tr_o - by + bTx_o + bZy - bTr_o + Tx_o + Zy + Z_o + my = X_o + I_o + ry - gi + G_o + Tr_o$

$\Rightarrow Y - b y + bZy + my - ry = +a - Tr_o - bTx_o + bTr_o - Z_o + X_o + I_o - gi + G_o + Tr_o$

$\Rightarrow Y(1 - b + bZ + m - r) = a + bTr_o - bTx_o - Z_o + X_o + I_o - gi + G_o$

$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1 - b + bz + m - r}(a + b\,Tr_o - bTx_o - Z_o + X_o + I_o - gi + G_o)$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وهي عبارة الدخل التوازني حسب الحالة الثانية و يمكننا تمثيل ما تحصلنا عليه سابقا و حسب الطريقتين بيانيا كما يلي :

1) الطريقة الأولى :

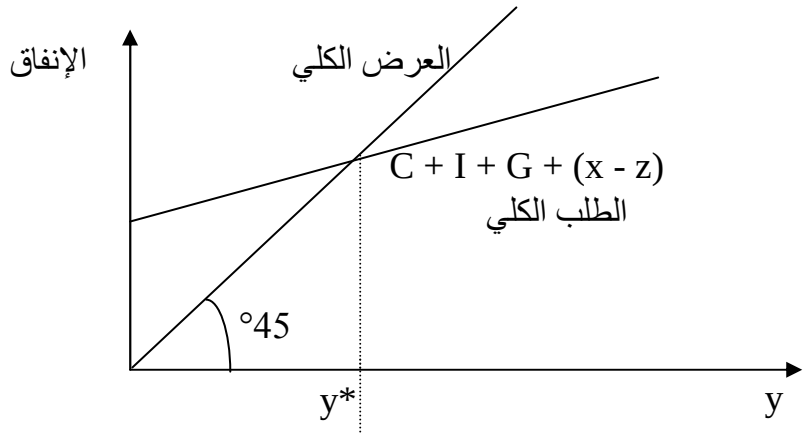

2) الطريقة الثانية :

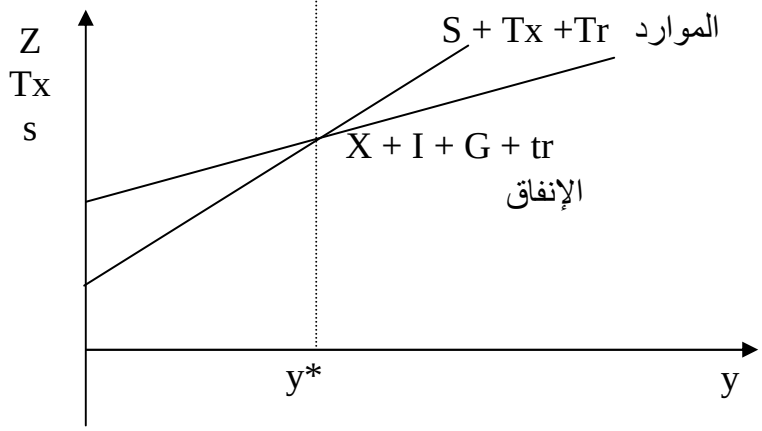

3ا. منحنى هانس لتوازن سوق السلق و الخدمات :

لقد أعطى كينز المفهوم العام للتوازن في سوق السلع و الخدمات ، و هذا إما بتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي أو بالتقاء منحنى الإنفاق مع منحنى الموارد ، ثم جاء أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة وهو هانس الذي قام بتطوير أدوات أكثر تعقيدا لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل و سعر الفائدة وهو ما يسمى بمنحنى " IS"

منحنى هانس IS : يمثل جميع التوليفات من مستويات الدخل ، و معدات الفائدة و التي يتحقق عندها التساوي بين الإدخار و الإستثمار [28]

إشتقاق منحنى IS : بإفتراض إن الإقتصاد مغلق و أيضا $G = 0$ فإن :

التوازن $\Leftrightarrow$ الإدخار = الإستثمار (حيث يفترض النموذج الكينزي أن الإدخار دالة في الدخل و أن الإستثمار دالة تابعة لسعر الفائدة $\longleftarrow$ $(I = I_o - gi$

التوازن $\Leftrightarrow$ $-a + (1-b)y = I_o - gi \Leftrightarrow (1-b)\,y = I_o - gi + a$

$$\Leftrightarrow y = \frac{I_0 + a}{1-b} - \frac{g}{1-b} i \longrightarrow \text{معادلة IS}$$

نلاحظ أن الإشارة (-) تدل على الميل السالب لمنحنى IS و الشكل البياني يوضح ذلك حيث:

كلما زادت (i) يقل الإستثمار (I) و بالتالي يدخر أكثر و بالتالي يزداد الدخل .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

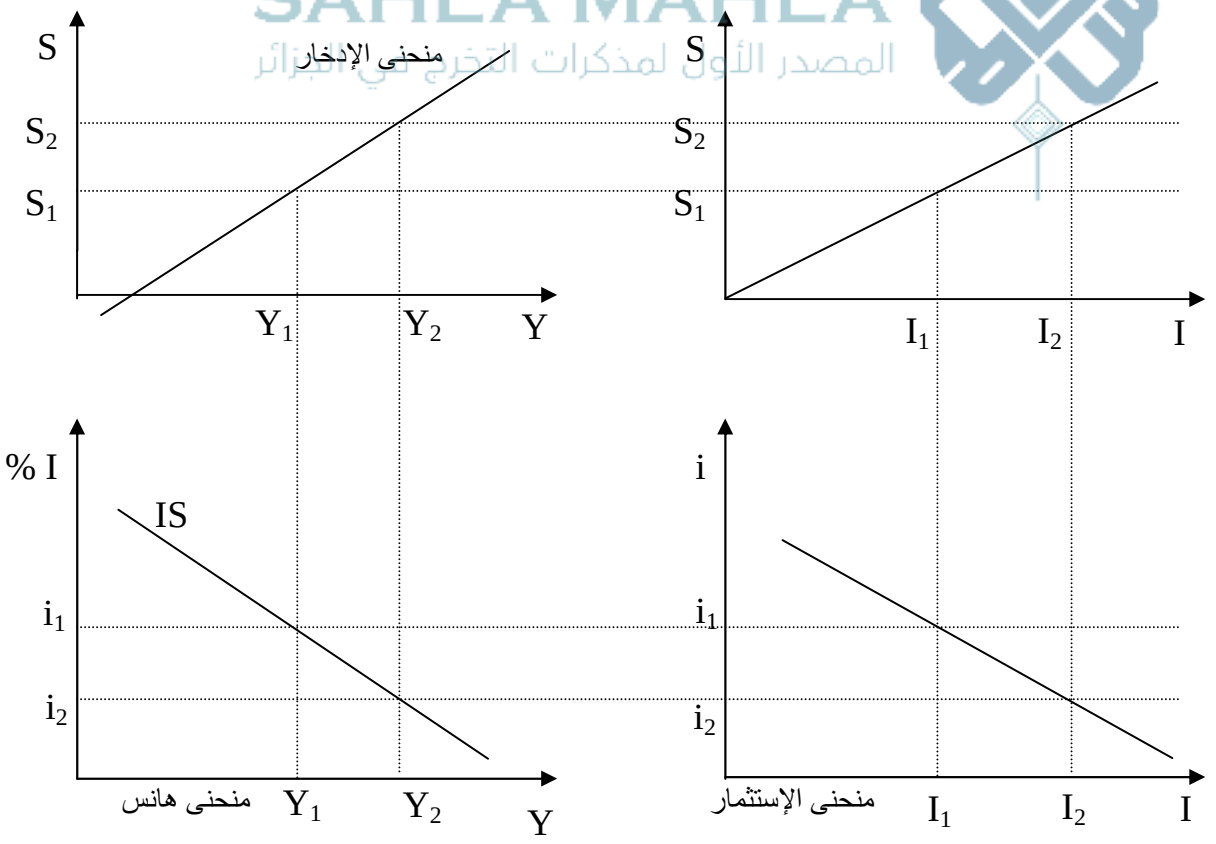

(28) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 209.

4. أثر المتغيرات الخارجية على التوازن :

بإفتراض حدوث زيادة معينة في أحد عناصر الإنفاق الكلي ، فما أثر ذلك على الدخل التوازني ؟ و للإجابة عن ذلك نتعرض لمفهوم المضاعف و الذي يعرف على أنه نسبة التغيير في الدخل إلى حجم التغير في الإنفاق

أولا : أثر الإنفاق الإستهلاكي :

لدينا : $C = a + by_d$

لنفرض أن هناك زيادة في الإستهلاك المستقل (Δa) فما أثر ذلك على الدخل ؟

شرط التوازن : $Y = C + I + G - (X - Z)$

ومنه : $y^* = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(a - bTx_o + bTr_o - Z_o + X_o + I_o - gi + G_o) ...*$

لنفرض أن a تغير من a إلى Δa وبالتالي يتغير y إلى $(y+\Delta y)$ وعلى هذا يكون لدينا :

$$y + \Delta y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(a + \Delta a - btx_o + btr_o - Z_o + X_o + I_o - gi + g_o) ...**$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(\Delta a) \Leftrightarrow (*) - (**)$$ وبالتالي نسمي :

$\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ ومعناه إذا تغير a بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ وحدة وهذا هو أثر المضاعف .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانيا : أثر الإنفاق الإستثماري : لنفرض أن تغير ΔI فما أثرذلك على الدخل ؟

لدينا: $Y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(a - bTx_o + bTr_o - Z_o + X_o + I_o - gi + G_o) .....(*)$

لنفرض أن I تغير إلى $(I + \Delta I)$ و عليه يتغير y إلى $(y + \Delta y)$ و يكون لدينا :

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(a - bTx_o + bTr_o - Z_o + X_o + I_o + \Delta I - gi + G_o) .....(**)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(\Delta I) \Leftrightarrow (*) - (**)$$

ويسمى $\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ مضاعف الإنفاق الإستثماري بوجود أربع قطاعات

ومعناه إذا تغير الإنفاق الإستثماري بوحدة واحدة حدث تغير في الدخل بمقدار $\left(\frac{1}{1-b+bz+m-r}\right)$

وحدة .

المضاعف الديناميكي : إن المضاعف الساكن $\left(\frac{1}{1-b+bz+m-r}\right)$ يبين أثر زيادة الإستثمار على الدخل الوطني عند لحظة معينة ، فإذا كانت هناك زيادات متتالية في الإنفاق الإستثماري ، فما أثر ذلك على الدخل ؟

لدينا دالة الإستهلاك دالة في الدخل المتاح للفترة السابقة : $C_z = f(y_{z-1})$

في الفترة $(z+1)$:

$$y_{z+1} = C_{z+1} + I_{z+1} = a + by_z + I + \Delta I$$

$$Y_{z+1} = y_z + \Delta I \Leftrightarrow y_{z+1} - y_z = \Delta I \Leftrightarrow \Delta y = \Delta I$$

في الفترة $(z+2)$:

$$y_{z+2} = C_{z+2} + I_{z+2} = a + by_{z+1} + I + \Delta I$$

$$yz+2 = byz+1 + a + I + \Delta I = b(yz + \Delta I) + a + I + \Delta I$$

$$\Leftrightarrow y_{Z+2} = a + by_Z + b\Delta I + I + \Delta I = y_Z + \Delta I + b\Delta I$$

$$y_{Z+2} - y_Z = \Delta I(1+b) \Rightarrow \Delta y = \Delta I(1+b)$$

في الفترة $(z+3)$:

$$y_{Z+3} = C_{Z+3} + I_{Z+3} = a + by_{Z+2} + I + \Delta I$$

$$y_{Z+3} = a + b(y_Z + \Delta I + b\Delta I) + I + \Delta I$$

$$y_{Z+3} = a + by_Z + b\Delta I + b^2\Delta I + I + \Delta I$$

$$y_{Z+3} = y_Z + \Delta I + b\Delta I + b^2\Delta I$$

$$y_{Z+3} - y_Z = \Delta I(1+b+b^2) \Leftrightarrow \Delta y = \Delta I(1+b+b^2)$$

وهكذا وبعد فترة n يمكن تمثيل الزيادة في الدخل بما يلي :

$$\Delta y = \Delta I(1+b+b^2+.....+b^{n-1})$$

و هي تمثل حدود متتالية هندسية حدها الأول ΔI و أساسها b حيث مجموع حدودها يساوي :

$$\Delta y = \Delta I\left(\frac{1-b^n}{1-b}\right)$$

لما $n \longrightarrow \infty \Rightarrow b^n \longrightarrow 0$

ومنه : $\Delta y = \Delta I\left(\frac{1}{1-b}\right)$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويمكن تمثيل هذه الحالة بالشكل التالي : [29]

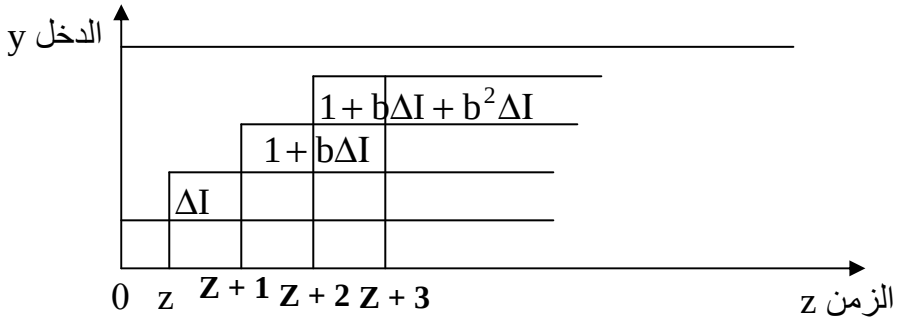

ثالثا : أثر الإنفاق الحكومي : لدينا من عبارة الدخل التوازني :

$$y=\frac{1}{1-b+bz+m-r}(a-bTx_o+bTr_o-Z_o+X_o+I_o-gi+G_o)....(*)$$

لنفرض أن الإنفاق الحكومي تغير إلى $(G+\Delta G)$ ومنه :يتغير y إلى $(y+\Delta y)$ و يكون لدينا :

$$y+\Delta y=\frac{1}{1-b+bz+m-r}(a-bTx_o+bTr_o-Z_o+X_o+I_o-gi+G_o+\Delta G)....(**)$$

$$\Delta y=\frac{1}{1-b+bz+m-r}(\Delta G)\Leftrightarrow (*)-(**)$$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

$\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ يسمى مضاعف الإنفاق الحكومي و معناه إذا تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تغير الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ وحدة

رابعا : اثر الضرائب : بنفس الطريقة السابقة نجد : $\Delta y=\frac{-b}{1-b+bz+m-r}(\Delta Tx)$

و يسمى $\frac{-b}{1-b+bz+m-r}$ مضاعف الضرائب و الإشارة السالبة معناها إذا زادت الضرائب بوحدة واحدة إنخفض الدخل بمقدار $\frac{b}{1-b+bz+m-r}$ وحدة .

---

(29) يوجين . أ .يوليو ، نظريات و مسائل في النظرية الإقتصادية الكلية ، ترجمة : محمد رضا العدل ، حمدي رضوان عبد العزيز ، الطبعة 2 ، مصر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 ، ص 155.

خامسا : أثر التحويلات : من عبارة الدخل التوازني لدينا :

$$\Delta y = \frac{b}{1-b+bz+m-r}(\Delta Tr)$$

ويسمى $\frac{b}{1-b+bz+m-r}$ مضاعف التحويلات و معناه إذا زادت التحويلات بوحدة واحدة زاد الدخل الوطني بمقدار $\frac{b}{1-b+bz+m-r}$ وحدة .

سادسا : أثر التجارة الخارجية : لدينا من عبارة الدخل التوازني مايلي :

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(\Delta x)$$

و يسمى $\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ مضاعف الصادرات و معناه إذا تغيرت الصادرات بوحدة واحدة تغير الدخل الوطني بمقدار $\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ وحدة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانيا : التوازن في سوق النقود :

1-1- الطلب على النقود :

لقد تتلمذ جون ماير كينز على يد أستاذه الفريد مارشال ،وعلى هذا يعتبر من غير المدهش أن تعتمد نظرية كينز للطلب على النقود على صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الجاهزة إلا أنه قام بتطوير هذه الصيغة لتشمل متغيرات أخرى ، و لقد بنيت نظرية كينز في الطلب على النقود بثلاث دوافع هي : (30)

أ) دوافع المبادلات : إن ثمة سببا هاما لتفصيل السيولة عند كينز يتمثل في سد الفاصل بين الدخل و صرفه ، وفي القرار المتخذ للمحافظة على مقدار إجمالي معين من العملة ويتدخل هذا الدافع بقوة تتعلق تعلقا أساسيا بمقدار الدخل وبالإمتداد الطبيعي الفاصل بين إستلامه وصرفه. (31)

فالأفراد يقومون بالإحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة سائلة لمواجهة نفقاتهم في الفترة الفاصلة بين غستلام الدخل وإنفاقه. (32)

لذلك يمكن القول أن الطلب على النقد في الإقتصاد الوطني من اجل الصفقات هو دالة تابعة للدخل الوطني أي أن : $Md_1 = f(y) = \alpha_\Delta y$ (33)

ويمكن تمثيلها بيانيا كالتالي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ب) دافع الإحتياط : ويعود هذا الدافع إلى شك الأفراد والمؤسسات في ظروف المستقبل كتعرض الإقتصاد لحالة الكساد مثلا ، ويعتمد هذا الدافع على :

* طبيعة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية : أي إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة بسرعة وبالتالي انخفاض الطلب على النقود لغرض الإحتياط والعكس صحيح.

---

(30) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 235.

(31) جون مايركينز ، النظرية العامة في الإقتصاد ، ترجمة : نهاد رضا ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1991 ، ص 283.

(32) أحمد فريد مصطفى ، التحليل الإقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص 169.

(33) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 224.

* حجم الدخل : فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض الإحتياط.

* طبيعة الفرد وظروفه النفسية : فعند الرخاء يظهر تفاؤل الفرد وبالتالي يقل الطلب على النقود لغرض الإحتياط والعكس صحيح في خالة الكساد [34]

ويعتمد الطلب على النقد بدافع الإحتياط على عوامل كثيرة ، غير أن الدخل هو المحدد الأساسي لها ، لذلك يعتبر الطلب على النقد بدافع الإحتياط دالة تابعة للدخل بالشكل التالي : $Md_2 = f(y) = \alpha_2 y$

والشكل البياني المقابل يوضح ذلك : [35]

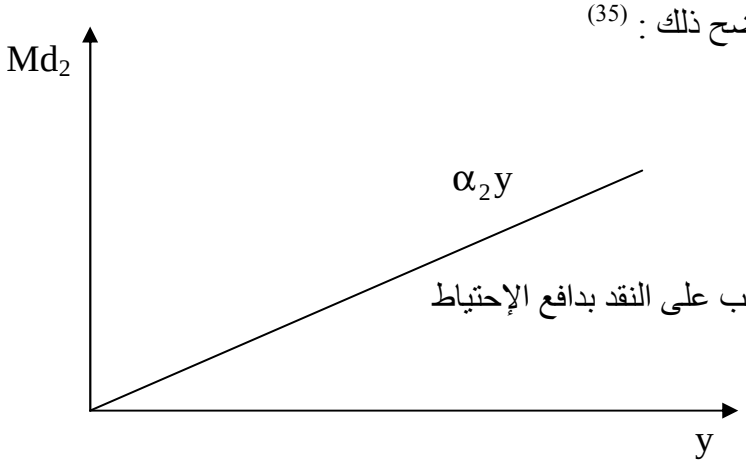

وعلى العموم فقد جمع كينز بين الطلب على النقود بدافع المبادلات والإحتياطي في معادلة واحدة كما يلي :

الطلب على النقد بدافع المبادلات والإحتياط أي أن : $Md_1 = Md_1 + Md_2$ ⟵

$$Md_1 = \alpha_1 y + \alpha_2 y = (\alpha_1 + \alpha_2)y = \alpha y \Leftrightarrow Md_1 = \alpha y$$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويمكننا تمثيل ذلك بالشكل البياني المقابل : [36]

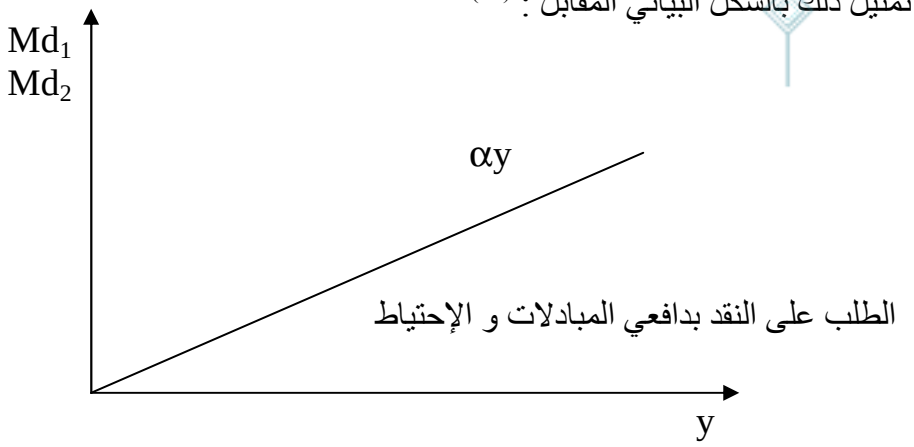

(34) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 250.

(35) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 230.

(36) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 251.

ج) دافع المضاربة : يقصد بدافع المضاربة عملية شراء وبيع الأوراق المالية (الاسهم والسندات) في أسواق المال بغية الحصول على ارباح وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال البورصة وبهذا يكون الإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغية الإستفادة من التغيرات السعرية ، وتتناسب أسعار السندات عكسيا مع سعر الفائدة ، فعندما يتوقع المضارب ارتفاع أسعار الفائدة يحاول الإحتفاظ بالنقود بدل السندات أي بيعها (عند انخفاض قيمتها) والعكس صحيح [37]

وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة ويمل ذلك بالمنحنى التالي حيث : $Md3 = f(i)$ أي أن : $Md3 = -gi$

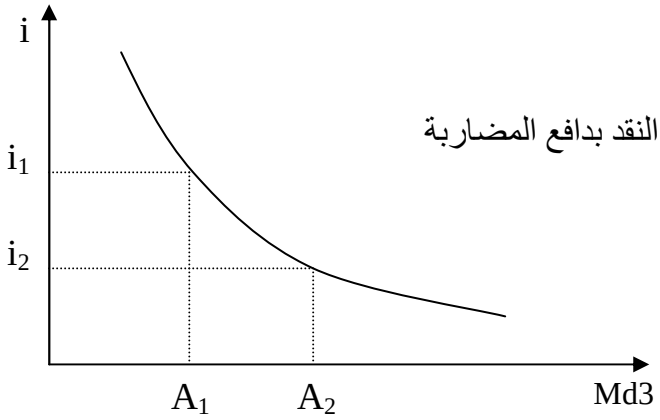

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

بعد النقطة A_2 نجد مصيدة السيولة (المصيدة الكينزية) أين يصبح المنحنى أكثر مرونة لسعر الفائدة لأن هذا الأخير لا يمكن أن ينخفض أكثر ولذا سيرتفع في الوقت القريب وبالتالي تنخفض أسعار السندات وعليه يحتفظ المضاربون بكمية من النقود العاطلة دون شراء السندات [38]

1-2 عرض النقود :

وهو عبارة عن السيولة النقدية من الأوراق النقدية والقطع المعدنية النقدية مضافا إليها الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية [39]

ويتم التحكم في عرض النقد داخل الإقتصاد عن طريق أدوات السياسة النقدية وهي :

أ) عمليات السوق المفتوحة : في حالةالكساد يتدخل البنك المركزي مشتريا للسندات وهو بذلك يدفع شيكات للبائعين مقابل حصوله على السندات الحكومية ، حيث تسحب الشيكات على البنك المركزي وتودع في حساب البائعين لدى البنوك التجارية وعليه تزداد الكتلة النقدية والعكس في حالة التضخم.

ب) سعر الخصم : في حالة الكساد يخفض البنك المركزي من سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية لدعم السيولة النقدية لديها ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية والعكس في حالة التضخم.

---

(37) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 251.

(38) نفس المرجع ، ص 253 – 254 .

(39) نفس المرجع ، ص 223.

ج) نسبة الإحتياطي القانوني : تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل إحتياطي سائل لدى البنك المركزي ، ففي حالة الكساد يخفض البنك المركزي من نسبة الإحتياطي القانوني بغرض زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد .[40]

لنفرض أن نسبة الإحتياطي القانوني المفروض من البنك المركزي هو 20 % وبالتالي ينبغي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة 20 % من ودائعها على شكل أرصدة سائلة في خزائنها أو لدى البنك المركزي.

ويمكن إعطاء شكل مبسط لميزانية إفتراضية لبنك تجاري كما يلي :

ميزانية البنك A

الأصول	الخصوم
الإحتياطي 2000	الودائع 10000
القروض 8000	
10000	10000

ميزانية البنك B

الأصول	الخصوم
الإحتياطي 1600	الودائع 8000
القروض 6400	
8000	8000

حيث أن مقترض مبلغ 8000 دج من البنك A أودعها في البنك B الذي أخذ نسبة 20 % منها كاحتياطي ووضع في أيدي المتعاملين 6400 دج كقروض وهكذا تتوالى العملية من بنك إلى آخر وهذا ما يسمى بعملية خلق النقود ، فعند افتراض أن الوديعة الأولية $D = 10000$ وأن R نسبة الإحتياطي القانوني يمكننا إيجاد الزيادة في الودائع كالتالي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

نرمز للزيادة في الودائع بـ ΔR ومنه :

$\Delta R =$ الوديعة 1 + الوديعة 2 + ...

$$\Delta R = D + M + N.....$$

حيث : M وديعة 2 و N وديعة 3 ....إلخ.

$$\Delta R = D + (D - \Delta R) + (M - MR) = D + D(1-R) + M(1-R) + ...$$

حيث : $M = D - \Delta R$ و $N = M(1-R)$.....

$$\Delta R = D + \Delta(1-R) + \Delta(1-R)(1-R) + ...$$

$$\Delta R = D + \Delta(1-R) + \Delta(1-R)^2 + ...$$

وهي تمثل مجموع متتالية هندسية حدها الأول D وأساسها (1-R) وبالتالي تكون الزيادة في الودائع كالتالي :

$n \to \infty \Rightarrow (1-R)^n \to 0$ وبالتالي يكون لدينا ما يلي :

$$\Delta R = \frac{\Delta}{1-(1-R)} = \frac{D}{R}$$ وهو ما يسمى بمضاعف النقود (مضاعف الودائع) [41]

---

(40) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، ص 224.

(41) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 214 – 216.

2- التوازن بين العرض والطلب على االنقود :

سوق النقد كباقي الاسواق يتضمن جانب خاص بالطلب وجانب خاص بالعرض ويمكن التعبير عن الطلب الكلي على النقود كما يلي :

$$Md = Md_1 (y) + Md_2 (i) \quad (42)$$

حيث : Md1 : الطلب على النقد بدافع المعاملات والإحتياط.

Md2 : الطلب على النقد بدافع المضاربة .

وبالتالي : $Md = \alpha y - gi \Leftrightarrow Md = f(y,i)$

والشكل البياني يوضح ذلك : (43)

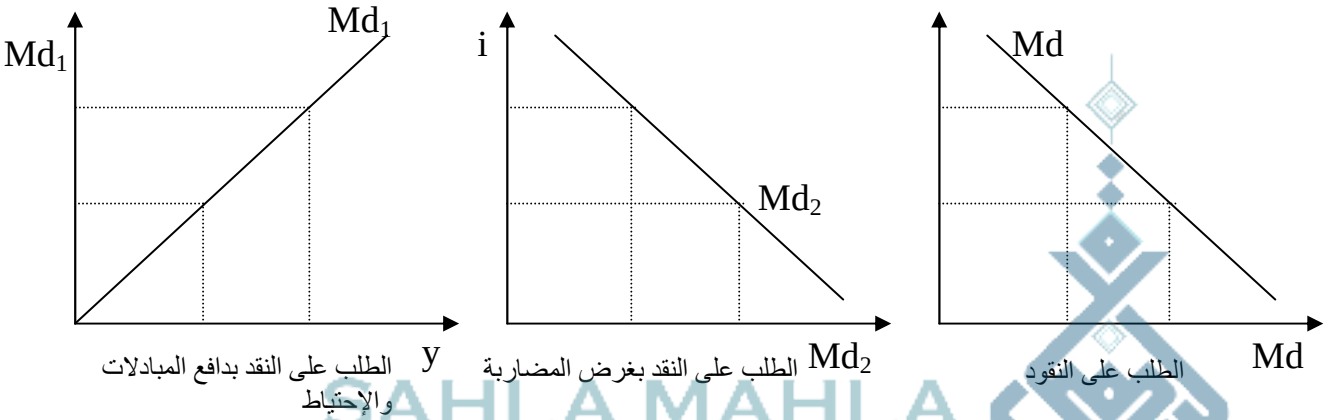

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- أما بالنسبة لعرض النقود فهو عامل خارجي يحدد من قبل السلطات المتمثلة في البنك المركزي وعليه يكون :

$$Ms = M_0 \quad (44)$$

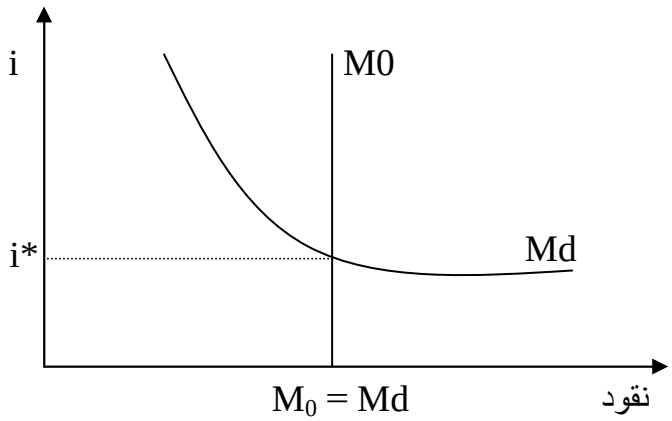

ومنه يكون لدينا ما يلي :

التوازن $\Leftrightarrow$ عرض النقود = طلب النقود

$$Md = M_0$$

$$\alpha y - gi = M_0$$

$$y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g}{\alpha} i \Leftrightarrow \alpha y = M_0 + gi$$

---

(42) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 233.

(43) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 267.

(44) نفس المرجع السابق ، ص 269.

وهي تمثل معادلة توازن سوق النقد والشكل البياني أعلاه يوضح ذلك .[45]

3- منحنى هيكس لتوازن سوق النقود :

بما أن لسوق النقد دورا هاما في توازن الإقتصاد ، وجب دراسة شروط توازن هذا السوق ، لذا حاول العالم هيكس سنة 1937 الوصول إلى توازن لسوق النقد من خلال ما يعرف بمنحنى LM (العرض = الطلب) [46]

أولا : تعريفه : هو عبارة عن التوليفات من سعر الفائدة (i) والدخل (y) والتي تساوي عندها عرض النقود مع الطلب عليها .[47]

ثانيا : إشتقاقه : التوازن في سوق النقود $\Leftrightarrow$ عرض النقود = الطلب على النقود

$$\Leftrightarrow Ms = Md \Leftrightarrow \alpha y - gi = M_0$$

$$\Leftrightarrow y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g}{\alpha} i \leftarrow LM \quad \text{معادلة}$$

الإشارة (+) تدل على العلاقة الطردية بين مستوى الدخل وسعر الفائدة ويكون اشتقاقه بيانيا كما يلي : [48]

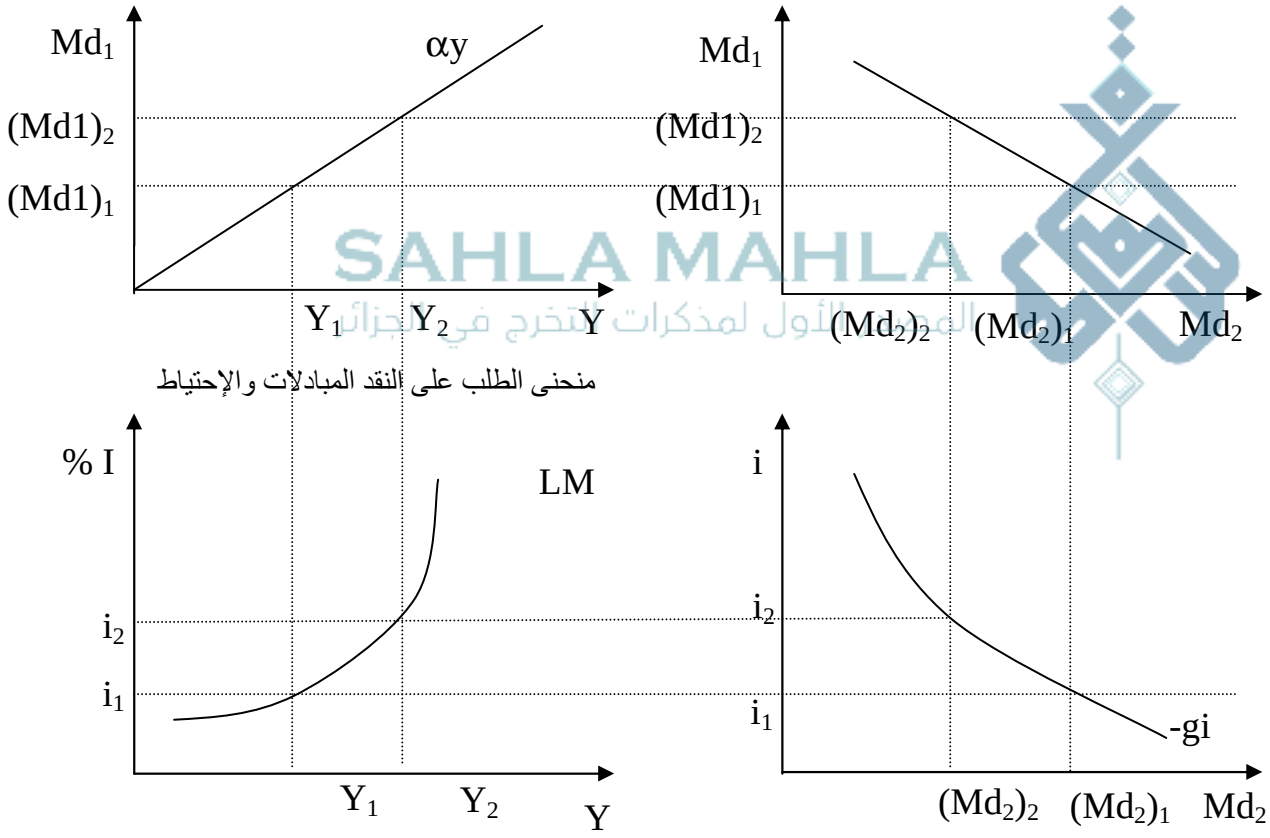

منحنى الطلب على النقد المبادلات والإحتياط

منحنى هيكس

منحنى الطلب على النقد للمضاربة

SAHLA MAHLA
المرجع الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(45) نفس المرجع السابق ، ص 271.

(46) محمد الشريف المان ، مرجع سابق ، ص 230.

(47) ضياء مجيد الموسوي ، الإقتصاد النقدي ، (الجزائر ، دار الفكر ، دون تاريخ) ، ص 159.

(48) يوجين أ. ديولو ، مرجع سابق ، ص 155.

4- التوازن المتزامن بين سوق النقد والسلع والخدمات :

إن ما يهمنا من منحنيات هانس وهيكس هو معرفة مدى التقارب والعلاقة التفاعلية بين السوقين (سوق السلع والخدمات وسوق النقد) حيث لا يمكن أن نعالج توازن أحدهما دون أن يؤثر ذلك على توازن الآخر.[49]

فبالرغم من وجود عدة مستويات من أسعار الفائدة (i) والدخل (y) تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات ووجود عدة مستويات من سعر الفائدة (i) والدخل (y) تحقق التوازن في سوق النقد إلا أن هناك مستوى واحد من التوليفة (i ,y) يحقق التوازن في السوقين وهذا بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM وهذا ما يسمى بتوازن التوازنين. [50]

وهذا ما يوضحه الشكل التالي حيث تمثل التوليفة (i* , y*) التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقد معا.

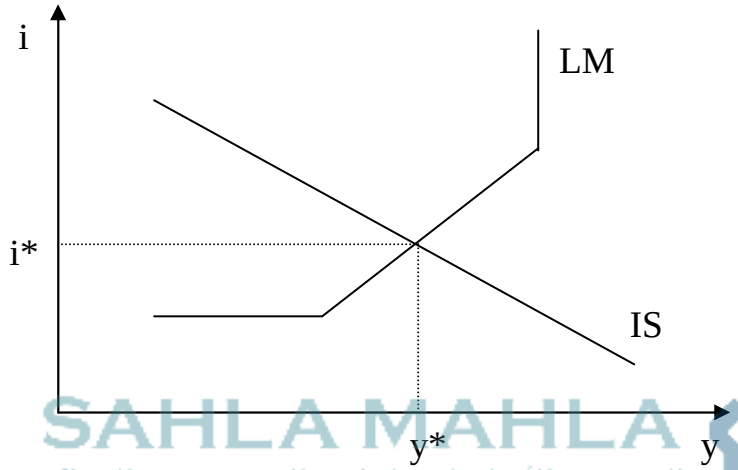

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

التوازن المتزامن بين سوقي النقد والسلع والخدمات

(49) أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد ، النقود والتوازن الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص 253.

(50) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 245.

5- أثر السياسة المالي و النقدية على التوازن :

قبل التعرض للدراسة اثر كل من السياسة المالية والنقدية على التوازن المتزامن لسوقي السلع و الخدمات والنقد معا يجب أولا التطرق و معرفة مرونة كل من IS وLM .

1) مرونة منحنى IS :

إن دالة الإدخار تؤثر على مرونة منحني IS ، غير أن تأثير الإستثمار أكبر بكثير من تأثير الإدخار و لهذا فالمحدد الأساسي لمرونة منحني IS هو إستجابة الإستثمار لمعدل الفائدة، و بصورة عامة فإن شكل منحني IS يتبع شكل منحنى الإستثمار. (51)

2) مرونة منحنى LM :

تختلف مرونة منحنى LM بإختلاف مجال المنحنى :

أ) **المجال الكينزي :** و عنده يكون المنحنى أفقي و فيه يكونLM تام المرونة لسعر الفائدة و هو يمثل مصيدة السيولة الكنزية و هذا ما يشجع الأفراد على الإحتفاظ بالنقود بدلا من السندات و يؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لانهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة .

ب) **المجال الكلاسيكي :** و عنده يكون المنحنى خطا عموديا و تؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر و ينعدم بذالك الطلب على النقود لأجل المضاربة ، و النتالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات و الإحتياط.

ت) **المجال الأوسط :** وهو ما تبقى من المنحنى و بالتالى فمنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات و الإحتياط و المضاربة .

و الشكل التالي يوضح ذلك : (52)

حيث : E ⟵ تمثل المرونة.

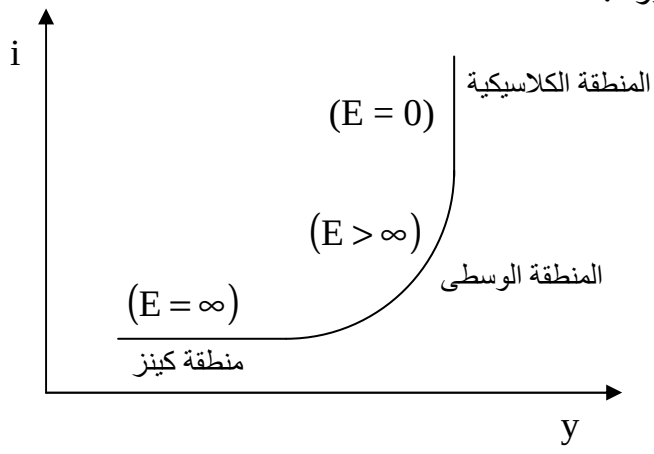

(51) عمار صخري ، مرجع سابق ، ص 260 -261.

(52) نفس المرجع السابق ، ص 261 – 262.

و بعد دراسة كل من IS و LM نبغي الآن التطرق لتأثير السياستين لماليتين و النقديتين على التوازن ومدى فعاليتهما .

أولا: تأثير السياسة النقدية :

أ) **تعريفهما:** هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الإئتمان و التأثير عليه بما يتفق و تحقيق الأهداف الأقتصادية التي تصبو إليها الحكومة. (53)

ب) **فعاليتها :** إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال و هذا يشجع الإستثمار ، و عليه يزداد الدخل بمقدار مضاعف الإستثمار ، كما أن هذه الزيادة في عرض النقود لن يقابلها زيادة في الإنتاج ، و بالتالي ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى إرتفاع الطلب على النقود بغرض المعاملات و العكس صحيح عند تخفيض كمية النقود. (54)

و الشكل الموالي يوضح تغيير العرض من M_0 إلى M_1 و بالتالي إنتقال منحنى LM من LM_1 إلى LM_2

و يكون تغير LM بمقدار مضاعف النقود $\left[\frac{1}{K}(\Delta M)\right]$ (55)

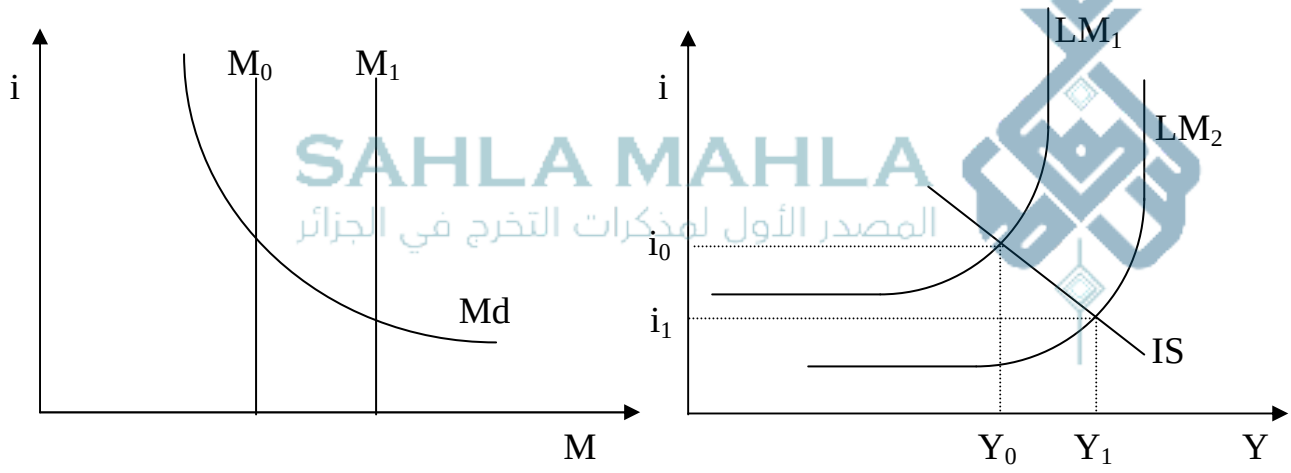

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والجدير بالذكر أن السياسة النقدية (التحكم في عرض النقود) تكون أكثر فعالية في المجال الكلاسيكي .

ثانيا : أثر السياسة المالية :

أ) **تعريفها :** هي عبارة عن الطريق التي تنتهجها الدولة لإستخدام الأدوات المالية (الإيرادات و النفقات العامة) و الموازنة العامة لمواجهة و علاج المشاكل الإقتصادية المختلفة. (56)

---

(53) : أحمد زهير شامية ، النقود و المصارف ،(الأردن : دار زهران للنشر،1993) ص 326 .

(54) : مروان عطون ، النظريات النقدية،(الجزائر : دار البغث للطباعة والنشر ، 1989) ، ص 169 ،170

(55) Engene .A .Diulio Macroeconomie, Traduction de George poudiere, paris: Mc Growhill, 1993,page 96

(56) أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص 347 .

ب) فعاليتها : لنفرض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكومي (G) ، فهذا يؤدي إلى إنتقال منحى هاسن (IS) إلى اليمين و بالتالي زيادة الدخل و الذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض في طلب السوق النقدية وبالتالي إرتفاع أسعار الفائدة و الذي ينجر عنه إنخفاض في الإستثمار.[57]

والشكل الموالي يوضح ذلك حيث :

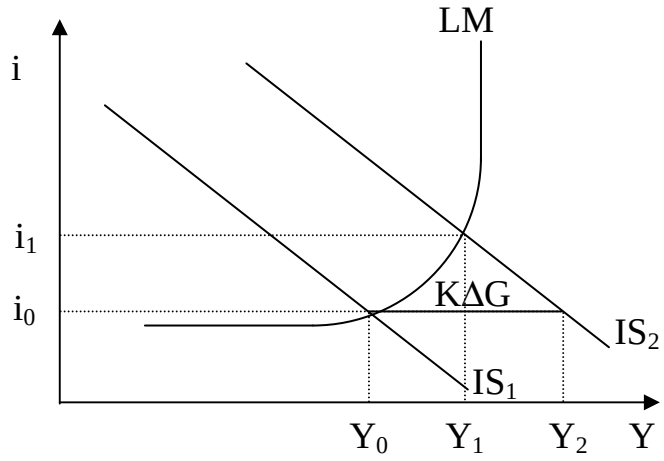

يرتفع (Y) من Y_0 ⟵ Y_1

و ترتفع (I) من i_0 ⟵ i_1

و مستوى التوازن الجديد في سوق السلع هو :

$K\Delta G = Y_2 - Y_0$ [58]

هذا من جانب النفقات ، أما من جانب الإيرادات فلندرس أثر الزيادة في الضرائب :

لنفرض أن الحكومة قررت زيادة الضرائب ، فهذا يؤدي إلى إنتقال منحنى IS إلى اليسار و بالتالي إنخفاض مستوى الدخل الوطني و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

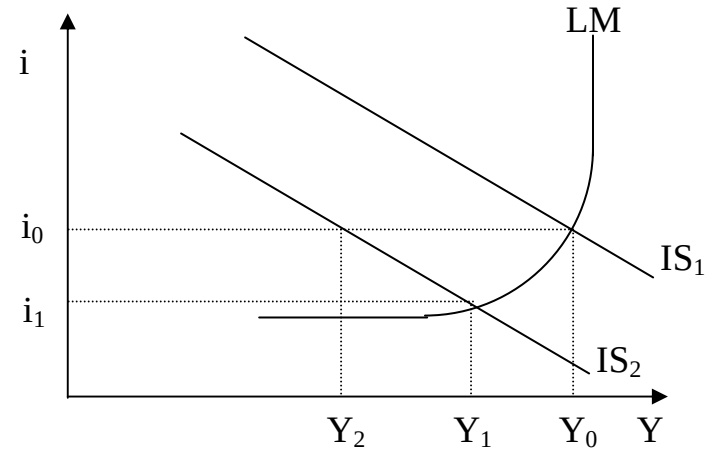

عند إنخفاض الدخل ينخفض الطلب على النقد بغرض المبادلات ، وهذا ما يؤدي إلى عجز الطلب في السوق النقدية ، مما ينجر عنه إنخفاض في أسعار الفائدة وبالتالي إرتفاع الإستثمارات و يكون مستوى التوازن في سوق السلع : $K\Delta T_x = Y0 - Y2$ [59]

---

(57) : ضياء مجيد المولوي ، مرجع سابق ، ص 163

(58) Eugene .A.Diulio, I bid, page 102.

(59) : يوجين ، أ ، يوليو ، مرجع سابق ، ص 114

ثالثا: دمج السياسة النقدية و المالية :

يمكن إستخدام كلا من السياستين لإجراء التغيرات في أسعار الفائدة دون تغير مستوى توازن الدخل ، وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب و من ثمة إنتقال منحنى IS إلى اليسار ، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثمة إنتقال منحنى LM إلى اليمين و هذا ما يوضحه الشكل الموالي :

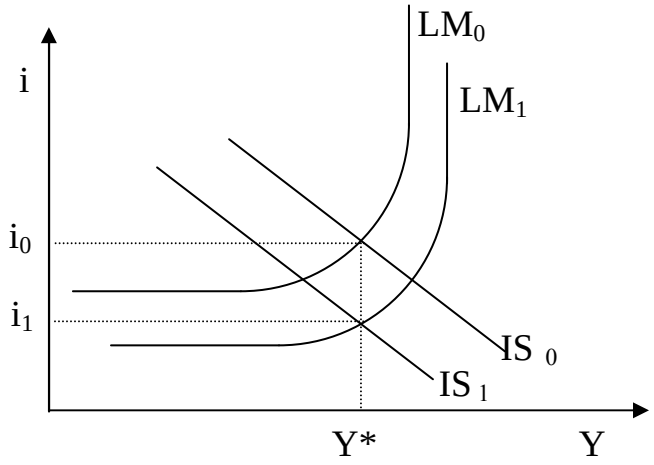

و بالتالي : فقد أدى التغير المزيج من السياستين معا إلى إنخفاض أيعار الفائدة (إرتفاع مستوى الإستثمار) و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابت [60]

أما الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغير في المستوى التوازني للدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وفي مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل التالي :

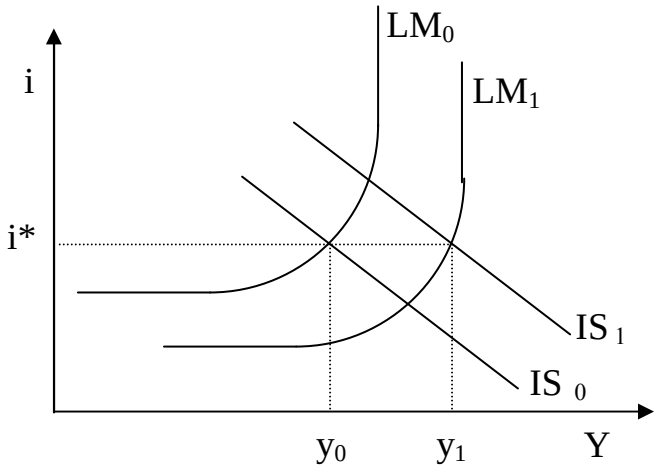

فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود و بالتالي إنتقال LM إلى اليمين و في نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي ، وبالتالي إنتقال IS إلى اليمين ، و الشكل الموالي يوضح حالة خاصة أين لا يحصل تغير في سعر الفائدة. [61]

---

(60) : ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 310، 311

(61) :Michel Devoly, Theories macroéconomiques, fondement et Controverses (Paris:Masson édition,1993),Page 75

ثالثا التوازن في سوق العمل :

1) التحليل الكنزي لعرض و طلب العمل :

أولا : عرض العمل :

إن النموذج الكينزي يرى أن سلوك العمال في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الأجر الإسمي لا بالأجر الحقيقي كما يرى الكلاسيك ، و كلما كان الأجر الإسمي أعلى كلما كان أحسن بغض النضر على التغير في المستوى العام للأسعار ، و بالتالي فهم معرضون لظاهرة الخداع النقدي , و بالنسبة لكينز فإن الأجر الإسمي غير مرن نحو الإخفاض و بالتالي وجود حد أدنى له وإلا لا يوجد أي عرض للعمل من قبل العمال[61] و طبقا لما سبق تكون دالة عرض العمل كما موضح في الشكل التالي :

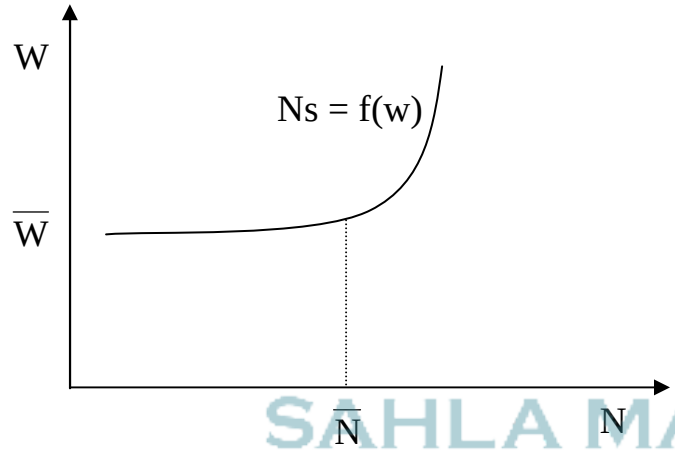

دالة عرض العمل

حيث :

W : هو الأجر الإسمي.

$\overline{W}$: حد أدنى لعرض العمل.

N : العمل.

و بالتالي فعدم مرونة الأجر نحو الإنخفاض يؤدي إلى وجود نوع من البطالة لم تعرف من قبل الكلاسيك و هي البطالة غير الإرادية (حالة توازن الإستخدام غير الكامل) [62]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج على الإطلاق

لكن الواقع يثبت أن التقدير الخاطئ للمستوى العام للأسعار من قبل العمال لا يمكننا من إ ستبعاد أثر تحركات الأسعار ، و بالتالي يجب إدخاله في الحسبان ، و عليه نعيد صياغة دالة عرض العمل بدلالة معل الأجر الحقيقي مع الإحتفاظ بعدم مرونة معدل الأجر الإسمي نحو الإنخفاظ و هذا ما إعتبره الكينزيون في الواقع

وبالتالي يكون لدينا : $N_s = F\left(\frac{W}{P}\right)$ [63]

و هذا ما يوضحه الشكل المقابل :

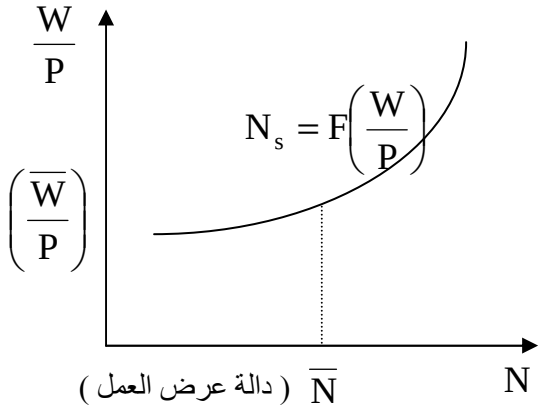

(دالة عرض العمل)

---

(61) محمد الشريف الحسان ، مرجع سابق ، ص ص 281، 282 .

(62) نفس المرجع السابق ص 284 .

(63) نفس المرجع السابق ص 287، 288 .

ثانيا: الطلب على العمل :

لا يختلف كينز مع الكلاسيك في ما يتعلق بدالة الطلب على العمل ، فهو يقبل فرضية المنافسة التامة ، و بالتالي السعي لتنظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج ، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية مع الإنتاجية الحدية. (64)

فشرط تعظيم الربح بالنسبة للإقتصاد الوطني يمكن كتابته كما يلي :

$$W = pMp \quad \text{أي أن :} \quad \frac{W}{P} = Mp$$

حيث :

Mp : إنتاجية حدية .

$\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي .

وعليه تصبح دالة الطلب على العمل تابعة لمعدل الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) أي أن :

$$Nd = Nd\left(\frac{W}{P}\right)$$

وطبقا لذلك تكون دالة الطلب على العمل كما في الشكل التالي : (65)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

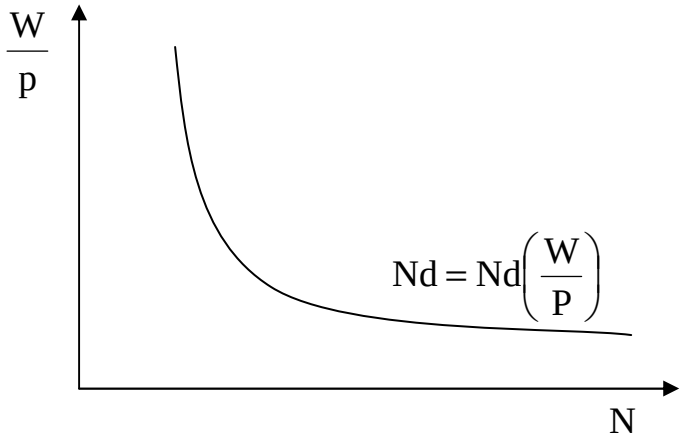

والميل السالب ينتج عن طبيعة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة حيث نجد أن الناتج (الدخل الحقيقي) دالة في عنصر العمل.

---

(64) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 317.

(65) عمار صخري ، مرجع سابق ، ص 274.

2- التوازن في سوق العمل :

إن تحديد المستوى التوازني للعمالة ينتج عن تطابق عرض و طلب العمل طالما يفترض ثبات مستوى الأسعار و أن العرض كذلك يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي فانه يمكن رسم منحنى طلب العمل على نفس الشكل[66] و الشكل التالي يمثل توازن سوق العمل عند كينز :

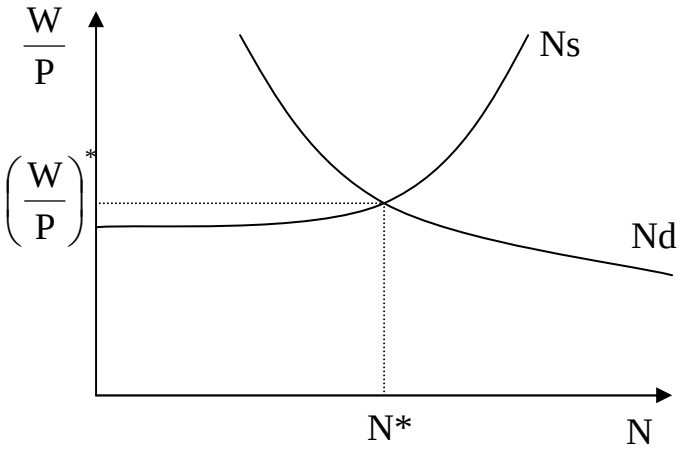

$\left(\frac{W}{P}\right)^*$ ، *(N) هما معدل الأجر الحقيقي و حجم العمل عند مستوى التوازن [67]

ولكن و لظروف معينة يمكن أن تحدث انتقالات على مستوى منحنى عرض العمل أو طلب العمل و بالتالي ماذا يحدث للتوازن ؟

<u>أولا :</u> عند انتقال منحنى عرض العمل :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لسبب من الأسباب منها الزيادة في الأجر الحقيقي في حالة نشاط النقابات العمالية و بالتالي ينتقل منحنى عرض العمل لليسار و يؤدي هذا الانتقال إلى تخفيض مستوى توازن الاستخدام و بالتالي انخفاض مستوى الإنتاج و ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي كما في الشكل التالي :

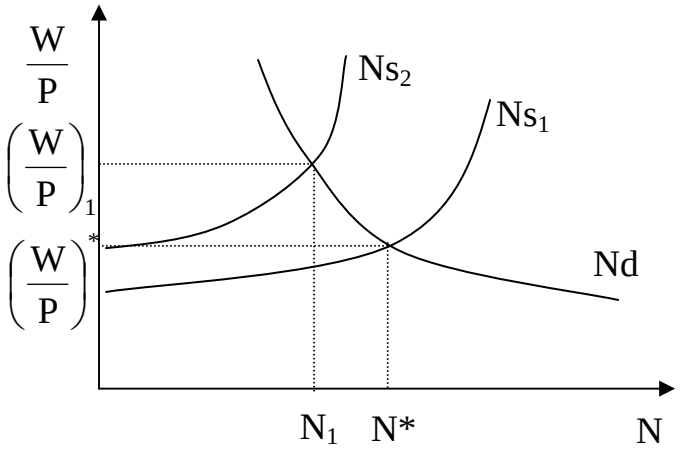

وإذا أعاد العمال توقعاتهم حول معدلات الأجر نحو الأسفل فسيتحول منحنى عرض العمل الى اليمين و يرتفع مستوى الاستخدام و بالتالي تقل البطالة. [68]

---

(66) أحمد فريد مصطفى ، التحليل الإقتصادي الكلي ، مرجع سابق ، ص 225.

(67) عمار صخري ، مرجع سابق ، ص 276.

(68) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 335.

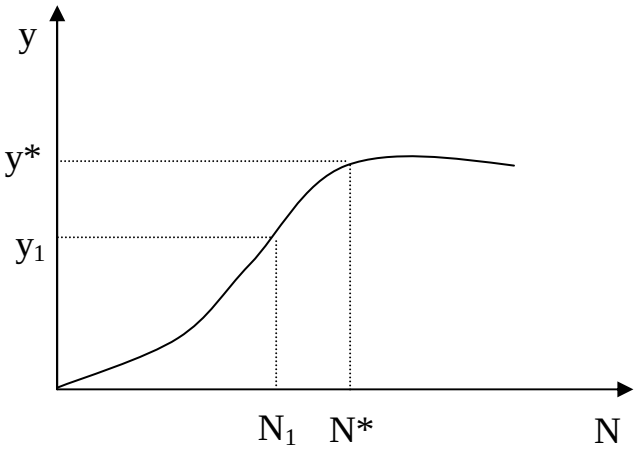

ثانيا : عند انتقال دالة الطلب على العمل :

عند انخفاض الطلب الكلي يؤدي ذلك إلى فائـض فـي سوق السلعة و هذا ما يجر إلـى انخفاض الأسعار الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الأجر الحقيقي و هذا بارتفاع الأجر النقدي (خداع النقود) و بالتـالي تنتقل دالـة الطلب على العمل إلى اليسار و عليه ينخفض حجم الاستخدام مما يؤدي إلـى حدوث بطالـة إجباريـة لان مفهوم البطالـة عند كينـز يـرتبط بانخفـاض الطلب الكلـي فهـي تحصل عند ارتفـاع الأسعار مـع ثبـات معدل الأجر النقدي[69] و الشكل الموالي يوضح مفهوم البطالة عند كينز :

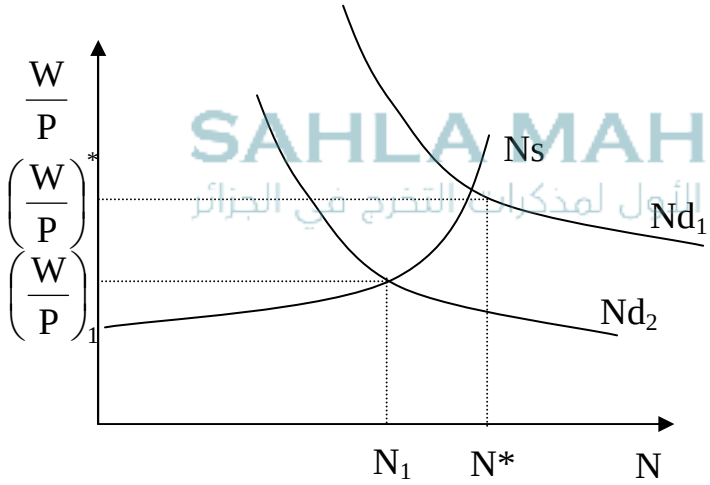

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حيث كان مستوى الاستخدام عند (N*) ثم انخفض إلـى (N_1) (للأسباب المذكورة سابقا) وهذا مـا أدى إلـي انخفـاض الأجـر الحقيقـي مـن $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ إلـى $\left(\frac{W}{P}\right)_1$ وهذا بانتقال منحنـى الطلب علـى العمل لليسار و بالتـالي فسوق العمل يواجه فائض من عرض العمل قدره (N_1N*) أي أن سوق العمل يعـاني البطالـة و العكس يحـدث عند انتقال منحنى الطلب على العمل إلى اليمين (وهذا بارتفاع الطلب الكلي). [70]

---

(69) ضياء مجيد الوسوي ، النظرية الإقتصادية ، ص 330 – 331.

(70) نفس المرجع السابق ، ص 338.

4- النموذج الكينزي الكامل :

إن النموذج الكينزي عبارة عن جزئين هما :

1) سوق السلع و الخدمات و النقد
2) سوق العمل

فوفقا لفرضية ثبات المستوى العام للأسعار حددنا في(1) حجم الدخل وسعر الفائدة و ذلك بتوازن التوازنين (LM–IS) و حددنا في (2) حجم الاستخدام لمعدل الآجر الاسمي و ذلك بواسطة الانتاجية الحدية و سوق العمل.

و يمكن تلخيص بنية النموذج الكنزي الكلي كما يلي :

1) **سوق السلع والخدمات**

$C = f(y)$ (1

$I = f(i)$ (2

$I = f(i) = S = f(y)$ (3 ← شرط التوازن

2) **سوق النقد**

$Nd_1 = f(y)$ (1

$Nd_2 = f(i)$ (2

$Ms = M0$ (3 ← شرط التوازن [71]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وعند تحديد قيمتي الدخل (y*) و (i*) عند توازن التوازنين (IS =LM) يمكن تحديد باقي المتغيرات الأخرى.

3) **سوق العمل**

$Nd = Nd\left(\frac{W}{P}\right)$ (1

$Ns = Ns\left(\frac{W}{P}\right)$ (2

$Nd = Ms$ (3 ← شرط التوازن [72]

و بالتالي يمكن تحديد توازن سوق العمل باستقلال عن توازن سوق السلع و الخدمات و النقد و في الأخير يمكننا تحديد التوازن الكلي بدمج الأسواق الثلاثة كالتالي :

- إن دالة الطلب الكينزية لا تختلف عن دالة الطلب الكلاسيكية كما أن الإنتاج يتحدد بحجم العمل و وفقا لدالة الإنتاج إلا أن حالة الاستخدام الغير الكامل تجعل الطلب الفعال (C+I) هو الذي يحدد حجم العرض و بالتالي حجم العمل أي أن دالة الطلب على العمل تكون دالة عكسية لدالة الإنتاج كالتالي :

$$Nd = f^{-1}(N)$$

---

(71) محمد الشريف المان ، مرجع سابق ، ص 295 – 296.

(72) نفس المرجع السابق ، ص 297 – 298.

وباعتبار أن الدخل محدد في الجزء (1) للنموذج فإن مستوى الإستخدام N* أي الطلب على العمل يكون محددا ، وبالتالي معدل الأجر الإسمي (W*) وعرض العمل (Ns*) من أجل مستوى عام للأسعار معطى و يتحدد بحجم الأجر الحقيقي .[73]

و نستخدم لهذا الغرض أربع رسوم بيانية كالتالي : [74]

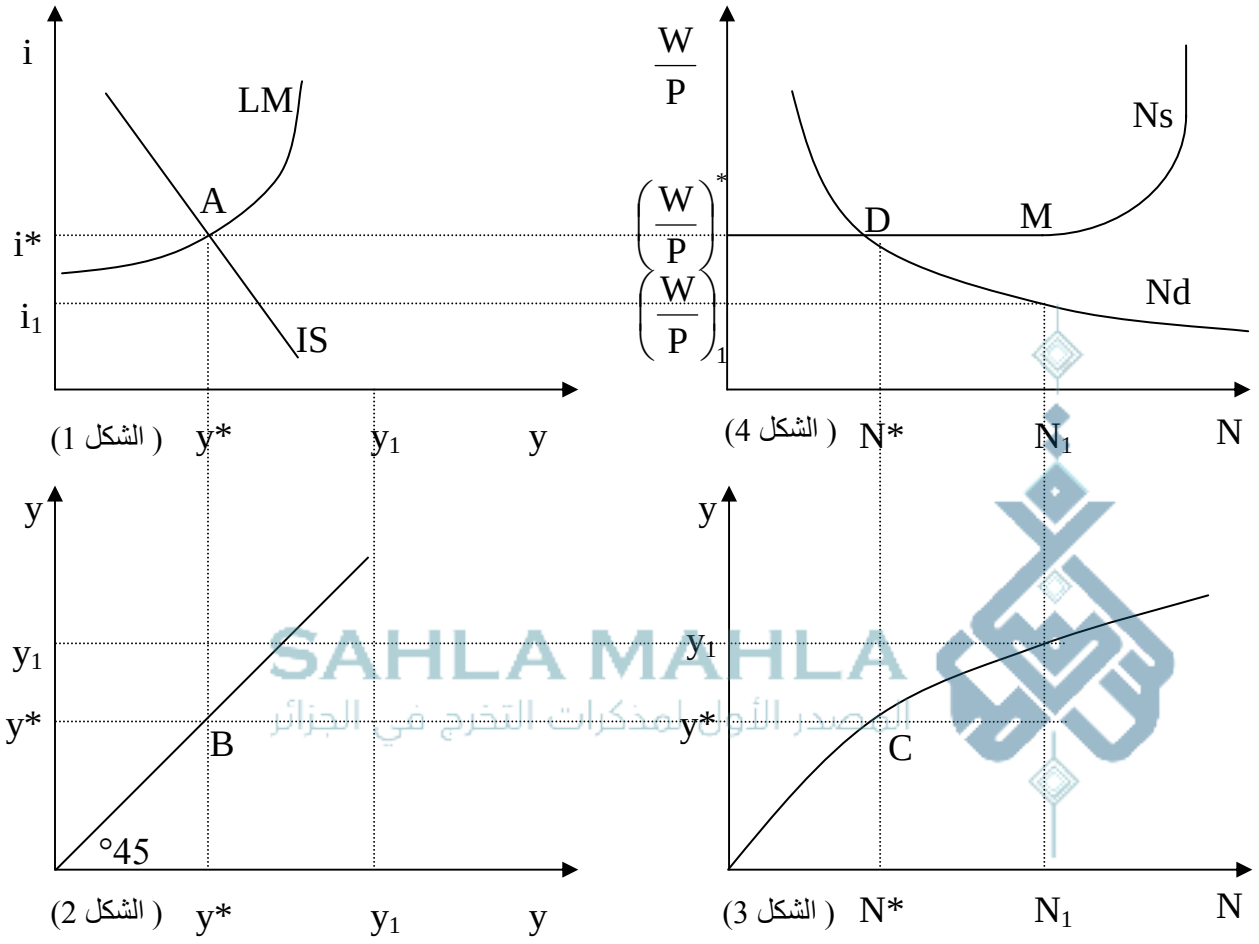

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يمثل الشكل (1) توازن التوازنين (LM–IS) أي تحديد (i* - y*)

في الشكل (3) يتحدد حجم الإستخدام (N*) بدلالة (y*)

في الشكل (4) يتحدد مستوى الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ و حجم عرض العمل (Nd* = Ns* = N*)

في الشكل (2) يتم نقل نتائج (1) إلى (3)

---

(73) محمد الشريف المان ، مرجع سابق ، ص 295 – 296.

(74) نفس المرجع السابق ، ص 297 – 298.

والملاحظ أن حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده سوق السلع والخدمات والنقد (y*) والملاحظ أن حجم الإنتاج الموافق لحالة الإستخدام التام (y_1) الذي تتوازن عنده سوق العمل $\left(N_1 = \overline{N}\right)$ ، وهذا ما يدل على التوازن المحصل عليه في نهاية الأمر هو توازن الإستخدام الناقص الذي ترافقه بطالة غير إرادية U = N1 - N* والسبب في ذلك هو كون معدل الأجر الحقيقي السائد غير من أي أن :

$\left[\left(\frac{W}{P}\right)^* \right.$ أكبر من معدل الأجر الحقيقي الموفق لحاله الإستخدام الكامل $\left. \left(\frac{W}{P}\right)_1 \right]$ [75]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(75) محمد الشريف ألمان ، مرجع سابق ن ص 299.

4- تقويم النظرية الكينزية :

مما لاشك فيه أن النظريات الكينزية ساهمت مساهمة كبيرة في تطور الفكر الإقتصادي و الخروج من الأزمة الإقتصادية التي مست الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية سنة 1929 ، و قد جاءت هذه النظريات كرد فعل على التحليل الكلاسيكي الذي أثبتت هذه الأزمة عدم جدواه في تسيير و تنظيم الجوانب الإقتصادية ، ويمكن حصر أهم جوانب الإختلافات بين التحليل الكلاسيكي والكينزي في ما يلي :

أولا: التوازن الإقتصادي الكلاسيكي يتحدد فقط عند بلوغ الإقتصاد مستوى التشغيل الكامل في حين هناك إمكانية لتحقيق التوازن الإقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل ، و هذا في التحليل الكينزي. (76)

ثانيا: تعد نظرية الطلب الكلي على جانب كبير من الأهمية في التحليل الكينزي فالإقتصاد يمكن أن يكون عند مستوى الإستخدام الكامل ، و قد ينخفض الطلب الكلي عندها ، كما أن الإقتصاد يمكن أن يكون في مستوى التشغيل الكامل و يزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي. (77)

ثالثا: إن دالة الطلب على النقود الكينزية هي دالة سعر الفائدة إلى جانب الدخل ، إذ أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة ، لذلك يصبح الطلب على النقود كبير المرونة (مصيدة السيولة الكينزية) كما أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع الأسعار في حين أن النقد في التحليل الكلاسيكي مرتبط بوظيفته الأساسية و هي كونه وسيط للتبادل. (78)

* أما عن أهم الإنتقادات الموجهة لكينز فهي كالتالي :

أولا: إن كينز لم يشير إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة ، لهذا فسعر الفائدة ظاهرة نقدية في التحليل الكينزي ، و بالتالي من الصعب تحديد الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها كينز. (79)

ثانيا: لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل ، و إنما إكتفى كينز بالعوامل المحددة لها في الأجل القصير وبالتالي فالنظرية الكينزية ستاتيكية وليست ديناميكية ، وما يؤكد ذلك أيضا تركيزها على العلاقة بين الدخل و الإستهلاك في فترة معينة من الزمن. (80)

---

(76) ناضم محمد نوري الثمري ، النقود والمصارف و النظرية النقدية ، دار النهران للنشر و التوزيع ، 1999 ، ص 314 .

(77) نفس المرجع السابق ، ص 315 .

(78) نفس المرجع السابق ، ص 316.

(79) ناضم محمد نوري الثمري ، مرجع سابق ، ص 316 ، 317 .

(80) نفس المرجع السابق ، ص 317.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثالثا : هناك إنتقاد وجه لكينز من قبل النقد يين بزعامة هيلتون فريدمان كون أن الإقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن يتواجد في حالت الإستخدام غير الكامل بشكل دائم و أنه يتجه بشكل آلي إلى حالة التوازن الكامل كلما إبتعد منها لسبب أو لآخر. (81)

لكن كل من سبق من الإنتقادات وغيرها ممن وجهت للنظرية العامة لكينز لا تقلل من قيمتها وإنما هي نتاج لتطور الفكر الإقتصادي و محاولته الوصول للأفضل و هذا لمسايرة الأوضاع الحالية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(81) محمد الشريف المان ، مرجع سابق ، ص 41 .

الفصل الثالث

تحليل مسألة التوازن في الإقتصاد الكلي الماركسي

تعتبر مسألة التوازن الإقتصادي من بين المواضيع الأساسية المثارة في علم الإقتصاد و الشغل الشاغل في معظم النظريات الإقتصادية.

- و لقد أسهم التحليل الكلاسيكي و الكينزي في هذه القضية بشكل كبير. إلا أنه لا يمكن المرور أو الإنتقال من النظرة الكلاسيكية إلى النظرة الكينزية بدون التوقف عند ما يسمى بالتحليل الماركسي لمسألة التوازن الكلي للإقتصاد فهو يهتم بطبيعة العملية الإقتصادية في مجموعها و بطريقة أدائها عبر الزمن قصد التوصل إلى قوانين حركتها. و ينتقل ماركس من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي واعيا تماما بأن الظاهرة على مستوى الكل ليست مجرد تجميع للأجزاء بل هناك تداخل و تفاعل بين كل الوحدات المشكلة للإقتصاد.

و لقد كانت فكرة النمو و التراكم الرأسمالي إحدى النقاط الأساسية التي تعرض إليها ماركس ، فهي تمثل السبيل نحو تطور المجتمعات و تحقيق التنمية الإقتصادية و الوصول إلى فكرة الرفاهية لكن ماركس شخص هذه المسألة جيدا و كشف عن التناقضات التي يحملها التراكم الرأسمالي و عن ما تشكله من عوائق نحو إحداث هذا التوازن الإقتصادي.

و يهدف الموضوع إلى تسليط الضوء على هذه المشكلة محاولا إبراز خطوات التحليل الماركسي خاصة في بنائه للنماذج التي يقوم عليها النظام الرأسمالي. و لقد أشرنا إلى أهم التساؤلات التي أثارها ماركس في نقاط متنوعة كمسألة تحديد قيمة السلع و كيف يتم تحقيقها و مصدر ثراء الرأسمالي.

وما هي الشروط اللازم توفرها لتحقيق نموذج إعادة الإنتاج البسيط ؟ و كذلك علاقة التراكم الرأسمالي بنموذج إعادة الإنتاج الموسع. و ما هي الشروط الواجب توفرها لتحقيق التوازن في مثل هذه الحالة و في الأخير الكشف عن التناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي التي ستكون مصدر زواله.

SAHLA MAHLA

موقع نظرية القيمة في التحليل الماركسي :

القيمة عند ماركس :

- إستمد ماركس أفكاره عن القيمة بشكل خاص من النظريات الكلاسيكية خاصة عند سميث و ريكاردو من خلال نظرية القيمة ـ العمل التي طورها و أصبحت بمثابة حجر الزاوية في تحليلاته الاقتصادية. فلقد ميز بين إقتصادين :

إقتصاد طبيعي : ساد قبل الرأسمالية كان هدفه الإستهلاك الشخصي.

إقتصاد بضاعي : ساد أثناء الرأسمالية كان هدفه التبادل و يتكون من شكلين :

* **إنتاج بضاعي بسيط :** هو الإنتاج الذي يتم من طرف منتجين صغار مستقلين مالكين لوسائل الإنتاج.

* **إنتاج بضاعي رأسمالي :** وفيه يتم إستغلال العمال المأجورين و لتحقيق التبادل الذي يمثل جوهر الإقتصاد البضاعي لا بد من التقسيم الإجتماعي للعمل.

وعند النظر إلى السلع نجد لها قيمتان : قيمة تبادلية و قيمة إستعماليه. و السؤال عن مصدر هذه الإزدواجية يعود أساسا إلى الطابع الإزدواجي للعمل الذي قسمه ماركس إلى نوعين :

ـ **العمل الملموس :** هو ذلك العمل الذي تتوفر فيه خصائص مادية و تقنية معينة يخلق بضائع متمايزة نوعيا. وهو الذي يحدد القيمة الإستعمالية.

ـ **العمل المجرد :** وهو العمل البشري العام و يظهر طابعه الإجتماعي من إنفاق لقوة العمل وهو المحدد للقيمة التبادلية أو ما يصطلح عليها بالقيمة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و أوضح ماركس بأن طبيعة العمل ، ومن ثم ناتج العمل لا يلعب أي دور في تقسيم العمل إلى منتج و غير منتج فالعمل يكون منتج إذا أنتج رأس مال.

إذا تظهر إشكالية القيمة عند التبادل. فما هو المقياس المشترك للتبادل بين السلع ؟

لقد أجاب ماركس على ذلك بأن ما يحدد قيمة السلع هو وقت العمل الضروري الإجتماعي لإنتاجها و هو يمثل كمية من العمل صرفت لإنتاج سلعة. لكن نوعية العمل قد تكون غير متجانسة و هي بمثابة ثغرة تركها الكلاسيك في هذا المجال. و سدها ماركس حين ميز بين أنواع العمل ، فلو إشتغل عامل 06 ساعات وإشتغلها مثلها المفكر أو الفنان فإن عمل الأول يقدر بعدد الساعات الفعلية.بينما عمل الآخرين يقدر بعدد الساعات الفعلية مضروبا بنسبة معينة تظهر إختلاف أو أهمية أو صعوبة عمله فيقدر عمله بالتالي بـ :

10 أو 12 أو 15 أو ساعة مثلا.

لقد أراد ماركس أن يبحث عن العنصر الإنساني وراء كل قيمة للأشياء و السلع ، أراد أن يظهر القيمة الحقيقة الإجتماعية المختفية وراء الحقيقية الإقتصادية الرأسمالية. فهي عملية نزع القناع عن الوجه الإقتصادي للنظام الرأسمالي الذي تخفيه الظواهر النقدية وصفات السوق و يكشف عن الظلم الذي يلحق بالعامل.

القيمة الزائدة (فائض القيمة) :

تعتبر فكرة فائض القيمة المحور الأساسي الذي تدور فيه تحليلات ماركس الإقتصادية و هنا يرى ماركس أن السلع هي مجرد عمل محتجب [1] و أن الدافع أو الحاجز أو الحافز و الغرض المحدد لعملية الإنتاج الرأسمالية هو إتاحة تحقيق قيمة ذاتية أكبر لرأس المال أي إنتاج قيم أكبر بمعنى إستغلال أكبر لقوة العمل من قبل الرأسماليين و ما يميز النظام الرأسمالي هو تحول النقد إلى رأس مال و قوة العمل إلى سلعة و من خصائص الملكية الرأسمالية هي إستغلال العمل الأجير أما الربح الذي يحصل عليه الرأسمالي يعود أساسا لإكتشافه سلعة لها صفة خاصة و هامة و هي سلعة قوة العمل لكونها تخلق أثناء إنتاج قيمة أعظم مما تملكه هي نفسها من قيمة بمعنى قدرتها على خلق قيمة إضافية يصطلح عليها بالقيمة الزائدة أو فائض القيمة. و لتوضيح ذلك يجب التفريق بين قوة العمل و إنتاج العمل.

قوة العمل : على عكس السلع الأخرى تتضمن تقدير قيمة قوة العمل عناصر مرتهنة بعوامل تاريخية و معنوية [2] و يعني هذا وجود خصائص مميزة لقوة العمل عن غيرها من السلع و تحديدها مرتبط و مرهون بالتطور التاريخي و الحضاري و الثقافي للبلد الذي تنتمي إليه القوة العاملة.

و تقاس قيمتها بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع الضرورية لمعيشته و معيشة عائلته بمعنى إعادة إنتاج قوة عمله. ففرضا أن العامل يلزمه لإنتاج سلعة ضرورية لإعادة إنتاج قوة عمله هي 6 ساعات فهذا يعني أن قيمة قوة العمل اليومية تعادل 6 ساعات.

إنتاج العمل : حسب ماركس أنه في الواقع العامل يشتغل أكثر من عدد الساعات الضرورية لإعادة قوة عمله - 6ساعات - فالرأسمالي يضطره لعمل إضافي يصل إلى 11 ساعة مثلا في اليوم. فعندما يبيع الرأسمالي إنتاج العامل في السوق يكون حسب الساعات التي عملها فعلا بمقدار 11 ساعة و لكنه لا يدفع للعامل سوى قيمة 6 ساعات الخاصة بالوقت الضروري لإعادة إنتاج قوة عمله و الفرق الحاصل 05 ساعات يأخذه الرأسمالي و هذا ما يسمى بفائض القيمة.

إذا يمثل فائض القيمة الشكل الرأسمالي للعمل الفائض أو هو الجزء من القيمة الذي يحوزه الرأسمالي مجانا و الناشئ أساسا من العمل الفائض.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

---

(1) عمل محتجب : مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية ، الدكتور عبد القادر محمود رضوان ، المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، 1990 ، ص 219.

(2) الإقتصاد السياسي الرأسمالية . ترجمة : د . صامويل عبود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 ، ص 24 .

إن قانون فائض القيمة هو الذي يقرر المحتوى الإقتصادي و الإجتماعي للنظام الرأسمالي ، فذلك الأداء الإضافي الذي ينجم عنه إنتاج قيمة زائدة هو القانون المطلق لهذا الأسلوب من الإنتاج و هذا يرجع بنا إلى ما قلناه في البداية كون السلع هي مجرد عمل محتجب لأن الأرباح بها فيها الفائدة هي في الأصل عبارة عن فائض قيمة أنتجه العمال واستحوذ عليه الرأسمالي بمعنى آخر أن الأرباح هي أجور حجبها - حجزها - الرأسمالي من العمال. أما العمل المنتج الوحيد فهو جهد العامل ، و الأجر الذي يتقاضاه العامل ليس ما يضهر كقيمة تدفع ثمنا للعمل بل هو شكل مقنع لثمن قوة العمل.

دائرتا رأس المال و السلع عند k.marx :

- إستنادا لأعمال الإقتصادي الفرنسي " فرانسوا كيني " بما يعرف بالجدول الإقتصادي أو اللوحة الإقتصادية التي تدرس عموما كيفية ظهور الناتج الصافي و إعادة توزيعه بين الطبقات الإجتماعية.

بحث " كارل ماركس " عن القواعد الموضوعية و المنطقية التي تحكم توظيف هذا الناتج الصافي بهدف تحقيق ما يسمى بالتراكم الرأسمالي ولكن على أسس و مبادئ إيديولوجية تختلف عن أسس و مبادئ التحليل لدى كيني في إطار ما يسمى بالماركسية التي هي وليدة تفاعل مجموعة من الأحداث و العلوم و المعارف التي لها علاقة بالإشتراكية الخيالية الفرنسية و فلسفة الجدلية المثالية بألمانيا (هيغل) و بالإقتصاد السياسي الإنجليزي. من هذه المعطيات صاغ ماركس مبدأ إعادة الحياة الإجتماعية و بدل إستخدام مفهوم الناتج الصافي لدى كيني إستخدم مفهوم " فائض القيمة ". فإذا كان كيني يرى أن القيمة مصدرها الطبيعة (الأرض) لهذا رفع الزارع إلى أعلى مكانة باعتباره خالق للثروة ومصدر كل المهن الأخرى في المجتمع فإن ماركس يرى أن القيمة مصدرها العمل البشري . فكانت أفكاره مساندة للطبقة الصناعية العاملة لهذا كانت فكرة المادية في الإنتاج ذات علاقة وطيدة ببرنامجه السياسي و الثوري .

إستطاع ماركس أن يصوغ من نظرية القيمة العمل بعد تعديلها و التي إقتبسها عن ريكاردو بناءا فكريا إقتصاديا تحول إلى نظريات إقتصادية تركت بصماتها في علم الإقتصاد و حتى في تاريخ المجتمعات. فبعد أن بين مصدر ربح الرأسمالي الذي يتأتى من عمل العامل من خلاله مفهوم فائض القيمة ميز ماركس بين طبقتين أساسيتين متناقضتين في المجتمع الرأسمالي و هما :

الطبقة الرأسمالية : التي تملك وسائل الإنتاج.

الطبقة العاملة : التي تملك قوة العمل.

إذا هناك علاقة بين رأس المال و العمل الأجير ، أما فائض القيمة هي التي تشكل دائرة رأس المال.

دائرة رأس المال :

تمثل دائرة رأس المال عملية الإنتاج الرأسمالية التي تم وفقا لمراحل ثلاثة :

المرحلة الأولى : يشتري الرأسمالي وسائل الإنتاج و قوة العمل. فهو الذي يملك المال فهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج.

المرحلة الثانية : هي مرحلة الإستهلاك المنتج للسلع التي إشتراها الرأسمالي و تسمى بالمرحلة المنتجة فيها يتحول رأس المال المنتج إلى رأس المال السلعي.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة بيع السلع المنتجة وفيها يتحول رأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي محققا فائض القيمة أو الربح بالمعنى الواسع ومن هنا يستطيع رأس المال بداية دورة جديدة أخرى.

وتتحقق المرحلة الأولى و الثالثة في مجال السوق أما المرحلة الثانية فتحقق في مجال الإنتاج.

إن خلق فائض القيمة هو جوهر هذه العملية الدائرية و هنا يميز ماركس بين نوعين من رأس المال :

رأس المال الثابت : ينتج عن ما يسمى بالعمل الغير مباشر (العمل الميت) و سبب تسميته بالثابت لأنه تنقل قيمته إلى المنتجات دون إضافة قيمة جديدة للمنتوج أو ما يعبر عنها بالجزء المهتلك في فترة الإنتاج وهي مثل : الآلات ، المعدات ، المباني ، ....

رأس المال المتغير : ينتج عن ما يسمى بالعمل المباشر ويتمثل في قيمة قوة العمل أي ما يدفع إلى العمال في شكل أجور و سمي بالمتغير لأن القيمة التي يخلقها تزيد عن القيمة المستهلكة أثناء عملية الإنتاج و هذه القيمة تدعى بفائض القيمة.

إذن منشأ هذا الفائض يكون أثناء عملية الإنتاج. و لتحقق فائض القيمة أي يتحول من شكل السلع إلى الشكل النقدي عبر التسويق لابد من قيام مجموعة من المبادلات بين الطبقات الإجتماعية و بين الفروع المكونة للنظام الإقتصادي. و بتحويل السلع عن طريق البيع إلى رأس مال نقدي نكون أمام دورة جديدة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويعرض ماركس دورة رأس المال على الشكل التالي :

$$A \longrightarrow M \begin{cases} C \\ V \end{cases} \quad \ldots\ldots M' \; [M+\Delta M] \longrightarrow A' \; [A+\Delta A]$$

الشكل الأول لرأس المال هو الشكل النقدي (A) يشتري به الرأسمالي سلع (M) التي تتكون من وسائل الإنتاج (C) وقوة العمل (V) وبهذه الكيفية يتحول رأس المال النقدي إلى رأس المال الإنتاجي وفيها تتم عملية الإستغلال وإنتاج القيمة و فائض القيمة التي تكون على شكل سلع منتجة أو ما يعبر عنها برأس المال السلعي (M') وهي أكبر من قيمة السلع المشتراة (M) ($M' > M$) .

والفرق بين M' و M يشكل فائض القيمة الذي يتحول عند التداول (البيع) إلى ربح أي المقدار النقدي الذي تباع به السلعة (M') هو A' بحيث ($A' > A$).

إذن حسب ماركس الرأسمالية تستبدل الدورة الإقتصادية المعروفة في القرون الوسطى

(سلعة ←مال ←سلعة) بالصيغة التالية (مال ←سلعة ←مال) أي أن المال يولد المال في هذا النظام و هي صفة أساسية في النظام الرأسمالي.

في الواقع أن هذه الحالات الثلاثة لرأسمال هي متزامنة (أي تحدث في آن واحد) سواءا أكان بالنسبة لرأس المال الفردي أو لرأس المال الإجتماعي . وما يلاحظ أن ماركس إستعمل هذه الدائرة لتصوير عملية تحول

رأس المال الفردي غير أن هذا لا ينفي إمكانية تصويرها مع عملية تحول رأس المال الإجتماعي إلا أن ماركس مثلها بطريقة أخرى عن طريق ما يسمى بالمخططات (نماذج) إعادة الإنتاج التي تشبه إلى حد ما دائرة كيني.

نماذج تحدد الإنتاج " دائرة السلع " :

أولا : فرضيات النماذج :

باستخدام منهجه في دراسة الظواهر الإقتصادية يقوم ماركس ببناء نماذج لتجدد الإنتاج في الجزء الثاني من كتابه " رأس المال" و يبني هذه النماذج إستنادا لنموذج تجدد الإنتاج البسيط لفرنسوا كيني و لكنه يتعامل مع إقتصاد رأسمالي في أوج تطوره.

فالحياة الرأسمالية لا تقتصر على إعادة الحياة الإجتماعية بشكلها البسيط بل تتعداها و يصبح جوهرها تجدد الإنتاج في نطاق أوسع من فترة لأخرى و يزداد فيها الناتج الإجتماعي عبر فترات العملية الإقتصادية. و يسعى ماركس من بناء هذه النماذج إلى هدفين أساسين نستخلصهما من تحليلاته و هما :

- بيان الشروط الضرورية لتجدد إنتاج رأس المال الإجتماعي و من ثم تجدد إنتاج الناتج الإجتماعي.
- المدى الذي تسمح فيه شروط الإنتاج الرأسمالي لعملية الإنتاج ضمان الترابط و التطور المتناسق بين فروع النشاط الإقتصادي و تواصل هذا التطور عبر الفترات المتتالية.

و لتحقيق الشروط التي تكلم عنها ماركس يصور العمليات الإقتصادية ضمن نموذج للإنتاج البسيط و آخر للإنتاج الموسع و ذلك عند مستوى معين من التجديد و إزاء ذلك يضع ماركس مجموعة من الفرضيات يقوم بالتحليل على أساسها و يمكن تلخيصها في النقاط التالية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- المجتمع يتكون من طبقتين أساسيتين :

* **الطبقة الرأسمالية :** و هي التي تحتكر ملكية وسائل الإنتاج و تختص لنفسها بفائض القيمة و تمثل نقطة الإنطلاق في دورة تداول السلع عبر تقديمها لرأس المال النقدي و بإنفاقها لفائض القيمة في شكله النقدي على الإستهلاك الشخصي أو الإستهلاك المنتج تكون لعبت الدور المحوري في التبادل.

* **الطبقة العاملة :** التي لا تملك إلا قوة عملها التي تعد بمثابة سلعة . أما دخلها فيستهلك كله (الأجور) .

و إن هذا التميز بين من ينتج فائض القيمة و من يحصل عليه واضحا و صريحا .

2- أما الشكل المادي للناتج الإجتماعي فهو على نوعين من السلع :

وسائل الإنتاج و السلع الإستهلاكية . وهذا من منظور أن الإقتصاد مكون من قطاعين أساسين و هما :

قطاع أول : يختص بإنتاج و سائل الإنتاج .

قطاع ثاني : يختص بإنتاج سلع الإستهلاك.

وهما قطاعان صناعيان (كل فرع للإنتاج يتم الإستغلال فيه على النمط الرأسمالي) حتى الزراعة يراها ماركس بأنها قد إحتواها هذا النمط الرأسمالي أي أنها مجرد فرع من فروع الصناعة ورأس المال قد سيطر عليها كلية. [3]

3 - الإقتصاد موضع التحليل إقتصاد مغلق أي نظام لا يؤثر على العالم الخارجي ولا يتأثر به بالرغم من عدم إستغناء النظام الرأسمالي للتجارة الخارجية.

لأن إدخال عنصر التجارة الخارجية لا يضيف جديدا للمشكلة ولا لحلها . فما تفعله التجارة الخارجية هو أن تحل سلعة أجنبية لها شكل إستعمال و شكل طبيعي مختلفين محل سلع وطنية دون التأثير على علاقات القيمة و العلاقة بين رأس المال الثابت و رأس المال المتغير و فائض القيمة .

- زيادة على ذلك أن النظام المغلق يفترض أنه يعمل في ظل شروط الصراع التنافسي من عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وما شابه ذلك .

4- البعد الزمني لدورة الرأس المال هو السنة و في هذا المجال يبرز تحليل النماذج على أساس الطبيعة المستمرة لعملية الإنتاج و تجدد الإنتاج الإجتماعيين ، فتعبير السنة لا يعني عزلها عن غيرها ، فالسنة محل الدراسة هي سنة من بين سنوات أخري عديدة و ليست سنة ميلاد الإنتاج الرأسمالي و هذا ضروري في التحليل ، فعند تحويل فائض القيمة مثلا المدخر على شكل نقود إلى مكونات رأس المال المنتج يقتضي إمكانية شراء هذه المكونات كسلع من أسواقها و هذا بالضرورة وجودها - أنتجت - في فترة سابقة.

5- يتم تحليل هذه النماذج في صورة وحدات قيمية فالسلع يفترض تبادلها بقيمها و هذا يعني التجريد من إنحراف أثمان السوق عن القيم . فكمية السلع التي يتم تبادلها تبقى واحدة إجمالا قبل و بعد التبادل.

6- ثبات العوامل المؤثرة على قيمة السلع طوال فترة التحليل يعني التجريد من التغيرات في إنتاجية العمل ويعني ضمنيا ثبات نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير و هو ما يطلق عليه بالتركيب العضوي لرأس المال. [4] و رغم الإفتراض لغرض التبسيط في التحليل فإنه لا يؤثر لا في شروط المشكلة و لا في حلها و يعطي ماركس مثالا في إحدى نماذجه لتجدد الإنتاج على نطاق أوسع.

النسبة السابقة بين القطاعين دون التأثير على الإستدلال النظري الذي يقوم به إلا أن إفتراض تساوي التركيب العضوي لرأس المال بين القطاعين ذو أهمية خاصة على مستوى التجريد الذي نستنتج منه الشروط الواجب توفرها لتحقيق أداء إقتصادي رأسمالي متوازن.

---

(3) الدكتور محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2001 .

(4) نفس المرجع ، ص 492 .

7- عدم إنتقال رؤوس الأموال بين أقسام النشاط الإقتصادي و هذا يقودنا إلى التصور أن إستبدال رأس المال الثابت و المتغير في كل قطاع من قطاعي الإقتصاد الوطني ناتج من القيمة المنتجة في نفس القسم و هذا يعني أيضا أنه في حالة تجدد الإنتاج الموسع قيمة رأس المال الإضافي الذي يتم تراكمه في القطاع جزء من فائض القيمة المنتج في نفس القطاع أي أن رأس المال النقدي الناجم عن تحقق جزء من فائض القيمة ينفق دائما على شراء مكونات إضافية لرأس المال المنتج داخل نفس القطاع.

8- الأسعار ثابتة لا تتغير أثناء الفترة أو في الفترات اللاحقة أي لا أثر للسوق.

9- إن جميع المبادلات التي تأخذ مكانا بين الرأسماليين و العمال تتم في نهاية الفترة ليس أثنائها أو خلالها.

- تلك هي الفرضيات التي صاغها ماركس على مستوى التجريد و إستنتج من ثم الشروط الممكن تحقق تطورا متوازنا عبر الزمن و لعل توضيح هذه الفروض قصد الإشارة إلى الطبيعة الغير اليقينة للتوازن في ظل شروط الواقع الرأسمالي[5] وما إتباع طريقة التجريد إلا محاولة رفع القوى التي تعمل في الواقع اليومي الحائلة دون التوازن يتحقق عبر الزمن إذا هي قوى معيقة لشروط التوازن النظري التي ذهب إليها ماركس في تحليله.

- وهناك إشارة أخرى للدور الذي تلعبه النقود في عملية الإنتاج الإجتماعي كما يتضح في تحليل نماذج التجدد الإنتاجي عند ماركس ففي دورة رأس المال و السلع هناك مبادلات متقابلة و هذا بفضل النقود التي تسهلها و يتعين تقديم رأس المال المتغير في كل فروع الصناعة في أقسام النظام الإقتصادي في الشكل النقدي . أما كمية النقود فتتحدد بإجمالي قيمة السلع في التداول ويفترض أن النقود المتداولة هي نقود معدنية المسكوكة من المعادن النفيسة ويحتفظ الرأسماليون بكمية النقود اللازمة للتداول ، فهم الذين يمثلون نقطة البدء في دائرة رأس المال وإليهم تعود النقود في النهاية.

ولنرى الآن كل من النموذجين وفي البداية نموذج تجدد الإنتاج البسيط.

نموذج تجدد الإنتاج البسيط :

- إن المقصود بعملية تجديد أو إعادة الإنتاج البسيط هو إعادة الإنتاج من فترة لأخرى ضمن مقاييس وحجوم ثابتة ، وقد كانت هذه العملية تتم في المجتمعات السابقة على الرأسمالية ، أما في ظل النظام الرأسمالي الذي يتكون من مؤسسات رأسمالية فردية تظهر كل منها كوحدة مستقلة إلا أنه لإعادة الإنتاج (تجدده) في مؤسسة بمفردها يستوجب في نفس الوقت تجديد الإنتاج في مختلف المؤسسات الأخرى. ومن المهم أنه ما تم إنتاجه من سلع وخدمات قد تم تسويقه وهذا ضمانا لعملية إعادة الإنتاج في الفترة اللاحقة. ومهما كان شكل عملية إعادة الإنتاج فلابد أن تمر بأربع مراحل هي :

الإنتاج ، التبادل ، التوزيع والإستهلاك ، بمعنى وجوب مرور إنتاج المرحلة السابقة عبر المراحل الأربع المذكورة وكذلك مرور الرأسمال الإنتاجي عبر مراحل تتمثل في :

---

(5) مباديء الإقتصاد السياسي (المرجع ذكر سابقا) ، الصفحة 495.

إنتاج أ ⟵ بضاعة أو سلع للتداول N ⟵ نقود M ⟵ بضاعة $\overline{N}$ ⟵ إنتاج أ

وهذه المراحل توضح كيفية إعادة الإنتاج التي تبدأ من مرحلة الإنتاج وتنتهي بعملية إنتاجية جديدة ويلعب التداول دورا كحلقة وسيطة وهامة. من هنا يمكن القول بأن الإنتاج عملية لا تعني فقط التكرار المستمر للإنتاج وإنما هي عملية وحدة الإنتاج والتداول.

ويعتبر الجدول الإقتصادي لفرانسوا كيني نقطة البدء في التحليل لماركس لنماذج تجدد الإنتاج ويعترف ماركس له بالفضل في تزويده للأساس الذي إستطاع من خلاله تطوير نماذج في تجدد الإنتاج.

وكانت بداية ماركس في صياغته لنموذج تجدد الإنتاج البسيط في السؤال التالي : كيف تم إستبدال (في صورة قيمية) رأس المال الذي أستخدم في الإنتاج بواسطة جزء من الناتج السنوي و كيف إكتملت عملية الإستبدال هذه بإستهلاك فائض القيمة بواسطة الطبقة الرأسمالية و إستهلاك (سلع) الأجور بواسطة الطبقة العاملة ؟

إذن المسألة مرتبطة بتجدد الإنتاج بنفس القدر من القيمة أي بنفس المستوى من الناتج الإجتماعي . إذا المسألة ذات علاقة بالإستهلاك الغير المنتج .

و بالعودة إلى الفرضيات نجد أن الإنتاج الإجتماعي يتكون من نوعين من السلع :

1- سلع وسائل الإنتاج ، 2- سلع الإستهلاك.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و يقدم هذا الإنتاج الإجتماعي في هذين النوعين من السلع ضمن الإطار الإجتماعي لإعادة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بشقيه العيني و النقدي.

وأما من حيث قيمة الناتج الإجتماعي فهو يتكون من :

1- القيمة التي تعوض إهتلاك رأس المال الثابت.
2- القيمة التي تعوض رأس المال المتغير (قوة العمل).
3- فائض القيمة.

فلتحديد قيمة المنتوج فهي تساوي رأس الثابت + رأس المال المتغير + فائض القيمة . أما كمية الإنتاج الإجتماعي فتتكون من :

1- إنتاج وسائل الإنتاج التي تستغل في الإنتاج القادم .
2- إنتاج سلع الإستهلاك التي تلبي الحاجات الشخصية .

ومن هذا يتضح ضرورة تحقق دورة رأس المال الفردي ورأس المال الإجتماعي بمعنى الإنتقال من الشكل النقدي إلى الشكل الإنتاجي ثم من جديد إلى الشكل البضائعي ثم من جديد إلى الشكل النقدي وهذه الدورة لا تكتمل إلا بتصريف كل رأسمالي منتوجه. فعملية التصريف تعني مبادلة كل قسم من منتوجه السنوي الإجمالي من حيث القيمة والشكل المادي ويؤدي دوره في عملية الإنتاج. وهنا يطرح ماركس السؤال التالي :

ما هي الشروط الواجب تحقيقها لمرور الناتج الإجتماعي بالمراحل المذكورة حتى يمكن أن تتم عملية إعادة الإنتاج البسيط ؟

وللإجابة على السؤال يقدم ماركس الإفتراض التالي لنموذج إعادة الإنتاج البسيط.

- يتألف الناتج الإجتماعي المحقق بين قسمين من النظام الإقتصادي على النحو التالي.

القطاع الأول = P 1 6000 = PL1 1000 + V1 1000 + C1 4000

القطاع الثاني = P2 3000 = PL 2 500 + V2 500 + C2 2000

مجموع الإنتاج في القطاعين = P9000

(C2.C1 = قيمة رأس المال الثابت في القطاعين.V1.V2= قيمة رأس المال المتغير في القطاعين PL2.PL1 = فائض القيمة المحقق في القطاعين)

في القطاع الأول :

تبلغ قيمة المنتوج الإجمالي 6000 وتبقى في آخر الفترة الإنتاجية على شكل آلات و معدات و مواد أولية ووسيطة إنتاجية ... الخ لكن العمال في هذا القطاع و الرأسماليين لا تقتصر حاجاتهم لمواصلة الإنتاج على وسائل الإنتاج فقط بل يحتاجون إلى سلع الإستهلاك لهذا يجب أن يتم توزيع المنتجات.

القطاع الأول : و يتم على النحو التالي :

- جزء من إنتاج القطاع الأول و البالغ قيمته C14000 يباع لمؤسسات القطاع الأول نفسه و هذا يعني تجديد رأس المال الثابت المهتلك في هذا القطاع. و ما تبقى من منتوجات القطاع الأول و البالغة (PL1 1000 + V1 1000) على شكل وسائل الإنتاج للقطاع الثاني لنفس السبب و هي تمثل قيمته 2000 .

أما القطاع الثاني :

قيمة إنتاجه الإجمالي و التي هي على شكل إستهلاكية (مواد غذائية ، ملابس ..... إلخ) تبلغ 3000 جزء منها و المقدر بـ 2000 يبادل مع القطاع الأول بشراء وسائل الإنتاج و الباقي (1000) التي عبارة عن : (PL_2500+V_2500) تباع على شكل سلع إستهلاك داخل القطاع الثاني نفسه تلبية لحاجيات العمال و الرأسماليين في هذا القطاع.

- إذن 2000 من قيمة إنتاج القطاع 2 تبادل مع 1 مقابل الحصول على وسائل إنتاج للقطاع 2.

- 1000(PL_2 500 + V_2 500) من قيمة إنتاج القطاع 2 المتبقية تبادل داخل القطاع نفسه بمعنى تباع لغرض إستهلاكي للعمال و الرأسمالي. و بهذا قد تم تصريف الإنتاج الإجماعي و ذلك وفق شرط هام يتحقق من خلال المعادلة التالية :

$$V1+ PL1 = C_2$$

و يمكن تصوير شروط عملية إعادة الإنتاج البسيط في الشكل التالي :

الدوائر تمثل علاقة القطاع مع نفسه و المستطيلات تمثل ما تم تبادله من منتجات بين القطاعات.

SAHLA MAHLA

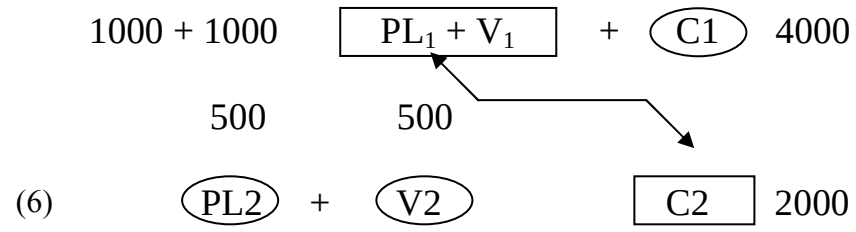

ويتضح من الشكل أن عمال ورأسماليي القطاع الأول يحصلون على المنتجات اللازمة لاستهلاكهم الشخصي من القطاع الثاني والمقدرة بقيمة 2000. وبالمقابل يحصل رأسماليو القطاع الثاني على ما يحتاجونه من وسائل إنتاج في القطاع الأول وهذا تعويضا لرأس المال الثابت في القطاع 2 ولتحقيق عمليات التبادل والضرورية لإعادة الإنتاج البسيط لابد من تحقيق عدة شروط أو توازنات على مستوى القطاعات أهمها :

الشرط التوازني السابق :

$$(V1 + PL1 = C2)$$

كما يجب أن يتطابق مجموع منتجات القطاع الأول مع قيمة رأس المال الثابت في القطاعين 1 و 2 بمعنى :

$$2000C2 + 4000C1 = 6000P1$$

كما يجب أن يتطابق مجموع منتجات القطاع الثاني مع قيمة رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاعين 1 و 2 أي :

$$500PL2 + 500V2 + 1000PL1 + 1000V1 = 3000P2$$ الشرط 2

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* أما التوازن العام أي الطلب الكلي = العرض الكلي يمكن التوصل إليه من خلال النموذج أيضا :

- يلاحظ أنه تم اهتلاك سلع إنتاجية بقيمة 6000 (4000 C1 + 2000 C2) في عملية الإنتاج ولقد تم تعويض هذا الإهتلاك باعتبار أن قيمة السلع المنتجة في القطاع الأول = 6000P1 .

يلاحظ أنه يجب تعويض قوة العمل المنهكة في الإنتاج وهذا للإستمرار وهي تتمثل في رأس المال المتغير وتقديرها يمثل قيمة 1500 (1000v1 + 500v2) وهذا ما وفره القطاع الثاني الذي بلغ إنتاجه قيمة 3000 .

من هنا يتضح أن المجتمع لا يستطيع إستهلاك كل ما ينتجه و إنما هو يخصص بالضرورة حصة من الدخل لتعويض الآلات و المواد التي أنهكت في الإنتاج و هذا هو إستثمار إبدال رأس المال هو إستثمار حتمي ولا يتطور به المجتمع بل يسمح فقط بإعادة المجتمع بالمثل.

إن التبادل بين منتجات القطاعين يحصل من خلالها الرأسماليون على 9000 (مجموع الإنتاج في القطاعين) يخصص منها 6000 لتعويض إهتلاك رأس المال الثابت. 1500 لإعادة تكوين قوة العمل في القطاعين (V1+V 2 =1500) وما تبقى يمثل دخل الرأسمالي في القطاعين على شكل فائض قيمة (PL1 + PL2 = 1500) سيستهلك مباشرة بصورة غير منتجة على شراء سلع استهلاكية متوفرة في

---

(6) عبد القادر محمود رضوان ، مبادىء الحسابات القومية ، (نفس المرجع المذكور سابقا) ، ص 229.

القطاع 2 فإذا تصورنا صافي الناتج الوطني في هذا الإقتصاد يساوي :

الشرط 3 $500PL2 + 500V2 + 1000PL1 + 1000V1 = 3000P2$

أو بعبارة أخرى = أجور (1500) + أرباح (1500) = 3000

و نحن الآن أمام إقتصاد في حالة ركود بالضرورة سيكون صافي الناتج الوطني معادلا لمجمل الناتج في قطاع الإستهلاك. أي الأجور و الأرباح ستنفق بكاملها على الإستهلاك و منه يأتي الشرط الأول الذي ذكرناه في البداية و الذي يجب توافده من أجل إعادة الإنتاج البسيط و هو :

$V1+ PL = C2$

وهذا كله يؤدي إلى التوازن العام في عملية إعادة الإنتاج البسيط حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي على النحو التالي :

العرض الكلي	**الطلب الكلي**
6000 قيمة إنتاج القطاع الأول	4000 لتعويض رأس المال الثابت المهتلك للقطاع الأول
(وسائل الإنتاج)	2000 لتعويض رأس المال الثابت المهتلك للقطاع الثاني
3000 قيمة إنتاج القطاع الثاني	1000 لعمال القطاع الأول (V1)
(سلع الإستهلاك)	500 دخل الرأسمالي في القطاع الثاني (PL 2)
	1000 دخل الرأسمالي في القطاع الأول (PL1)
	500 دخل العمال القطاعي الثاني (V2)
9000 (سلع إنتاج + سلع إستهلاك)	9000 تمثل مكونات الطلب الكلي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ومن هذا كله تبين أنه لتحقيق شروط تجدد الإنتاج البسيط الذي يتم عبر التداول في صورة تدفقات مادية بين القسمين وفي داخل كل من القسمين إنما يتم باحترام علاقات تناسب معينة بعبارة أخرى إذا تمت هذه المبادلات أثناء فترة دورة رأس المال الإجتماعي فإن تجديد الإنتاج يمكن أن يتم دون عوائق وفي الأخير بنفاذ المنتجات وتبادلها بالكامل ستبدأ العملية الإنتاجية القادمة بنفس المستوى الإنتاجي للدورة السابقة بعد أن حققنا شروط إعادة الإنتاج البسيط. وعلى هذا النحو تتحدد شروط التوازن نظريا باتباع مستوى عالي من التجريد ، فشروط التوازن لا تتحقق للنظام الإقتصادي على مستوى هذا التحليل النظري إلا بتجريد القوى التي تولد في واقع الإنتاج الرأسمالي إضطرابا في التوازن شبه مستمر وحتى في غيابها لا يكون النظام محصنا ضد عدم التوازن فعند مستوى التجريد الذي تم التحليل عنده لتجدد الإنتاج البسيط يتعين توفر الشروط الضرورية لإعادة الإنتاج بمعدل منتظم من فترة لأخرى يحترم علاقات التناسب الصريحة والمتضمنة في نموذج تجدد للإنتاج.

ثالثا : نموذج تجدد الإنتاج الموسع :

يمثل تحليل حالة تجدد الإنتاج البسيط خطوة منهجية نحو تحليل حالة تراكم رأس المال التي تمثل الأصل العام في واقع الإنتاج الرأسمالي والذي تكون دوافع الإنتاج فيه هو الإستهلاك المنتج أو بعبارة أخرى (رسملة الإنتاج الإجتماعي) [7] لهذا فإن عملية الإنتاج الموسع تتم وفق مقاييس وحجوم متزايدة من عناصر الإنتاج ، وما دراسة إعادة الإنتاج البسيط في الحقيقة إلا جزء من إعادة الإنتاج الموسع. فعملية تجدد الإنتاج تعبر عن تحقيق دورات إنتاجية متعاقبة تزيد من الناتج الإجتماعي فما ينتج سنويا (سلع إنتاجية أو إستهلاكية) يزيد عن ما هو ضروري لتعويض إهتلاك رأس المال الثابت وتجديد قوة العمل ، فالثروة الإجتماعية يجب أن تنمو وفق قاعدة إعادة الإنتاج الموسع وهذا تماشيا مع الزيادة المستمرة في السكان ويتحقق هذا بفضل نمو مخزون أدوات العمل والإحتياجات الإستهلاكية.

فلتحقيق زيادة في الإنتاج لابد من تكثيف الإنتاجية باستخدام وسائل إنتاج إضافية كما وكيفا وباستخدام عمال إضافيين بمعنى شراء عناصر إضافية من رأس المال المنتج لاستخدامها في الفترة الإنتاجية القادمة ، لكن هذا الأمر يتطلب أموالا يتم إقتطاعها من الإستهلاك وتخصيصها للإستثمار والتوسع في رأس المال الإجتماعي. وبما أن العمال لا يأخذون أجورا إلا بما يكفي لإعادة وتجديد قوة عملهم ، فالإقتطاع من أجورهم غير وارد ويبقى الرأسماليين الذين يتحصلون على فائض القيمة في شكله النقدي هم المؤهلون لتخصيص جزء من أرباحهم للتوسع في رأس المال بدل إنفاق فائض القيمة كله على استهلاك غير منتج. فوظيفة الربح تكمن في المساهمة في التطور والتراكم. وهذا يعنى ضرورة قيام الرأسماليون بالإدخار الذي سيتحول فيما بعد إلى إستثمار. ويجب أن يجد رأس المال النقدي الذي سيساهم في التوسع من خلال السوق عند تحوله إلى رأس مال منتج العناصر الطبيعية لرأس مال المنتج أي أدوات العمل الإضافية والمواد موضوع العمل الإضافية والمواد وقوة العمل الإضافية وهذا يقتضي أن تكون الطاقة الإنتاجية المستخدمة في الفترة الحالية قادرة على زيادة الناتج الكلي على ما هو لازم لتعويض الجزء المهتلك من رأس المال الثابت وقوة العمل المستخدمة فعلا واستهلاك الطبقة الرأسمالية والزائد على ذلك يشكل عناصر التوسع في الإنتاج في المرحلة المقبلة. وببساطة يعني هذا وجوب أن تكون قيمة المنتجات في فترة ما من سلع القطاع الأول والثاني أكبر من قيمة مستلزمات إنتاج تلك السلع. ومن هذا نستخلص أن عملية إعادة الإنتاج الموسع تخضع لشروط تختلف عن تلك التي تحدد عملية إعادة الإنتاج البسيط. وتتلخص في النقاط التالية :

1- ضرورة إنتاج سلع إنتاجية (وسائل الإنتاج) أكبر من السلع المهلكة في الدورة السابقة وهذه الإضافة القيمية هي مقابل جزء من فائض القيمة المتراكم على شكل مال ثابت مضاف.

2- ضرورة إنتاج سلع إستهلاكية أكثر من السلع الإستهلاكية المنتجة في الدورة السابقة والتي استهلكها

---

(7) مبادئ الحسابات الغقتصادية القومية (المرجع ذكر سابقا) ، ص 232.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

العمال والرأسماليون وهذا لخلق مزيد من رأس المال المتغير الذي يقابل هذه السلع وتخصيصها في شراء قوة عمل إضافية جديدة.

3- لا يتم تحقيق الشرطين المذكورين إلا بتوجيه جزء من فائض القيمة لزيادة رأس المال وبما أن عملية تجديد الإنتاج سواء البسيط أو الموسع لا تتم إلا عن طريق مبادلة وتصريف المنتجات. ويأتي السؤال التالي :

كيف تتم عملية التبادل في إعادة الإنتاج الموسع ؟

يجيب ماركس على ذلك وفق النموذج التالي :

سنبدأ عملية تجدد الإنتاج الموسع في نهاية العملية السابقة لتجدد الإنتاج البسيط ولكن بالشكل التالي :

القطاع الأول : P1 6000 = PL1 1000 + V1 1000 + C1 4000

القطاع الثاني : P2 3000 = PL2 750 + V2 750 + C2 1500

الإنتاج الإجمالي الكلي = 9000.

إن هذا الشكل يختلف عن الشكل السابق لعملية الإنتاج البسيط رغم عدم إختلاف قيمة الإنتاج الإجتماعي الكلي ويظهر الإختلاف في :

1- مجموع إنتاج القطاع الأول أكبر من رأس المال الثابت في القطاعين أي :

P1 6000 أكبر من 1500c2 + 4000c1

2- مجموع رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاع الأول أكبر من رأس المال الثابت في القطاع الثاني أي :

PL1 1000 + v1 1000 أكبر من c2 1500

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويشكل هذا الإختلاف النواة الأولى والضرورية لعملية إعادة الإنتاج الموسع ، لأن الإنتاج الموسع يستوجب أن تكون قيمة وسائل الإنتاج المنتجة خلال سنة أكبر من مجرد تعويض لاهتلاك هذه الوسائل خلال السنة. حتى يمكنه توسيع الإنتاج لهذا يفترض ماركس تقسيم فائض القيمة إلى جزئين متساويين جزء يذهب للإستهلاك الشخصي وجزء يذهب إلى مراكمة رأس المال ويفترض أيضا أنه عند مراكمة رأس المال يحترم ثابت التركيب العضوي لرأس المال (شبه رأس المال الثابت إلى المتغير) في كلا القطاعين وبالتالي سيتوزع فائض القيمة المتراكم على رأس المال الثابت والمتغير وفقا للتركيب العضوي لرأس المال لكل قطاع.

ومن خلال الشكل السابق نجد أن التركيب العضوي لرأس المال :

في القطاع 1 : $\frac{C1}{V1} = \frac{4000}{1000} = \frac{4}{1}$ إذن نسبة التركيب العضوي لراس المال هي = 4 : 1

في القطاع 2 : $\frac{C2}{V2} = \frac{1500}{750} = \frac{2}{1}$ إذا نسبة التركيب العضوي لرأس المال هي = 2 : 1

وبما أن فائض القيمة في القطاع الأول هي 1000 نصفها سيوجه إلى مراكمة رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في هذا القطاع ووفقا للتركيب العضوي لرأس المال ستكون قيمة رأس المال الثابت المضاف = 400

وقيمة رأس المال المتغير = 100 ومن ثم يظهر تركيب رأس المال في القطاع الأول مع مرحلة الإنتاج القادمة كما يلي = V1 1100 + C1 4400 لدينا قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الأول = 6000 يتم تبادل 4400 في القطاع الأول نفسه أي أنه يحتاج من إجمالي الإنتاج البالغ 6000 إلى 4000 وما تبقى (6000 - 4400 = 1600) يبادلها مع منتجات القطاع الثاني إلا أنه رأسماليو القطاع الثاني لا يستطيعون شراء وسائل الإنتاج المقدرة 1600 لتعويض رأس المال الثابت المهتلك في القطاع الثاني والمقدر بـ : 1500 ويمكنهم ذلك في حالة زيادة رأس المال الثابت بمقدار 100 تقتطع من فائض القيمة للقطاع الثاني وبزيادة رأس المال الثابت يستوجب الحفاظ على التركيب العضوي لرأس المال في هذا القطاع. (نسبة 2 /1) لذلك لابد من زيادة رأس المال المتغير في القطاع الثاني .

لهذا يظهر تركيب قيمة راس المال في القطاع الثاني كما يلي :

(V2 50 + V2 750) + (C2 100 + C2 1500)

V2 800 + C2 1600

وهنا لا يمكن للقطاع الثاني الحصول على المنتجات المتبقية في القطاع الأول وهي 1600 .

- وفي الأخير يكون الإنتاج الإجمالي في المرحلة القادمة على الشكل التالي :

القطاع الأول : 6000P1 = 500 PL1 + (1000 + 100)V1 + (4000 + 400)C1

القطاع الثاني : 3000P2 = 600PL2 + (750 + 50)V2 + (1500 + 100)C2

حيث تمثل 400 cl و 100 V_1 رأس المال الثابت الإضافي وراس المال المتغير الإضافي المقتطعان من نصف فائض القيمة المحقق في القطاع الأول والموجه بنسبة 4 : 1 لتراكم رأس المال الثابت والمتغير كما يمثل 100 C2 و 50 V2 رأس المال الثابت وراس المال المتغير الإضافيين والمقتطعان من فائض القيمة للقطاع الثاني. فلدينا فائض القيمة في القطاع الثاني 600 = PL2 أصلها من 750 PL2 - 100 أضفناه لراس المال الثابت وبالمقابل إقتطعنا أيضا 50 أضفناها لرأس المال المتغير (750 - 100 - 50 = 600) تمثل ما تبقى من فائض القيمة الموجه لإستهلاك الرأسماليين من القطاع الثاني.

يمكن توضيح عملية توزيع وسائل الإنتاج وسلع الإستهلاك على النحو التالي :

1- على مستوى القطاع الأول يتم تبادل داخل القطاع لوسائل الإنتاج بمقدار 4400 C1 وما تبقى من وسائل الإنتاج (6000 - 4400) = 1600 تبادل مع سلع الإستهلاك للقطاع الثاني وهكذا يحصل رأسماليو القطاع الأول على سلع استهلاكية بقيمة 1600. ويحصل رأسماليو القطاع الثاني على وسائل إنتاج بقيمة 1600 لتعويض اهتلاك رأس المال الثابت (500 + 1500) C_1.

2- في القطاع الثاني بعد تصريف منتجاتهم بقيمة 1600 للقطاع الأول يتبقى لديه منتجات بقيمة (3000 - 1600) 1400 يتم تبادلها داخل القطاع نفسه.

فبالإضافة إلى الشروط السابقة لعملية إعادة الإنتاج الموسع فإن شرط التبادل والتوزيع يتحقق عن طريق المعادلة التالية :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(1000 V1 + 100 V1 + 500 PL1) = (1500 C2 + 100 C2)

وهكذا ستبدأ الدورة القادمة برأسمال أكبر وبافتراض معدل فائض القيمة = 100 %

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{راس المال المتغير}} \times 100$$

بمعنى أن معدل فائض القيمة ثابت ويتناسب طردا مع رأس المال المتغير.

(كلما زاد رأس المال المتغير يزيد فائض القيمة بنفس المقدار) ومع هذا الإفتراض يصبح الإنتاج الإجمالي كما يلي :

القطاع الأول : P1 6600 = PL1 1100 + V1 1100 + C1 4400

القطاع الثاني : P2 3200 = PL2 800 + V2 800 + C2 1600

الإنتاج الإجتماعي الإجمالي (P) = 9800

ونلاحظ هنا زيادة قيمة الإنتاج الإجتماعي وكذا زيادة قيمة نمو إنتاج وسائل الإنتاج أفضل منه نمو إنتاج سلع الإستهلاك وهي صفة مميزة لاعادة الإنتاج الموسع في النظام الرأسمالي وفي الأخير يمكن إستخلاص الشروط اللازمة لتوزيع الإنتاج الإجتماعي الإجمالي من خلال هذا النموذج في نقاط تلخص كما يلي :

1- $\Delta C_2 + C_2 = PL_1 + \Delta V_1 + V_1$

(ΔV_1 = مجموع رأس المال المتغير المضاف في القطاع 1)

(ΔC_2 = مجموع رأس المال الثابت المضاف في القطاع 2)

2- مجموع الإنتاج الكلي في القطاع الأول = $(c2 + \Delta c2) + (c1 + \Delta c1)$

وفي النموذج نجدها = مجموع الإنتاج الكلي في القطاع الأول =

$$6000 = 1600 + 4400 = [(100)\Delta c2 + (1500)c2] + [(400)\Delta c1 + (4000)c1]$$

3- مجموع الإنتاج الكلي في القطاع الثاني = $(PL2 + v2 + \Delta v2) + (PL1 + v1\Delta v1)$

وبالرجوع إلى النموذج يتضح أيضا أن :

$$3000 = 1400 + 1600 = [(5000)PL1 + (1000)v1 + (100)\Delta v1] + [(750)v2 + (50)v2 + (600)PL2]$$

ومن النموذج يتضح أيضا أن :

- إعادة الإنتاج الموسع في القطاع الأول تحدد عملية إعادة الإنتاج في القطاع الثاني وهذا لاحتياج القطاع الثاني لوسائل الإنتاج الإضافية من القطاع الأول . فالقطاع الأول ينتج وسائل إنتاج إضافية له والقطاع الثاني.
- أن زيادة ونمو رأس المال الثابت تقود إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج.
- أن زيادة ونمو رأس المال المتغير تقود إلى زيادة الطلب على سلع الإستهلاك.

SAHLA MAHLA
المعلم الأول للطلبة المتخرج في الجزائر

- أن زيادة رأس المال الثابت في المجتمع يكون بوتيرة أكبر من زيادة رأس المال المتغير نتيجة التقدم التقني والعلمي.

ونخلص في الأخير إلى أن الفرق بين تجديد الإنتاج البسيط وتجديد الإنتاج الموسع فرق كيفي ، فالمسألة تكمن في كيفية استخدام فائض العمل (في إنتاج أي تشكيلة من السلع) في كلا حالتي تجديد الإنتاج.

يلعب تراكم رأس المال في حالة تجدد الإنتاج الموسع الدور المركزي.

ذلك هو تحليل نماذج تجدد الإنتاج عند ماركس كخطوة منهجية من نموذج تجدد الإنتاج البسيط الذي يبنيه انطلاقا من تحليل الجدول الإقتصادي عند فرانسوا كيني. ثم ينتقل بعد ذلك إلى نموذج تجدد الإنتاج الموسع مبرزا أن الفرق بينهما كيفي ويشكل تراكم رأس المال العامل المحوري في حركة العملية الإقتصادية عبر الزمن مما يجعل من هذا النموذج ذا طبيعة ديناميكية تحقق زيادة مستوى الإنتاج الإجتماعي من فترة لأخرى ويصبح بالتالي تراكم رأس المال لدى الطبقة الرأسمالية المسيطرة على وسائل الإنتاج هدفا في ذاته ، فهو مصدر القوة الإقتصادية والمنزلة الإجتماعية والسطوة السياسية.

تراكم رأس المال وآثاره :

مفهوم تراكم رأس المال :

ان إستعمال فائض القيمة بإعتباره رأس مال أو التحويل الإسترجاعي[8] لفائض القيمة إلى رأس مال هو ما يسمى بالتراكم الرأسمالي وهوا جوهر النظام الرأسمالي ، إذا مصير التراكم الرأسمالي مرهون بتحقيق فوائض القيمة وبزيادته وهناك طريقتين أساسيتين لزيادة فائض القيمة هما :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- فائض القينة المطلق : ويتم ذلك بتمديد ساعات العمل اليومية حينما لا يكون هناك قانون يجدد هذه الساعات بمعنى زيادة شدة العمل عن معدلها العادي .

2- فائض القيمة النسبي : وذلك بتحقيق وقت العمل الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل ويتم هذا عن طريق التقدم التقني الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

استعمال الأطفال والنساء الذين لا يتطلب تجديد قوة عملهم ما يتطلبه الرجال فيتم تشغيلهم نفس عدد ساعات العمل التي يعملها الرجال ويحصلون على الفارق ، وتعتبر العوامل التي تتحكم في حجم تراكم راس المال كما يلي :

1- الارتفاع المطلق لفائض القيمة المرتبط بـ : معدل الإستغلال لقوة العمل ، الحجم المطلق لرأس المال المدفوع ، درجة إنتاجية العمل.

2- التوزيع النسبي لفائض القيمة إلى : رأس مال موظف ودخل ينفق على المتطلبات الشخصية.

3- الفرق بين رأس المال المستخدم ورأس المال المستهلك.

---

(8) الإقتصاد السياسي للرأسمالية . ترجمة د . صامويل عبود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990، ص 36.

يثير ماركس مسألة مهمة و هي : بناءا على نظرية فائض القيمة كيف يفسر ميل الرأسماليين إلى إستبدال العامل بالآلة رغم أن مصدر فائض القيمة و بالتالي الربح ناتج من قوة العمل . و للإجابة على هذه المسألة في إطار ما يسمى بمشكلة الربح وميل معدل الربح للتناقص و تحديد أسباب إنخفاض الأرباح مسألة أثارها ريكاردو من قبل لكن ماركس قدم أسبابه كما يلي : بفعل التطور العلمي والتقني سيحدث هناك تحسن في فعالية الإنتاج فيسعى صاحب المصنع بتخفيض عدد العمال تحت ضغط المنافسة فيتم إستبدال العمال بالآلات فعوض إنفاق صاحب المصنع قيمة 400 على الوسائل المادية وقيمة 200 على العمال يصبح الإنفاق مثلا 500 على الوسائل المادية و 100 فقط على العمال . وعكس ما يتصوره البعض لا يعود عليه ذلك بإرتفاع الربح بل بالإنخفاض وسبب ذلك هو أن فائض القيمة مرتبط بالعمل الحي[9] وبإنخفاض حجم العمل الحي ينخفض فائض القيمة.

وهذه تعتبر من معجزات الماركسية حيث أنها تعاكس الملاحظات اليومية و التي تقول بأن تحسين فعالية وسائل الإنتاج يعود في نقص في الأرباح.

النسبة الوسطية للربح و التقدم الآلي :

يشير ماركس إلى دور المزاحمة (المنافسة) في تأثيره على قانون فائض القيمة وتؤدي إلى خلق نوع من التعادل في معدلات الربح بالنسبة لكافة الرأسماليين . ونميز نوعين من المزاحمة :

المزاحمة بالدرجة الأولى : وهي المزاحمة بين فروع الإنتاج من أجل تعظيم الربح .

المزاحمة بالدرجة الثانية : مزاحمة ضمن فرع الإنتاج نفسه و النتيجة توازن معدل الربح المتباين على أساس معدل ربح وسطي : و يقترح المثال التالي : بإفتراض أن معدل فائض القيمة هو 100% (معدل فائض القيمة : يعبر عن درجة الإستغلال لقوة العمل من طرف الرأسمالي) و نرمز لمعدل فائض القيمة (معدل الإستغلال) بالرمز (δ) ويساوي $\delta = \frac{S}{V}$ (حيث: **S** = قيمة فائض القيمة ، **V** = رأس المال المتغير) ومعنى نسبة معدل الإستغلال تساوي 100 % هو مساواته لأجر العامل و يمكن تصور ثلاث حالات : حالة الوحدات الصناعية الفقيرة في الآلات و التي تستخدم 70 وحدة من رأس المال الثابت و 30 من رأس المال المتغير فيتحقق فائض القيمة ب 30 وحدة.

(معدل فائض القيمة = **100%** **(V = S** و منه سعر السلعة المباعة = 70+ 30+ 30+ = 130

$$\text{معدل الربح} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\mathbf{C + V}} = \frac{30}{70 + 30} = 30\ \%$$

(9) أحمد هني ، دروس في التحليل الإقتصادي ، ص 92 .

- حالة الوحدات الصناعية التي تتمتع بمقدار وسطي من الآلات و التي تستخدم 80 وحدة من رأس المال الثابت و 20 من رأس المال المتغير إذا فائض القيمة = 20 ومنه سعر بيع السلعة يساوي

$$120 = 20 + 20 + 80$$

$$\text{معدل الربح} = \frac{20}{80+20} = 20\ \%$$

حالة الوحدات المجهزة تجهيزا قويا بالآلات و التي تستخدم 90 وحدة من رأس المال الثابت و10 وحدات من رأس المال المتغير . فائض القيمة = 10 وحدة سعر بيع السلعة يساوي 90 + 10 + 10 = 110 . معدل الربح = 10 % نلاحظ أولا من المثال إختلاف نتيجة التركيب العضوي لرأس المال التي يعبر بالعلاقة :

$$Q = \frac{C}{V}$$

وتكون هذه النسبة مرتفعة في حالة الوحدات الصناعية الثالثة .

(إستبدال العمال بالآلات بشكل مكثف جدا). حسب ماركس النتيجة ستكون كالتالي :

المستثمر في المؤسسات ذات النوع (3) سوف تنزح إلى الوحدات من النوع (1) بسبب ربحيتها مما ينجم عن ذلك كثرة المنتجين (المستثمرين) فيضطرها إلى تخفيض أسعارها إلى 120 و بالعكس هروب الرأسمال من الوحدات ذات النوع (3) سوف يضطرها بالبيع بسعر أعلى من 120 و هكذا سنصل إلى معدل ربح وسطي بين كافة الوحدات مهما كان تركيب رأس مالها وذلك بفعل عامة المزاحمة . ويمكن حساب معدل الربح كما يلي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

$$r = \frac{\sum(si)}{\sum(ci+vi)} = \frac{60}{300} = 20\ \%$$

التقدم الآلي : يرى ماركس بأن عامل المزاحمة سوف يدفع الرأسماليين إلى تبني كل فكرة تؤدي إلى تخفيف من كلفة الإنتاج و هذا لإيمانهم ببيع كمية أكبر ممكنة من السلع لتعويض عن خسارتهم من جهة فائض القيمة و هم بذلك سيزيدون من رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير لكن هذه الحجة وهمية في نظر ماركس لأن معدل الربح حسب ماركس يميل مع الزمن نحو الإنخفاض ويعطي مثالا عن ذلك : فإذا كان رأس المال الثابت = 80 وحدة ورأس المال التغير = 20 وحدة فإن معدل الربح = 20 % بإفتراض ثابت معدل الإستغلال = 100 % وبعد تبني آلات جديدة تصبح C = 90 مثلا V = 10 ومنه معدل الربح

$$= \frac{10}{90+10} = 10\ \%$$ أي أن معدل الربح يميل إلى الإنخفاض بفعل التقدم الآلي و التقني وطبيعة النظام الرأسمالي الديناميكي التي تجبره على الأخذ بهذا التقدم و حتى ولو حاول الرأسماليون تعويض هذا الإنخفاض بمضاعفة الإنتاج فإنهم سيواجهون أزمة فائض في الإنتاج و التي ستدفع بالنظام إلى الفناء.

أزمة النظام الرأسمالي :

تركز و تمركز رأس المال :

يقصد بتركز رأس المال تعظيمه و تجديده بدرجة أوسع و هناك حتمية تضطرهم إلى ذلك وهي :

1- ميل معدل الربح إلى الإنخفاض في النظام الرأسمالي بفعل المزاحمة الحرة سوف يجبر الرأسماليين على مضاعفة الإنتاج للمحافظة على أرباحهم و للوصول إلى ذلك عليهم القيام بعملية تجميع لرأسمالهم لزيادة الإنتاج .

2- لا يمكن للإقتصاد الرأسمالي أن يبقى جامدا أمام التقدم التقني الذي يرافقه دائما إنقلاب في الإنتاج و نوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج و بفعل المزاحمة يضطر الرأسماليون إلى تبني طرق جديدة في الإنتاج أو الإندثار و لن يتم هذا إلا بإمتلاك الرأسماليين لرأسمال مجمع مسبق و هذه الحتمية (تجمع رأس المال) تؤدي إلى حتمية أخرى وهي تمركز رأس مال و يختلف عن تراكمه فهو رأسمال موجود تم إزالة إستقلاليته الفردية . أنه تجريد رأسمالي لملكية رأسمالي آخر و تحويل عدد كبير من الوحدات الصغيرة إلى عدد أقل رأسمالها أكبر و تمركز رأسمال بيد فئة قليلة من الرأسماليين و هكذا لا يبقى في السوق سوى الذي إستطاع أن يصمد حتى الأخير أي المؤسسات الصناعية الكبرى التي تتمتع برأسمال ضخم (الراساميل الضخمة تتبع الراساميل الضعيفة) إذا عملية التمركز ستؤدي إلى إفلاس بعض رؤوس الأموال و التي ستنتقل إلى أيدي رؤوس أموال أكبر . مما سيحول المنافسة إلى الإحتكار .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حتمية زوال الرأسمالية :

- إن نمو الإنتاج الرأسمالي يتطلب زيادة في رأس المال المترجمة في التراكم الذي ينتهي به الأمر إلى تمركز رأس المال في يد فئة محدودة مسيطرة على كافة وسائل الإنتاج بعد قضائها على الفئات الرأسمالية الأصغر منها ونشوء الإحتكارات بدل المنافسة وبالمقابل بروز فئة متزايدة من الجيش الإحتياطي للصناعة و هم طبقة العمال التي ستكون في وضع سيئ من تدهور مستوى المعيشة و بطالة متزايدة . فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي كسب في تكون هذا الجيش الإحتياطي هناك أثر تزايد التركيب العضوي لرأس المال و كذا دمار المنتجين الصغار .

من هنا يتبين أن النظام الرأسمالي سيعيش أزمة مستديمة تنتهي به إلى الإنهيار و الزوال وهذا بفعل تناقضاته الداخلية .

- تمركز رأس المال وما يؤديه من أضعاف لمبدأ المنافسة .

- إتساع طبقة العمال (البروليتاريا) و هم سوف يقومون بان واحد يتضخم رأس المال و بؤسهم ، و يقول ماركس في ذلك : " إن هذا القانون يقيم علاقة مميتة بين تجمع رأس المال من جهة و تجمع البؤس من جهة أخرى بصورة أن تجمع الغنى يتمركز في قطب و تجمع الفقر في قطب آخر . و يشير ماركس أن رأس المال الثابت لا يمكنه أن يتزايد إلا على حساب رأس المال المتغير . بمعنى أن التقدم الآلي و التقني سيأكل المبالغ المخصصة للأجور أي أن الطبقة العمالية بإنتاجها لرأس المال سوف تنتج في نفس الوقت الوسائل

المؤدية لإحالتها على التقاعد وهذا التضخم في عدد الطبقة العاملة يخلق الجيش الإحتياطي للصناعة الذي يضغط على مستوى الأجر ومنه إنتشار الفقر ويصبح إملاق من لا يعمل أعظم من شقاء العمل . و كنتيجة لهذه التناقضات الصريحة كان زوال و فناء النظام الرأسمالي أمرا حتميا .

وهذه الأسباب داخلية ترجع إلى إنتشار الفقر و الجهل و العبودية ...الخ . وإتجاه معدل الربح إلى الإنخفاض بسبب تحديث رأس المال الثابت أكثر من المتغير الذي سيخلق أزمة فائض في الإنتاج تقابلها أزمة في نقص الإستهلاك . وهذه الجدلية ستعجل برحيل النظام الرأسمالي إلى جانب أسباب خارجية : كالعامل النقابي العنيف ، نمو الشعور الثوري لدى العمال (البروليتاريا) و إيمانها بوحدتها الطبقية ومصيرها الموحد.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفصل الرابع
وضع الأسعار في الإقتصاد الرأسمالي

إنه لمن أهم أهداف وسياسات الإقتصاد الكلي في الواقع العملي : أهداف النمو الإقتصادي السريع والتوظيف الكامل واستقرار الأسعار.

وتعرف هذه الأهداف الثلاثة بالمثلث الصعب لأن تحقيق هذه الأهداف مع بعضها البعض يترتب عليه تحقيق أحد الأهداف الذي يكون على حساب التنازل عن أهداف أخرى.

فقد يضطر صانعوا السياسة للحد من معدلات التضخم إلى إبطاء النمو الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة ، فلا مفر من وجود تعارض بين البطالة والتضخم في الأجل القصير ، وعندما يعتمد الإقتصاد على آلية السوق في تحديد الإئتمان ، فإن سياسة تخفيض التضخم لابد أن تكون في مقابل ارتفاع معدل البطالة وزيادة فجوة إجمالي الناتج القومي والعكس صحيح ، فإذا رغب المجتمع في جني آثار زيادة الناتج القومي عن الناتج المحتمل ومن ثم انخفاض البطالة إلى أدنى حد ممكن فلابد أن يتحمل في مقابل ذلك زيادة التضخم.

ومن هذا المنطلق ومن الأهمية البارزة لوضع الأسعار في اقتصاديات العالم بصفة عامة وفي الإقتصاد الرأسمالي بصفة خاصة حاولنا الإحاطة بموضوع الأسعار وخاصة وضعها في الإقتصاد الرأسمالي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

I – الأسعار وقيمة النقود

1- مفهوم المستوى العام للأسعار :

إن لحركة الأسعار دور بالغ في التأثير على مستوى الدخل القومي وعلى مستويات دخول الأفراد بشكل عام. فعند ارتفاع دخل فرد ما بين سنتين (ن) و (ن + م) بعشر أضعافه مثلا والذي يصاحبه ارتفاع عام في الأسعار بين السنتين (ن) و (ن + م) بعشر أمثال مستواها ففي هذه الحالة لا يكون دخل الفرد إزداد عشر أمثال ما كان عليه بل إن دخله الحقيقي لم يتغير نتيجة انخفاض قيمة النقود إلى عشر قيمتها السابقة ، أي أن القوة الشرائية للنقود لعام (ن + م) لا تساوي إلا عشر أمثال مستواها عام (ن) ومن ذلك برزت أهمية معرفة المستوى العام للأسعار لأي سنة كي نستبعد أثر تغيرها حتى تكون لدينا فكرة صحيحة على الدخل الحقيق وتطوراته عبر السنين. [1]

ويشير المستوى العام للأسعار في الإقتصاد القومي إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع في الإقتصاد ، ويمكن قياسه بالرقم القياسي لهذه الأسعار ولا تكون لمستوى الأسعار أهمية إذا لم تلاحظ مع التغيرات التي تحدث في مستوى الرفاهية أثناء تغير المستوى العام للأسعار. فالإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يترتب عليه آثار ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الإنخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار (الإنكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجي والتوظف ولذلك فإن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يعتبر هدفا أساسيا للإقتصاد الكلي. [2]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2- الأرقام القياسية للأسعار :

2-1 أنواع الأرقام القياسية :

هناك العديد من الأرقام القياسية ولكل مزاياه وعيوبه.

أ- الرقم القياسي البسيط :

هو عبارة عن مجموعة أسعار السلع في سنة المقارنة (س ن) مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس (س) ويشار إليه بالصيغة التالية :

$$م = \frac{\sum س\ ن}{\sum س\ 0} x100$$

وحتى نتمكن من معرفة التطورات التي حصلت على مستوى العام للأسعار ، نقوم باعتماد سنة معينة تدعى بسنة الأساس ، وتنسب إليها باقي السنوات ويطلق على كل سنة من السنوات المنسوبة إلى سنة الأساس إسم سنة المقارنة.

---

(1) د/ ضياء مجيد ، الإقتصاد النقدي – المؤسات النقدية – البنوك التجارية البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة الأسكندرية ، 2000 ، ص 205.

(2) د/ محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2001 / ص 19 – 20.

وعيوب الرقم القياسي البسيط أن السلعة المرتفعة الثمن يكون أثرها كبير على الرقم القياسي البسيط إذا لا يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة (كمية السلعة) ولتلافي هذا النقص يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة إما بكميات سنة الأساس فنحصل على الرقم القياسي " لاسبير " أو الترجيح بكميات سنة المقارنة فنحصل على الرقم القياسي " باش ".

ب- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس " لاسبير " :

يقترح رقم " لاسبير " الترجيح بكميات سنة الأساس لإعطاء كل سعر أهميته النسبية.

$$\text{الرقم القياسي لاسبير : م} = \frac{\sum \text{س ن ك } 0}{\sum \text{س } 0 \text{ ك } 0} 100\text{x}$$

وعند مقارنة الارقام المحصل عليها بطريقة " لاسبير " مع الأرقام القياسية البسيطة نجد أن هناك إختلافين رئيسيين هما :

الأول : أن الأرقام القياسية للأسعار المرجحة بكميات سنة الأساس قد ارتفع مستواها بصفة عامة عن الأرقام القياسية البسيطة.

الثاني : أن ترتيب المستوى العام للأسعار قد ينخفض في بعض السنوات عن الأخرى في الرقم القياسي البسيط ، بينما يرتفع عند استخدام الأرقام القياسية المرجحة.

وعموما نجد أن هذا الرقم يتحيز إلى الأعلى ، وبذلك يضع حدا أعلى لتغيرات الأسعار خلال الفترة موضوع البحث. [3]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ج- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة " باش " :

أما الطريقة الثانية لترجيح الأسعار هي ترجيحها بكميات السنة النهائية أو سنة المقارنة ، فنحصل على الرقم القياسي " باش " فنضرب كميات الإنتاج الخاصة بسنة المقارنة في أسعار السنوات المختلفة فنحصل على قيمة هذا الإنتاج بدلالة الأسعار المختلفة ، ثم بجمع قيمة إنتاج السلع المختلفة في كل عام نحصل على قيمة الإنتاج في كل سنة وعند مقارنة أرقام " باش " بأرقام " لاسبير " نجد أن الأولى أصغر من الثانية ، وسبب ذلك أن السلع التي انخفض ثمنها تأخذ وزنا كبيرا نسبيا ، ولذلك فإن هذه الطريقة عادة ما تكون متحيزة نحو الأسفل.

$$\text{الرقم القياسي " باش " : م} = \frac{\sum \text{س ن ك ن}}{\sum \text{س } 0 \text{ ك ن}} 100\text{x}$$

د- الرقم القياسي " فينشر " :

وللتغلب على التحيز نحو الأعلى كما في " لاسبير " ، أو نحو الأسفل كما في " باش " يتم القياس برقم أمثل ، وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسيين " باش " و " لاسبير " ويطلق عليه رقم فيشر القياسي.

---

(3) د/ ضياء مجيد ، مرجع سابق ، ص 205 – 208.

الرقم القياسي فيشر : $\sqrt{\frac{\sum س_{ن} ك_{ن}}{\sum س_{0} ك_{ن}} + \frac{\sum س_{ن} ك_{0}}{\sum س_{0} ك_{0}}}$ (4)

2-2 مقاييس الأرقام القياسية :

يمكن التمييز بين ثلاث مقاييس للأرقام القياسية هي :

أ- **الرقم القياسي المنتج (PPT) :** ويغطي مجموع السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية..

ب- **مكمش إجمالي الناتج القومي (GNP) :** ويغطي مجموع السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد القومي ويبين التغيرات في أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس ويمكن قياسه على النحو التالي :

$$\text{م.إ.ن.ق} = \frac{\text{إجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي الناتج القومي بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) : ويغطي مجموعة السلع الإستهلاكية التي يقوم المستهلك بشرائها.(5)

والرقم القياسي لأسعار المستهلكين يستخدم التغيرات في أسعار سلعة سوقية من السلع والخدمات الإستهلاكية المشتراة بواسطة الأسر متوسطة الدخل التي تعيش في المناطق الحضرية. فندرس أنماط الإنفاق العائلي في فترة معينة ، فتختار عينة التي تجمع عنها معلومات عن الأسعار لفترات منتظمة في عدد معين من مناطق البلاد ، من هذه المعلومات يحسب الرقم الشهري لأسعار المستهلكين والعينة تشمل أسعار مثل تلك السلع كاللحوم والألبان ومنتجاتها الخضر والفواكه ، المشروبات ، الملابس ، ومثل تلك الخدمات كالمسكن ، الإنتقال والمواصلات ، الرعاية الطبية ، وسلع وخدمات أخرى مشتراة للحياة اليومية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات في الرقم القياسي لاسعار المستهلكين يقصد بـا أن تقيس التغيرات في تكلفة معيشة المستهلك العادي. (6)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

---

(4) المرجع السابق ، ص 209 – 210.3

(5) د/ محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 19.

(6) د/ كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد العابد ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية الإبراهمية ، الأسكندرية ، ص 203.

3- إستخدام الأرقام القياسية لاستبعاد أثر التغيرات في الأسعار:

1-3 إستبعاد أثر التغيرات في الأسعار لمعرفة الدخل القومي الحقيقي :

لنفرض وجود سلسلة من الأرقام تعبر عن الدخل النقدي لفترة معينة والأرقام القياسية لنفس الفترة ، وحتى نتمكن من استبعاد أثر التغيير في قيمة النقود نقوم بتقسيم الدخل النقدي على الرقم القياسي للأسعار ، فنحصل على الدخل القومي الحقيقي ، وعند مقارنة الأرقام المتحصل عليها مع الأرقام السابقة يتبين لنا التغير المطلق أي نعرف فقط هل اتجه الدخل إلى الارتفاع أو الإنخفاض دون أن يتبين لنا الأهمية النسبية لهذه التغيرات وحتى نحصل على النسبة المئوية للتغيير نقوم بتحويل القيمة المطلقة إلى نسب مئوية وذلك عن طريق تقسيم القيمة الحقيقية لسنوات المقارنة على القيمة الحقيقية لسنة الأساس مضروب في 100. وعند الحصول على نسب نقارنها بالعدد 100 لنعرف مقدار الزيادة أو النقصان الحقيقين. (7)

2-3 إستبعاد أثر التغيرات في الأسعار لمعرفة الناتج القومي الحقيقي :

إذا أردنا مقارنة الناتج القومي لدولة ما عبر الزمن لمعرفة التغير في رفاهية المجتمع وحسبنا الناتج في كل سنة بالأسعار الجارية ، ففي هذه الحالة تكون المقارنة غير ذات معنى ، ولكي يتحقق الهدف من المقارنة فيجب العمل على إزالة الآثار المترتبة على تغيرات الأسعار حتى يتسنى تحديد التغير الفعلي في حجم الناتج القومي عبر الزمن.

ويحدد التغير في الناتج القومي بقسمة هذا الناتج في سنة المقارنة على النسبة بين قيمة الرقم القياسي لأسعار السلع الإستهلاكية في سنة المقارنة وقيمته في سنة الأساس ، ثم نقوم بطرح النتيجة من الناتج القومي في سنة الأساس فنحصل على الزيادة الفعلية في الناتج القومي ، أما عند طرح النتيجة المحصل عليها من الناتج القومي في سنة المقارنة فنحصل على الزيادة الراجعة إلى زيادة الأسعار.

وقد أشرنا هنا إلى أسعار السلع الإستهلاكية لكن الناتج القومي يتكون من مجموعات مختلفة من السلع ، فيتم تعديل قيمة كل مجموعة عن طريق الرقم القياسي المناسب لها وبقسمة الناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية على الناتج القومي مقوما بالأسعار الثابتة والضرب في 100 نحصل على المكمش الضمني للأسعار. (8)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(7) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ، ص 27 – 28.

(8) د/ محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، 1994 ، ص 91 - 93.

3-3 إستبعاد أثر التغيرات في الأسعار لمعرفة درجة الإستخدام الحقيقي :

يترافق ازدياد الأسعار الناشئ عن الطلب عادة مع ازدياد الإستخدام في البداية تكون عجلات الإقتصاد مجهزة جيدا والطاقة الإنتاجية تكون مستخدمة بالكامل تقريبا ويتسارع الإستثمار وعروض العمل تكون مستخدمة بالكامل تقريبا ويتسارع الإستثمار وعروض العمل تكون وافرة.

ولهذا فإن كثيرا من رجال الأعمال ومسيري النقابات يفضلون قليلا من التضخم على قليل من الإنكماش ، حيث أن الخسائر التي تتعرض لها بعض الفئات ذات الدخل الثابت كانت عموما أقل من الأرباح التي تحصلها بقية مجموعات المجتمع ، وحتى العمال ذوي الأجور الثابتة نسبيا يرون غالبا أن وضعهم يتحسن بسبب حظوظهم بالإرتباط بعمل بأن أجورهم تكبر وأن ارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة على القيم الجديدة المصدرة يعوض جزئيا الخسائر التي يتعرض لها الدائنون.

في حين ، في زمن الإنكماش فإن البطالة المتزايدة لليد العاملة والرساميل تفسد الرفاه الكلي للمجتمع وتضربه.

وفي الواقع فإن التحليل السابق يبقى ساري المفعول مادام الإقتصاد في فترات جمود ، فإن القسم الأكبر من النفقات الإضافية يقدم خدمة في مثل هذه الحالة تتمثل في زيادة الإنتاج وفي خلق مزيد من فرص العمل ودخل فعلي أكثر أهمية. ولكن منذ اللحظة التي يتم فيها بلوغ الإستخدام الكامل فإن إنفاق إضافي سيكون خسارة محققة ولا يمكن إلا أن يترجم بارتفاعات إسمية في الاسعار ، لذا كان لابد من مراقبة وضعية الإقتصاد من فترة إلى أخرى لتجنب الإرتفاعات المفرطة في الأسعار.[9]

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

4- مفهوم إستقرار الأسعار :

إذا كان تحقيق العمالة الكاملة وفقا للمفهوم العملي لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر ، فإن استقرار الأسعار لا يعني بالضرورة أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر ، حيث أن هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه عمليا أو لا يكون مرغوبا فيه في بعض الحالات ، فالزيادة في الإنتاج قد يصاحبها زيادة التكاليف في بعض الأحيان ولذا فلا بد من زيادة الاسعار لتغطية الزيادة في التكاليف ، ومعنى ذلك أن زيادة الأسعار في هذه الحالة قد تعد حافزا أساسيا لزيادة الإنتاج ومن ناحية أخرى ، قد ترتفع أسعار الواردات من السلع النهائية والوسيطة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية حتى إذا لم يرغب البائعون في ذلك ، أضف إلى ذلك أن التضخم قد يكون أحد الوسائل المرغوب فيها لتمويل التنمية في المجتمع حيث تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على مبيعات بعض السلع الإستهلاكية وتمول بحصيلتها بعض المشروعات الإنتاجية ولما كان الإنفاق على مثل هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة فورية في الإنتاج فإن ذلك معناه الطلب الكلي دون زيادة مباشرة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

---

(9) د/ مصطفى موفق ، علم الإقتصاد – الأسعار والنقود - ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 16 – 18.

وحاصل ما تقدم أن هدف استقرار الأسعار لا يعني أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر ، وإنما يعني االمحافظة على ثبات معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا ومهما يكن من أمر فلا يجب أن يفوق معدل التضخم معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للطبقة المحدودة الدخل لأن ذلك إذا حدث فمعناه انخفاض الدخل الحقيقي لهذه الفئة من المواطنين مع مرور الزمن وهو ما يترتب عليه سوء توزيع الدخل في المجتمع. (10)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(10) د/ محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 47 – 48.

II- نظريات النقود والأسعار

1- نظرية كمية النقود عند الكلاسيك :

1-1 معادلة التبادل :

لقد ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ويقوم المضمون الأساسي لهذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والإتجاه ، وهذا طبعا بافتراض بقاء العوامل الأخرى الثابتة.

وأهم الفروض التي قامت عليها النظرية نذكر :

أ- كمية النقود تعتبر العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) ، فزيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى إنخفاض قوتها الشرائية إلى النصف.

ب- ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات في الأجل القصير.

ج- مستوى الأسعار نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى.

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات الجديدة فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض نواحيها ، وأهم مراحل تطورها تكمن في :

" معادلة التبادل " فيشر " :

وتعتبر هذه المعادلة عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها في محاولة لتحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار وتقوم هذه المعادلة على أساس الفروض التالية :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- التعادل بين عرض وطلب النقود : ط = ع.

2- الطلب على النقود (ط) يساوي القيمة النقدية للمبادلات وهي بدورها تساوي حجم المعاملات الحقيقية (ك) مضروبة بالمتوسط العام للأسعار (م) ، ط = م ك .

3- إن التداول النقدي (ع) يساوي كمية النقود الورقية (ن ق) مضروبة بسرعة تداولها (س ق) مضافا إليها الودائع المصرفية (ن و) مضروبة بسرعة تداولها (س و).

ع = ن ق . س ق + ن و . س و.

وبالتعويض عن قيمة (ع) و (ط) في المعادلات السابقة نحصل على :

$$م = \frac{ن\ ق\ .\ س\ ق}{ك} + \frac{ن\ و\ .\ س\ و}{ك}$$

ويمكن تلخيص مضمون هذه المعادلة على النحو التالي :

إذا قامت السلطات النقدية بزيادة كمية النقود المتداولة فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، وبالتالي زيادة إنفاق المجتمع وبما أن كمية السلع والخدمات التي يملكها المجتمع ثابتة (في الأجل القصير) فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات

(زيادة الطلب النقدي) وتستمر هذه الزيادة في الطلب النقدي حتى يتم التعادل بينه وبين التداول النقدي (عرض النقود) ، عند ذلك تستقر الأسعار عند مستواها الجديد.

2-1- إنتقادات النظرية الكمية و معادلة التبادل :

لقد وجهت عدة إنتقادات للنظرية الكمية للنقود ولمعادلة التبادل و للإفتراضات التي قامت عليها و أهم هذه الإنتقادات تمكن في :-

1- تفترض هذه النظرية إستقلال حجم الإنتاج (و بالتالي حجم المعادلات) عند التغير في التداول النقدي كما أنها تفترض ثبات حجم الإنتاج في الأجل القصير لكن الأزمة الإقتصادية الكبرى أثبتت أنه إذا إنحرف الإقتصاد عن مستوى التوظيف الكامل فإنه لا يستطيع أن يعود إليه تلقائيا

2- تفترض هذه النظرية عدم تأثير التغير في كمية النقود على الأسعار النسبية ، بينما ترى النظرية النقدية الحديثة أن التغير في كمية النقود لا يؤثر على أسعار جميع السلع بنفس الوقت و بنفس المعدل

3- تفترض النظرية الكمية للنقود أن مستوى الأسعار نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى ، وهذا ليس أكيد لأن مستوى الأسعار يمكن أن يتغير حتى مع بقاء كمية النقود ثابتة كما في حالة حدوث تغيرات في أسلوب توزيع الأرصدة النقدية بين مختلف الإستعمالات أو قد تتغير نفقات الإنتاج أو أساليبه

4- أثبتت التجارب و الوقائع أن سرعة التداول تتغير في الأجل القصير و لا تبقى ثابتة ، فترفع في فترات زيادة كمية النقود و إرتفاع الأسعار و بالعكس.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

5- إن معادلة التبادل لا تصلح للإختبار الإحصائي .

6- يعتبر حجم المعاملات كمية غير قابلة للقياس لأنه يشتمل جميع أنواع المعاملات دون التفرقة بين تلك التي تخص الإنتاج أو تلك التي تتم في أسواق الأوراق المالية.....

7- إن متوسط الأسعار (م) لا يصلح لأن يتخذه كأداة في تحليل النشاط الإقتصادي فكيف يتم حسابه ، و لأية أغراض يمكن إستخدامه ؟ (11)

2- نظرية كمية النقود عند الينوكلاسيكين: -

2-1- معادلة كامبردج و المدرسة النقدية :

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن التوازن بصورته الحقيقية يتحقق كما يلي :

أن زيادة عر النقود تؤدي إلى إنخفاض قيمة الوحدة منها وذلك من خلال الإرتفاع في مستوى الأسعار ، ومن ثم فإن الزيادة في القيمة النقدية للطلب الكلي عند زيادة كمية النقود لن تصبح ذات أثر حيث أن انخفاض قيمة النقود يجعل القيمة الحقيقية للطلب الكلي مساوية للقيمة الحقيقية للعرض الكلي من السلع المنتجة وبنفس المنطق فسروا نتائج انخفاض عرض النقود.

---

(11) د/ مروان عطوان ، النظرية النقدية ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 1989 ، ص 93 – 99.

وبشكل عام فإن المرونة التامة لمستوى الأسعار تؤدي دائما إلى تحييد أثر التغيرات في كمية النقود ولقد اعتمد هذا الإتجاه في التحليل النقدي كسابقة على الفروض التالية :

المنافسة الكاملة ، التوظيف الكامل ، استبعاد اكتناز النقود ، النقود تطلب فقط لغرض المعاملات.

أ) معادلة كامبردج :

يمكن تلخيص هذه المعادلة على الشكل التالي :

$$م = \frac{ن \cdot س د}{د ح}$$

حيث :

م : المستوى العام للأسعار.

ن : كمية النقود (وتشمل النقود بكافة أنواعها).

س د : سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل (سرعة دوران النقود الداخلية).

د ح : الدخل الحقيقي.

أما عن شرح مضمون هذه المعادلة فنقول بأن هذه المعادلة تقرر أن الأفراد والمؤسسات يحتفضون بنسبة من دخولهم على شكل أرصدة نقدية (النسبة = مقلوب سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل) وهذه النسبة من الدخل تمثل الطلب على النقود (كمية النقود) فإذا أراد الأفراد زيادة ما يحتفضون به من دخلهم على شكل أرصدة نقدية فإن هذا يعني زيادة الطلب على النقود أي سينخفض إنفاق الأفراد وبالتالي ينخفض الطلب على السلع مما يؤدي إلى إنخفاض الاسعار وبالعكس عندما يرغب الأفراد بإنقاص ما يحتفضون به من أرصدة نقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب على السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار.

ونلاحظ أن نتائج هذه المعادلات تبقى في الإطار العام للنظرية الكمية للنقود من حيث التأكيد على العلاقة بين النقود ومستوى الأسعار. (12)

ب) المدرسة النقدية :

إنطلاقا من نماذج التوازن في الإقتصاد (لمارشال وفالراس) يعتبر النقديون (مدرسة شيكاغو النقدية) أن التوازن في الإقتصاد يتحقق تلقائيا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية وتقرر هذه المدرسة أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود ، أما كمية النقود (ن) هنا فلا تمثل هنا النقود القانونية فقط ، وإنما كل أنواع الودائع لدى البنوك التجارية بما فيها الودائع الجارية والودائع لأجل ويقوم المضمون العام لهذه المدرسة على أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار والدخل القومي ويمكن التعبير على معادلة النقديين بالشكل التالي :

---

(12) المرجع السابق ، ص 101 – 105.

ن = ص ق ي

حيث أن :

ن : كمية النقود (نقود قانونية ، ودائع جارية ، ودائع لأجل).

ص : النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها الأفراد على شكل أرصدة نقدية.

ق : الرقم القياسي للأسعار.

ي : الدخل القومي بالأسعار الثابتة.

ويقوم مضمون هذه المعادلة على ما يلي : أن التغيرات في كمية النقود (ن) يمكن أن يرافقها تغيرات مماثلة في أحد العناصر الثلاثة التي تشكل الطرف الأيسر للمعادلة أي أن زيادة كمية النقود يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (ق) أو إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي (ي) أو إلى الإثنين معا ، هذا طبعا بالإضافة إلى إمكانية التغير في نسبة الرصيد النقدي (ص). (13)

2- إنتقادات معادلة كامبردج والمدرسة النقدية :

لقد وجهت عدة انتقادات إلى معادلة كامبردج نذكر أهمها فيما يلي :

1- صحيح أنه عند تخفيض الأفراد لما يحتفظون به من أرصدة نقدية سيؤدي إلى زيادة طلبهم على السلع في حالة عدم تمتع الإنتاج بالمرونة (التوظيف الكامل) وبالتالي ارتفاع في الأسعار لكن بوجود طاقات معطلة سيكون الإنتاج مرنا لأية زيادة في الطلب.

2- إن التغيرات في مستوى الأسعار هي التي تؤدي إلى تعديل حجم ما يحتفظ به الأفراد من أرصدة نقدية (توقع تضخم/ إنكماش) وبالتالي فإن تعديل حجم الأرصدة النقدية سوف يزيد في حدة ارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار.

3- إن معالجة نتائج الإرتفاع أو الإنخفاض في مستوى الأسعار قد يستلزم قيام السلطات النقدية بتخفيض أو زيادة كمية النقود في الإقتصاد فهي نتيجة لتغير مستوى الأسعار وليس سببا له. (14)

أما الإنتقادات الموجهة للمدرسة النقدية فتكمن في عدة نقاط أهمها المغالاة في دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الإقتصادي وتجاهل دور الإحتكارات في التأثير على هذا النشاط. (15)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

---

(13) المرجع السابق ، ص 113 – 115.

(14) نفس المرجع ، ص 106 – 107.

(15) المرجع السابق ، ص 120.

3- النظرية الكينزية للنقود والأسعار :

3-1 بعض المفاهيم الكينزية للعلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار :

لا ينكر الإقتصاديون الكينزيون أن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار ومع ذلك فإنهم ينكرون أن هناك علاقة بسيطة ومباشرة ويمكن التنبؤ لها بسهولة بين كمية النقود ومستوى الأسعار بل هو في الحقيقة نتيجة للدخول الكلية بدلا من كمية النقود ، إن السبب الحقيقي للتقلبات في الأسعار إنما توجد في التقلبات في مستوى الدخل أو الإنفاق الكلي لذلك فإن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار فقط إذا هي أدت إلى تغير الإنفاق الكلي بالنسبة إلى عرض الناتج ، فما لم يزداد الإنفاق فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في الطلب على السلع وإذا لم يزد الطلب على السلع ، فإن مسألة ارتفاع الأسعار لن تنشأ ، ومع ذلك حتى إذا زاد الإنفاق الكلي فإن الأسعار قد لا ترتفع إذا كان منحنى عرض الناتج مرنا نوعا ما ، لذلك فإن آثار التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار تتوقف على العوامل التالية :

1- أثر التغيرات في عرض النقود على مستوى الطلب أو الإنفاق الكلي.

2- العلاقة بين الإنفاق الكلي وحجم الإنتاج.

وفيما يتعلق بحجم الإنفاق فإنه يتوقف على الآتي :

1- دالة الاستهلاك.

2- الطلب على الإستثمار.

3- تفضيل السيولة.

4- عرض النقود.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إذ انخفض سعر الفائدة كنتيجة لزيادة في عرض النقود فإن معدل الإستثمار سيرتفع والزيادة في الإستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل عن طريق المضاعف ، وإذا حدث هذا فستكون هناك زيادة في الإنفاق الكلي ، ولكن إذا كان سعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض أكثر بزيادات في كمية النقود أي أننا نعمل على مدى الجزء التام المرونة من منحنى تفضيل السيولة فإن معدل الإستثمار لن يزداد ، وإذا لم يزد الإستثمار فإن الدخل والإنفاق لا يمكن أن يزداد ، وهكذا فهناك ظروفا قد تفشل فيها زيادة عرض النقود في أن تزيد مستوى الإنفاق الكلي وإذا كان هذا هو الحال فإن الأسعار لن ترتفع على الإطلاق حتى بالرغم من الإنفاق الكلي وإذا كان هذا هو الحال فإن الأسعار لن ترتفع على الإطلاق حتى بالرغم من أن كمية النقود قد زادت.

وحتى إذا زاد الإنفاق الكلي بسبب زيادة في معدل الإستثمار فإنه ليس من الضروري أن الأسعار لابد وأن ترتفع على الإطلاق في تناسب مع الزيادة في عرض النقود.

فإذا كان لدينا أقل من التوظف الكامل وتوجد هناك موارد معطلة في صورة رأسمال وعمل ، فإن منحنى عرض الناتج سيكون مرنا وستؤدي الزيادات في الإنفاق الكلي إلى زيادة في الإنتاج بدون زيادة كثيرة في الأسعار ومن الناحية الأخرى ، إذا كان يوجد توظف كامل ، فإن زيادة في الإنفاق الكلي ستتمخض في الغالب

عن زيادة في مستوى الأسعار بدلا منه في الناتج. [16]

2-3 المعادلات الأساسية للكنزيين :

حاول كينز أن يبين العلاقة بين سعر الفائدة والأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى الأفراد وأثر ذلك على تحديد مستويات الأسعار ، سواء كان ذلك المستوى العام للأسعار أو مستوى أسعار سلع الإستهلاك أو الإستثمار ، فعن طريق هذه المعادلات استطاع كينز أن يبين كيف أن اختلاف المساواة بين سعر الفائدة النقدي والطبيعي يقود إلى إختلاف المساواة بين الإدخار والإستثمار وتؤدي في النهاية إلى تقلبات في مستوى الأسعار.

ويبدأ كينز ببعض التعريفات الأولية كما يلي :

E : الدخل القومي الصافي.

Q : الأرباح الطارئة.

I : حجم الإستثمار.

E' : مجموع الدخول المدفوعة إلى عوامل الإنتاج.

S : حجم الإدخار.

O : الناتج القومي الحقيقي.

P : مستوى الأسعار.

إستنادا إلى هذه التعاريف يصنع كينز معدلته الأساسية الأولى :

$$Q + E' = OP = E$$

$$\frac{Q}{O} + \frac{E'}{O} = P = \frac{S - I}{O} + \frac{E'}{O}$$

ومستوى الأسعار هنا يتقلب حول $\left(\frac{E'}{O}\right)$ الذي يفترض كينز ثباته نسبيا ، ويكون تقلب الأسعار هذا حسب تأرجح سعر الفائدة النقدي حول سعر الفائدة الطبيعي بحيث يؤدي ذلك إلى تغيرات في (Q) ، وبالتالي مستوى الدخل (E) .

وقد أوضح كينز أيضا كيفية تحديد مستوى أسعار سلع الإستهلاك بصورة مشابهة لتحديد المستوى العام للأسعار كما يلي : $P' = \frac{E'}{O} + \frac{I' - S}{R}$

P' : مستوى أسعار سلع الإستهلاك.

I' : كلفة سلع الإستثمار.

R : الحجم الحقيقي لسلع الإستهلاك. [17]

---

(16) كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد السيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 265 – 266.

(17) د/ ضياء مجيد ، مرجع سابق ن ص 96 – 100.

III- مستوى الأسعار والتوازن الكلي في ظل إقتصاد رأسمالي

1- محددات مستوى الأسعار :

1-1 محددات مستوى الأسعار من جانب الطلب الكلي :

إن إنخفاض في مستوى الأسعار يزيد من عرض النقود الحقيقية والأرصدة النقدية ويرفع مستوى الإنفاق الكلي ، ويمكن صياغة العلاقة بين الأسعار والدخل الحقيقي كمنحنى للطلب الكلي. وحيث تنخفض الأسعار من P0 إلى P1 في الشكل (1) تتحقق إنتقالات في منحنيي التوازن النقدي والسلعي من LM0 إلى LM1 و IS1 وتتحقق الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي من Y0 إلى Y1 وعليه فمستوى الأسعار P0 يتسق مع مستوى الدخل الحقيقي الأعلى Y1 وباستمرار تغير مستوى الأسعار نستطيع اشتقاق منحنى الطلب الكلي في الشكل (1).

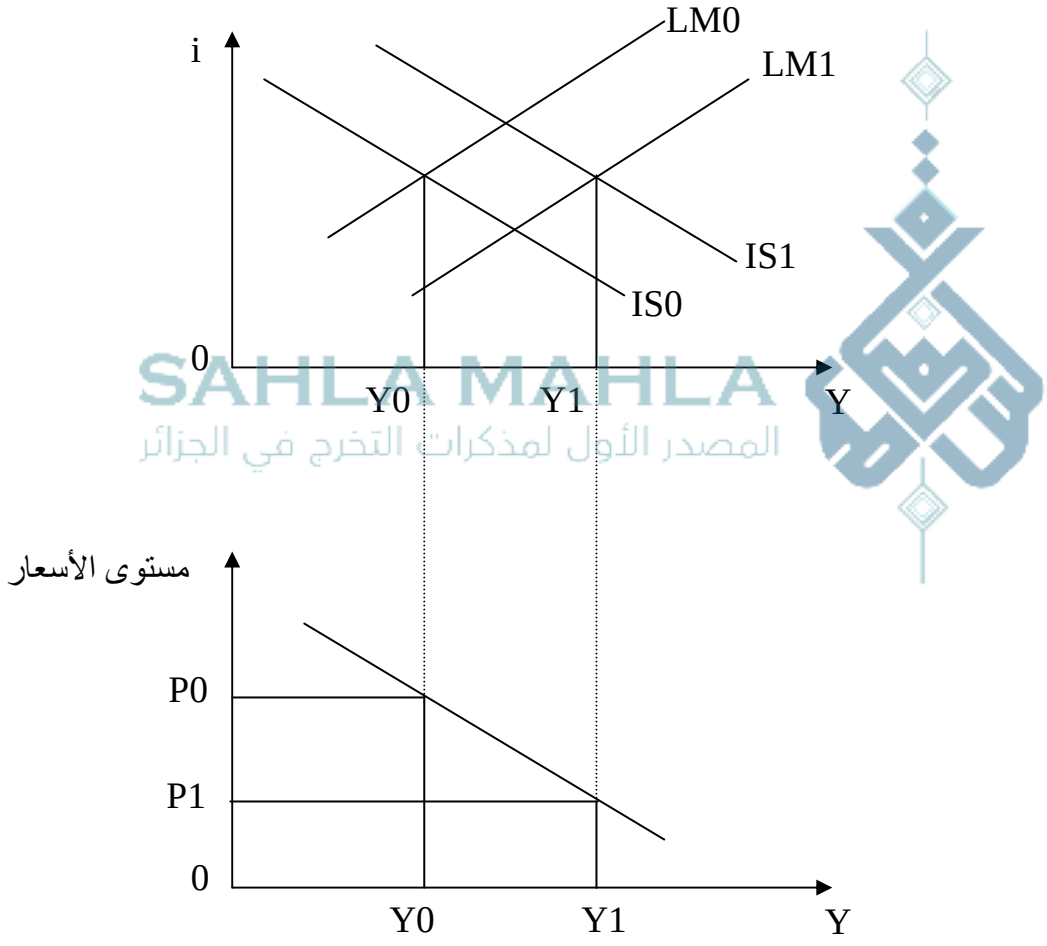

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- شكل (1) -

وتؤدي التغيرات في معلمات المنحنيين IS و LM إلى إنتقالات في منحنى الطلب الكلي ، فازيادة في الإستثمار والإنفاق الحكومي أو المخزون الإسمي للنقود تنقل الطلب الكلي إلى اليمين بينما تؤدي التخفيضات إلى نقله إلى اليسار ، ويعتمد حجم النقل على تغيرات المدخرات وميل كل من المنحنيين IS و LM . [18]

(18) يوجين أ. ديوليو ، نظريات ومسائل في النظرية الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ترجمة : د/ محمد رضا العدل ، د/ حمدي رضوان عبد العزيز ، د/ عبد العظيم أنيس ، الجزائر ، 1993 ، ص 219.

2-1 محددات مستوى الأسعار من جانب العرض الكلي :

وسنحاول هنا أن نفرق بين منحنى العرض الكلي الكلاسيكي والكينزي ، ذي أجر نقدي :

أ) محددات مستوى الأسعار مع منحنى عرض كلي كلاسيكي :

إن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي يمثل الحالة المتطرفة التي يكون فيها المنحنى رأسيا ، ففي الحالة الكلاسيكية فإن منحنى العرض الكلي يكون رأسيا موضحا أن نفس المقدار من السلع سوف تعرض مهما كان المستوى العام للأسعار ، بحيث تتناسب تغيرات مستوى الأسعار مع التغيرات في الطلب الكلي أو عرض خدمات العمل أو إنتاجية العمل.

ويقوم منحنى العرض الكلاسيكي الرأسي على فرض أن سوق العمل يكون دائما في حالة توازن (التوظف الكامل) ذلك لأن الأجور تتواءم بسرعة محققة التوازن. فمثلا لنفرض أن الإقتصاد القومي في حالة توازن وانتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين. ففي مثل هذه الحالة فإنه عند مستوى الأسعار السائد فإن كمية السلع المطلوبة ستزداد وستحاول منشآت الأعمال الحصول على عمالة إضافية وستقوم كل منشأة بعرض أجور أعلى إذا لزم الأمر في محاولة لتوظيف عمال إضافيين. ولكن لا يوجد عمال إضافيين في الإقتصاد القومي وبالتالي فإن المنشآت لن تستطيع الحصول على عمال إضافيين وبدلا من ذلك فإن المنافسة بين المنشآت لمحاولة الحصول على عمال إضافيين ستؤدي إلى رفع الأجور ، ونظرا لارتفاع الأجور فإن الأسعار التي ستتقاضاها المنشآت لإنتاجها سوف ترتفع أيضا ، ولكن الناتج لن يتغير.[19] وهناك حقيقة خاصة أنه في ظل ظروف العرض الكلي الكلاسيكي لا يوجد أي من المتغيرات الحقيقية : مثل الناتج ، أسعار الفائدة ، والأرصدة الحقيقية تتأثر بالرصيد النقدي للنقود ، فقط يحدث تغيرا في المستوى العام للأسعار.[20] ويبين الشكل (2) أثر زيادة عرض خدمات العمل على الأسعار ، فالإضافات إلى عرض خدمات العمل تخفض الأجر الحقيقي وتزيد كمية وحدات العمل الموظفة ، كما تزيد مستوى إنتاج التوظف الكامل وعليه ينتقل العرض الكلي من S0 إلى S1 وينمو طلب قاصر مقداره Y0 إلى Y1 عند مستوى أسعار P0 وحيث ينخفض مستوى الأسعار إلى P1 تزيد الأرصدة الحقيقية وعرض النقود الحقيقية وبالتالي يرتفع حجم الإنفاق إلى المستوى الدخل الحقيقي Y1 ويكون التغير في الأسعار متناسبا مع تغير مستوى إنتاج التوظف الكامل[21]

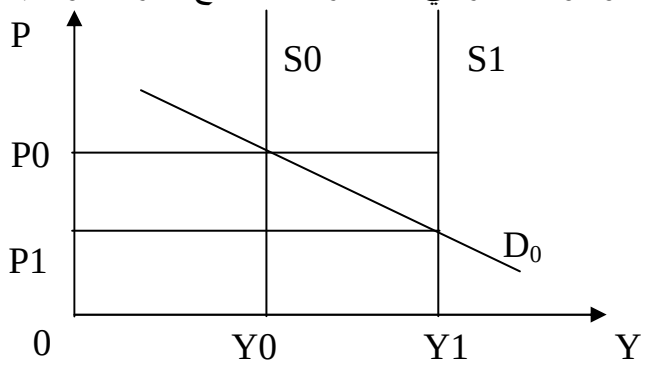

- شكل (2) -

(19) د/ سامي خليل ، نظرية الإقتصاد الكلي ، الكتاب الأول ، مطابع الأهرام بكونيش النيل ، الكويت ، 1994 ، ص 628 – 629.

(20) نفس المرجع ، ص 637.

(21) يوجين أ. ديوليو ، مرجع سابق ، ص 222.

ب) محددات مستوى الأسعار مع منحنى عرض كلي كينزي :

إنه لمن الممكن في دالة عرض كامل كينزية أن يتقاطع العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى أسعار أقل من مستوى إنتاج التوظف الكامل فإذا حدث هذا لا تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى زيادة مستوى الإنتاج وبالتالي تخفض مستوى البطالة فحسب بل أيضا تزيد مستوى الأسعار وعندما توجد البطالة في النموذج الكينزي لا تتناسب التغيرات في الطلب الكلي مع التغيرات في مستوى الإنتاج أو مستوى الأسعار وبمجرد تحقيق التوظف الكامل وتوقف خداع النقود تسبب زيادات الطلب الكلي تغيرات متناسبة في مستوى الأسعار ولا يتغير مستوى الإنتاج.

فلنفترض أن مستويات الإنتاج أقل من Y_F في الشكل (3 – أ) وتمثل بطالة وترجع إلى الطلب على العمل مقابل مستوى أجور نقدية W0 وافرض أيضا أنه لا يوجد خداع نقدي في عرض خدمات العمل عند أو بعد مستوى الإنتاج Yf وبافتراض D0 و S0 في الشكل (3) توجد وحدات عمل عاطلة قدرها N0 ⟵ Nf عند مستوى الإنتاج الحقيقي Y0 فإذا زاد الطلب الكلي ، خلال سياسة توسعية إلى D1 فتوجد زيادة في الطلب قدرها Y0 ⟵ Y2 عند مستوى الأسعار P0 هذه الزيادة في الطلب من شأنها أن ترفع الأسعار إلى P1 وأن ينفض الأجر الحقيقي في الشكل (3 – ب) إلى W0/P1 عندئذ يتم توظيف مدخلات عمل قدرها N1 بدلا من N0 وتزيد كمية الإنتاج المعروض إلى Y1 ومع ذلك فإن زيادة الإنتاج والتوظيف أقل من أن تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي حيث أن مدخلات العمل الإضافية يتم توظيفها فقط إذا خفضت الزيادة في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

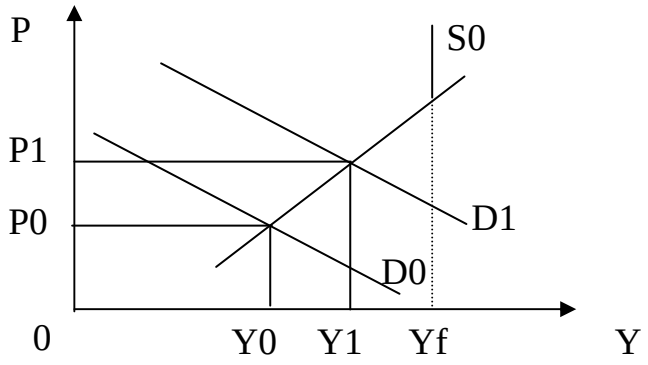

- شكل (3 – أ)

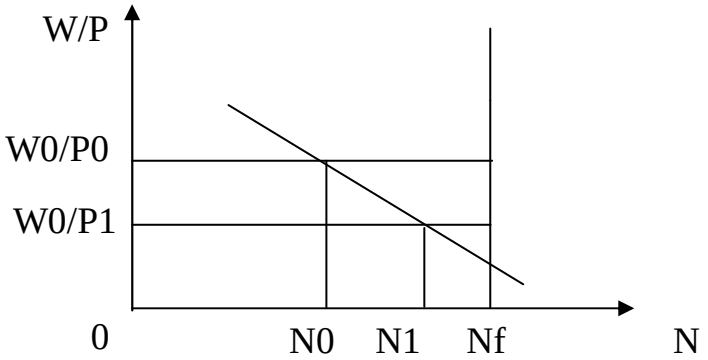

- شكل (3 – ب)

ولنتتبع أثر الزيادة في الحد الأدنى للأجر النقدي على الإنتاج والأسعار ننظر الشكل (4) ، وابتداء نفترض أن منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي D0 و S0 مع مستوى أسعار وإنتاج P0 و Y0 على الترتيب ، تؤدي زيادة الحد الأدنى للأجر النقدي مع W0 و W1 إلى رفع الأجر الحقيقي من W0/P إلى W1/P1 وتنقل جزء منحنى العرض الكلي ذي الميل الموجب يسارا إلى S1 وعند مستوى الأسعار الأصلي P0 توجد الآن زيادة في الطلب قدرها Y2 ⟵ Y0 زيادة الأسعار إلى P1 تؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي إلى W1/P1 ويحدث التوازن الآتي في عرض السلع والطلب عليها عند الدخل الحقيقي Y1 وعليه تؤدي زيادة الحد الأدنى للأجر النقدي إلى رفع الأسعار وتخفيض توظيف مدخلات العمل وتخفيض مستوى الإنتاج.

وإذا قوبلت الزيادة النسبية في الأجر النقدي بزيادة نسبة مساوية في إنتاجية العمل لا يحدث انتقال إلى اليسار في منحنى العرض الكلي وبالتالي لا يحدث تغيير في الأسعار أو مستوى الإنتاج. [22]

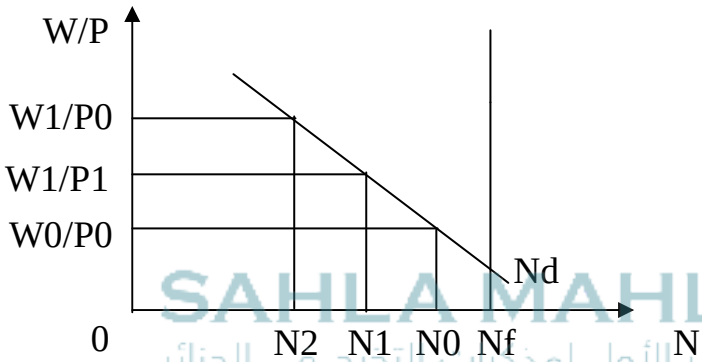

- شكل (4 – أ)-

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

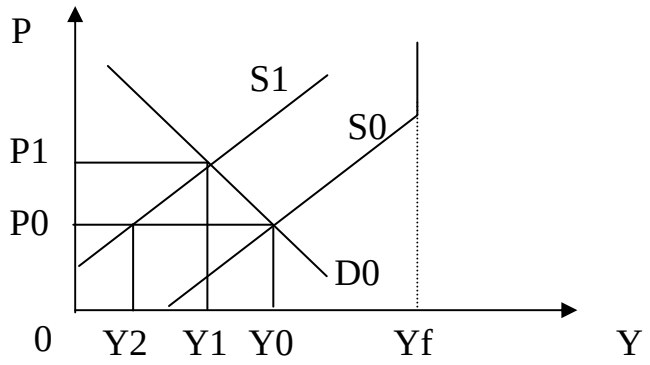

- شكل (4 – ب) -

(22) المرجع السابق ، ص 22 – 224.

ج) محددات مستوى الأسعار بمنحنى عرض كلي ذي أجر نقدي :

ويعتمد مستوى الأسعار هما على مستوى الإنفاق الكلي ومستوى الأجر النقدي ومع ذلك فبخلاف العرض الكلي الكينزي لا يوجد جزء رأسي للمنحنى طالما أننا نعد نفترض أن خداع النقود ينتهي عند التوظف الكامل وعليه تؤدي الزيادات في الطلب الكلي دائما إلى زيادات في مستوى الأسعار والإنتاج.

وفي الشكل (5) حددنا Y0 باعتبارها مستوى الإنتاج حيث يوجد توظف كامل في سوق خدمات العمل ، ومع ذلك فالعرض الكلي ذو ميل موجب بعد Y0 طالما استمرار العمل في تقديم خدماته مقابل أجر نقدي ، والزيادة في الأجر النقدي أقل من الزيادة في مستوى الأسعار ويعتمد المدى الذي تؤدى فيه زيادات الطلب إلى زيادات في مستويات الأسعار والإنتاج على قرب الإقتصاد في التوظف الكامل ، فزيادة الطلب الكلي إذا حدثت بالقرب من D1 لها أثر أقل على مستوى الأسعار وأثر أكبر على الإنتاج مما إذا كانت قد حدثت بالقرب من D2 حيث يكون الإقتصاد عند التوظف الكامل. [23]

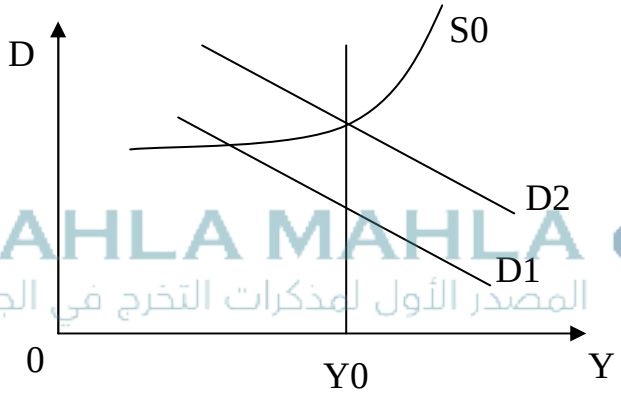

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- شكل (5) -

(23) المرجع السابق ، ص 223 – 224.

2- تقاطع الطلب الكلي والعرض الكلي :

إن الطلب وحده أو العرض بمفرده لا يمكن أن ينبئا عن الثمن الذي ستباع به السلعة أو تقدم مقابله الخدمة في السوق الحرة وإنما يتحدد هذا الثمن بتفاعل قوى كل من الطلب والعرض مجتمعين ومن هذا التفاعل ينتج ما يسمى بثمن التوازن والذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة والمعروضة في السوق الحرة ، أو بعبارة أخرى هو الثمن أو السعر الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين وقوى العرض من جانب البائعين ، وإذا حدث أي انحراف بالثمن عن وضع التوازن فإن هناك من القوى التي تظهر لتدفع به إلى وضع التوازن مرة أخرى. (24)

والطلب الكلي في فترة معينة هو مجموع إنفاق العائلات ، منشآت الأعمال ، الحكومة ، والأجانب على السلع والخدمات الجارية ، أنه يمثل الناتج الحقيقي الذي سوف يشتري عند كل مستوى الأسعار ، وبالمثل العرض الكلي يضف مقدار الناتج القومي الحقيقي الذي سوف تنتجه وتبيعه منشآت الأعمال على فرض معرفة الأسعار ، التكاليف وظروف السوق ، إنه لمن المحتمل أن الطلب الكلي في فترة معينة قد لا يكون مساويا للعرض الكلي للناتج (بأسعار ثابتة) النتيجة ستكون هي أنه في عملية التكيف.

القيمة الحقيقية لطلب نقدي معين ستحتاج لأن تخفض لتكون مساوية للعرض المتاح من الناتج ميكانيكية ، هذا التكيف يأتي عن طريق التغير في الأسعار ، فإذا كان الطلب الكلي يميل لأن يكون أكبر من العرض الكلي ، فإن المستوى العام للأسعار سيتحرك إلى أعلى والعكس بالعكس ويمكن تصوير ذلك بالإستعانة بالشكل (6) الذي يبين جداول الطلب الكلي والعرض الكلي بالنسبة للناتج الإقتصادي كله.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

فالمنحنى (ط ك) يمثل ما سوف تشتريه جميع الكيانات في الإقتصاد ، أما المنحنى (ع ك) فهو منحنى العرض الكلي إنه يمثل العلاقة ما بين الأسعار التي سوف تتقاضاها منشآت الأعمال وحجم الناتج الذي ينتجونه ويبيعونه وهكذا كلما ارتفع مستوى الناتج الكلي المطلوب ، فإن منشآت الأعمال ككل ستتقاضى أسعارا أعلى على طول منحنى (ع ك) المستوى العام للأسعار (ع) يرتفع كلما ارتفع إجمالي الناتج القومي الحقيقي (ي).

وبالجمع بين (ع ك) و (ط ك) يمكننا أيضا أن نوجد القيم التوازنية للسعر والكمية ، أي نوجد الناتج القومي الحقيقي والمستوى العام للأسعار والمرتبط به الذي سوف يرضى كل من المشترين والبائعين ، بإعطاء القوى المحددة لـ (ع ك) ، (ط ك) في الشكل فإن الإقتصاد ككل يكون في توازن عند نقطة (ت) ، إنه فقط عن تلك النقطة ، حيث يكون مستوى الناتج هو ي = 3000 ، ع = 150 ، أن يكون المنفقون والبائعون راضون ، إنه فقط عند نقطة (ت) أي يكون المستوى العام للأسعار هو بحيث أن المشترين يكونوا راغبين في أن يشتروا بالضبط ما يرغب البائعون أن ينتجوه ويبيعوه. (25)

---

(24) د/ سمير محمد عبد العزيز ، الإقتصاد الإداري ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998 ، ص 315.

(25) كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد ، عابد ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 267 – 269.

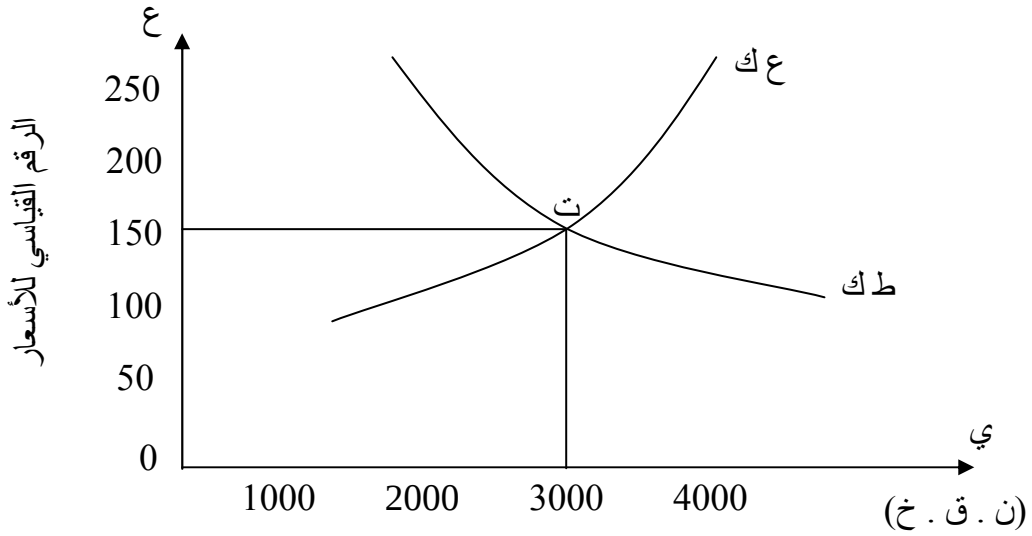

- شكــل (6) -

وتقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي هو القاعدة العامة المميزة لتحديد الأسعار كما يمكن التطرق هنا إلى أسعار المنافسة (المزادات) والأسعار الحالية وكمثال على السلع التي تحدد أسعارها في أسواق المنافسة : القمح ، الذرة ، الأسهم ، السندات.

أما الأسعار الحاضرة فهي السلع المثبت عليها أسعارها وتكون أسعار سلع التجزئة أسعار حاضرة لأن سوق المزادات تتواجد في مواقع مركزية بعيدة كل البعد عن السلع نفسها التي يتم التعامل فيها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ومن بين الطرق الشائعة في تحديد السعر هي طريقة الأسعار كنسبة (كهامش) فالمنشأة تجد من الطبيعي أن تحدد السعر كمتوسط تكاليف مداخلاتها المتغيرة - المواد والعمل – مضروبة في نسبة تسمى (Markup) وذلك لتغطية تكاليف رأس المال والأرباح. [26]

3- أثر تغيرات الأسعار على التوازن الكلي :

لنفرض أنه في دولة ما ولتكن " أ " يزداد الدخل الحقيقي وحجم العمالة تحت تأثير المضاعف كما هو الحال في بقية دول العالم ومع ذلك فإن الزيادة التلقائية في الإستثمار في الدولة " أ " والذي يعتبر حافزا لزيادة اكثر نسبيا للطلب الكلي تستطيع أن تحول دون ارتفاع السعر وتطوير النشاطات الإقتصادية ويرجع ذلك إلى أنه في حالة افتراض التشغيل الكامل فإن الناتج الحدي للعمل يأخذ في التناقص في المدى القصير ، ولما كان وقع الزيادة التلقائية في الإستثمار يعتبر أكثر ارتفاعا في الدولة " أ " منه في الخارج فإن ارتفاع السعر في الدولة " أ " يجب أن يكون أكثر قوة من ارتفاعه في الدول الأخرى (وهذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) وبمعنى آخر سوف يكون هناك تعديل في شروط التبادل أي النسبة بين الأسعار العالمية وأسعار الدولة " أ " ومنه لنعرف أثر تعديل شروط التبادل : فلو احتفظنا بفرض أن الأسعار في الدولة " أ " أكثر إرتفاعا

(26) د/ سامي خليل ، نظرية الإقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، مطابع الأهرام بكورنيش النيل ، الكويت ، 1994 ، ص 1004 – 1008.

من الأسعار في بقية دول العالم فإن منتجات الدولة " أ " تصبح نسبيا أكثر غلوا من منتجات بقية دول العالم لذلك سوف تتعدل شروط التبادل في صالح الدولة " أ " طالما أن الواردات سوف تكون تكلفتها أقل نسبيا وتجدر الإشارة إلى أن واردات الدولة " أ " سوف تأخذ في الإنتعاش ليس فقط نتيجة ارتفاع مستوى الدخل القومي ولكن أيضا لأن المنتجات الأجنبية سوف تصبح أقل تكلفة.

وعلى العكس فإن حجم الصادرات بالنسبة للدولة " أ " يتجه إلى الإنخفاض طالما أن أسعار منتجاتها تصبح أكثر ارتفاعا من الأسعار في الخارج ، ويتوقف ذلك على المرونة السعرية للطلب الأجنبي بالنسبة لمنتجات الدولة " أ " وينتج عن ذلك نتيجتين هامتين :

- في المقام الأول سوف يتأثر المستوى التوازني الكلي. ففي الواقع تؤدي التعديلات التي تحدث في شروط التجارة إلى حدوث تعديل في الطلب الكلي للدولة " أ " من خلال التغيرات في الصادرات والواردات ، فضلا عن ذلك يلعب أثر المضاعف دوره في اتجاه الزيادة أو النقصان في الطلب الكلي وكل ذلك يعتمد على مرونة الطلب بالنسبة للأسعار في الدولة " أ " وفي الخارج هذا الأثر المضاعف يقوي أو يضعف أثر مضاعف التجارة الخارجية ويعمل على تعديل النتيجة النهائية للزيادة التلقائية والمستقلة للإستثمار في الدولة " أ ".
- وفي المقام الثاني سوف يحدث أثر على الميزان التجاري لأن واردات الدولة " أ " تزداد على حساب صادراتها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ولو كانت المرونة السعرية لطلب الدولة " ب " بالنسبة لمنتجات " أ " ضعيفة فإن مشتريات " ب " سوف تزداد قيمتها حيث أن الكميات المشتراة سوف تنخفض لكي يعوض الإنخفاض في الكمية الإرتفاع في أسعار المشتريات بحيث تزداد في النهاية قيمة المشتريات ، وبمعنى آخر يمكن القول أن قيمة صادرات " أ " تجاه " ب " سوف تزداد وفضلا عن ذلك عندما تكون المرونة السعرين لطلب " أ " تنخفض قيمتها حيث أن الكميات المشتراة سوف تزداد بنسبة اقل من نسبة الإنخفاض الذي سوف يحدث في السعر ، وبمعنى آخر يمكن القول أنه سوف يحدث إنخفاض في واردات " أ " التي تأتي من " ب " وحينئذ سوف يكون هناك إتجاه لتحسين الميزان التجاري الذي يستطيع تعويض الزيادة في الواردات الناجمة عن التوسيع في داخل الدولة " أ ". (27)

---

(27) د/ أحمد فريد مصطفى ، التحليل الإقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الأسكندرية ، ص 278 – 275.

الفصل الخامس

تحليل سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات

I- ميزان المدفوعات

1- تعريف ميزان المدفوعات وأهمية تركيبه

1-1 تعريف ميزان المدفوعات :

أولا : تعريف ميزان المدفوعات :

ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى ، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان [1] يسمى ميزان المدفوعات .

تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الإقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة. [2]

وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقا لنظام القيد المزدوج والذي يعبر أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة.

SAHLA MAHLA

ثانيا : أهمية ميزان المدفوعات :

1- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملة المحلية.

2- يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم ، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

3- أداة هامة تساعد السلطات على تحديدهم السياسة المالية والنقدية. فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العروض النقدية يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للإقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية. [3]

4- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الإلتزامات. [4]

---

(1) محمد مروان السماد ، محمد ظافر محبك ، أحمد زهير شامية ، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي الكلي ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 ، ص 378.

(2) عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2000 ، ص 395.

(3) محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999 ، ص 279 - 280.

(4) ندى عبد المجيد ، مدخل إلى العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، ص 82 - 90.

2- تركيب ميزان المدفوعات :

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسيين هما : [5]

2-1 **الجانب الدائن :** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنه دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

2-2 **الجانب المدين :** وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح والمنطقية. [6]

أولا : الحساب الجاري : (حساب السلع والخدمات)

وهو يقتضي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الإقتصاد الوطني و الخارج بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج و تتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب ب : [7]

أ) الميزان التجاري : ويمثل جميع الصادرات و الإستيرادات من السلع ويسمى بالتجارة المنظورة .

ب) ميزان الخدمات : ويمثل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل ، التأمين و السياحة و الصرافة ، الدخول الإستثمارية و تسمى بالتجارة غير المنظورة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* ويعد هذا الحساب من أكثر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها فهو يمثل ما تحقق فعلا من سلع و خدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبيا أو إيجابيا ، كذلك يلاحظ أن الحساب المذكور يرتبط إرتباطا وثيقا بالدخل القومي و يؤثر فيه من خاصية الحجم و الهيكل .

ثانيا : حساب التحولات من طرف واحد

ويخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل ويمثل الهيبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحولات أخرى سواء رسمية أم خاصة .

---

(5) الغار إبراهيم محمد ، سعر الصوف بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ص 84.

(6) زينب حسين عوض الله ، الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية 1999 ، ص 100.

(7) عبد النعيم محمد مبارك ، محمود يونس ، الإقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية ، الدارالجامعية ، الإسكندرية ، 1996 ، ص 130

ثالثا : حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية) :

و يسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الدولية لرأس المال [8] وهي على نوعين :

1) **رؤوس الأموال طويلة الأجل :** وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل و الاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم و سندات ، أو بيعها من و إلى الخارج) .

2) **رؤوس الأموال قصيرة الأجل :** وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و تتسم هذه الإستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة إنتقالها بين الدول .

ولاشك أن هذه الأشكال من التحولات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس .

و عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية + ميزان التحولات من جانب واحد + حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بالميزان الأساسي .

رابعا : ميزان الذهب و النقد الأجنبي : وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقدا و ليس سلعة) و النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي [9] .

خامسا : فقرة الخطأ و السهو : قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقص الإحصائي . [10]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

---

(8) الكامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ،مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، 2000 ص 366، 364 .

(9) عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان 1999 ص 118 .

(10) جون هدسون ، مارك هرند ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد علي العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار المريخ للنشر ، الرياض 1987 ص 205 .

2- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات :

2-1 مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه :

أولا : مفهوم توازن ميزان المدفوعات :

يعرف توازن ميزان المدفوعات على انه الحالة التى تكون فيها المديونية مساوية للدائنية فى المدفوعات المختلفة.

ثانيا : أنواع التوازن :

1) **التوازن المحاسبي :** ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية ، و نظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات االإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان. (11)

2) **التوازن الاقتصادي :** ويقصد به الحالة التي تتكافئ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليه الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.(12)

ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهى المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط ، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة. (13)

أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع المدين .

---

(11) محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي ، التجربة الجزائرية ، رسالة نيل درجة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط

(12) جودة عبد الخالق ، الاقتصادي الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، 1992 ، ص 132 .

(13) محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص 297 .

2-2 اختلال ميزان المدفوعات ومقاييسه وأسبابه :

أولا : مفهوم اختلال ميزان المدفوعات :

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبيين الدائن و المدين في المعاملات التلقائية و الخلل يعني حدوث عجز أو فائض ، فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تتفرق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة .

و بالتالي التسوية تتم بالفارق بينها من خلال البنود أسفل الخط مثل (السحب من الأرصدة الدولية) ، أما الفائض فيظهر في حالة العكس .

وقد يكون الإختلال مؤقت كما يكون دائم حسب السبب المؤدي لهذا الإختلال .

ثانيا : تحديد حجم الإختلال في ميزان المدفوعات : هناك عدة مقاييس منها : (14)

1) تطور أرصدة الذهب و النقد الأجنبي على الصعيد المركزي : و مفاده أن الموقف النهائي للميزان لا بد أن ينعكس على أرصدة القطر من الذهب و النقد الأجنبي ، فالفائض في الميزان سوف يؤدي إلى فائض في تلك الأرصدة و على العكس في حالة العجز و ذلك فإن التسوية تكون من خلال التغير في الأرصدة المركزية من الذهب و النقد الأجنبي لذلك القطر .

2) **مقياس ميزان المدفوعات الأساسي :** حيث يتحدد حجم الإختلال هنا في التفاوت بين إيرادات و نفقات القطر على صعيد الموازين الثلاثة المكونة للميزان المدفوعات الأساسي. و أسلوب التصحيح هنا يتم من خلال حركة رأس المال قصير الأجل و كذلك تغيرات الذهب و النقد الأجنبي .

3) **مقياس السيولة الخارجية :** حيث يحدد الخلل من خلال ملاحظة التغيرات الحاصلة في الإحتياطات الرسمية لدى القطر لميزان المعاملات الرسمية .

4) **مقياس العمليات التلقائية :** و هو من المقاييس الملائمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات و يشمل جميع العمليات العامة و الخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات و إنما بدافع الربح و التجارة و تدعي بفقرات فوق الخط .

ثالثا : أسباب إختلال ميزان المدفوعات :

1) **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :** و هذا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات و سعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر ، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار السلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة و بالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات و يحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها .

---

(14) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 124 .

2) **أسباب هيكلية :** و تتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية و هيكل الناتج الوطني و ينطلق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية .

3) **أسباب دورية :** و تتمثل في التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لبعض الأقطار و تدعي بالدورات الإقتصادية مثل الرخاء و الركود .

4) **الظروف الطارئة :** مثل الكوارث الطبيعية و الظروف السياسية كالإضراب مثلا و التي تؤثر حتما على الصادرات مما يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

II- سعرالصرف وسوق الصرف الأجنبي

1- سعر الصرف :

1-1 مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه .

أولا : مفهوم سعر الصرف .

يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية [15] ، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

ثانيا : العوامل المؤثرة في سعر الصرف .

تتعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الإقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف القائمة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف كالتالي :

1) **التغيرات في قيمة الصادرات والإستيراد :** فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الإستيرادات ستتجه قيمة العملة للإرتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة ، وسيعمل ذلك على تشجيع الإستراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف .

2) تغير معدلات التضخم : يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل إستيرادات الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة ، مما يعني أن لحالة التضخم أثر تغير سعر صرف العملات المختلفة .

3) التغير في معدلات الفائدة : فالبلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة (حقيقية) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي .

4) التدخلات الحكومية : وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والإقتصادية وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفها ، بالإضافة إلى هذا تتأثر أسعار صرف العملات بعوامل أخرى ، كالعوامل السياسية والعسكرية .

---

(15) عبد النعيم مبارك ، مرجع سابق ، ص 470

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2-1- وظائف سعر الصرف و أنظمة الصرف السائدة في العالم .

أولا : وظائف سعر الصرف :

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة تتمثل في :

1) وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و المقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية) .

2) وظيفة تطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية و بالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية .

3) وظيفة توزيعية : وذلك من خلال إرتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم .

ثانيا : أنظمة الصرف السائدة في العالم .

لقد تحول نظام الصرف العالمي من حالة التثبيت التي كانت تلتزم بموجبها بتحديد قيمة عملتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة نسبة للذهب إلى الوضع الحالي الذي يحاول تنظيم عمليات الصرف إلحاق نوع من الإستقرار على ترتيباته من خلال نظام لا تمد فيه قيمة العملات للذهب بصلة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وقد صنف صندوق النقد الدولي أسعار الصرف إلى خمس فئات :

- فئة الأسعار الثابتة لعملة وحيدة ، فئة الأسعار الثابتة لسلة عملات ، و فئة الأسعار ذات المرونة المحدودة (آلية تحديد أسعار الصرف التابعة لمنظومة النقد الأوربية) ، و فئة الأسعار ذات المرونة المنظمة ، و فئة الأسعار العالمية الحرة. (16)

ويمكن تلخيص نظم الصرف إلى فئتين :

1) النظم غير التثبيتية : تنقسم النظم غير التثبيتية إلى نظام حر و نظام مرن .

1-1) **النظام الحر أو العائم المستقل :** يقوم هذا النظام على أساس قانون العرض و الطلب المطلق في تحديد معدلات الصرف و هذا النظام المعتمد في الدول المتقدمة و كذلك الدول النامية ، أما على مستوى الدول العربية فإن الدولة الوحيدة التي تعتمده هي لبنان .

2-1) **النظام المرن :** إن من أهم أنواع الصرف المرن هو نظام المرونة الإختيارية أو نظام التعويم المسير حيث في هذا النظام تؤثر السلطة النقدية على تحركات معدل الصرف بتدخلاتها الفعالة على الرجوع إلى سلة عملات أجنبية قياسية منوعة دون الإلتزام بأي سعر صرف رسمي ، هذا النظام المعتمد في كل من مصر وتونس والجزائر.

---

(16) بيتر كويرك ، أنظمة سعر الصرف و دورها في مكافحة التضخم ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي العدد 1 مارس 1996 ، ص 44 .

2) النظم التثبيتية : هذه النظم تعتمد على قيام الدولة بربط عملتها رسميا بمعدل ثابت ، بعملة صعبة ذات مكانة كبيرة أو بسلة من العملات .

فرغم تعدد أنظمة الصرف و إختلافها فإن معظم الدول ترى بأن سعر الصرف يعتبر من بين العناصر الرئيسية ضمن سياستها الإقتصادية فتقاوم إرتفاعه لحماية الصادرات و إنخفاضه للحد من أثاره التضخمية [17]

3) كيفية تحديد أسعار الصرف و نظريات تحديده .

أولا : كيفية تحديده أسعار الصرف .

يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين :

1- **التحديد الواقي لسعر الصرف :** في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف كأي سعر آخر من خلال تفاعل قوي الطلب و العرض على العملة ، بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيه مثل المضاربة ، و مستوى أسعار الفائدة ، وسعر الخصم و غيرها ، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و بقية العملات الأخرى ، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب بعيدا عن التدخلات الحكومية ، تحت النظام المرن أي بسعر صرف معوم .

وعليه فإن العرض و الطلب هما المحددان الأساسيان لسعر العملة . فهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها و علاقة طردية بين قيمة هذه العملة و الكمية المعروضة و الشكل التالي يوضح آلية تحديد سعر الصرف بين الدولار و الدينار الجزائري .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

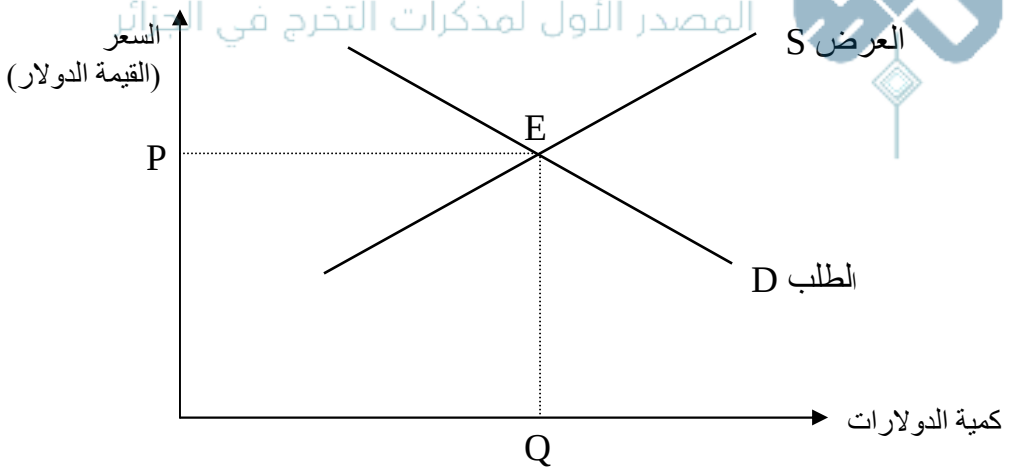

(17) محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص108 ، 106 .

- المنحنى **D** : يمثل جانب الطلب و يأتي من جانب البلد المستورد (و يندرج ضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات) ووفقا لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها .
- المنحنى **S** : يمثل جانب العرض و يأتي من جانب البلد المصدر (و يندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات) و طبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المعروضة منها.
- و يعتبر سعر الصرف المحدد في النقطة E أي تقاطع منحنى العرض و الطلب عن سعر التوازن و هذا معناه أن كمية الطلب على الدولارات تساوي كمية عرضها ، و لكن ماذا يحدث لو إزداد الطلب أو العرض على الدولارات في سوق الأجنبي ؟ .

و قبل أن نجيب على هذا السؤال لا بد لنا أن نتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الطلب على الدولارات فهناك ثلاثة أسباب رئيسية أو محددات وراء الطلب على الدولار الأمريكي من خارج الولايات المتحدة الأمريكية و هي :

1) التجارة الدولية للسلع و الخدمات : فمثلا المستورد الجزائري الذي ينوي شراء سيارة أمريكية فإنه سيتوجب عليه إقتناء الدولارات الأمريكية لتسديد قيمتها للعميل الأمريكي في نيويورك ، و بالتالي يولد الطلب على سلع و خدمات بلد معين الطلب على عملته.

2) شراء السندات والأسهم الأمريكية : إذا أراد بنك معين لدولة ما أن يشتري سندات حكومية أمريكية فعليه أن يحصل على الدولار مقابل بيعه لعملة بلده وبالتالي فإن الطلب على الأصول المالية لدولة ما يترجم بالطلب على عملة هذه الدولة.

3) شراء العقارات و الإستثمارات الإقتصادية الأجنبية : مثل المصانع و المعدات فمثلا شراء مصنع في مدينة نيويورك يتطلب الحصول على الدولارات لتسوية عملية الشراء .

فجميع الأسباب السابقة تؤدي إلى زيادة الطلب الجزائري على الدولار الأمريكي ، فإذا حدث العكس في هذه العمليات السابقة فالأمريكيون الذين يريدون شراء سلع و خدمات جزائرية أو الإستثمار في السوق المالية الجزائرية عليهم بيع دولاراتهم و شراء الدنانير الجزائرية الذين هم في حاجة إليها , وبالتالي فهم يقومون بعرض الدولار والطلب على الدينار الجزائري . فإذا إزداد الطلب على الدولارات ، في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين نتيجة لزيادة إحتياجهم على شراء السلع الأمريكية مع ثبات عرض الدولار ، فإن منحنى الطلب سينتقل من D1 إلى D2 وبذلك ينتقل مستوى التوازن من E1 الى E2 وهو ما يجعل سعر التوازن يرتفع من 0.48 إلى 0.55 دينار للدولار وبالتالي تحسن قيمة الدولار بالنسبة للدينار وفي المقابل انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، فيتعين على المستورد الجزائري أن يدفع عدد أكبر من الدنانير لحصوله على دولار واحد[18].

(18) خالد صافي الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مرجع سابق ، ص 366.

والشكل أدناه يوضح تحديد سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار بزيادة الطلب.

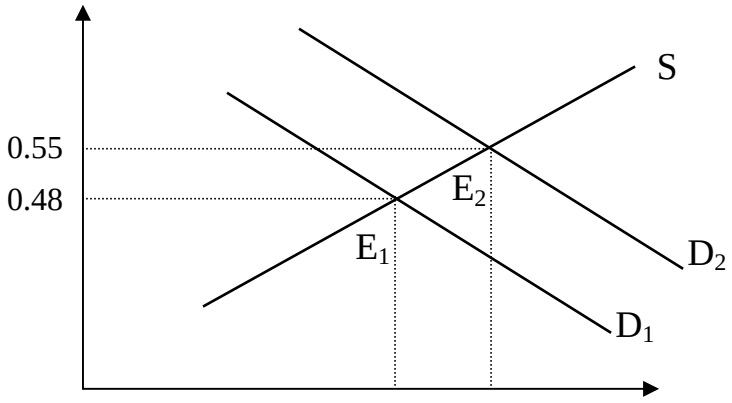

- شكل (2) - تنشيط الطلب على السلع الأجنبية

ونفس الشيء سيطرأ على سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار من تغيرات ارتفاع وانخفاض عند حدوث تغيرات زيادة أو نقصان في ظروف العرض من الدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأجنبي وبافتراض ثبات ظروف الطلب.

2) تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف :

يعتبر سعر الصرف الثابت السعر المحدد قانونا من طرف الحكومات حيث تتدخل السلطات النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها واستقرار سعرها و الحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه على المستوى المحدد متصدية بذلك لقوى السوق وتأثيرها. (19)

ولقد تم بموجب نضام سعر الصرف الثابت ربط العملات بالذهب والذي يمكن تحويله إلي الدولار ، فلنفرض أن الجزائر قررت تثبيت سعر الصرف الدولار مقابل الدينار بـ 0.7 ونتيجة لعملية ما قررت الو. م. أ زيادة الاستثمرات في الجزائر وبالتالي زيادة عرض الدولار وانتقال منحنى العرض إلى اليمين من S إلي S_1 وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

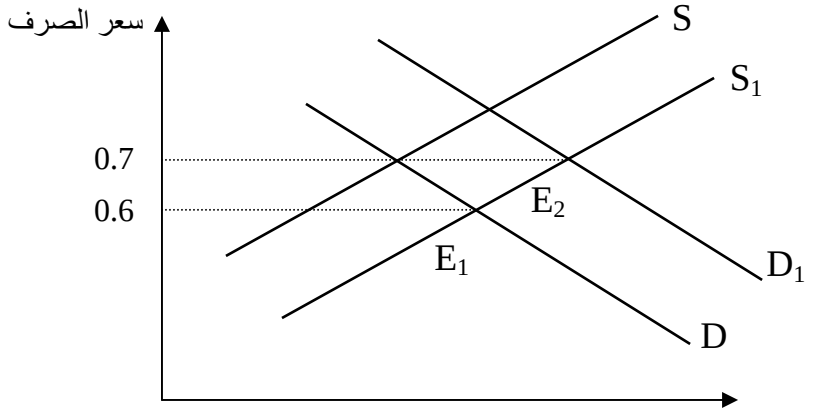

(19) محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص 55.

فهذا العمل سيؤدى إلى إنخفاض قيمة الدولار إلى 0.6 مثلا و لأن الحكومة قررت تثبيت هذا السعر فأنها ستحاول منع إنخفاض الدولار إلى المستوى 0.6 وبالتالي تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار و بالتالي زيادة الطلب على الدولار فينتقل منحنى الطلب لأعلى من D إلى D1 وبذلك ثبات السعر عند 0.7 والعكس صحيح عند شراء السلع الأمريكية .

ولكن استمرار نظام تثبيت سعر الصرف يشكل صعوبة بالغة حيث يتطلب هذا النظام لاستمرارية وجود إحتياطي من العملات الأجنبية تمكن البنك من التدخل بائعا ومشتريا للعملات كلما لزم الأمر ، ونظرا لمحدودية الاحتياطات ونفاذها ، فلا يمكن أن يستمر هذا النظام عند سعر محدد مثل 0.7 لذا نرى أن الدول التي تطبق النظام الثابت تغيره من حين لأخر وذلك لإعطائه نوعا من المرونة. (20)

ثانيا: نظريات تحديد سعر الصرف .

أ) نظرية تكافؤ القوة الشرائية : وصاحبها الإقتصادي السويدي JUSTAF CASSEL و انتشرت في العشرينيات من القرن الماضي وتعتمد على الأجل الطويل – من مبدأ أن سعر الصرف ما بين عملتين هو ببساطة نسبة المستوى العام لأسعار القطرين .

مثال : إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة يساوي 1 باون في بريطانيا فإن سعر صرف الدولار إزاء الباون هو :

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{2 دولار}}{\text{1 باون}} = 2$$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفروض :

- عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية تدفق التجارة الدولية .
- عدم حدوث تغيرات هيكلية (الحروب) في الدول الشريكة .
- عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترت تغير سعر الصرف فيها ، وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية إعتمادا على الصيغة الآتية :

$$R_1 = R_0 x \frac{N_2}{N_1} \quad (21)$$

حيث : R_1 : سعر الصرف الجديد.

R_0 : سعر الصرف القديم .

N_1 : الرقم القياسي للتغيير في الأسعار المحلية .

---

(20) خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مرجع سابق ، ص 372- 370 .

(21) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 166 .

N_2 : الرقم القياسي للتغيير في الأسعار العالمية .

ويلاحظ في هذه النظرية أنها تركز على الأسعار الداخلية وتهمل العوامل الأخرى ، كما أنها تركز على الأجل الطويل وتهمل دور التقدم التكنولوجي وتغير أذواق المستهلكين الأجانب على مستوى سعر صرف العملة .

ب) الطريقة النقدية : تفترض هذه النظرية بأن سعر الصرف يتحدد من خلال توازن الطلب الكلي مع العرض من العملة الوطنية لكل قطر ، بافتراض أن عرض النقد يتحدد بصورة مستقلة عن السلطة النقدية في حين يعتمد الطلب على النقود على مستوى الدخل الحقيقي للقطر والمستوى العام للأسعار و سعر الفائدة ، فإذا ارتفعت الأسعار ومعها الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من قبل الأفراد والمشروعات لاستخدامها في المعاملات اليومية كذلك إذا إرتفع سعر الفائدة ، سترتفع الكلفة الفرضية لحيازة النقود بدلا من الأصول التي تحمل فائدة وبالتالي فإن العلاقة عكسية ما بين الطلب على النقود وسعر الفائدة ، إذن في ظل مستوى معين من الأسعار والدخل الحقيقي يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى الطلب وعرض النقود لكل قطر .

جـ) طريقة ميزان محفظة الأوراق المالية : لاحظنا من الطريقة النقدية أنها أهملت التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية طوال فترة التعويم (منذ عام 1973) وأنها ركزت على دور النقود و أهملت التجارة كمحدد لأسعار الصرف و أفترضت الطريقة بأنها الأصول المحلية و الأجنبية ذات بدائل كاملة و بالتالي إستخدمت طريقة الميزان المحفظة أو ما يسمى بنموذج أسواق الأصول و التي تقوم على الإفتراضات التالية:

- تفترض طريقة المحفظة بأن الأسهم المحلية و الأجنبية ذات بدائل غير كاملة .
- يتحدد سعر الصرف من خلال توازن العرض مع الطلب على الأصول المالية .
- للتجارة دور أساسي في تحديد سعر الصرف .

و هي تفيد الزيادة في عرض النقد للقطر الأم ستقود إلى إنخفاض مباشر في سعر الفائدة للقطر ، و سيحول الطلب من الأسهم المحلية إلى العملات و الأسهم الأجنبية و سينجم عن هذا الإنتقال إنخفاض مباشر في قيمة عملة ذلك القطر و مع مرور الوقت سيحفز هذا الإنخفاض في قيمة عملة صادرات القطر نحو الزيادة مقابل تخفيض الواردات الأمر الذي سينجم عنه بالتبعية فائض تجاري و إرتفاع في قيمة العملة المحلية بقدر يعادل الإنخفاض الذي حصل في بادئ الأمر .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

II – سوق الصرف الأجنبي :

1- ماهية سوق الصرف الأجنبي :

أولا : مفهوم سوق الصرف الأجنبي : يقصد بسوق الصرف الأجنبي عموما السوق الذي تباع فيه وتشترى منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأقوى ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار. (22)

ثانيا : خصائص سوق الصرف الأجنبي : يتميز هذا السوق بحساسيته المفرطة للظروف الإقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الإستثمار فيه إضافة إلى أنه سوق لا إطار مادي له ويتم التعامل فيه بواسطة أدوات الإتصال الحديثة ، ويتأثر سوق الصرف الأجنبي بالعوامل الإقتصادية والسياسية لحالة ميزان المدفوعات ، القروض الدولية ، المساعدات الخارجية ، السياسات الضريبية ، أسعار الفائدة ، الدولارات الإقتصادية ، الأحداث السياسية إضافة إلى العوامل الفنية كظروف السوق النقدي وظروف المتعاملين فيه ، العرض والطلب على العملات الأجنبية ، التغيرات في أسواق المال الأخرى في سوق النقد.

ثالثا : عناصر سوق الصرف الأجنبي : يشمل هذا السوق العناصر التالية :

1- المستخدمين التقليدين : (المستوردين ، المصدرين ، السواح والمستثمرين) الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية لتسوية معاملاتهم إضافة إلى التجار والمضاربين.

2- البنوك التجارية.

3- البنوك المركزية.

4- السماسرة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2- تصنيفات سوق الصرف الأجنبية :

أولا : المعاملات الفورية (أسعار الصرف المعادلة) : النوع الشائع لمعاملة الصرف الأجنبي تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي في خلال يومين من أيام العمل بعد اليوم الذي تم فيه الإتفاق على المعاملة ، وسعر الصرف الذي يتم على أساسه المعاملة يسمى " السعر العاجل ".

ثانيا : المعاملات الآجلة : وتتضمن اتفاق اليوم على شراء أو بيع قدر محدد من العملة الأجنبية في تاريخ محدد في المستقبل بسعر يتفق عليه اليوم (السعر الآجل).

فإذا كان من المتوقع ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شرائها بالنسبة للعملة المحلية تضاف علاوة إلى السعر الحاضر (23) وفي حالة العكس يجري خصم من السعر الحاضر ، وهناك أنواع للعقود الآجلة وهي عقود لفترة شهر واحد ولثلاثة أشهر وستة أشهر ، أما أكثرها استخداما فهي العقود الثلاثة أشهر.

ويتضح من هذا أن أسواق الصرف الآجلة يمكن أن تقوم بالوظائف التالية :

---

(22) محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية للنشر ، الأسكندرية ، 2000 ، ص 238.

(23) محمود يونس ، نفس المرجع ، ص 238.

1- المضاربة : ويقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءا على توقعاته فحسب ويكون بينهما احتمال تعرض المضاربين للخسارة.

2- تقليل مخاطر الصرف في العملات الدولية.

3- وظائف سوق الصرف الأجنبي والمعاملات التي تجري فيه :

أولا : وظائف سوق الصرف الأجنبي :

1) **تسوية المدفوعات الدولية وتحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول :** فعن طريق هذه الأسواق تتم تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها.

2) **تقديم الإئتمان للتجارة الخارجية.**

3) **التحكيم أو الموازنة :** ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح.

4) **التغطية :** ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي تغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناءا على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

ثانيا : المعاملات التي تجري في سوق الصرف الأجنبي :

1) العقود المستقبلية : وتمثل هذه العقود إلتزاما قاطعا بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة بسعر معين.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2) عقود الخيار : وهي عقود تعطي للمشتري الحق بخيار شراء أو بيع كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد بأي تاريخ قبل الموعد المحدد.

3) مقايضات العملة (Currepay sutys**) :** وهي عملية بيع فوري للعملة مرتبط مع شراء آجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة.

4) التحكيم بالفائدة : وتشير إلى التدفقات الدولية لرؤوس الأموال السائلة القصيرة الأجل للحصول على عوائد عالية في الخارج.

II – سياسات تصحيح إختلال ميزان المدفوعات

1- التصحيح عن طريق آلية السوق :

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي وبالتالي فهي لا تعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر وهي على ثلاثة أشكال :

1-1 التصحيح عن طريقة آلية الأسعار (النظرية التقليدية) :

ويختص هذا التصحيح بفقرة قاعدة الذهب والتي تبنى على شروط أساسية هي :

1- ثبات أسعار الصرف.

2- الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.

3- مرونة الأسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية التي سادت خلال القرن 19 وبداية القرن العشرين وتتلخص هذه الطريقة بالإعتماد المتبادل لحركة الذهب من والي القطر مع حالة ميزان المدفوعات وفي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول ، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما هو الإرتفاع في إستيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ويحدث العكس ، كما أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ، فمثلا في حالة الفائض يستطيع البنك المركزي خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما يؤدي على تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ويحدث العكس في حالة العجز.

مما تقدم فإن تصحيح ميزان المدفوعات بهذه الطريقة يكون كما يلي :

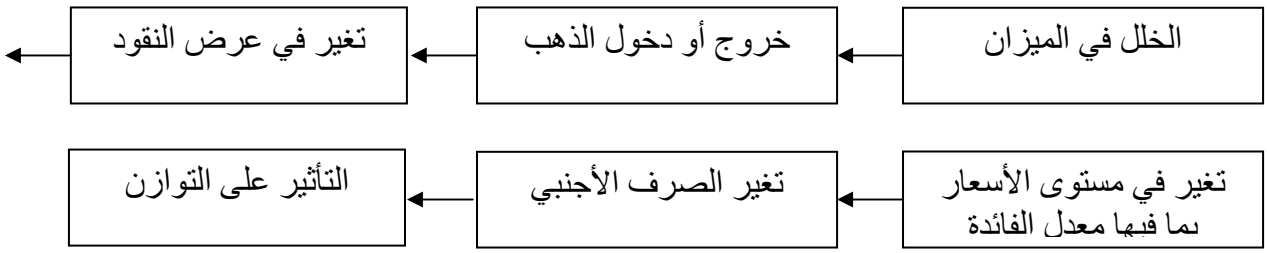

شكل رقم (4) : تصحيح ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار

(المصدر : عرفان تقي الحسنى ، مرجع سابق ص 130)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- 2 التصحيح عن طريق سعر الصرف :

ويتضمن هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، ومن أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية ، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للإحتفاظ بأرصدة دولية.

وفي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس ، ونوضح هذه الطريقة في الشكل التالي :

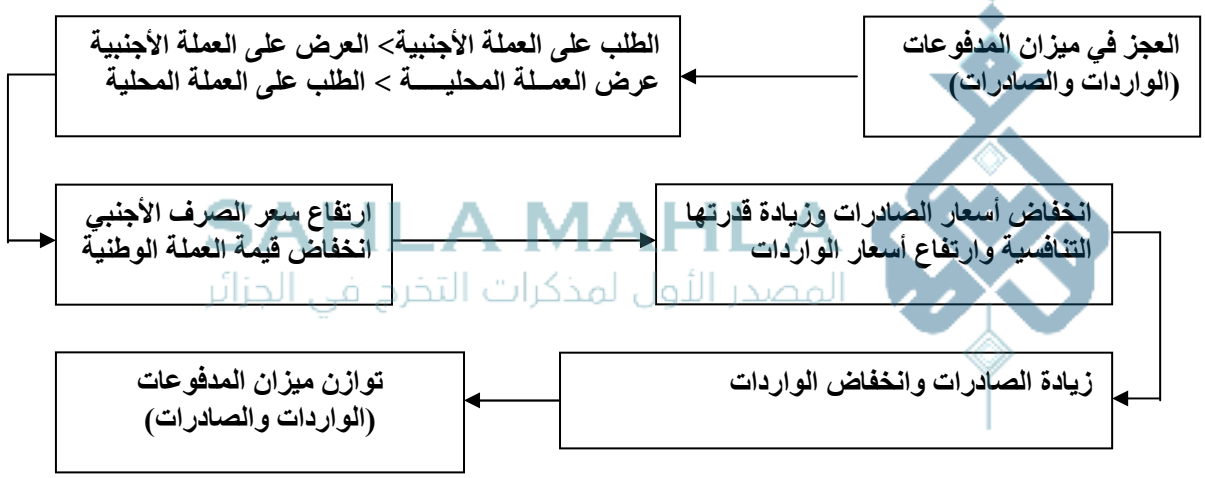

- شكل رقم (5) - العلاقة بين الصرف وميزان المدفوعات

(المصدر : محمد سيد عابد ، نفس المرجع السابق ، ص 320)

1- 3 التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية) :

وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي وضع ميزان المدفوعات وتقوم على عدة شروط مثل :

- ثبات سعر الصرف.
- جمود الأسعار.
- الإعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل (مضاعف الإنفاق) .

ومضمون هذه النظرية هو أن الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الإستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

وتصحيح ميزان المدفوعات حسب هذه النظرية وبفرض حدوث فائض في ميزان المدفوعات يكون كما يلي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

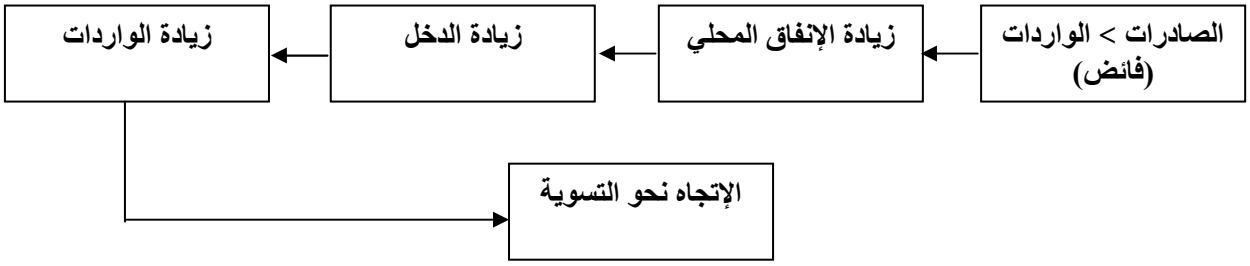

- شكل رقم (6) - آلية التصحيح عن طريق الدخل

(المصدر : محمد راتوال ، مرجع سابق ، ص 54)

ويحدث العكس في حالة العجز.

- علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، غير أن الكينزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية ، أما أهم أدوات السياسة النقدية فهي سعر الفائدة ، حيث يتم خفض عرض النقد في التداول والذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الإستثماري في هذه الحالة ، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال وعندها سيتحسن ميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية للحيلولة من معالجة حالة عدم التوازن في الإقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات سياسات اللإستقرار.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- 4 طريقة المرونات :

تعتمد النظرية الكينزية والكلاسيكية في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات مع ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع إنتشار نظم الصرف القائمة على التعويم بعد إنهيار نظام القيمة المعادلة سنة 1971.

و لهذا الغرض إستخدمت طريقة المرونات (elasticities approch) و التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراءات تخفيض قيمة العملة و الذي يؤثر على المركز التجاري للبلد المعني من خلال زيادة الصادرات و بالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه و من ثم التأثير على وضع ميزان المدفوعات ، لكن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد لا تؤدي هدفها للأسباب التالية :

1) نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد وإستيراداته .

2) كذلك فإن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للإقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الإستيعابية له (درجة التوظيف) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات .

أولا : مشكلة المرونات : فبالرغم من العلاقات الديناميكية بين عملية تخفيض قيمة العملة و معالجة العجز في ميزان المدفوعات فأن هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فعالية سياسة التخفيض متمثلة بطبيعة مرونات الطلب على صادرات وإستراد البلد المعني أي بناء على مستوى سيلان كل من منحنى عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه ، حيث أن تخفيض قيمة العملة يترتب عليه إنخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية و إرتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، و هكذا إذا كان رد فعل المشترون للتغير في الأسعار كبيرا فإن الأجانب يشترون الكثير من سلع التصدير عندما تنخفض أسعارها ، بينما سيشتري المواطنون القليل من سلع الاستيراد عندما ترتفع أسعارها ، أما إذا كان رد فعل المشترون للتغيير في الأسعار صغيرا فإن الأجانب لن يزيدوا كثيرا من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من إنخفاض أسعارها كما أن االمواطنين لن يقللوا من مشترياتهم من سلع الإستيراد بالرغم من إرتفاع أسعارها ، و هكذا فإن الكثير يتوقف عن حالة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ،و الطلب على الواردات كما أنه يتوقف على مرونة عرض كل من الصادرات و الواردات.

وللتعرف على ماهية مرونات طلب و عرض الصادرات و الواردات التي تضمن نجاح تخفيض سعر الصرف في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات نأخذ مثال بلدين هما الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا ،و لنفرض أن الولايات المتحدة تعاني من وجود عجز في ميزان مدفوعاتها مع إنجلترا ، و أن السلطات النقدية فيها تقرر علاجه عن طريق إجراء تخفيض في قيمة الدولار بالنسبة للجنيه الإسترليني .

- سعر الصرف ما بين الدولار و الجنيه الإسترليني (S) يكون مساوي لعدد من الدولارات اللازمة لشراء جنيه إسترليني واحد أي أن = **(S/£)** ، مثلا : ر = (S/ £) = 2 .

ونفرض أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تصحيح عجز في ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تخفيض في قيمة الدولار ب 20 % من ر = (S / £) = 2 إلى ر = (S / £) = 2.40 .

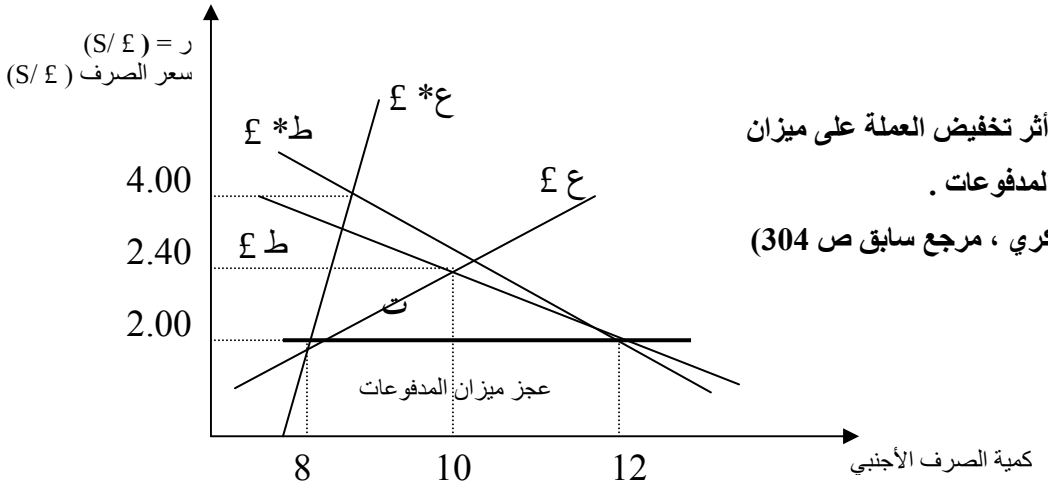

- شكل رقم (7) - أثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات .

(المصدر : كامل بكري ، مرجع سابق ص 304)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند ر = (£ / S) = 2 كمية الإسترليني المطلوب من طرف الأمريكيين هي 12 م ، بينما الكمية المعروضة منه فهي 08 مليون إسترليني أي وجود عجز قدره 04 مليون جنيه إسترليني فإذا كانت منحنيات طلب و عرض الإسترليني قد أعطيت بـ : ط ، ع فإن تنخفض قيمة الدولار إلى ر = (£ / S) = 2.40 سيزيد بالكامل العجز في ميزان المدفوعات و هذا نظرا لمرونة كل من ع ، و ط غير أنه إذا كان طلب وعرض الولايات المتحدة للإسترليني غير مرن كما هو مبين من خلال منحنى ط*ع و ع*ط فإن نفس نسبة التخفيض(بـ 20%) ستخفض العجز في ميزان المدفوعات بـ 03 مليون فقط ، وأن التخفيض (100 %) أي من ر = (£ / S) = 2 إلى ر = (£ / S) = 4 سيكون مطلوب لكي يزيد العجز. فمثلا هذا التخفيض الضخم في قيمة الدولار قد لا يكون ممكن لأنه سيكون تضخميا بدرجة غير مقبولة ومن خلال هذا المثال نستنتج أنه ليس بالضروري أن تؤدي عليه تخفيض العملة إلى تصحيح العجز في ميزان المدفوعات نظرا لمشكلة المرونات ، أما كيف يتم حل هذه المشكلة ؟ والجواب هو يتوفر شرط مارشال لينز حيث توصل إلى أن الإقتصاديات التي تقدم شرط ضروري لتحقيق النتيجة المطلوبة من جراء التخفيض في قيمة العملة وهي :

1) تجانس كل من الصادرات على حدى والإستيرادات على حدى .

2) التوظف الكامل في الإقتصاد.

3) أن تكون عرض كل من الصادرات والإستيرادات لا نهائية وقد اعتمد الشرط المذكور على معادلة رئيسية تفيد بأن مجموع الطلب على صادرات البلد و الطلب على وارداته لابد ان تكون أكبر من الواحد الصحيح أي : $x - m > 1$.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حيث : x : هو مرونة الطلب على الصادرات .

m : هو مرونة الطلب على الواردات .

<u>ثانيا : مشكلة الإستيعاب</u> : لقد عرف البروفيسور ألكسندر الإستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G و الإستهلاكي c و الإستثماري i) من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي الإقتصاد متفتح على العالم الخارجي فأخذ الصورة التالية :

الدخل القومي = الإستيعاب + الصادرات – الواردات .

و طبقا لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات x - m سيعتمد على الدخل و الطاقة الإستيعابية .

أي : الصادرات – الواردات = الدخل القومي – الإستيعاب .

و من الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز فب مبزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الإستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي مع أهمية علاقة كله بمستوى التوظف .

ففي حالة التوظف الكامل عند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى إنخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نضر الأجانب وبالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات و لكن لأن الإقتصاد في حالت توظف كامل ،

فإنه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الإنتاج و بالتالي التصدير ما لم يتم تحفيز العاملين من بقية القطاعات و هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الإرتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية ، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة ، و النتيجة أن إرتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التوظف الكامل لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها .

أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على إستغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية و هكذا سيتحسن الوضع لميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه .

* من كل ما سبق نستنتج أن تخفيض قيمة العملة بغاية تصحيح العجز في المدفوعات لابد من توافر شرطين في آن واحد :

1) $m - x > 1$.

2) أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض الطاقة الاستيعابية للإقتصاد و بالإمكان ضمان ذلك من خلال مجموعة من السياسات الإقتصادية التي تخفض الطلب الكلي أي تخفيض الإنفاق .

2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج إختلال ميزان المدفوعات. و في هذا المجال يمكن التمييز بين الإجراءات التي تتخذ داخل الإقتصاد الوطني و الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطني.

2-1 إجراءات تتخذ داخل الإقتصاد الوطني :

1) بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات .

2) بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .

3) استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4) استخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

2- 2 إجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني :

1) اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ...إلخ .

2) بيع جزء من الإحتياطي الذهبي إلى الخارج .

3) بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العام في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

الفصل السادس
السياسات النقدية والمالية في النظام الرأسمالي
والأزمات النقدية

يعيش العالم النقدي فترات تحول مهمة مرجعها إلى الحرب الاقتصادية ، تحرير الأسواق المالية، أضف إلى ذلك عولمة الاقتصاد، و منه فهو يعمل على معالجة الإختلالات التي تصيب اقتصادياته باتباع سياسات معينة أهمها السياسات النقدية و المالية التي تعتبر أدوات فاعلة لمعالجة الأزمات النقدية التي يواجهها العالم من حالات الركود و التضخم و البطالة و منه الخروج من هذه الوضعية.

لكن غالبا ما يكون لهذه السياسات نتائج عكسية على اقتصاديات هذه الدول و هذا غالبا ما يعود للنظم النقدية المتبعة و التي تحدث نوعا من التناقضات فيها أو دخول عوامل أخرى تؤدي لتفاقم حدة هذه الأزمات. و هذا ما يجعل هذه الدول مدركة أعف الأنظمة النقدية فيها. لذا فإن العالم النقدي يبدأ في العمل من أجل إيجاد القواعد الأساسية لنظم نقدية دولية جديدة تتجنب مساوئ النظم السابقة و تحتفظ في الوقت نفسه بميزاتها.

و من هنا جاء تعاقب الأنظمة النقدية و اختلافها عبر الزمن و تجدر الإشارة هنا أن الدولار الأمريكي تربع على النظام الدولي في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

و سنقوم بتسليط الضّوء على أهم الجوانب النقدية الدولية حيث سوف نتعرض لأهم السياسات النقدية و المالية و الأدوات الخاصة بكل منها و كيفية عملها،ثم نتعرض إلى النظام النقدي الدولي منذ القرن التاسع عشر إلى غاية وضعنا الحالي، ثم أهم ما جاء به مؤتمر بروتون وودز: ميلاده و انهياره، و في الأخير نتكلم عن أهم الخيارات لإصلاح هذا النظام. و في الجزء الأخير نتطرق إلى أهم الأزمات النقدية و المالية، أسبابها، نتائجها و السياسات المتبعة في علاجها ثم أخيرا الاتحاد النقدي الأوربي و مكانته في النظام النقدي لعالمي الحالي.

I مفهوم السياسة النقدية:

1.مفهوم السياسة النقدية و أهدافها:

أولا. مفهوم السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد و الائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد و ذلك بإحداث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها و بالمفهوم الواسع تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه و بناءا عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد بعض الأهداف القومية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيدالاقتصادي و من ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق إتباع لسياسة

النقدية المناسبة و التي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية[1].

و يتم التخطيط للسياسة النقدية لدى البنك المركزي الذي يبرز دوره من خلال استعراض وظائفه و نلخصها فيما يلي:

1. إصدار العملة الورقية و المعدنية.
2. الاحتفاظ باحتياطي الذهب و العملات و إدارتها.
3. إدارة الائتمان من حيث الكمية و النوعية و التكلفة بما يتناسب و متطلبات النمو و الاستقرار الاقتصادي.
4. معالجة الاختلالات المالية و المحلية و المشكلات الاقتصادية .
5. العمل كبنك للبنوك المرخصة و المؤسسات المالية بأنواعها و بنك للحكومة.
6. الرقابة على أعمال البنك بما يكفل سلامة أوضاعها المالية [2]

ثانيـــا:أهداف السياسة النقدية:

1)الأهداف العامة للسياسة النقدية:

إنّ تحقيق النمو الصحيح و الدائم، مع التوازن العادل للثروة و ثمرات النمو ، على صانعي النشاط الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لكل سياسة اقتصادية وطنية، و في هذا المجال تكون السياسة النقدية إحدى الوسائل المهمة للعمل الحكومي للأسباب التالية:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1. بمجرد وجود النقود في الاقتصاد كوسيلة تداول، تصبح كميتها مهمة فنقصانها يعطل التداول و التبادل ثم النمو الاقتصادي، و لأن الادخار لا يكفي لمختلف الاحتياجات الاقتصادية كالاستثمار و تمويل الاستغلال فتدخل النقد يبقى ضروري لدفع النشاط الاقتصادي.
2. عكس هو أن تكون النقود في التداول بكمية تفوق الحاجة إليها فيؤثر ذلك على النمو و هذا حسب ثلاث ميكانيزمات.

أ. على المدى القصير، الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في طلب الشيء الذي يرفع من الأسعار فيدفع هذا إلى ارتفاع الأجور و التكاليف مؤديا إلى نقصان مقدرة الخدمات الوظيفية على المنافسة في الأسواق الدولية، و بعد فترة زمنية ، يسفر كل هذا على ارتفاع الواردات و انخفاض الإنتاج الوطني بمعنى توقف النمو الاقتصادي.

ب. لما تكون عملية الحصول على المال سهلة هذا يجعل متخذي القرار يتساهلون في اختيار الاستثمارات، غالبا ما تكون الاستثمارات سيئة فالديون السهلة المنال و القليلة التكلفة تشجع على التشبث بالتجهيزات القديمة الشيء الذي يفوت الفرصة على البلاد في مواكبة التقدم التكنولوجي و يؤخرها عن المنافسة الإنتاجية الدولية

(1) هيثم الزغبي حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر طبعة 2000ص190.

(2) مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 2000 ص273-174.

زيادة على ذلك فإن التمويل السّهل "الإصدار النقدي" يؤدي إلى وضع المؤسسات الناجحة في خطر بوضع الاقتصاد الوطني تحت الحماية التجارية فتتقلص الأسواق و ينخفض النمو العالمي.

ج. يجني التضخم كثيرا على المدخرين اللّذين يروا مبالغهم تنخفض بنسبة التضخم هذا من جهة، و من جهة أخرى انه يقدم امتيازات للمدينين، إذ أنّ مبالغ ديونهم تنخفض قيمتها الفعلية، هذا ما يجعل التضخم عنصر ظلم المسنين ذوي المداخل المحدودة إذ أن المعاشات غالبا ما لا تتبع تطور الأسعار و بالرغم من انه عمليا يمكن اعتبار السياسات النقدية وسيلة تحقيق العدالة الاجتماعية فقط لأنها تساهم في الحد من التحويلات الغامضة.

و بصفة عامة تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، الأسعار و العملة. هذه المهمة تنفذ من خلال المتغيرات النقدية التي هي نفسها غير مراقبة جيدا و غاية السياسة النقدية هي التوازن الخارجي التحكم فيه ، و هي أسعار الفائدة، المجمعات النقدية و القرض و سعر الصّرف

1) **الأهداف الخاصة للسياسة النقدية:** الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية هو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في المدفوعات الخارجية و مع توزيع أمثل لموارد المجتمع.

أما الأهداف الوسيطة أو العملية للسياسة النقدية هي واضحة نسبيا في نقاط تطبيقية لهذا الهدف العام و نميز ثلاث نقاط:

1.تنظيم النمو النقدي: قليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل التبادل و كثير منها يولد التضخم.

2. جعل من أسعار الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية اللازمة: إن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي على جمع الموارد الادخارية اللازمة و لا إلى اختيار الناجح للاستثمار . أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل جديا الاستهلاك و الاستثمار.

3. تحقيق مستوى حسنا لاحتياطات الصّرف لتحقيق الاستقلال الوطني اتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت و قدر محدودين.

4. علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في مجال التصدير و هو عامل تكلفة للسلع المستوردة و خلاصة القول أن السلطات النقدية تهدف على تحقيق :

- مستوى جيد للنمو الاقتصادي.
- مستوى جيد لأسعار الفائدة.
- مستوى جيد للسعر الصرف [3].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(3) بخزار يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000ص -146-150-151 145-144.

2. أدوات السياسة النقدية:

لا شك في أن الكثير من الدول و بصفة خاصة الدول الآخذة في النمو تعاني من حدة المشاكل الاقتصادية و هذا يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية و سياستها المالية و النقدية بصفة خاصة و يدفعها إلى الاختيار بين البدائل المختلفة [4].

و مهما تعددت الأساليب التي تستخدمها الدولة للخروج من أزمتها الخاصة بمواجهة الاختلال الداخلي و الخارجي فإنها تضطر باستمرار إلى الالتجاء إلى السياسة النقدية لاتخاذ الإجراءات الخاصة بها و ذلك لما في النقود من أثر فعال مباشر و غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى [5].

و هذا لا يتسنى إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي تنقسم إلى قسمين.

الأدوات التقليدية(الكمية) و الأدوات النوعية.

أولا: الأدوات التقليدية(الكمية): و ينقسم هذا النوع إلى ثلاث أدوات:

1.عمليات السّوق المفتوحة:

و المقصود بالسوق هنا البيع و الشراء في السوق المالي للسندات و هذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق و تداولها فإنه يعمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقودا و إذا كان هدفه العكس فإنه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود و ذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء و البيع بحيث يرغب المشتري في الشراء و يرغب البائع في البيع في الحالتان المذكورتان و هذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية [6].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2. سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المركزية في القرن التاسع عشر و أوائل القرن عشرون إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية و الانكماشية حيث أن البنك المركزي عندما يهدف إلى اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد و معالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك

---

(4) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد، السياسات النقدية و البعد الدولي للأورو، مؤسسة شباب الجامعة طبعة 2000 ص-43 . 42

(5) خالد الوصفي الوزني، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، طبعة 2000 ص305-306-307.

(6) مصطفى سلمان و آخرون، مرجع سابق ص 275.

على الإقراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد و دفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية و تنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود.

على صعيد آخر فعند الحاجة إلى السياسة الانكماشية لمكافحة التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي انه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية و رغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب على النقود و من آلية المضاعف يقلل ذلك حجم النقود في الاقتصاد.

3. نسبة الاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية و القصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود كما يلي:

- إذا أراد البنك لمركزي اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.
- في حال أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد قدرة البنوك على الأقراص و بالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة البنك على خلق النقود و الائتمان و يقلل من حجم النقد و يساعد على مكافحة التضخم [7].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانيـا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد.

1. **الرقابة على الائتمان:** و تهدف إلى حد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة و ذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان و ذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.

2. **الرقابة على الأرصدة الأجنبية:** و ذلك من خلال سعر البنك المركزي إلى البنوك التجارية تقلل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية ، و ذلك بفرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية و لكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف و لذلك فإنّ البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج و بالتالي يتدخل في توجه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.

(7) هيثم الزغبي أبو زيت، مرجع سابق ص 193.

3. آثار السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية و الأزمات:

أولا: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

إنّ أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق نوعا من الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، فمعنى هذا أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي و النقدي و يظهر ذلك واضح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة و التضخم و انخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية و بذلك يمكن للسياسة النقدية لو توافرت لها الظروف الاقتصادية الملائمة أن تحقق نوع من الاستقرار الداخلي ، فالسياسة النقدية قد تستخدم أحد أدواتها لامتصاص فائض القوى الشرائية في سوق السلع و الخدمات و ذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في صورة أوعية ادخارية مغرية و أيضا تستطيع السياسة النقدية التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات و بذلك تكون السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة و التي تستخدمها لمحاصرة التضخم و أيضا لحماية عملتها الوطنية من التدهور و لتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى تقضي الدولة على الاختلال بين التيار النقدي و السلعي.

ثانيا:السياسة النقدية و الأزمات الاقتصادية الحالية:

إذا تأملنا الظروف التي تمر بها جميع الاقتصاديات الآن سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو لوجدنا أنها تعيش في مناخ اقتصادي يسوده الخوف من الدخول في دائرة الركود و البطالة في الوقت الذي يستمر فيه ارتفاع الأسعار فعلى سبيل المثال نجد أن الدول الأنجلوسكوسنية و كذلك فرنسا تعاني من الأزمة الحادة و التي تلوح لها بوادر احتمال عودة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 و بالنسبة للدول السائرة في النمو فالوضع ليس أفضل بل على العكس فبالرغم من هذه المظاهر تعاني أيضا من ازدياد حجم مديونياتها الخارجية و عجز جهازها الإنتاجي عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لغالبية السكان و تلاحق أزمات الغذاء و الإسكان و العمل و الديون علاوة على التضخم.

و على هذا فإن الاقتصاديات الصناعية التي تملك هياكل اقتصادية و صناعية قوية لدرجة تمكنها من الضغط على أسعارها حتّى يضعف الطلب فإنّ هذه الاقتصاديات أصبحت تصدر تضخم إلى الدول السائرة في النمو و التي تستورد احتياجاتها من الدول المتقدمة صناعيا وفي مقدمة هذه الدول دول البترول التي حاولت تفادي هذه الظاهرة (استيراد التضخم)عن طريق ضبط أسعار البترول بأسعار عملة قوية أو أسعار الذهب و هذا أدى إلى بلورة ظاهرة التضخم.

أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو غير البترولية فيلزمها سياسة نقدية حكيمة يكون أساسها ضرورة توفير القدر الكافي من المدخرات لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل و التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي لاسيما و أن هذه الدول لم تستغل جميع مواردها المتاحة و الجدير بالذكر أن الركود التي تعاني منه الدول النامية يختلف في أساسه عن تلك التي تعاني منه الدول المتقدمة، حيث أن النوع الأول يرجع إلى ارتفاع أسعار الواردات و في مقدمتها موارد الطاقة البترولية فضلا عن تزايد عبء الدّين الخارجي على

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

هذه الدول و هذا يترجم في صورة تسرب جزء كبير من الناتج القومي إلى الخارج سواء في صورة سداد لفائدة الدّين و أقساطه أو قيمة الواردات.

كل هذا يؤدي إلى نقص مصادر التمويل الداخلية في الوقت الّذي تتزايد فيه وسائل الدفع المتاحة بسبب الإصدار النقدي و هذا يجعل تدخل السلطات النقدية أمر مرغوب فيه للتعاون مع السلطات المالية و ذلك للحد من الزيادة في كمية النقود المتداولة و اتباع سياسة سعر الفائدة التمييزية بالنسبة للقطاعات المختلفة ورفع سعر الفائدة لاستقطاب المدخرات الداخلية و الخارجية و لامتصاص فائض القوى الشرائية و الإنفاق بنوعية مع ربط الأجر بالإنتاجية [8]

I. السياسة المالية و أهدافها:

مفهوم السياسة المالية و أهدافها:

أولا: مفهوم السياسة المالية:

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة القواعد والأساليب و الوسائل و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة و معنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

و قد تطور المفهوم حسب الدور الّذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، و لكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة و الأنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية خلال فترة زمنية معينة و تتلخص الأهداف في الاستقرار الاقتصادي، و التنمية و العدالة في توزيع و توجيه النشاط الاقتصادي و علاج التضخم و الكساد، فهي دراسة للنشاط المالي و الحكومي للدولة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانيا: أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتباين نشاطها مع نشاط الأفراد و ينسجم معه و توجد الأهداف و الجهود و لا تتعارض أو تتنافس و لذلك اصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي و من تحقيق الأهداف التالية:

أ. **التوازن المالي:**

و يقصد ضرورة أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة و الغزارة، ويلائم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية و الاقتصاد و ما إلى ذلك، و أيضا لاستخدام قروض لأغراض إنتاجية و هكذا.

ب.**التوازن الاقتصادي:**

بمعنى الوصول إلى الحجم الإنتاج الأمثل، و هذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص و العام و الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن،فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من

(8) أحمد فريد، سهير، محمد مرجع سابق ص 156-169.

المشروعات العامة كما وجب على الحكومة الامتناع عن التدخل المباشر و تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الضرائب إذ دعت الحاجة لذلك و التوازن هنا يعني استقلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

ج.التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعل مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، و يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب للعدالة.

د.التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي(نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة لنفقات الحكومة) و بين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة و تستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها الضرائب و الإعانات و المشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات و غيرها[9].

أدوات السياسة المالية و آلية عملها:

أولا: أدوات السياسة المالية:

تمثل تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي و تحقيق أهداف السياسة المالية، و التي سبق شرحها و الذي نريد قوله هنا هو أن السياسة المالية أصبحت تأخذ دورا وظيفيا، و لم تعد محايدة فقد أصبحت السياسة المالية أداة اقتصادية هامة لتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد و يمكن تقسيم أدوات السياسة المالية إلى:

1. أدوات تلقائية أوتوماتيكية:

أ. تغيرات تصاعدية في حصيلة الضرائب:

و المقصود هنا هو نظام الضرائب التصاعدية و هي الضرائب التي تتناسب طرديا مع الزيادة في الدخل إلى زيادة في حصيلة هذه الضرائب كما يؤدي الانخفاض في الدخل إلى انخفاض في حصيلة الضرائب و من جهة نظر اقتصادية فإنه في حالة وجود الركود في الاقتصاد تتراجع حصيلة الضرائب تبعا الدخول و هنا يظهر دور الضرائب التصاعدية في ضبط الإنفاق و منه تقليل للإنفاق الأمر الذي ساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفزه حسب حالة الاقتصاد[10].

ب.تغير في مستوى الإنفاق: إن النمط الاستهلاكي للفرد يجعل التغيير في مستوى إنفاقه بطيئا ففي حالة الانكماش و تدني الدخول يستمر الإنفاق في مستواه فترة لا بأس بها من الزمن تخدم السياسة المالية التي

(9) عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، طبعة 2000 ، ص426-427-428.

(10) هيثم الزغبي و حسن أبو ريت: المرجع السابق ، ص207.

تهدف إلى الإبقاء على الإنفاق حيويا فلو ضربنا مثال شخص راتبه 4000 دج ينفق3000 دج و بعدها انخفض راتبه إلى 2500 دينار فإنّ إنفاقه لن ينخفض بنفس النسبة بل سيضطر للجوء إلى وسائل كالاقتراض أو الاكتناز، حفاظا على نمطه الاستهلاكي3000 دج ريثما يتأقلم مع الوضع الجديد و هذه الفترة تخدم مخططي السياسة المالية التي تهدف إلى المحافظة على الإنفاق.

ج. توزيع الأرباح الرأسمالية:مع المعروف أن الشركات لا تعمد إلى تغيير مستوى الأرباح القابلة على للتوزيع على المساهمين في المدى القصير، فإن كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فإن الشركات لا تعمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين و العكس صحيح و بذلك فإن هذه السياسة تعمل في تصحيح الأوضاع و تحقيق أهداف السياسة المالية بطريق غير مباشرة.

د.الإعانات الحكومية:فإن دعم الحكومات للقطاعات و لنأخذ مثلا الزراعة فإن من يشملهم هذا الدعم يبقى مستوى إنفاقهم و دخولهم مستقرا مما يحقق أهداف السياسة المالية و هي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات و مساعدات [11].

و بعد دراسة هذه الأدوات التلقائية ننوه إلى موضوعين هامين:

أ. إن هذه الأدوات أدوات آلية لا تتطلب أي سياسة فاعلة لأنها أدوات تلقائية.

ب.إن أي أداة من هذه الأدوات تكون عاجزة بمفردها أو مع غيرها من منع حدوث الكساد و التضخم و جل ما تستطيع هذه الأدوات عمله هو التخفيف أو المساعدة في تباطؤ معدل الزيادة أو النقصان في العام.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانيا: الأدوات المقصودة(المستقلة):

وسميت هذه الأدوات بهذا الاسم لأنها تتطلب تدخلا مباشرا و فاعلا من قبل الدولة و ذلك عن طريق دخول الحكومة بشكل مباشر في نشاطات معينة من اجل تحقيق أهداف السياسة المالية سواء كان ذلك في مجال التوظيف أو الأسعار أو النمو و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. زيادة نفقات الحكومة من خلال برامج الأشغال العامة: و ذلك من خلال إنشاء مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة و زيادة التوظيف و ذلك بإقامة مرافق الخدمة العامة مثل بناء الدور و شق الطرق و بناء المدارس و الاستثمار في مجال النقل و غيرها الأمر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل و يساعد على معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

ب.تغيير معدلات الضرائب :

حيث في حالة الكساد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق ، الأمر الذي يزيد الطلب الكلي و يساعد على إنعاش الاقتصاد و في حالة التضخم كقيام الحكومة بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي و يساعد على استقرار الأسعار.

(11) مصطفى سلمان: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، طبعة 2000 ، ص268-269.

ج. مشروعات التوظيف العام:

و هذه عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الإقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل [12].

ثانيا:آلية عمل أدوات السياسة المالية:

لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو تضخمية في الاقتصاد، و هنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية :

أ) حالة الكساد :

وتسود هذه الحالة عندما يعاني الإقتصاد من إنخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها ، وفي هذه الحالة نقول أن الإقتصاد يمر بحالة تباطؤ أو ركود ويتم إستخدام السياسة المالية للخروج من هذه الحالة أو الحد من تأثيرها كما يلي :

1. زيادة مستويات الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد حيث أن الإنفاق الحكومي هو بمثابة دخول الأفراد يعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي سيدفع المشاريع و المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب و زيادة الإنتاج تعني زيادة التوظيف و تقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم و رفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة على دخول الأفراد من ناحية و الحد من البطالة من ناحية أخرى و يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي و يحد من حالة التراجع.

2. استخدام كلا الطريقتين أي زيادة الإنفاق الحكومي من جهة و تخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل و خلق فرص الاستثمار للحد من البطالة و الكساد و ذلك باتباع سياسة توسعية على محوريين محور زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب.

و يمكن استخدام الأشكال البيانية لإلقاء المزيد من الضوء على الآلية التي تتم بها استخدام هذه الأدوات لتأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب الكلي و العرض.

و الشكل(1)يوضح ذلك حيث يبين اتباع سياسة توسعية و ذلك بزيادة الإنفاق و خفض الضرائب مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD1 إلى AD2 مما يعني زيادة الطلب الكلي و الناتج المحلي.

العرض الكلي:AS .

الطلب الكلي:AD في حال اتباع سياسة توسعية.

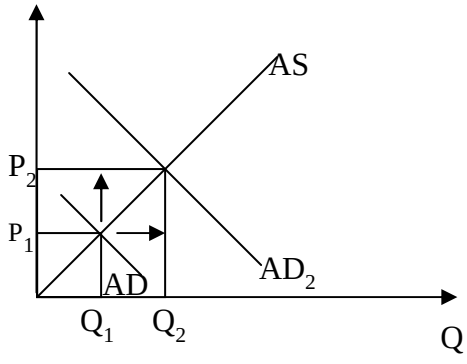

شكل رقم (1)

(12) هيثم الزغبي حسن أبو زيت، المرجع السابق ، ص326

ب) حالة التضخم :

كما نعلم فإنّ التضخم عبارة عن الزيادة غير طبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار و تستخدم أدوات السياسة المالية في الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد و المجتمع ككل و ذلك باتباع سياسة انكماشية و يمكن توضيح استخدامها فيما يلي:

1. رفع مستوى الضرائب و بالتالي دخول الأفراد و خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد المر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

2. تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك و يحد من الطلب الكلي و يخفض مستوى الأسعار.

3. استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب و التوسع فيها و خفض الإنفاق العام و الشكل 2 يوضح ذلك.

سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض الإنفاق و زيادة الضرائب أدت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي[13].

من AD1 إلى AD2 و خفض السعار من P1 إلى P2.

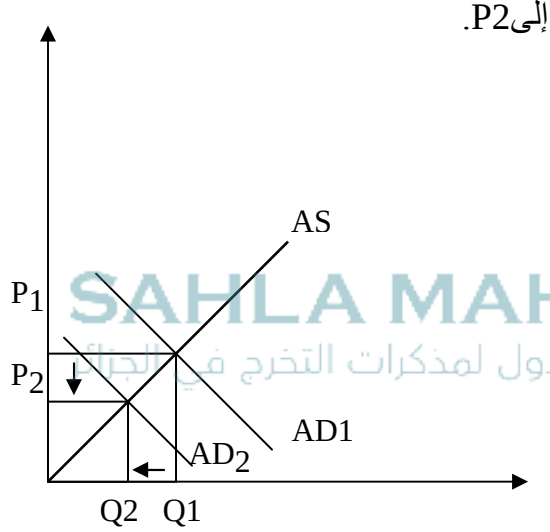

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

شكل رقم (2)

أبعاد السياسة المالية ودور الحكومة:

أولا:أبعاد السياسة المالية و دورها في الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا:

تهدف السياسة المالية في الدول المتقدمة اقتصاديا إلى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السماح لميزانية الدولة بالتكييف تبعا للدورة الاقتصادية، فمثلا عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد، أي عندما يكون الإنفاق الكلي على الناتج القومي أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، يصبح لزاما على الدولة أن تكيّف مستوى إنفاقها و ما تجنيه من ضرائب و إيرادات أخرى لكي تخفف من حالة الكساد و تقليص هذه الظاهرة.

وبذلك فعلى الدولة أن تستخدم السياسة المالية بهدف زيادة مستوى الطلب و رفع الإنفاق الكلي للدولة حتى يتساوى مع قيمة الناتج، و أن تحقيق ذلك يتم بزيادة مشتريات الحكومة من البضائع و الخدمات، و هذا يعنى

(13) هيثم الزغبي و حسن أبو زيت: المرجع السابق ، ص204-205-206.

زيادة الإنفاق الحكومي أو يجب على الدولة أن تخفف من وطأة الضرائب ، و تزيد من القروض و الإعانات و الإعفاءات الضريبية،كأسلوب يهدف منه رفع الطاقة الإنتاجية و خاصة عندما تكون أمام حالة كساد.

و أيضا للسياسة المالية في الدول المتقدمة أهداف أخرى، منها العمل على تخفيف من وحدة التقلبات ، و تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص و نموه...الخ.

ثانيا:أبعاد السياسة المالية على الدول النامية:

إن ما تهدف إليه السياسة المالية في هذه الدول هو القيام بدور فعال في اتجاهين رئيسين ،أولهما العمل على معدل رأسمال اللازم لإنجاز برامج التنمية و زيادة تكوين رأسمال مما يؤدي لزيادة الناتج القومي، و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للضرائب، و اختيار ما هو مناسب من هذه الضرائب بقصد دفع القطاع إلى استثماراته من جهة و إضعاف الميل للاستهلاك من جهة أخرى،و ثانيهما اتباع سياسة اتفاقية و ضريبية بقصد التغلب على الأزمات التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، و ذلك باتباع سياسة اتفاقية تؤثر في صالح الاستثمارات الخاصة [14] .

و من هذا المنطلق نجد أن تزايد حجم الإنفاق العام يمكن أن يكون دافعا لتحريك الأنشطة الاقتصادية، كما أن زيادة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإنتاجية في أولى مراحل إنتاجها، يمكن أن يكون حافزا لتحريك الاستثمارات في هذا المجال [15].

السياسة المالية و دور الحكومة:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها و الإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة و التعلم و الإنشاءات و غيرها و مما لاشك فيه أننا و منذ أتى كينز بأفكاره حول دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد و الاقتصاديون يرمون بأعينهم إلى الدور الحكومي، كلما ألمت بدورة الحياة الاقتصادية ضائقة فظهرت البطالة أو هجمت الضغوط التضخمية.

و يمكن القول أن السياسة التي تتعامل و الإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية إلى تحقيق معادلات تشغيل واستقرار كلي في الأسعار لعل أهم أهداف السياسة المالية تتخلص في:

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- الوصول إلى معادلات نمو مرتفع.
- العمل على رفاهية المجتمع و إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

---

(14) عاد حمود القيسي: المالية العامة و التشريع الضريبي مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 3 ،2000ص86

(15) محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد: الاقتصاد المالي و الوضعي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة1999ص335.

III .النظام النقدي الدولي و الأزمات النقدية:

1 نظام النقدي الدولي حتى اتفاقية بروتون وودز و أهم المؤسسات المالية المنبثقة عنه:

1.1 نظام النقد الدولي من القرن 19حتى 1944 :

قاعدة الذهب التي سادت العالم في جميع دول العالم ماعدا الصين و المكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة و بموجبها قامت كل دولة بتحديد قيمة عملتها بمقدار من الذهب فعلى سبيل المثال 20 دولار= 1 أوقية من الذهب.

و 4 باوند = 1 أوقية من الذهب أي 5 دولار تعادل باوند واحد.

و أهم ميزة في هذا النظام هو آلية تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول التي يتم التبادل فيما بينهما. و استمر العمل بهذا النظام حتى 1914 . فتوقف العمل بقاعدة الذهب ريثما تنتهي الحرب و أحلت الحكومات محله نظام السبائك الذهبية رغبة منها في العودة إلى حالة ما قبل الحرب بعد أن خيم على الاقتصاديات الصناعية مشكلة التضخم فتغيرت الظروف و تضاعفت كمية السيولة الدولية في مقابل تكديس مستمر له في الو.م.أ ، و في عام 1934 شرعت الو.م.أ قانون احتياطي الذهب الذي ثبت بموجبه سعر التعادل الدولار على أساس 35 للأوقية من الذهب الخالص.

و مع نشوب الحرب العالمية الثانية توقف العمل نهائيا بقاعدة الذهب و فرضت القيود على التجارة الدولية.

و شهد الاقتصاد العالمي آنذاك اضطرابات عنيفة في النظام النقدي و معادلات منخفضة لحركة التجارة الدولية العالمية مما دعا ممثلو الدول الرأسمالية للالتقاء في بروتون وودز بأمريكا عام 1944 قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب الهدف منه كان إرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة و استقرار.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

2.1. ميلاد نظام بروتون وودز:

بدأت الدول الحليفة لفترة طويلة قبل نهاية الحرب الثانية العمل لتطوير نظام من شأنه أن يعزز التجارة الدولية و يؤدي إلى علاقات نقدية صحيحة. وحددت تلك الدول ثلاثة أهداف:إزالة قيود التجارة فورا، و تحقيق قابلية تحويل العملات(التي تلاشت كلية نتيجة الرقابة على نظام الصرف التي شملت العالم كله) و الحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين مختلف العملات و ظهر الاهتمام بالهدف الأخير نتيجة تجربة الثلاثينيات عندما أدت حركة أسعار الصرف المضطربة إلى مستوى عالي.

مؤتمر بروتون وودز: في أول يوليو1944 انعقد في بروتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر ضم الكثير من رجال الاقتصاد و السياسة لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و كان هذا المؤتمر وليد الظروف التي سادت التجارة الدولية قبل نشوب الحرب العالمية أي قبل 1939 و لقد عرض في هذا المؤتمر كل من المشروع الأمريكي و الإنجليزي:

ا

لمشروع الإنجليزي:

يتضمن مشروع كينز إيجاد مؤسسة دولية تعمل على إيجاد النصيحة إلى الدول الدائنة التي تبيع أكثر مما تشتري أي التي تتوفر لديها أرصدة مغرضة من العملات الأجنبية قادتها إلى اتباع سياسة توسعية في الائتمان و تحقيق التعريفات الجمركية أمام الاستيرادات و إعادة تقييم عملاتها.

بالنسبة للدول المدنية فقد ألزمها بتخفيض عملاتها الضمان المناسب للمؤسسة المنشودة، بتقديم الذهب أو بفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال فيها كما يرى الكثير أن دور المؤسسات المالية الدولية هو تقديم القروض إلى الأعضاء على المكشوف على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض لعملائها.

و قد قوبلت اقتراحات كينز بالرفض.

المشروع الأمريكي : استهدف إيجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل الأساسية التي يواجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينات من هذا القرن و التي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على التنافس بين الدول و رفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية و على التجارة الدولية و على العموم تشابه المشروعان من حيث:

- توفير ائتمان دولي للأعضاء
- إيجاد مؤسسة مركزية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.
- العمل على استقرار أسعار صرف العملات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وقد جاء اتفاق المؤتمرون متأثر بالمشروع الأمريكي أكثر من الإنجليزي و ذلك بفضل ثراء أمريكا و قوتها العسكرية وقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها [16].

الفرع الثالث:بعض المؤسسات المالية الدولية المنبثقة عنه:

أولا: صندوق النقد الدولي:

انبثق عن مؤتمر بروتون وودز أحد أهم المؤسسات الدولية و هو صندوق النقد الدولي و الذي يتكون من ثلاثة أجهزة حسب ما حددته المادة 12 من إدارة الصندوق ، مجلس المحافظين ، الجمعية العامة للصندوق و يتكون من ممثلي الدول الأعضاء و تمثل كل دولة بمحافظ و نائب ، و يعقد اجتماعه العادي مرة واحدة في السنة كما يمكن عقد اجتماعات استثنائية، إضافة إلى المديرين التنفيذيين الذين يقومون بعمل الجهاز التنفيذي و عددهم عشرون عضوا و أخيرا المدير الإداري الذي يعين من قبل المديرون التنفذيون، و لا يمثل دولة بذاتها، كما يرأس جميع العاملين.

كما حددت المادة 01 الأهداف الأساسية للصندوق و أهمها:

1. تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف الدولية و المحافظة على اتفاقيات صرف منظمة بين أعضائه و تجنب الانخفاض التنافسي في أسعار الصرف .

2. منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد البنك لهم بضمانات ملائمة و بهذا تساعد الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين مدفوعاتها دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قد تضر الاقتصاد القومي أو التقدم الدولي.

موارد الصندوق : تولد عن مؤتمر بروتون وودز رأسمال دولي، و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي و هذه الاشتراكات تكون مجمع الاحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية، حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأسمال الصندوق إذ يتطلب من كل عضو بحصة معينة من رأسمال الصندوق، و القيام بدفع 25 % من حصته ذهبا أو دولار، و يدفع الباقي أي 75 % من حصته بعملته الخاصة المقومة بالدولارات و خشية حصول انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت اتفاقية بروتون وودز على الاحتفاظ بالعملات الوطنية في بنوكها المركزية و تكون تحت تصرف صندوق النقد الدولي [17].

استخدامات صندوق النقد الدولي :

و تتمثل الاستفادة من رأسمال الصندوق في مساعدة الأعضاء ممن يعانون عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات، و قد حددت في الاتفاقية الشروط التي يحصل بموجبها العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو، فعلى العضو المقترض أن يكون دافعا لاشتراكه في الصندوق و أن يكون قد أعلن عن القيمة الاسمية لتعادل عملته، و لا يشترط أن يزيد اقتراضه من العملات الأجنبية بعملته الخاصة عن 25 % من الحصة المقررة له في الصندوق خلال فترة 12 شهرا و أن لا تزيد مجموع قروضه عن 125 % من هذه الحصة، و يقوم الصندوق بمنح العضو قرضا من العملات الأجنبية لتمكينه من تصحيح العجز المؤقت في ميزان مدفوعاته الذي يتوقع أن يزول خلال فترة قصيرة، و على كل حال فإن إمكانية حصول العضو على قروض من الصندوق تخضع لشروط معينة منه بخصوص التسديد و التكلفة، فعندما تبلغ قروض العضو نسبة 125 % من حصته، عندئذ لا يمكنه الحصول على عملات أجنبية من الصندوق خلال فترة تتراوح بين 3و5 سنوات على شكل ذهب أو عملات أجنبية لحقوق السحب الخاصة [18].

حقوق السحب الخاصة:

في 19 سبتمبر 1967 اعتمد مجلس المحافظين إنشاء حقوق السحب الخاصة بعد الجمعية السنوية و يقضي هذا النظام بان يقع على عاتق كل عضو يطلب الاشتراك في هذه التسهيلات بان يمد غيره من الأعضاء الآخرين بعملات قابلة للتحويل مقابل حقوق سحب خاصة يتلقاها منهم و عند استخدام الحقوق يخصص مبلغ إجمالي لما يمكن للدول الأعضاء أن تسحبه خلال عام و يقسم هذا المبلغ بينهما حسب حصصهم في الصندوق.

---

(16) ضياء مجيد المرسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ص39-40.

(17) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ص305-312.

(18) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ص310.

تحدد قيمة حقوق السحب التي تعدل أسبوعيا من المتوسط المرجح للعائدات على عدد معين من السندات المحلية قصيرة الأجل في الأسواق المالية للبلدان الخمسة التي تتألف السلة من عملاتها و تم في 1995 استعراض الأدوات المالية من العائدات على الوراق المالية المحررة لثلاث أشهر و هي أذون الخزانة في الو،م،أ و معدل الفائدة على الودائع المشتركة بين المصارف الإنمائية و شهادات الإيداع اليابانية و أذون الخزانة الفرنسية و أذون الخزانة البريطانية [19].

ثانيا: البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

تمخض عن اتفاقية بروتون وودز إنشاء صندوق النقد الدولي و إلى جانبه البنك الدولي للإنشاء و التعمير، أما العضوية في البنك فتعتبر كل دولة عضو في الصندوق عضوا في البنك و تنص المادة 6/ 3 من الاتفاق على أن كل عضو يفقد العضوية في الصندوق يفقدها أيضا في البنك بعد مرور 3 أشهر ما لم يسمح له البنك بالعضوية بعد موافقة 3/4 الأصوات و يلاحظ أن هذا النص قد قصد به إلزام الدول باحترام النصوص الخاصة بالصندوق.

و يدار البنك بنفس الطريقة التي يدار بها الصندوق تقريبا من ناحية اختيار الأشخاص و طريقة التصويت و ما إلى ذلك فهناك مجلس محافظين، و مجلس الإدارة، و رئيس البنك بالإضافة إلى لجنة استشارية تضم 7 أعضاء على الأقل ينتخبهم المحافظون من بين ممثلي المصالح المالية و التجارية و الصناعية و تعمل على تخفيف حدة النزاعات التي تثيرها المصالح الوطنية بين أعضاء الهيئتين [20].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أهداف البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

يهدف البنك لتمكين الدول الأعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، و نلخص أغراض البنك فيما يلي:

1. المساعدة على تعمير أراضي الأعضاء و العمل على تطويرها من خلال توفير رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية.
2. تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الأفراد و الهيئات.العمل على نمو التجارة الدولية نمو طويل المدى، و المحافظة على تعادل موازين المدفوعات الدولية عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع موارد الإنتاج عند الأعضاء.
3. تستهدف قروض البنك الدولي ضمانات إقامة و تطوير مشروعات البنية التحتية الأساسية في بلدان العالم الثالث، و إلى إعادة هيكلة و تطوير قطاعات اقتصادية معنية و من أجل تحقيق الأهداف يقوم البنك بتزويد الدول الأعضاء هي في حاجة إليه من قروض متوسطة الأجل، و كذلك تمكين هذه الدول من الحصول على ما يلزمها من قروض من المستثمرين الخصوصيين على أن يضمن البنك هذه القروض [21].

---

(19) نشرةFMI 1996 .

(20) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ، ص315-318-325-326.

(21) التقرير السنوي للبنك العالمي 1990.

طرق إقراض البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بإقراض و مساعدة الأعضاء بالطرق التالية:

أ- منح قروض مباشرة من رأسماله و احتياطاته و أرباحه.

ب- منح قروض مباشرة من أموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في السواق المالية لبعض الدول كسوق و.م.أ، و إنجلترا و سويسرا و غيرها، و استعمال حصيلة هذه القروض في إقراض الدول الأعضاء التي في حاجة إليها.

ج. عن طريق ضمان البنك الدولي كليا أو جزئيا القروض التي تقدمها البنوك و الأفراد إلى الدول التي هي في حاجة إليها.

موارد البنك:

تتكون البنك من رأسماله ، الاقتراض ، الاحتياطات و الأرباح.

أنشأ بنك الإنشاء و التعمير برأسمال قدره 10 مليار دولار مقسمة على عدد معين من الأسهم قيمة كل منها100.000 دولار، و حق الاكتتاب فيها قاصر على الدول الأعضاء ثم زاد رأسمال البنك نتيجة زيادة العضوية إلى 110 و قد تحددت حصة كل عضو على النحو التالي: أن تدفع الدول الأعضاء 20% من حصتها بالذهب أو الدولار و الباقي يدفع بالعملة الوطنية للعضو و قدره 80 % إلا إذا طلب البنك من العضو الدفع.

هذا و لا يعتمد البنك على رأسماله، في عملية إقراض و مساعدة الأعضاء، بل يعتمد على القروض التي يحصل عليها عن طريق بيع و إصدار السندات في الأسواق المالية. و يعتبر الاقتراض أهم موارد البنك الدولي، إذ يشكل أكثر من 70 % من قيمة القروض التي يقدمها البنك الدولي إلى الأعضاء، أما الأرباح و الاحتياطات لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من موارد البنك الدولي [22].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

النظام النقدي الحالي :

الوضع الحالي : سار نظام بروتون وودز على الوجه الصحيح حتى اضطرت و.م.أ التي واجهت أوضاع عجز هامة و متتالية لميزان مدفوعاتها إلى إلغاء قابلية تحويل الدولار. فعليا ثم قانونيا بقرار 15أوت1971 . و منذ ذلك الحين تضررت العلاقات النقدية الدولية كثيرا. و تم خلق أداة جديدة للاحتياط تتمثل في حقوق السحب الخاصة، و هي تعني الإمكانية المتاحة للبنوك المركزية لامتلاك عملات قابلة للتحويل لدى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي(F.M.I) وفق شروط كعينة:شرط إعادة تكوين الحصة، الحاجة المؤكدة، حد القبول. و يعود قرار منح حقوق السحب الخاصة إلى مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي، باقتراح من المدير العام و مجلس الإدارة.

و في سنة 1973 انعقدت اتفاقية سميث سونيان عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب و وضعت حد لأسعار الصرف الثابتة.وضعها الرئيس السابق نيكسون بإنجاز النظام النقدي الأكثر أهمية في تاريخ العالم. نستطيع

---

(22) الاقتصاد النقدي ص328-329.

القول أن إصلاح علاقات النقد الثابتة ترك المكان لنوع جديد من العلاقات مبنية أساسا على التعويم العام للعملات. لكن في بداية 1979 اندمج في العلاقات الدولية نظام جديد هو النظام النقدي الأوربي الذي يهتم أساسا بتحقيق استقرار أحسن للعملات داخل المجموعة الأوروبية و بالتأثير على باقي العالم و يعتمد هذا النظام على استخدام وحدة أوربية للنقد (E.C.U) تعرف على أنها وحدة حساب تتحدد بواسطة سلة من العملات و التي تستطيع أن تكون أصلا احتياطيا يكمل هذا النظام جهاز من الاعتمادات داخل المجموعة توجد لمساندة العملات المهددة وقتيا.

استلم الصندوق الأوربي للتعاون المكلف بإصدار وحدة النقد الأوربية (E.C.U) من الدول الأعضاء 20 % من احتياطاتها من الذهب و 80% من موجداتها من العملات.

خصائص دور الذهب في النظام النقدي الدولي الحالي:

يستند أنصار تصفية الوظائف النقدية للذهب، أن الذهب غير كفء للقيام بالدور الذي أسند في النظام النقدي الدولي لأنه من غير المعقول أن يعتمد هذا النظام على معدن يتعرض سعره لتقلبات باستمرار في أسواق الذهب التي تخضع لتفاعل قوي السوق بما فيها المضاربات و بالتالي كيف يمكن تشكيل الاحتياطات النقدية للبنوك المركزية اعتمادا على معدن كان سعر الونصة منه 54 دولار في عام 1971 ليرتفع إلى 200 في نهاية 1979 ثم يواصل ارتفاعه ليصل إلى سعر ه التاريخي في منتصف جانفي 1980 و هو 850 دولار للأونصة، ثم يبدأ بالانخفاض إلى أقل من 600 دولار في بداية 1981 و يستمر بالانخفاض مع تقلبات حادة ليصل إلى حوالي 400 دولار في نهاية ذلك العام ثم يحافظ على مستوى السعر المذكور في السنوات التالية ليباع بحوالي (334-350) دولار للأونصة في النصف الأول من شهر فيفري(1986) ليرتفع لحوالي-390) (385 دولار في نهاية شهر أوت من هذا العام 1986 و بالتالي كان لهذه التقلبات في أسعار الذهب بالنسبة لنظام النقد الدولي مصدر تضخم نقدي تارة، و مصدر انكماش نقدي تارة أخرى لتصبح سببا للاضطرابات و عدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية [23].

الخيارات الممكنة لإصلاح النظام النقدي الدولي :

1. إصلاح سياسات أسعار الصرف :

إنّ غاية ما تصل إليه أسعار الصرف الثابتة هو نظام بلا تقلبات في أسعار الصرف و تكون الأسعار الثابتة سارية المفعول على الدوام و عندها ستكون هناك عملة موحدة لجميع الدول في النظام ويتواجد هذا النظام بالطبع داخل كل دولة و للعملة الموحدة ميزات و هي عدم الحاجة إلى تحويل العملة و غياب الغموض في أسعار الصرف المستقبلية للتجارة بين المناطق المختلفة. أما سيئات النظام الأساسية فهي أنه على جميع المناطق التضحية باستقلالها المالي و النقدي لسلطة مركزية و يتطلب النظام درجة عالية من التكامل الاقتصادي و السياسي بين المناطق.

(23) مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للتجارة ، ص 204-205.

2. قاعدة الذهب الدولية:

قد تكون ثاني أكثر نظم أسعار الصرف الثابتة، قاعدة الذهب الدولية على غرار النظام الذي ساد قبل الحرب العالمية الأولى و تبقى هناك نزعة قوية في بعض الأوساط للعودة إلى الذهب. و أحد الأسباب التي تجعل ذلك النظام جلابا هو ضعف قدرة السلطات داخل الدول المختلفة في توسيع عرض النقد بطريقة عشوائية خالقة ذلك النوع من التضخم الذي أصاب في الفترة الأخيرة ليس فقط الدول منفردة و لكن العالم كله و مما يعزي مؤيدي أسعار الصرف الثابتة أن أسعار الصرف الرسمية للذهب لن تتغير مطلقا حتى تتذبذب أسعار الصرف في نطاق ضيق داخل نطاق الذهب.

3. قاعدة الصرف بالذهب :

و البديل الثالث و المتاح للمجموعة النقدية الدولية هو تبني قاعدة الصرف بالذهب على غرار نظام بروتون وودز، و من المحتمل تجنب بعض المشاكل التي واجهت بالفعل عمل نظام بروتون وودز و ذلك بتصميم طرق تضمن عملية تخفيض قيمة العملة أو رفعها بطريقة أسرع و توفير فرصة تعديل قيمة الذهب مقابل العملة الرئيسية و لم يتم إلى الآن إيجاد طرق مقبولة تضمن تعديل العملة بشكل ملائم و لا يخلق مضاربات قوية عند اقتراب نقطة التعديل أضف إلى ذلك ستبقى مشكلة ضمان إيجاد مستوى كافي من الاحتياطات الدولية بدون حل.

و هناك مشكلة أي عملة ستكون العملة الرئيسية في ظل قاعدة الصرف بالذهب، حيث انه لن يكون بمقدور دولة العملة الرئيسية تعديل سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية بفاعلية و تفقد بذلك سياسة سعر الصرف فاعليتها كوسيلة لتعديل ميزان المدفوعات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

4. معيار العملة الرئيسية:

إنّ الخيار الرابع أمام المجموعة الدولية هو معيار الدولار أو معيار عملة رئيسية أخرى و ستكون هذه الترتيبة مماثلة لنظام بروتون وودز في الأيام الأخيرة عندما تقلص دور الذهب في التسويات الدولية بشكل كبير، و نظرا لأن على العملة الرئيسية أن توفر معظم النمو في الاحتياطات فسوف تشبه المشاكل في هذا النظام إلى حد كبير مشاكل قاعدة الصرف بالذهب، و سيعتمد استقرار النظام على النظام على الثقة في العملة الرئيسية و لكن لا يمكن ضمان ذلك طالما كان ميزان مدفوعات الدولة الرئيسية حرا في تجاوز المعدل الذي تود عنه الدولة الأجنبية تراكم احتياطاتها.

5. سلطة نقدية دولية:

و البديل الخامس هو خلق سلطة نقدية فوق قومية مثل صيغة موسعة من صندوق النقد الدولي تعمل كبنك مركزي عالمي. في ظل هذا البديل تربط قيمة العملات منفردة بحقوق السحب الخاصة بها و تضع الدول المنفردة في النظام جزءا كبيرا من عملاتها الأجنبية الاحتياطية كودائع في صندوق النقد. و يقوم الصندوق

بدور المقاصة للتسويات الدولية بين البنوك المركزية تماما كما يعمل البنك المركزي بدور المقاصة للمدفوعات بين البنوك التجارية داخل أية دولة [24].

الأزمات النقدية الدولية:

تعريف الأزمات و المشكلات النقدية:

على الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للأزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أن الإسهام النظري العلمي من اجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم الأزمات مازال محدود حتى اليوم، فتفسير الأزمات و بحث جوانبها أمر شاق و صعب فسير أغوار الأزمة و التعرف على حقيقة العوامل التي ساهمت في نشوئها و التي أدت إليها و عدم الانخداع التي تشكل الأعراض الظاهرة الخارجية.

تعريف الأزمة: تعبر عن موقف و حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة ، مؤسسة ، مشروع ، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث و تتشابك معها الأسباب بالنتائج و يفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية [25].

المشكلات النقدية الدولية:

إذا كان النقد يطرح مشاكل داخلية من حيث خلقه و تسييره فإنه كذلك يطرح مشاكل على مستوى العلاقات الدولية و يدفع الاهتمام بتنمية الإنتاج و حمايته و كذا المحافظة على مستوى المعيشة، و يدفع كل دولة إلى تمديد مبادلاتها خارج الحدود الوطنية بهدف تحسين تمويناتها أو تجهيزاتها و بالتالي البحث على توسيع الأسواق المفتوحة لمنتجاتها، و ينجم عن هذه المبادلات الدولية اكثر غموضا و أكثر تقلبا من مجال الميكانيزمات الداخلية للنقد، إذ أن الدول الحديثة تحرس في المستوى الداخلي على العمل في إطار تنظيم متطور نوعا ما، أما في المستوى الخارجي فالنقد يوجه الغموض الذي يميز تطور العلاقات النقدية الدولية، و سوف نتطرق إلى أهم الأزمات النقدية الدولية حتى بداية الثمانينات.

أهم المشكلات النقدية في العالم الرأسمالي:

الأزمة الاقتصادية الكبرى(1929\ 1933):

بعد الأزمة النقدية التي اجتاحت معظم الدول خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار النسبي في العلاقات النقدية الدولية خاصة خلال الفترة 1924\1928 لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929\1933 .

و لقد بدأت الأزمة بهبوط شديد في قيم الأوراق المالية في بورصة نيويورك(وول ستريت) و امتد ذلك ليشمل مختلف الأسواق النقدية و المالية في العالم. و كما هو معلوم فإن الأشخاص المعنية توزع ثرواتها إما في شكل نقود سائلة تحتفظ بها، أو تودعها في شكل إدخارات و ودائع جارية أو تستثمرها في الأوراق المالية. و على هذا فإنّ انخفاض قيمة الأوراق و الأصول المالية و النقدية قد أدى إلى فقدان الثقة فيها، فاندفع الأفراد

(24) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار المريخ للنشر الطبعة 1987 ص832-837-838-839.
(25) محسن أحمد الخضري ، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي ، ص53.

نحو تحويل ثرواتهم في شكل سائل ثم تحويل السيولة النقدية إلى اكتناز معدني ذهبي. و هذا حدث بالفعل، مما جعل البنوك تعاني من نقص السيولة لمواجهة طلبات السحب.فانكمش الائتمان، و انعكس ذلك على التمويل و الاستثمار فانخفض الإنتاج و نقص الاستهلاك و زادت البطالة [26].

و من أهم الخصائص و النتائج التي تميزت بها الأزمة ما يلي:

1. لقد تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
2. كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الرأسمالية الدورية.
3. استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استمرت لمدة 4 سنوات.
4. عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي ، ففي الو.م.أ مثلا انخفضت عمليات الخصم و الإقراض بمقدار مرتين بينما انخفضت هذه العملية نتيجة لأزمة1907 بمقدار 4-5 % فقط وقد بلغ عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 و حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنك أي حوالي 40 % من عدد البنوك الأمريكية و هذا أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار.
5. انخفاض معدلات الفائدة حيث كان سعر الخصم خلال الفترة (1929-1933) لدى إنجلترا بحدود 3.1 % مقابل5.5 % في عام 1929 و في البنك المركزي في نيويورك2.6 % مقابل5.2 % في نفس العام.
6. و الملاحظ هو اختلاف درجة حدة الأزمة من دولة لأخرى، ففي خريف1929 ظهر انهيار أسعار الأوراق المالية في الو.م.أ و في نفس الوقت بدأ الانخفاض في القوة الشرائية للعملات الدول الزراعية بسبب تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية مما أدى إلى ظهور أزمات في موازين مدفوعات هذه الدول و في ربيع 1931 امتدت الأزمة إلى أوربا الغربية و في خريف 1931 بدأت الأزمة في إنجلترا و في ربيع 1933 اندلعت الأزمة في الو.م.أ و بشكل خاص في النظام النقدي و الائتماني [27].
7. و قد انعكست هذه الأوضاع و الظروف سلبا على المبادلات، فقد بلغ حجم التجارة الدولية68 مليار دولار في عام 1929، لكن الأزمة الاقتصادية الكبرى(29-33) أدت إلى انخفاض هذا الرقم إلى 27 مليار دولار عام 1932 و في عام 1939 كان حجم التجارة الدولية بحدود 53 مليار دولار و منه نستنتج أن التطور الهائل في الإنتاجية و التقدم التقني و أيضا النمو الهائل في فترة ما بين الحربين كل ذلك لم يترافق بتطور مناسب في التجارة الدولية.

و بعد أزمة 1929\1933 تعمقت التناقضات النقدية و الاقتصادية بين الدول بظهور و انتشار تخفيضات النقد التنافسية التي لجأت إليها معظم الدول للاكتتاب في الأسواق الدولية و التمكن من منافسة الدول الأخرى في هذا المجال [28].

---

(26) محمد عبد العزيز عجيمية، مصطفى رشدي شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية ص 70

(27) د. مروان عطون ، النظريات النقدية ، دار البعث للطباعة و النشر ، طبعة 1989 ، ص 197-198.

(28) د مروان عطون ، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية ، ص 143.

أزمة النصف الثاني من الستينات:

بدأت هذه الأزمة عام 1967 بتدني في معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية و بشكل خاص من خلال الانخفاض الحاد في معدلات نمو الإنتاج الصناعي، و من أسباب ظهور الأزمة :

1. اتساع الفرو قات بين أسعار الصرف الرسمية التي يحددها البنك المركزي و الفعلية الناتجة عن العرض و الطلب، ارتفاع معدلات التضخم، و اشتداد حركة التنقل رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
2. اختلال في التوازن في العلاقات النقدية الدولية بسبب العجز الدائم في موازين المدفوعات بعض الدول(و.م.أ، إنجلترا) و الفوائض في بعض الدول(ألمانيا، اليابان).
3. عدم التناسب و التطابق بين الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي و التطورات الاقتصادية الدولية و بالتالي فقيام الأزمة انطلقت من التناقضات التي قام على أساسها مؤتمر بروتون وودز منها:

- الوضع المتميز للدولار القابل للإبدال بالذهب مكن الولايات المتحدة الأمريكية من تسوية القسم الأعظم من العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق زيادة مديونيتها الخارجية قصيرة الأجل التي ارتفعت بمقدار8 مرات خلال الفترة (1948-1972). كما أن انخفاض الثقة بالدولار أدى بعض الدول منها فرنسا بإبدال أرصدتها من الدولارات بالذهب مما يأدي إلى تناقص احتياطات أمريكا من الذهب بشكل كبير.
- امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة من الزمن من تخفيض قيمة الدولار و ألزمت الدول الأخرى بالمحافظة على أسعار صرفها ثابتة مقابل الدولار عن طريق التدخل في الأسواق لبيع أو شراء الدولارات، و حيث أن الدول الأخرى ملزمة بتعديل أسعار صرفها عن أخذ موافقة صندوق النقد الدولي و فترة الانتظار هده تؤدي إلى حدوث مضاربات في رؤوس الأموال و هو ما أدى إلى تفاقم الصعوبات النقدية.
- ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية كان يؤدي إلى انخفاض الدولار مقابل عملات الدول الصناعية التي كانت مضطرة لدعم الدولار للمحافظة على ثبات أسعار صرف عملاته. و هذا كان يستدعي قيام تلك الدول بشراء كميات كبيرة من الدولارات مقابل عملاتها في أسواق العملات، و بدلك كانت تسبب في ارتفاع التضخم فيها لأن عملية الإصدار لم تكن مترافقة بتغيرات اقتصادية حقيقية تستوجب ذلك و بالتالي تمّ تصدير التضخم إلى الدول الصناعية الأخرى بسبب الالتزامات التي فرضتها اتفاقية بروتون وودز بالإضافة إلى أسباب خاصة ظهرت في بعض الدول الأخرى.
- تزايد نشاط سوق الأورو- دولار فارتفع إلى 190 مليار دولار بعدما كان 2 مليار دولار عام 1960 ، قد لعب دورا مزدوجا و متناقضا في الأزمة النقدية الدولية كما يلي :

* ساهم هذا السوق في سحب الأرصدة الكبيرة بالدولار و الناجمة عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي و أسلوب تمويله و ذلك ساعد على الحد من تفاقم الأزمة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* ساهم هذا السوق من خلال تطور و اتساع نشاطه في زيادة سرعة وانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل و منه تصاعد الأزمة[29].

أزمة الدولار : 1971-1974:

لقد بقي الدولار أقوى العملات و أكثرها طلبا، و كان بإمكان الأقطار الأخرى حتى شهر أوت سنة 1971 تحويل بعض أو كل ما لديها من دولارات احتياطية إلى ذهب ، أما السبب المباشر لقوة الدولار و كثرة الطلب عليه خاصة في الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة فيرجع إلى اعتماد معظم الأقطار، خاصة تلك التي تضرر اقتصادها بالحرب، على الاقتصاد الأمريكي لتزويدها بما كانت تحتاج إليه من سلع ، و قد كانت حاجة هذه الأقطار إلى الدولار تفوق كثيرا ما كان في حوزتها أي أنها تعاني من نقص في تمويل و إرادتها من أمريكا و هذا معناه تمويل الفائض من صادراتها إلى أوربا و إلى غيرها من الأقطار، و لكن عملية التمويل فاقت مداها، حيث واكب هذا التمويل تدفق إضافي من الدولارات إلى الخارج بسبب النفقات العسكرية و برامج المساعدات الخارجية و عمليات الاستثمار الخاصة مما أحدث عجز في ميزان المدفوعات رغم توافر فائض كبير في ميزان الحسابات الجارية و قد بلغ مجموع العجز ما بين سنتين 1950-197 حوالي عشرة آلاف مليون دولار استبدلت الدول الأخرى حوالي ألف و سبعمائة مليون دولار منها بالذهب و احتفظت بالباقي كعملة احتياطية على شكل سندات حكومية أمريكية قصيرة المدى و هكذا تحول العجز من ميزان المدفوعات الأمريكي إلى فائض في موازين مدفوعات الدول الأخرى فزاد ما لديها من احتياطي معظمه بالدولار [30].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و بدأت المضاربات ضد الدولار و كان على الحكومة الأمريكية أن تجري تعديلات سواء اقتصادية أو سياسية و بعد سلسلة من الأزمات أجبرت الإدارة الأمريكية أخيرا على إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب بقرار نيكسون في 15 أوت 1971 و كانت هذه الأزمة أحد أعنف الأزمات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد الستينات و قد أوقف ارتباط عملات الدول الأعضاء في الصندوق بالدولار كوحدة قياس للقيمة و تم ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة [31].

كذلك تقرر تخفيض قيمة الدولار بنسبة 8 % تقريبا ، ليصبح سعر الأونصة 38 دولار و بذلك لم يعد هناك أي أهمية لعملية السعر الرسمي للذهب حيث أن الدولار قد أوقفت قابلية إبداله بالذهب تماما.

و هكذا أدت نتائج هذا القرار إلى انهيار النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بروتون وودز التي اعتبرت الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب أساسا للنظام النقدي الدولي [32].

---

(29) مروان عطون ، الأسواق المالية و النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني، طبعة 2000 ، ص104-105 .

(30) الدكتور عزت عيسى الغوراني ، الأزمة المالية و الدولية ، دار الآفاق الجديدة ، طبعة 1974، ص50-51.

(31) حسن النجفي ، النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية ، نشر و توزيع بيت الموصل ، 1988ص 24.

(32) مروان عطون ، أزمات الذهب و العلاقات النقدية ، دار الهدى ، ص 132 .

أما الأسباب التي أدت إلى ذلك فيمكن تلخيصها فيما يلي :

تمكنت الدول خاصة الأوربية و الغربية من استعادة قدر لا يستهان به من المقدرة الإنتاجية التي كانت قد فقدتها خلال الحرب، فقد تم تنفيذ برامج الإنعاش فيها بسرعة و بنجاح فارتفعت مقدرتها الإنتاجية إلى مستويات تفوق ما كانت عليه قبل الحرب كما تمكنت هذه الدول من الاستمرار في تنمية هذه المقدرة بمعدلات كبيرة بحيث فاقت معدلات النمو في أمريكا و منه تناقص اعتماد العالم على أمريكا كالمزود الرئيسي للسلع و ظهرت في الميدان دول أخرى هي أيضا على جانب كبير من المقدرة و التصميم على المنافسة في الأسواق العالمية ، و تناقص مقدار التمويل المترتب عليه، و في نفس الوقت زاد تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة إلى الخارج كما استمرت نفقاتها العسكرية و برامج مساعداتها في مقدار العجز في مقابل زيادة ما لدى الدول الأخرى من احتياط.

الأزمة النقدية و المالية في بداية الثمانينات (1980-1981): خلال الفترة 1981/1980 بلغ المعدل السنوي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي في إنجلترا 1.8 % في الولايات المتحدة 3.2 % في اليابان 4.8 % .

و في عام 1981 كان هناك تفاوتا كبير في معدلات نمو الإنتاج الصناعي و الأسعار و عرض النقود و أيضا أوضاع الموازين التجارية في أهم البلدان الصناعية حيث يلاحظ انخفاض الإنتاج الصناعي في كل من فرنسا و ألمانيا الاتحادية و إيطاليا و إنجلترا بنسب متباينة، أما اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت زيادة في الإنتاج الصناعي بلغت 5.0 % و 8.0 % على التوالي بالرغم من ذلك ارتفعت أسعار الاستهلاك في جميع هذه الدول.... حتى في تلك التي انخفض فيها الإنتاج الصناعي بمعدل5.0 % ازداد عرض النقود بنسبة 6.5 % لذلك ارتفعت فيها أسعار الاستهلاك بنسبة أقل بكثير من الدول الأخرى 5.0 % فقط.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ الزيادة في عرض النقود كانت أقل من الارتفاع في أسعار الاستهلاك، بالرغم من تحقيق معدل نمو مرتفع في الإنتاج الصناعي.

لقد ترافقت كل هذه التطورات بارتفاع حاد في أسعار الفائدة التي وصلت على أعلى مستوى لها منذ ح.ع.II

ويمكن إرجاع أسباب إرتفاع سعر الفائدة في جميع الدول إلى :

1. ارتفاع التضخم و لجوء الدول إلى معالجته بواسطة أسعار الفائدة(السياسة الانكماشية للحد من كمية النقود في الاقتصاد).
2. استعمال الدول لسياسة رفع أسعار الفائدة لدعم عملاتها .....لذلك يلاحظ بأن أسعار الفائدة كانت أعلى بكثير على العملات الضعيفة(الليرة الإيطالية، الإسترليني....) بالمقارنة مع العملات القوية (الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك السويسري) [33].

الاتحاد النقدي الأوربي الجديد و الأورو:

لأول مرة في تاريخ البشرية نشهد بعث اتحاد نقدي لم يأتي كنتيجة منطقية لاتجاه سياسي و إنما أنشئ بمحض إرادة قوية تراهن على السير قدما طال المدى أم قصر نحو شكل من التعاون السياسي المتين، و يتمثل ذلك

(33) مروان عطون،الأسواق النقدية و المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني طبعة 2000 ص 132-133 .

في نفس الوقت في اعتقاد يقرب من اليقين بأن يدخل هذا الحدث حيز التنفيذ و يكون في رهان على بلورة نتائجه مستقبلا على الصعيد الاقتصادي و المالي و السياسي و هو رهان لم يسبق له مثيل و هذا يرجع لنقاط أهمها:

1. أهمية الأسس الاقتصادية و السياسة للاتحاد النقدي.
2. اليقين بأن الأورو سوف تكون عملة تتميز بالاستقرار.

3- و بالتالي فإن الاحتمال الغالب أن الأورو سوف يسهم في إضفاء المزيد من التوازن في النظام النقدي العالمي.

و يستجيب إنشاء الاتحاد النقدي و العملة الموحدة، لطموحات قائمة منذ زمن بعيد، تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي في أوربا لتامين نمو سليم و دائم و هذا سوف يخدم منطقة الأورو و لكنه سوف يساعد على تحقيق توازن أفضل على الصعيد العالمي.

الأورو كعملة عالمية ذات شأن:

سوف يكون الأورو عملة تتمتع بالاستقرار داخل منطقته و لكن هذا الاستقرار الداخلي من شأنه تأمين معدلات تضخم متدنية و أسواق (سندات) سائلة و متسعة، و من شأنه أن يؤدي حتما إلى زيادة دور الأورو و إضفاء المصداقية عليه خارج منطقته.

كما أن الأورو سيؤدي تدريجيا دورا أكبر في مجال الوساطة المالية بصفته عملية احتياطية على غرار المارك الألماني، وهكذا يستطيع الأورو و على المدى البعيد أن يسهم في إيجاد توازن أفضل في النظام النقدي العالمي و بالطبع فلن يستطيع أداء هذا الدور إلا إذا كان مطلوبا و لن يكون مطلوبا إلا إذا كان جذابا، و لن يكون جذابا إلا إذا كان قويا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و من المحتمل أن يبقى النظام النقدي و المالي العالمي لفترة طويلة تحت سيطرة الدولار الأمريكي، فهناك أولا امتياز الأقدمية، فثقل العادات له أهميته، كما أنه يمثل العملة الأساسية لإعداد الفواتير وفق ذلك العملة الرئيسية في الأسواق المالية بالنسبة للأسهم و السندات على حد السواء، غير أن اليورو قادر على أن يصبح عملة احتياطية هامة، خاصة و أن الدولار الذي كان يمثل 80 % من احتياطات البنوك المركزية في العالم عام 1975 لا يمثل الآن سوى 60 % من تلك الاحتياطات.

و في هذا الصدد يجدر الذكر أن إجمالي الناتج القومي للدول الإحدى عشر التي يمكن أن تكون ضمن المجموعة الأولى في اتحاد النقدي الأوربي يفوق إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية و أن حجم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية و عدد سكانها أكبر كما أن فائض ميزان مدفوعاتها كبير و هيكلي و الكليات النقدية للبلدان الأوروبية الخمسة عشر يفوق حجم الكليات النقدية للولايات المتحدة.

كل هذه العوامل من شأنها خلق عملة ذات فاعلية في النظام النقدي العالمي الجديد [34].

(34) أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن ، مرجع سابق ، ص 268-269-270-271.

الفصل السابع

الوظائف الجديدة للبنوك الرأسمالية والمظاهر الجديدة للنظام المصرفي الجزائري

I. ماهية البنوك :

بدأ النظام المصرفي بنشأة مجموعة من بنوك الودائع تتولى مهمة الحفاظ على ودائع الأفراد مقابل تقديم صكوك إيداع لأصحاب الودائع تحت الطلب، ثم كانت المرحلة الثانية من التطور و هي نشأة البنوك المركزية التي أخذت تستأثر بإصدار الجانب الأكبر من السندات الاذنية المصرفية تحت الطلب، أي النقود الورقية، جنبا إلى جنب مع البنوك التجارية. ثم انتهى الأمر إلى أن أصبح البنك المركزي محتكرا لعملية اصدار النقود الورقية و إلى خلق الودائع المصرفية. أما المرحلة الثانية، فقد تميزت بظاهرة التخصص المصرفي، إذا أصبحت هناك بنوك تجارية متخصصة في منح الإئتمان التجاري و بنوك أخرى متخصصة في منح الائتمان العقاري أو الزراعي أو الصناعي[1].

و يتكون النظام المصرفي في الدول الرأسمالية من البنك المركزي، و مجموعة من المصاريف التجارية و مجموعة من المصاريف المتخصصة بائتمان معين أو متعاملة مع قطاع دون آخر، و مجموعة من بيوت المال تعمل كمصاريف صغيرة [2].

1- تعريف البنوك : إنّ كلمة بنك(Banque,Bank) أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو (Banko) و تعني مصطبة، و بداية كان يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور المعنى ليقصد بها: المنظدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات و بالنهاية أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود..

أما العربية فيقال صرف و صارف واصطرف الدنانير؛بدلها بدراهم أو دنانير سواها، و الصراف و الصيرف و الصيرفي و جمعها صيارفة، هوبياع النقود بالنقود بنقود غيرها. و الصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، و المصرف كلمة محدثة و جمعها مصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الإقتراض أو الإقراض.

2- نشأة البنوك : نشأت البنوك كمحصلة لظروف و متطلبات التطورات الاقتصادية و لعل الصيارفة في أوربا و إيطاليا بالذات هم الّذين طرقوا هذا الباب، فقد كان التجار و رجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بهدف حفظها مقابل إيصالات يحررها لحفظ حقوق أصحاب الودائع، و على مر الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، و يبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ،

---

(1) مصطفى سلمان، حسام داود، عماد الصعيدي، خضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان2000ص259.

(2) شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 24.

و أصبح هذا الأخير يقرض ما لديه من ذهب مقابل فوائد، و عليه نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية و هي الإقراض بعد الإيداع، و قيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة، إنما كان نتيجة لتطور إستغرق زمنا طويلا، و كبه إزدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ، مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للبنك، و أول مصرف قام في البندقية 1157 ثم بنك أمستردام 1609 و بنك أنجلترا 1694 [3].

3- أنواع البنوك :

تتنوع البنوك حسب معايير كثيرة أهمها:

من حيث طبيعة النشاط و من حيث شكل الملكية، و من علاقتها بالدولة، ومن حيث الجنسية، و من حيث تفرعها، و سنتطرق إلى كل معيار على حدى.

أولا : من حيث طبيعة النشاط :

- **البنوك المركزية:** يعرف على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف و الرقابة على باقي البنوك، و بنك الإصدار و بنك الدولة لما له من سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب و العملات.
- **البنوك التجارية :** هي تلك التي تعتمد على ودائع الأفراد و الهيئات بأنواعها سواء تحت الطلب او لأجل أو بإشعار، و إعادة إستثمارها لفترات قصيرة الأجل في التسهيلات الإئتمانية، كالقروض و خصم الأوراق التجارية.
- **البنوك الصناعية :** تهدف هذه البنوك لتقديم التسهيلات المباشرة و غير المباشرة لمنشئات الصناعية لفترات متوسطة و طويلة الأجل، أو المساهمة في إنشاء الشركات الصناعية.
- **البنوك العقارية:** تهدف إلى تمويل قطاع البناء و الإسكان مقابل رهن عقاري ، و تمويلها يكون لفترات طويلة الأجل لذا تعتمد على مصادر طويلة الأجل.
- **البنوك الزراعية:** هي تلك البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي، و إستئجار الآلات الزراعية و المساهمة في تنمية الثروات الحيوانية، و فترات التمويل تكون موسمية.
- **البنوك و صناديق التوفير:** هي التي تقبل مدخرات صغيرة الحجم و تمنح القروض للمتعلمين معها من صغار المدخرين.
- **البنوك التعاونية :** تقدم الخدمات للجمعيات التعاونية زراعية أو استهلاكية .

ثانيـا: من حيث شكل الملكية :

- **بنوك خاصة :** تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية او شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها لشخص أو لعائلة أو مجموعة من الشركاء.
- **بنوك المساهمة :** تأخذ هذه البنوك شكل ملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال(مساهمة عامة، محدودة) و تطرح أسهمها للإكتتاب العام و تتداول في السوق المالية.
- **البنوك التعاونية :** تعود ملكية هذه البنوك إلى جمعيات تعاونية أو نقابات حرفية أو مهنية.

(3) خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر،الأردن-2000- ص18-20 .

ثالثـا: من حيث علاقتها بالدولة :

- **بنوك القطاع العام :** تعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة.

بنوك القطاع الخاص:تعود ملكية هذه البنوك للقطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين الإعتباريين سواء على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

- **بنوك مختلطة :** يشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاعين العام و الخاص,

رابعا: من حيث جنسيتها:

- **البنوك الوطنية :** تعود ملكيتها لأشخاص طبيعيين أو إعتباريين تابعين للدولة.

- **البنوك الأجنبية :** تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير رعايا الدولة المسجلة فيها هذه البنوك

- **البنوك الإقليمية :** تشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي و البنك الإفريقي.

- **البنوك و الصناديق الدولية :** هي المنبثقة من هيئات دولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

خامسا : من حيث تفرعها :

- **البنوك المفردة :** هي البنوك ذات المركز الواحد، تمارس منه و فيه كافة أنشطتها المصرفية، أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع .

- **البنوك المتفرعة محليا :** هي البنوك التي تسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

- **البنوك المتفرعة إقليميا :** هي التي تنشط فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد.

- **البنوك المتفرعة عالميا :** هي تلك البنوك الكبيرة المسموح لها بإنشاء فروع في أنحاء العالم، بهدف تأدية الخدمات، وازدياد الفرص أمامها لاجتياز الأزمات لخفض تكاليفه الثابتة و الكلية [4].

II- الوظائف الجديدة للبنوك الرأسمالية:

تختلف البنوك تبعا لنوع الوظائف التي تقوم بها، و نجد في كل دولة مؤسسات تتكفل بحفظ الموارد المالية سواء كانت على قمة الجهاز البنكي مثل البنك المركزي أو تتدرج بعده مباشرة مثل البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة. فالبنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت و الإشراف على السياسة الائتمانية. ولا يخلوا اليوم بلد من بلدان العالم المستقلة من بنك مركزي، كما لا يمكن القول أن هناك نمط نموذجيا موحدا لأصول الفن المصرفي المركزي صالح التطبيق في مختلف الأمكنة و الأزمنة. أمّا البنوك التجارية فهي مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تهتم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل محدد، و لا تعتبر بنوك تجارية ما لم تتولى قبول الودائع أو مزاولة عمليات الإئتمان(طويل الأجل) اما خلق النقود فهي الخاصية الأساسية التي تميزها عن باقي المؤسسات الائتمانية. أمّا عن مؤسسات الإقراض المتخصصة فتمتاز على غيرها بأنها تتخصص في قطاع معين

(4) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 23 .

من القطاعات الإقتصادية كالزراعة و العقارات أو الصناعة أو الإسكان و تقتصر عملياتها الرئيسية و قروضها على ذلك القطاع و تعتبر نفسها متخصصة في الإقراض لذلك القطاع [5].

1. **وظائف البنوك المركزية :** عرفت البنوك المركزية منذ ثلاثة قرون إلاّ أنها لم تنتشر و لم تتوسع و لم تتبلور وظائفها مع الشكل الّذي هي عليه الآن ، إلاّ في القرن العشرين. و بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت جزءا لا يتجزأ من مظاهر إستقلال البلاد السياسي و علامة إستقلالها الإقتصادي ، و يعتبر البنك الّذي يتعامل مع الجمهور في معظم الأحيان و يقتصر تعامله مع الحكومة و باقي البنوك، و نظام المصارف المركزية وليد تطور تدريجي، فالبنوك المركزية الأولى قامت كبنوك تجارية و تطورت إلى مركزية. و ارتفعت مسؤوليتها حتّى اصبحت هيئات مستقلة متكاملة تقوم بوظائف متميزة و متطورة [6].

وتتشابه الأهداف العامة للبنوك المركزية في جميع دول العالم إلاّ أن الإطار الّذي تؤدي فيه هذه البنوك مسؤوليتها يختلف من بلد لآخر لأنه يتأثر بعوامل أهمها:

* النمو الاقتصادي العام للبلد.
* حجم الموارد المالية المتاحة.
* طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد.
* نوع النظام النقدي الّذي يعمل البنك المركزي في ظله.

و مهما تكن أبرز أهداف البنك المركزي هي:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- تحقيق الإستقرار النقدي.
- العمل على تحقيق مستوى عال من العمالة.
- تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.
- و لقد إختلف الإقتصاديون في تقرير ما هي أهم وظائف البنك المركزي و مهما تكن فإننا سنتناول أبرزها:

أول ا: الوظائف الأساسية :

- **البنك المركزي هو السلطة القوامة على إصدار البنكنوت (العملة):**

وهي أسبق وظيفة إلى الظهور، وخضع البنك المركزي بعدة قيود قانونية في اصدار البنكنوت و تتصل هذه القيود بالأصول التي ينبغي على البنك تغطية البنكنوت لها و هي نسبة رصيد الذهب أو العملات كلاهما و كان الغرض من وضع هذه القيود على سلطان البنك المركزي هو المحافظة على ثقة الأفراد به[7]. و تمكينه من مواجهة طلبات الصرف، و الحد من حريته بما ينتفي معه احتمال الإفراط في الإصدار. و في العصر الحديث لم يعد هناك مبرر لهذه القيود لأن البنكنوت لم يعد قابلا للصرف بالداخل

(5) محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، 1952 ، ص109.

(6) زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك، دار الميسرة للنشر، الأردن ، ص 204.

(7) محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص190.

كما أن كمية الذّهب الواجب الإحتفاظ بها لتدعيم قيمة العملة بالخارج ترتبط بخصائص ميزان المدفوعات.

- **البنك المركزي هو بنك الحكومة و مستشاره :**

كانت البنوك المركزية تتحصل على هذا الامتياز بمجرد إصدار البنكنوت فتحتفظ الحكومة لديها بحساباتها و يقدم لها سلفات قصيرة الأجل حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية و قروض إستثنائية في حالات الحروب و الأزمات و ينوب عن الحكومة في إدارة الدين العام و يقدم المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية و خارجية [8].

- **البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام الائتماني:**

يعني وقوف البنك المركزي مستعدا على الدوام لتقديم العون للسوق الائتماني في حالات الضيق الائتماني بوضع ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات الائتمانية إما بتقديم قروض مباشرة أو إعادة الخصم للأوراق المقبولة و ذلك بمراعاة أسعار الفائدة التي تتراءى له.

- **البنك المركزي بنك البنوك :**

تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي إحتياطاتها النقدية و الإشراف على المقاصة و تسوية الحسابات خصم ما على ما للبنوك من أرصدة دائمة لديه الذي يتولى سداد حاجة باقي البنوك لتلك الأرصدة مما يضعف من كفايتها في تأمين سيولة النظام المالي كما يتولى الإشراف على عمليات المقاصة و ذلك بتصفية الشيكات التي يتلقاها من عملائها قصد تحصيلها لحسابهم من باقي البنوك كما يتولى تسوية الحسابات خصم ما على البنوك لديه من أرصدة دائمة.

- **البنك المركزي رقيب على الائتمان :**

تتجلى الرقابة على الائتمان التي يقوم بها البنك المركزي من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية، و لهذه الأخيرة أدواتها الخاصة بها، و نجد كثيرا من الاختصاصين الذين كانوا متحمسين لفكرة إنشاء البنوك المركزية يترددون قبل إسداء النصح بإنشاء بنوك مركزية جديدة، لأنها ستكون ملزمة بتنفيذ السياسات المالية و النقدية التي تراها الحكومة حتى و لو كانت هذه السياسات تؤدي إلى الإضرار عن غير قصد بالإقتصاد القومي لتلك الدولة ، كالتضخم المالي مثلا.

ثانيا: وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان:

تمارس البنوك المركزية بالنظم الرأسمالية ثلاث أنواع رئيسية من الرقابة على النشاط الائتماني و هي :

ـ **رقابة كمية :** تهدف للتأثير على كمية أو حجم الائتمان، و ذلك بالتأثير على جملة الإحتياطات النقدية المتواجدة لدى النظام المالي.

(8) محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 291.

- **رقابة كيفية :** تهدف إلى توجيه الإئتمان إلى وجوه الإستعمال المرغوب فيها، و يطلق عليها إصطلاح الرقابة الإنتقائية.

- **رقابة مباشرة :** تعتمد بالتأثير بشكل مباشر على النشاط الائتماني للبنوك على الأوامر و التعليمات المصدرة من البنك الركزي، سواء بخصوص الحد الأقصى لجملة قروضها واستثماراتها أو سياساتها في ميدان الاستثمار و الافتراض.

الرقابة الكمية على الائتمان:

أ. سياسة إعادة الخصم :

سعر إعادة الخصم هو عبارةعن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي في البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذون، أو لقاء ما تقدمه من قروض و سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق أو غيرها.

فإذا أراد البنك المركزي إحداث توسع في عرض النقود فإنه يخفض هذا السعر، ما يشجع البنوك التجارية على الاقراض منه، و يرفع هذا السعر إذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود، و نلاحظ علاقة بين سعر إعادة الخصم و سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها، فكلما ارتفع سعر إعادة الخصم، فإنّ سعر الفائدة يرتفع بهدف تحقيق هامش ربح معقول(9).

ب. عمليات السوق المفتوحة :

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

يعني قيام البنك المركزي من تلقاء نفسه ببيع الأوراق المالية الحكومية أو شرائها في السوق المالي يترتب على بيع السندات من طرف البنك المركزي في السوق تخفيض الأرصدة النقدية الحاضرة التي تحتفظ بها البنوك، و بالعكس يترتب على شراء البنك المركزي للأوراق المالية زيادة أرصدة البنوك إذ يفي البنك للبائعين بشيكات يودعونها لدى مصارفهم لتضاف إلى حساباتهم و تقدمها البنوك إلى البنوك المذكور فتزداد بذلك قدرة أرصدتها التنفيذية لديه.

ج. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني :

نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة التي يجب على البنوك التجارية الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، فإذا أراد البنك المركزي تخفيض هذه النسبة فإنه يمنح البنوك التجارية قدرة على منح الائتمان فيزداد المعروض النقدي و العكس صحيح.

و يلاحظ من ناحية أن تغيّر نسبة الإحتياطي القانوني تؤدي إلى تغير مضاعف النقود، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يستطيع أن يقلل هذه النسبة و عليه يزيد مضاعف النقود و بالتالي عرض النقود.

(9) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية- الدار الجامعية- 2000 ، ص353.

الرقابة الكيفية على الائتمان:

الهدف منها هو إحداث تغيرات هيكلية في هيكل الائتمان، و بالتالي المعروض النقدي لخدمة قطاع معين، كالصادرات أو قطاع التجارة و أهمها:

- تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض.
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السلع.
- تحديد أجل استحقاق القروض المختلفة طبقا لدرجة استخدام القروض.
- الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض البنوك التجارية التي تتجاوز قيمتها مقدار معينا.
- إصدار تعليمات إلى البنوك تتضمن السياسة الواجب إتباعها نحو مختلف أنواع الائتمان، ممارسة الإغراء أو التأثير الأدنى على تلك البنوك ما يسمى بالرقابة المباشرة على الائتمان.

الرقابة المباشرة على الائتمان:

قد يستخدمها البنك المركزي بديلا عن باقي أنواع الرقابة، و يتضمن مفهوم الرقابة المباشرة بمعناها الواسع ما يتفق للبنك المركزي من التأثير أو السلطات الأدنى على البنوك التجارية، و بعبارة أخرى مدى المقدرة على اقناعها بإتباع سياسات تنسجم مع ما يرمي إلى تحقيق من أهداف، و قد يتخذ هذا التأثير الأدنى أو الإقناع صورة التصريحات يدلي بها البنك المركزي أو التوجيهات و النصائح يتوجه بها للبنوك بشأن ما يحمل بها انتهاجه من سياسات في مباشرة نشاطها، أو المؤتمرات التي يدعو إليها مديري البنوك لتبادل الرأي.

و تقتصر الرقابة على الأوامر و التعليمات الملزمة التي يرخص القانون للبنك المركزي في اصدارها سواء أكان ذلك للبنوك على انفراد أم البنوك التجارية عموما.بخصوص ما تمارسه من نشاط في ميدان الإقراض و الاستثمار، من قبيل ذلك ما قد يخوله القانون للبنك المركزي، تدعيما لسلطانه في الرقابة الكمية على الائتمان.

2.وظائف البنوك التجارية:

تتميز البنوك لتجارية بالتعامل في الائتمان و تسمى أحيانا بمصارف الودائع و أهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية و ينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود. إنّ مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من البنوك، و ما يميز البنوك التجارية هو قبولها للحسابات الجارية، ما يجعلها على استعداد لرفع هذه الأموال إلى أصحابها عند الطلب، و يعد خلق النقود نتيجة هامة لتعامل البنوك التجارية بالائتمان، يعني إعادة إقراض جزاء من ودائعها بشروط معينة.

إنّ تنظيم البنوك التجارية بالعالم ينقسم إلى نوعين رئيسيين :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1. نظام ذا الفروع المنتشرة.
2. نظام البنوك المفردة ، أي تلك التي لا يسمح لها بفتح فروع أو على الأقل تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عددا من الأميال. و نجد أن النظام الأول مستعمل في معظم بلدان العالم نظرا لما يتمتع به من المرونة في تأدية الخدمات و ازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية واتساع قاعدة عمله و خفض تكاليفه الثابتة و الكلية.

أما البنوك المفردة فمنتشرة في غالبية الولايات المتحدة الأمريكية، و يفضلون هذا النظام عن غيره، لأنهم يرون بأن السماح بفتح الفروع يشجع على احتكار الخدمات المصرفية من قبول البنوك الكبيرة القوية، في حين يشجع نظام البنوك المفردة على المنافسة و يشجع سكان كل منطقة على استغلال أموالهم بأنفسهم.

أشكال الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

تغيرت نظرة البنك إلى نفسه من مجرد "دكان" لتشجيع الأموال و إقراضها إلى مؤسسة تهدف إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع، لتضمن لنفسها البقاء و النمو و الحصول على الأرباح.

و وسيلتها في ذلك هي محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل على لوج أبوابها، باعتبار أن اجتذاب متعامل جديد للبنك يعتبر ربحا في حد ذاته. و بعض هذه الخدمات ناشئ بالضرورة عما تقتضيه طرق الائتمان التي تستخدمها المشروعات التجارية و الصناعية و التي تتطور بتطور طرق الإنتاج و التوزيع و ذلك نظير عمولة[10] و يسعى البنك إلى رفع رقم أعماله إلى ترشيد مصروفاته و هذا يؤدي به إلى إبداع خدمات جديدة يؤديها إلى المتعاملين معه :

- تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين معه.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.
- التحصيل و الدفع نيابة عن الغير.
- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين معه.
- إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- تحويل العملة إلى الخارج.
- تحويل نفقات السفر و السياحة.
- مجموعة من الأعمال تتمم الأعمال السابقة منها:

أ. دفع الحوّالات البرقية و البريدية الواردة.

ب. دفع شيكات مسحوبة على المصرف أو مسحوبات مسحوبة عليه.

(10) زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق ، ص16 .

ت. شراء الشيكات الأجنبية و شيكات المسافرين.

ث. دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة.

ج. شراء و بيع أوراق النقد الأجنبي.

- إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معه.
- تمويل الإسكان الشخصي.
- ادخار المناسبات.
- البطاقة الائتمانية.
- خدمات الكمبيوتر.

و فيما يلي تفاصيل هذه الخدمات.

- تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:

مثل إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها عند إنشاء مشروعاتهم، و يتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب و طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الانتاج و البيع و التحصيل باعتبار أن مصلحة البنك و مصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة.

و تحديد حجم الأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة و ذلك لتفادي النقص في السيولة التي تؤثر على تطور المشروع و تفادي الإفراط في هذه السيولة ما يشكل عبئا على المشروع.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و من هذه الخدمات دراسة الدورة النقدية و علاقتها بالمركز المالي للمشروع و المسؤول بالبنك يجد نفسه مستشارا ماليا للمشروع الذي يتوقع منه أن يعاونه، و أن يكون مستعدا لإبداء الرأي السليم لأصحاب المشروع و عليه فالتنافس بين البنوك قائم على مدى كفاءة المسؤولين بالبنك و استعدادهم لتقديم خدمات جيدة و مبتكرة للمتعاملين معهم للعمل على كسب ثقة باقي المشروعات[11].

- إدخار المناسبات:

تشجع البنوك المتعاملين معها على الادخار لموجهة مناسبات معينة، كمواجهة نفقات موسم الاصطياف، أو تدريس الأبناء بالجامعة ، أو الزواج ، بحيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات ، و تمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم المدخرات، كمنحهم الحق في الاقراض بشروط سهلة لمبالغ تساوي ضعف مبلغ المدخرات عند حلول السنة المدخر من أجلها. و هذا النوع من المدخرات يزيد من موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية.

- البطاقة الائتمانية(بطاقة الاعتماد) :

تعد من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية بالولايات المتحدة في الستينيات، و تتلخص في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل و رقم حسابه و

(11) زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق ، ص17.

بموجب هذه البطاقة يمكنه التمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة، على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال خمس و عشرين يوما من تاريخ استلامه الفاتورة في نهاية كل شهر، إلاّ انه يدفع قدرها 1.5 % في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد و يتقاضى البنك عمولة بيع من المحلات التجارية و محلات الخدمات بين 3 % و 5 % من قيمة المبيعات التي تتم بواسطة هذه البطاقة.

يتمتع حامل البطاقة الائتمانية بائتمان مجاني يتراوح بين 25 و 55 يوما بالاضافة إلى تخفيض حاجته إلى التعامل بالنقود و ما يتبع ذلك من راحة.

أما بالنسبة للتأجير، فغالبية المحلات الخدمية و التجارية ترحب بها، إضافة إلى زيادة حجم المبيعات مثل: الأطباء ، الصيدليات ، المطاعم. و رغم العمولة التي تدفع للبنك فإنّ معظم المحلات تحقق فوائد ملحوظة عن طريق زيادة مبيعاتها زيادة ملموسة تغطي عوائدها هذه النفقات ، و من ناحية أخرى فإنّ أسعار العمولة أقل من أسعار الخصم إذ رغب التاجر بيع بضاعته بالتقسيط، و خصم كمبيالات لدى البنك لتحصيل قيمتها نقدا[12] ، و بالنسبة للبنك تكون هذه البطاقة مربحة إذ توفرت جملة من الشروط هي :

- ♦ أن يكون حاملها كثير الاستعمال لها.
- ♦ أن تكون مواصفات السلعة و مكان بيعها مناسبة لرغبات حاملها.
- ♦ أن تؤمن حاملها بمزايا الائتمان المجاني أو غير المجاني الذي توفره له البطاقة.
- ♦ أن لا يدفع حاملها كامل حسابه خلال مهلة خمسة و عشرين يوما لكي تتاح للبنك فرصة أخذ فوائد على الرصيد المتبقي.

- خدمات الكمبيوتر :

أخذت البنوك تستخدم العقول الالكترونية مما يسمح لها بتقديم هذه الخدمات للبنوك أو المؤسسات الأخرى مقابل عمولة، فقد تقوم البنوك بتزويد المتعاملين معها بكشوف موحدة شاملة تبين أوضاعهم كما يعرفها البنك. و تزودهم بكشوف تبين الضرائب المترتبة على إيراداتهم و ترقب الموجودات بخزائنهم و تنتظر البنوك بالولايات المتحدة أن تتزايد خدماتها للمتعاملين معها على الحاسب الإلكتروني تزايدا هندسيا في السنوات المقبلة بحيث يصبح إيرادها من مثل هذه الخدمات في المرتبة الأولى و يغطى على الإيراد من عمليات التسليف الكلاسيكية و تنظر البنوك أن ينشأ ما يسمى: المجتمع الذي لا يستعمل النقود و لا الشيكات.إلاّ نادرا عندما ينتشر استعمال أجهزة إدخال إلكترونية صغيرة في مختلف المحلات و المؤسسات التجارية و المالية و تكون تلك الأجهزة موصولة سلكيا مع الكمبيوتر و بواسطة بطاقات صغيرة ممغنطة يحملها المتعاملون مع البنك و يمكن وضعها في جهاز الإدخال في المحل التجاري الذي يتم الشراء منه، و الضغط على الأزرار خاصة لتحديد قيمة المشتريات يتم تسجيل هذه القيمة مباشرة في الكمبيوتر لحساب المحل التجاري و على حساب المشتري في سجلات الصرف.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إدارة ممتلكات و شركات المتعاملين مع البنك :

عادة ما يوصي الأثرياء بالولايات المتحدة البنوك بإدارة اموالهم و ممتلكاتهم لأولادهم القصر، بعد وفاتهم و إلى بلوغ سن الرشد محددين للبنك مجالات استثمار هذه الأموال و كيفية التصرف بالفوائد و قد يتم ذلك أثناء حياة المالك ليريح نفسه من عناء الاستثمار.

والمزايا التي تحققها البنوك من تقديم الخدمات الحديثة:

إنّ الخدمات التي يقدمها البنك، منها ما يعود عليه بمزايا تؤدي لزيادة توظيفات البنك و منها ما يؤدي لزيادة موارده و أهم هذه المزايا هي :

أ. الدعاية والإعلان للبنك:

(طالب تقديم الخدمات يكون من المتعاملين مع البنك) فلا شك في أن تداول اسم البنك بين الناس يحمل إعلانا غير مباشر عن البنك خاصة إذ ما إرتبط هذا الاسم بتقديم خدمة نافعة و تكون النتيجة باجتذاب متعاملين جدد.

ب. زيادة موارد البنك :

إنّ احتفاظ المتعاملين بأموالهم لدى البنك، معناه ثقتهم فيه و زيادة عدد المتعاملين يعني زيادة موارد البنك، لذا يجب ممارسة كل الوسائل التي تشعر الأفراد بأن البنك إنما وجد ليخدمهم، لا ليمتص نتاج عملهم و جهودهم عن طريق الفوائد و العمولات و متى نجح البنك في إبلاغ هذه الرسالة بشكل عملي يضمن الثقة و زادت موارده.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ج. زيادة توظيفات البنك :

هناك أنواع من الخدمات المصرفية قد تنطوي على ائتمان يمنحه البنك للمتعاملين معه مقترنا بالخدمة، و من أمثلة هذه الخدمات:دفع ثمن الكهرباء أو اشتراك الهاتف بالنيابة عنه، فإذا أصدق أن استحقت هذه الاشتراكات في منتصف الشهر،فإنّ البنك يقوم بدفعها و يمنح المتعامل ائتمانا قصير الأجل إلى نهاية الشهر حين تتوفر لديه الأموال اللاّزمة، مما يؤدي إلى زيادة توظيفات أموال البنك.

د. تحقيق عمولات و أسعار فائدة أعلى مما يحققه البنك في حالة الإقراض :

في حالة البطاقة الائتمانية يكون الائتمان الذي يمنحه البنك لا يتجاوز خمسين يوما و لا يقل عن عشرين يوما، فإذا قام حامل البطاقة بالشّراء في أول الشهر فإنه يمضي مدة ثلاثين يوما حتى آخر الشهر حيث يقوم البنك بإشهاره بوجوب الدفع خل مهلة عشرين يوما، فإذا دفع في نهاية مدة المهلة فيصبح الائتمان الممنوح خمسين يوما. غالبا ما يكون الاتفاق بين التاجر و البنك أن لا يقوم التاجر بحسب المبلغ إلاّ بعد يومين من تاريخ إرساله الفاتورة للبنك، أي أنّ المدة الفعلية للائتمان تصبح ثمانية و أربعين يوما، أمّا إذا قام حامل البطاقة بالشراء في نهاية الشهر فيقوم البنك بإبلاغه بوجوب الدّفع خلال عشرين يوما و تكون

(12) زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق ، ص20-23.

مدة الائتمان ثمانية عشر يوما، فلو كانت عمولة البنك 6 % لكان معدل الفائدة الحقيقي الذي يوظف فيه البنك أمواله في حالة كون مدة الائتمان ثمانية و أربعين يوما.

$$\text{الربح} = \frac{\text{الزمن}}{365} \times \frac{\text{السعر}}{5100} \times \text{المبلغ}$$

فإذا كانت قيمة الفاتورة 100 فإن عمولة البنك 6 و نجد معدل الفائدة الحقيقي الذي يستثمر به البنك أمواله في هذه الحالة يساوي إلى :

$$(6 - 100) \times \frac{\text{س}}{100} \times \frac{48}{365} = 6$$

س= 48.5 % و هو معدل مرتفع[13]

و لو كانت فترة الائتمان(18 يوما) فإنّ هذا المعدل يصبح :

$$(6 - 100) \times \frac{\text{س}}{100} \times \frac{48}{365} = 6$$

س=129.4 %

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أي أن البنك من خلال البطاقة الائتمانية يستطيع أن يوظف أمواله لمعدل عائد سنوي بين 129.4 % و 48.5 % و هي عوائد في غاية الارتفاع .

ثالثا : الوظائف العادية للبنوك التجارية :

1. قبول الودائع و تجميع المدخرات :

تقوم بتجميع ودائع و مدخرات الأفراد و المؤسسات حيث تتحول في النهاية إلى مقادير كبيرة من رأس المال تقوم البنوك باقراضها بكميات ملائمة لظروف المقترضين و الأحوال التجارية و يقوم البنك بدفع فوائد من الإدخارات و الودائع المحلية و لكنه لا يدفع فوائد على الحسابات التجارية أو تحت الطلب لأنه يمكن سحبها في أي وقت بواسطة الشيكات.

2. تقديم القروض :

(13) زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق ، ص 20.

تشكل القروض الجزء الأكبر من أصول البنك ، و يحقق البنك أرباحا من هذه القروض من خلال الفوائد التي يتقاضاها على هذه القروض، و لكن البنك يتعامل في أصول الأفراد الآخرين، لذلك فهو لا يستطيع إقراض كافة الودائع بل عليه أن يحتفظ بنقد سائل لمقابلة طلبات المودعين كما يجب على البنك مراعاة الحرص في الإقراض و ذلك بأخذ الضمانات الكافية مقابل الإقراض لكي يضمن البنك عودة القرض و عائده في موعد محدد.

3. خصم الأوراق التجارية:

خصم الأوراق التجارية هو عمليا عبارة عن اقراض لفترة قصيرة. فالتجار الذين لا يرغبون في تجميد أموالهم على شكل كمبيالات أو سحوبات فإنهم يقومون بخصم هذه الكمبيالات لدى البنك بما يتيح لهم الحصول على قيمة الكمبيالات على شكل نقود سائلة، مقابل مبلغ بسيط هو فائدة البنك و عمولته و غالبا ما تكون هذه الكمبيالات قصيرة الأجل ، و عندما يحين ميعاد استحقاقها فإنّ البنك يحصل على القيمة الاسمية للكمبيالة، و بذلك يكسب ربح يعادل سعر الفائدة و عمولته، بالإضافة إلى تسهيل العمليات التجارية.

4. الاستثمار في الأوراق المالية :

هي السندات و الأسهم، فتقدم البنوك على شرائها عندما تتوقع ارتفاع أسعارها و للعكس تبيع ما لديها من أوراق مالية إذا توقعت انخفاضا في أسعارها، و يسمى بالاستثمار غير المباشر، أمّا إذا ساهمت البنوك مباشرة في إنشاء بعض المشروعات فيصبح الاستثمار مباشر.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

5. تمويل التجارة الدولية :

التوسط في المعاملات الخارجية حيث تضطلع البنوك بدور هام في انجاز العمليات التجارية الخارجية إذ أنّ لها مراسلين في معظم بلاد العالم و هم عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة ، و تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع و شراء العملات الأجنبية.

وهناك عدة وسائل يتم بها تمويل التجارة الدولية أهمها :

الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ، التوطين المصرفي ، التحويل الحر.

أ. **الاعتماد المستندي :** يعتبر من أهم طرق تمويل التجارة الدولية، و يمكن للمستورد المحلي أن يسدد ثمن ما يستورده من الخارج بإحدى الطرق الآتية :

- يرسل المستورد المحلي تحويلات للمصدر الأجنبي بقيمة البضاعة المعنية يجمد جزءا من رأسماله في الفترة بين إرسال قيمة البضاعة و استلامها و بيعها للمستورد.
- يمكن للمصدر الأجنبي أن يشحن البضاعة للبلد المستورد المحلي و يطلب من المستورد المحلي تحويل قيمتها عند وصولها، و هنا المصدر يجمد جزء من رأسماله من وقت شحن البضاعة لحين استلام ثمنها.

و يجد التاجر نفسه مضطر لبيعها باسرع وقت تفاديا لتكاليف التخزين و التأمين.

➢ يمكن للمصدر الأجنبي أن يسحب من المستورد المحلي كمبيالة مرفقة بمستندات الشحن و هنا لا يستلم المستورد المحلي مستندات الشّحن إلاّ بعد دفع الكمبيالة أو قبولها في بعض الحالات يمكن للمصدر الأجنبي أن يحصل على سلفة من بنك بمجرد شحن البضاعة بضمانات مستندات الشّحن ، و بذلك لا يجمد جزءا من رأسماله لفترة طويلة كما يحدث عندما ينتظر سداد قيمة الكيميائية بعد وصول البضاعة

* **تعريف الإعتماد المستندي :** هو تعهد كتابي صادر من بنك بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه البنك بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد و التي تظهر شحن بضاعة معينة لمواصفات أسعار محددة. و نشير إلى هذه الكلمة نقلا عن الترجمة الفرنسية crédit بمعنى الائتمان

و أمّا عن تسميته بالإعتماد " المستندي" فلكونه يتطلب مستندات يتبين فيها ملكية السلعة موضوع المبادلة و يسمى بالإعتماد التجاري نظرا لارتباطه بالمعاملات التجارية ارتباطا وثيقا.

* **أطراف الاعتماد المستندي:**

- طلب فتح الاعتماد(المستورد) البنك مصدر الاعتماد(بنك المستورد) المستفدين من الاعتماد (المصدر) البنك مبلغ الاعتماد(بنك المصدر).

ب.**التسليم المستندي:** يقضي بأن يبادر المصدر ببعث السلعة أولا إلى المستورد الذي يكون بمقدوره في هذه الحالة استلام السلعة ما لم يتحصل أولا على الوثائق التي تسمح له بذلك، التي يرسلها البنك المتعامل المصدر(الأجنبي) إلى البنك المستورد و الأمر يتعلق هنا بطريقة تلائم المستورد المحلي أكثر من متعامله الأجنبي، لأنّ الأول بفضل هذه الصيغة يبقى بإمكانه رفض استلام السلعة المرسلة إليه لسبب أو آخر مما يفرض إعادة السلعة من جديد إلى صاحبها الذي يتحمل وحده تكاليف الشّحن و ما يرافقها من رسوم و حقوق.

جـ. التحويل الحر : يمكن تلخيصه في التعامل على أساس الثقة بين المستورد المحلي و ممونه الأجنبي حيث يرسل الثاني المنتجات إلى الأول الذي يستلمها و يستخدمها لتركيب صناعاته و يضعها رهن الإستهلاك و يبيع و يشتري فيها كما يحلو له، قبل ان يسدد فاتورتها بالإضافة إلى كون هذه الطريقة تمكن المستوردين المحليين بالخصوص الكبار منهم من الاستمرار في تنويع عمليات الاستيراد على مدار السنة و في أجال قصيرة لأنّ هذه العمليات بالإجراءات البنكية التحويلية المسبقة في نوعي التحوليين الآخرين اللّذان يتطلبان وقتا يقدره أحد المستوردين بأكبر عشرة مرات على ذلك الذي يستغرقه عن طريق التحويل الحر.

د.التوطين المصرفي : هو إجراء مالي يقوم به البنك التجاري باعتماد البنك المركزي لصالح زبائنه من مستوردين و مصدرين قصد توطيد العلاقة التجارية بينهم و بين متعاملين معهم من موردين و كذلك

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لتسهيل و تبسيط عملية الدّفع و القبض بينهم و تشمل عملية التوطين كذلك التنسيق مع مصلحة منح القروض لتمويل أو المساهمة في تمويل عمليات الإستيراد لصالح الزبون.

3. وظائف البنوك المتخصصة :

يطلق هذا الاسم على البنوك الصناعية والبنوك العقارية وبنوك الائتمان الزراعي،و أخيرا بنوك الاستثمار و الأعمال، و التخصيص كما هو واضح تلك البنوك في تمويل أنشطة معينة،ففي الصناعة نجد البنوك الصناعية المتخصصة لإقراض مبالغ لأصحاب المصانع و الورش قصد التشجيع على إنشاء مشاريع أو تدعيمها أو توسيعها ، و هناك البنوك العقارية التي تعطي قروضا طويلة الأجل في مجال البناء و التشييد و نجد بنوك متخصصة في الائتمان الزراعي، تقوم بمساعدة المزارعين على شراء ما يحتاجونه من بذور و أسمدة و مبيدات في شكل قروض قصيرة الأجل و ذلك بضمان المحصول، و هناك أخيرا بنوك الاستثمار والأعمال المتخصصة في إقامة المشروعات الاستثمارية أو المشاركة فيها.
و تعتمد تلك البنوك في مواردها على البنك المركزي أو البنوك الأخرى أو المنح أو المساعدات الأجنبية أو سوق الأوراق المالية من خلال طرح السندات [14].

III - أهم الأحداث العلمية و الحديثة و انعكاساتها على أعمال البنوك :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كانت للتغيرات الاقتصادية انعكاسا واضحا على تطور أداء و أعمال البنوك، وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجلات عديدة أهمها الاتجاه نحو الخوصصة و تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية و من ثم تعاظم المعاملات النقدية و المالية في أسواق رأسمال العالمية و كذلك التقلبات السريعة و المفاجئة في أسعار صرف العملات القابلة للتحويل و المصاحبة لتغيرات أسعار الفائدة، فيما يعرف بحرب العملات النقدية و المالية في أسواق رأسمال العالمية و و كذلك التقلبات السريعة المفاجئة في أسعار صرف العملات و تزايد دور البنوك في تمويل عمليات التجارة الدولية في ظل تطبيق اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية التي بدأت عملها في أول يناير 1995 و حدوث طفرة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المصرفية بالإضافة إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا و في تعبئة الاستثمار بالإضافة إلى الاتجاه العالمي لتكوين التكتلات الاقتصادية العالمية و ظهور مستحدثات إضافية مالية جديدة في مجال المشتقات و العقود الآجلة و العقود المستقبلية و ماكينات الصرف الإلكترونية و الحسابات التلفونية و عقود تثبيت الأسعار و إدارة محافظ الأوراق المالية و توريق الديون [15].

---

(14) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص349 .

(15) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية-الاسكندرية-2001- ، ص51 .

1. اليورو الوافد الجديد في عالم العملات :

مع مطلع عام 1999 بدأ التعامل باليورو ليصبح أمامنا عملات رئيسية في العالم تدعمها قوة اقتصادية كبيرة [16].

المجموعة الأمريكية(الدولار)	المجموعة الأوروبية (اليورو)	مجموعة الآسيان الاقتصادية (الين الياباني)

و نعترف على بعض ملامح القوة الاقتصادية الثلاثية من خلال :

		و.م.أ	11 دولة	اليابان
1	نسبة الاحتياطي العالمي من الذهب و العملات	% 41	% 20.6	% 8
2	نسبة اجمالي الصادرات العالمية	% 61	% 20	% 7
3	معدل النمو الاقتصادي عام 1997	% 3.8	% 2.5	% 9

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جدول رقم (1)

(16) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 ص120

جدول رقم(2) يبين الدول الأوروبية المنظمة لليورو

تاريخ الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي	الدول 15 الأعضاء في الاتحاد الأوربي EU	الدول 11 الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي EMU	العملات الداخلية	العملات الخارجية
1957	فرنسا- ألمانيا- إيطاليا- بلجيكا- هولندا- لوكسمبرغ	فرنسا- ألمانيا- إيطاليا- بلجيكا- هولندا- لوكسمبرغ	فرنك فرنسي - مارك ألمانيا- ليرة إيطالية- فرنك بلجيكي- فلورين هولندي- فرنك	
1973	المملكة المتحدة ايرلندا- الدنمارك	إيرلندا	البونت الايرلندي	جنيه استرليني الكورونا الدانماركية
1981	اليونان			الداخما الدنماركية
1986	اسبانيا-برتغال	اسبانيا-البرتغال	البيسا الإسبانية الأسكودوالبرتغالي	
1995	النمسا-السويد-فنلندا	نمسا فنلدا	الشلن النمساوي المالك الفناندي	الكورونا السويدي
	6 دول مرشحة للانضام إلى EU:			
	بولندا-استونيا التشيك- المجر- سلوفينيا-قبرص- دوليتان ترفضان		1999/ 01/01 حتى 30 جويلية 2002-فترة التعامل المزدوج EMU	قد تنضم للوحدة النقدية الاقتصاد في وقت لاحق

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

	الانـضمام إلـى EU سويسرا- النرويج		اليورو فقط ابتداء من 2002/07/30	

إنّ إلغاء العملات الوطنية في إطار الاتحاد النقدي سوف يستنزف الكثير من مصادر إيرادات البنوك و يهدم الحواجز التي تهدم أسواقها المحلية فمن الواضح أن الإيرادات الناتجة من خدمات التعامل بالعملات الأوروبية و المدفوعات العابرة للحدود و عمليات البنوك المراسلة و تمويل التجارة سوف تتناقص جذريا لأنه سوف لا تكون حاجة لمثل هذه الخدمات بعد التحول إلى عملة واحدة.

2. العولمة و أثارها الاقتصادية :

شهد الاقتصاد العالمي موجة تحرير التجارة الخارجية العالمية بكل جوانبها(السلبية أو الخدمية) ما تطلب إزالة القيود و تحرير المعاملات الاقتصادية، و ظهور الثروة التكنولوجية و المعلوماتية بكل إبعادها و التحول لاليات السوق ، فلم يقتصر المتعاملون في السوق العالمي على الدول فقط، بل شمل منظمات عالمية، و شركات متعددة الجنسيات و الكل يسعى إلى اقتناص الفرص في إطار إزالة القيود بكل اشكالها، و تحرير المعاملات ما جعل الليبرالية(اقتصاد السوق) تتفوق ومن هذا المنطلق برز مفهوم جديد و هو مفهوم العولمة الذي لا يزال يثير جدال واسع النطاق.

أولا : مفاهيم العولمة :

1. هي ناتجة عن تكنولوجية الاتصالات و المنافسة و تحرير التجارة الدولية. و انخفاض تكاليف النقل، مما أدّى إلى منافسة أشد وطأة و أكثر شمولية في سوق السلع و رأسمال و العمالة.
2. تقوم العولمة على مبدأ الاعتماد المتبادل و الذي يحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف و يؤدي إلى عولمة الاقتصاد و انتشارها على كافة المستويات.

ثانيا: آثار العولمة :

1. الآثار الإيجابية

أ. **إعادة هيكلة خدمات الجهاز البنكي :** ان التقدم التكنولوجي، و توسع نطاق العولمة المالية و توحيد الأسواق العالمية ، و ربطها بشبكات اتصال عالمية متطورة جدا و التقلبات المفاجئة في أسعار الصوف و بروز الشركات متعددة الجنسيات فرضت على البنوك ضرورة تغييرها حتى تستطيع التكيف مع الأوضاع العولمية الجديدة، فأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية و مالية تختلف عن التي كانت تقوم بها من قبل، فتنوعت مصادر أموال البنوك، و كذلك تنوعت مجالات توظيفها، حيث تزايد نشاطها في الأنشطة غير الافتراضية، و بذلك تأثرت وظيفة الائتمان لدى البنوك و انخفاض نصيبها في إجمالي الخصوم.

و بالتالي لم تعد المصدر الأساسي لأرباح تلك البنوك، و أصبح الأمر مقتصرا على عملية إدارة الأصول الأخرى المدرة للدخل و العائد.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و يلاحظ أن أثر العولمة على الجهاز البنكي في مجال إعادة هيكلة خدمات الجهاز البنكي قد امتد بشكل غير مباشر في دخول المؤسسات المالية غير البنكية في منافسة قوية للبنوك، و هنا تراجع دورها في مجال الوساطة البنكية، و امتدت وظيفته إلى نشاط بنوك الإستثمار.

ب. تحول البنوك إلى بنوك شاملة :

بمعنى التحول لنظام البنوك الشاملة بكل الوظائف التقليدية و غير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم على توزيع كامل للوظائف، لتلبي كافة طلبات العملاء، فتجمع بين وظائف البنوك ، التجارية و البنوك المتخصصة، و بنوك الاستثمار، و كل ذلك من أجل مواكبة أوضاع العولمة الجديدة و تحقيق التوازن بين الربحية و السيولة و الأمان من المخاطر و تم الربط بين العديد من الأسواق المالية التابعة للأسواق النامية بالنظام المالي العالمي، إذ تتم عملية الإقراض و الاقتراض و تداول الأوراق المالية في مختلف الأسواق العالمية، و بذلك أصبحت أسواقها تتسم بتكنولوجيا عالية و وسائل اتصال حديثة.

و تتلخص أهم المحاور المؤدية لتنويع نشاط القطاع المالي فيما يلي :

* الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة و التنويع في محفظة الأوراق المالية.
* إنشاء الشركات القابضة.
* تحويل المديونيات إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول.
* إنشاء صناديق الاستثمار و تمويل نشاطات التأمين من خلال شركات التأمين التي تضمها الشركة القابضة المصرفية.
* الإتجاه للتعامل في المشتقات المالية، لما لها من مزايا كالتحكم و السيطرة على المخاطرة و تحسين معدلات الإقراض و الإقتراض، و تسهيل تنقل العمولات في الأسواق المالية.

جـ. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية :

أدّى الربط بين الأسواق الناشئة و أسواق الدول المتقدمة إلى زيادة التدفقات المالية بين الدول ال....، فبعد ما كانت تلك التدفقات تتراوح بين 10-20 مليار دولار سنويا فارتفعت إلى 63 مليار دولار سنة 1990 و وصلت إلى 120 مليار دولار سنة 1991، لتصل إلى 280 مليار دولار. أما من ناحية الاستثمارات المباشرة ففي الدول النامية مقيمة بالدولارات(خلافا أوربا الشرقية) فقد ارتفعت بـ30% عما كانت عليه خلال الفترة 1987-1992 و قد ارتفعت حسب احصائيات البنك العالمي 10 ملايير دولار سنة 1985 إلى 37 مليار دولار سنة 1994 .

د. خوصصة البنوك :

تعتبر خوصصة البنوك من أهم لموضوعات التي يجب التعامل معها في مجال اقتصاديات البنوك لما له من تأثير على تلك الاقتصاديات في الوقت الراهن و في المستقبل كما أنها أحد التغيرات و الانعكاسات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

التي أحدثتها العولمة، و تتلخص أهم دوافع خوصصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل البنكي في إطار التغيرات البنكية العالمية و التكيف مع ما جاءت به اتفاقية الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية و تتحدد أهداف الخوصصة فيما يلي :

* تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية.
* زيادة المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء الاقتصادي.
* تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.
* زيادة كفاءة رؤوس الأموال.
* ترشيد الإنفاق العام.
* إدارة السياسة النقدية في طرق متطورة.

و. الاندماج المصرفي :

نعني به: اتحاد أكثر من بنك واحد سواء كانت البنوك المندمجة تعمل في أنشطة واحدة أو مختلفة. و أهم مزايا الاندماج المصرفي تحقيق وفرات الحجم و دوافع النمو و التوسع، و دافع الربحية، و مواجهة المخاطر إضافة إلى أهم دافع ألا و هو زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.

2.الآثار السلبية:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ. تزايد حدوث الأزمات في البنوك :

حيث مست عدد كبير من الدول العضاء في صندوق النقد الدولي خلال التسعينيات كالمكسيك سنة 1994 روسيا و البرازيل سنة 1998 ، فكان لها أثر شديد على مجمل الاقتصاديات لهذه الدول، و امتد تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي، لدول أخرى غير التي حدثت فيها الأزمة، ما جعل أسعار الصرف تعاني ضغط شديد، و تعرضت النظم المصرفية لضائقة حادة جدا.

كل ذلك جعل المجتمع الدولي يبحث عن وسائل لجعل الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا و تقوية بنيان النظام المالي الدولي.

و عليه نستنتج أنه بفعل انتشار ظاهرة العولمة بشدة، و مع التطور التكنولوجي و تطور شبكات الاتصالات جعل عدوى الأزمة المالية سريعة الانتشار من الدول المتطورة إلى الدول النامية.

ب. إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية :

أن للبنوك المركزية أهمية بالغة في تدعيم الاستقلال الاقتصادي و السياسي، فيسعى البنك المركزي على تثبيت اقتصاد الدولة و إرساء الأساس لتنميتها، كذلك ليساعدها على إنجاز مهامها، كخوصصة مؤسساتها و جذب الاستثمار الأجنبي و تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

غير أنه و نتيجة للعولمة المالية، فقد عانت البنوك المركزية للعديد من الدول من انخفاض العملات الوطنية و تدهور أسعار الصرف مما أدّى لإضعاف قدرة بنوكها المركزية على التحكم في سياستها النقدية.

3. البنوك و تحرير التجارة المصرفية :

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات Général Agréments of Trade in Service(GATS) أحد النتائج الهامة، التي اسفرت عنها جولة أورجواي، و هي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (GATS) والتي كشفت عن عدة نتائج هامة أهمها :

- إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995/01/01 و قد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997 و شملت الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات(الجات) عدة أنواع من الخدمات أهمها:

- الخدمات المالية على رأسها الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي.

أولا : مفهوم تحرير تجارة الخدمات :

فالتجارة في الخدمات قد تاخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد كما يحدث في الخدمات المصرفية و شركات التأمين و المكاتب الهندسية، او انتقال مستهلك الخدمة من دولة إلى دولة تقديم الخدمة كما يحدث في حالة السياحة، أو انتقال المشروع الاقتصادي المؤدي إلى الخدمة إلى الدولة المستفيدة كما هو الحال عند إنشاء شركات أجنبية أو فروع لهذه الشركات أو انتقال مواطني دولة من أداء الخدمة في دولة أخرى كما يحدث في حالة الخبراء أو المستشارين الأجانب و الخدمات المصرفية و المالية التي تشملها الاتفاقية بعد ووضع التنظيمات المحلية التي تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية و مع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير و النظم الكفيلة بضمان العلاءة ؟ المصرفية و كفاية رأس المال. و إضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان تماسك النظام المصرفي و الحفاظ على سرية الحسابات التي تتلخص في [17] :

- قبول الودائع و الأموال بين الأفراد و الجهات.
- الإقراض بكافة أشكاله(قروض استهلاكية، الائتمان العقاري)
- التأجير التمويلي.
- خدمات المدفوعات و التحويلات بما فيها (بطاقات الائتمان ، الخصم على الحسابات و الشيكات).
- خطابات الضمان و الاعتمادات المستديمة.
- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير بالسوق الأولية أو غيرها و ذلك من خلال الأدوات الآتية :
- النقد الأجنبي ، المشتقات المصرفية و المالية ، أدوات سعر الفائدة و سعر الصّرف.
- أعمال السمسرة في النقد، خدمات المقاصة و التسوية للأصول المالية، إدارة الأصول.
- تقديم الاستثمارات و الوساطة المالية و الخدمات المالية المساعدة، و يلاحظ أن الخدمات المصرفية و المالية عدا التأمين تشمل الخدمات المصرفية التقليدية و العاملات المصرفية الأدوات الحديثة و أعمال الأسواق المالية.

ثانيا : آثار الاتفاقية على العمل المصرفي :

- تساهم البنوك بجزء كبير في رؤوس أموال في أداء الشركات الوطنية سواء كانت شركات قطاع خاص أو عام أو شركات حكومية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(17) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق ، ص110.

- أثرها على توظيف الأموال الفائضة المتراكمة في البنوك في ظل سياسة الجات التي تفتح الأسواق أمام السلع الأجنبية ذات السعر المنخفض، مما يقلل من فرص الاستثمار الصناعي للدولة.
- تؤثر بشكل مباشر في حالة فتح الأسواق أمام خدمات البنوك الأجنبية لما لها من خبراء و أساليب إدارية متطورة و قوانين، الأمر الذي جعل استعداد الجهاز المصرفي محتما.

4. البنوك و غسيل الأموال :

تشير العديد من المؤشرات إلى تزايد ظاهرة غسيل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة المالية، حيث بلغت عمليات غسيل الأموال 5.2 % من الناتج العالمي أي وصلت إلى حوالي 2 تريليون دولار عام 1998 ، فمع إلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات و انفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، فقد انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة، تلك الأموال التي تحققت من خلال أرباح تجارة المخدرات و تهريب المافيا و تجارة الرقيق و الفساد الإداري و السياسي و الرشوة و الاختلاس و الجاسوسية الدولية و غيرها من الأعمال غير المشروعة.

- توجه الأمم المتحدة تحذيرا شديدا للمجتمع الدولي من خلال تقريرا بالمستندات يرفع الراية الحمراء لمواجهة غسيل الأموال القذرة التي أخذت تنفذ من الثغرات المصرفية في الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية الأخرى.[18]

و ليس يخاف على أحد ما حدث في بنك الاعتماد و التجارة الدولي بفروعه من انهيار نتيجة اتهام إنجلترا المركزي بقيامه بعمليات غسيل الأموال.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أولا : التعريف بغسيل الأموال :

1. غسيل الأموال هو كل الإجراءات التي تتبع لتغيير صفة أموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت أصلا من مصدر مشروع
2. مجموعة العمليات المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال و إظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع أو إخفاء و تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من أنشطة محظورة أو مصدرها أو ملكيتها، في محاولة لتغيير هوية الأموال الغير مشروعة ، لتكون أموالا تبدو في صورة مشروعة.
3. غسيل الأموال هي عمليات متتابعة و مستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى :بالاقتصاد الخفي، في دور النشاط الاقتصادي للاقتصاد الرّسمي أو الظاهرة لإكسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفي و أجهزة الوساطة المالية الأخرى.

(18) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ، ص 231 .

ثانيـا: وسائل و أساليب عمليات غسيل الأموال :

أ. الوسائل و الأساليب المحلية :

1- البنوك المحلية : تعتبر أهم وسيلة يستعملها القائمين على غسيل الأموال و يتم ذلك بـ :

1-1 : وضع الموظفون ودائعهم في البنك و استبدالها بشيكات و حوالات لحامله ثم تداول هذه المستندات في عمليات وهمية أو مشاريع داخلية أو خارجية ثم بإقراض هذه الودائع النقدية و توظيفها و الحصول على عائد منها.

1- 2: فتح اعتمادات مستندية من خلال منظفي الأموال، و عليه فاستخدام الأموال القذرة في عمليات خاصة بالتجارة الدولية.

1-3 : استبدال العملات و المضاربة على العملات الأجنبية من خلال استبدال العملات الضعيفة بالعملات القوية.

1-4 : العمليات الخاصة بالتحويلات الرأسمالية و التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي و ذلك بإيداع مبلغ كبير في بلد معين حجة إنجاز مشروع استثماري ، ثم تحويل و سحب هذا المبلغ و إيداعه في بلده الأصلي، و عند سؤاله عن مصدر الأموال المحولة ، يقوم بتقديم هذه التحويلات من البنوك على أنها نتيجة لنشاط اقتصادي تجاري لبلد أجنبي و هنا يتم إخفاء المصدر.[19]

2- شركات الصرافة :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يقوم الموظفون بالتحويلات النقدية من هذه الشركات، و باعتبار أن الشركات الصرافة مع البنوك في مبالغ كبيرة يوميا ، فإنها تسهل عمليات غسيل الأموال.

3- **تجار المجوهرات و الأشياء الثمينة :**

يقوم القائمون على عمليات غسيل الأموال، بتحويل أموالهم من عملات ضعيفة إلى ذهب و مجوهرات أو أحجارة كريمة أو معادن نفيسة، و تستخدم في ذلك محلات الذهب و المجوهرات و أشياء أخرى ذات قيمة ، لإحتفاظهم بأموال نقدية ضخمة.

4- المحلات التجارية المملوكة لأصحاب الأموال القذرة : مثل فتح معارض لسيارات و السوبرماركت و المطاعم الفاخرة ، و عليه يتم الإنفاق من الأموال القذرة حتى و لو لم تدر هذه المشروعات الأرباح المتوقعة.

5- الدخول في المشروعات الاقتصادية الحيوية: حيث تدخل عمليات غسيل الأموال في صميم النشاط الاقتصادي للدول من خلال المشروعات الاقتصادية الحيوية و العملاقة في العديد من المجالات.

6- شراء المشروعات المتعثرة و المفلسة و المخصصة : و هي من الوسائل الحديثة المبتدعة.

7- بورصات الأوراق المالية : من خلال بيع و شراء الأوراق المالية ، خاصة في البلاد التي تطبق برنامج الخصخصة.

19) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ، ص 257 .

8- صناديق الاستثمار: قام منظموا أو غاسلوا الأموال بتأسيس صناديق استثمار بأنفسهم لهذا الغرض.

9- الحوالات البريدية : و ذلك شراء حوّالات بريدية و استخدامها في معاملات أصحاب الأموال القذرة أو إيداع هذه الحوالات البريدية في حسابات مصرفية و ينقلها أشخاص إلى حسابات خارج البلاد.[20]

ب. الوسائل و الأساليب العاملية :

1. إعادة الإقراض :

من خلال تهريب الأموال للخارج و إيداعها في إحدى البنوك في دولة ثم نقلها بعد ذلك إلى بنك آخر في دولة أخرى ، و تجري عمليات الإقراض على هذه التحويلات.

2. **النقل المادي للأموال :** من خلال تهريب الأموال عن طريق الطائرات التجارية و العادية.

3. **التغلغل في النظام الاقتصادي للدول :** في بداية هذا العام الحالي صرحت إدارة مكافحة الجريمة في بريطانيا بأن حكومات عديدة في دول العالم الثالث تتلقت أموالا من العصابات الدولية لتهريب المخدرات و تقوم بعملية غسل لهذه الأموال القذرة في بلادها و ذلك بإصدار سندات حكومية و إشعارات ضمان ائتمان بما يضفي عليها الصفة الشرعية.

4. **تهريب السلع الثمينة :** من خلال شرائها و تهريبها من دولة لأخرى و الحصول على قيمتها بموجب شيك يودع في البلد الأجنبي المباعة فيه هذه السّلع .

5. **بعض البنوك العالمية :** من خلال فروعها الخارجية خاصة في جزر الباهاما و سنغفورة و هونغ كونغ حيث تتدفق الأموال العالمية على هذه المراكز المالية من جميع أنحاء العالم.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

6. **النقود البلاستيكية(بطاقة الائتمان) :** يقوم غاسل الأموال بصرف المال في أية ماكنة صرف آلية في أي بلد أجنبي ، ثم يقوم الفرع الذي صرف فيه بتحويل المال إليه من فروع مصدر البطاقة، فيقوم هذا الأخير بالتحويل تلقائيا، و يخصم القيمة على حساب عميله.

7. **الانترنيت :** يعتبر أحدث وسيلة لغسيل الأموال المشبوهة خاصة و أنها أيسر في التعامل مع البنوك، فضغطة مفتاح تفتح له أفاق الدخول في الحسابات و الأنشطة مالية و المصرفية في أي جهة من العالم[21] .

ثالثا : مواجهة غسيل الأموال على المستوى الدولي :

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المتاجر الغير مشروعة في المخدرات و المؤثرات العقلية في فيينا بالنمسا في 1988/12 :

تهدف الاتفاقية إلى دعم التعاون الدولي في مجال التصدي بمزيد من الفعالية لمختلف مظاهر أنشطة التجار الغير مشروعة في المخدرات و المؤثرات العقلية ، حيث تنص على أن يتخذ كل طرف من الأطراف ما يلزم من تدابير لتجريم كل الأفعال المتصلة بهذا النشاط في إطار القانوني الداخلي ، و تقدم الأطراف لبعضها البعض أكبر قدر من المساندة القانونية المتبادلة في أي تحقيقات و ملاحقات و إجراءات قضائية تتعلق بأي

(20) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق ، ص 259 .

(21) نفس المرجع السابق ، ص 261 .

جريمة المؤمن منصوص عليها في هذه الإتفاقية فضلا على إنشاء قنوات اتصال فيها بين أجهزتها المختصة في تيسير التبادل المأمون و السريع للمعلومات.

2. الاتفاقية العربية لمكافحة المتاجرة غير المشروعة في المخدرات و المؤثرات العقلية :

وقعت في 1994/01 من خلال مجلس الوزراء الداخلية العرب و التي تضمنت تجريم إنتاج أو صناعة أو زراعة أو إدارة تمويل أية مخدرات أو مؤثرات عقلية أو حيازتها أو تبادلها أو نقلها أو المتاجرة فيها، بأية صورة غير الأحوال المرخص بها أو صنع معدات أو مواد مع العلم بأنها تستخدم من أجل الزراعة أو إنتاج أو صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية بشكل غير مشروع.

3. لجنة بازل للرقابة المصرفية :

توصلت اللّجنة إلى وضع القواعد الرقابية الفعّالة التي يجب أن يلتزم بها عالمنا كحد أدنى للضوابط الرقابية الواجب توفرها، و طرحها على السلطات الرقابية في كافة دول العالم لإبداء الرأي حيث يتم على إثر ذلك صياغة بنود القواعد الرقابية العالمية في صورتها النهائية و عرضها على صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لإكسابها تأييد و قبول عالميين، فقد أقترح دمجها ضمن برامج صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إطار السعي لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بصفة عامة و الاستقرار المالي بصفة خاصة، و تقوم اللّجنة في عملها على عدة مبادئ أهمها وضع الشروط الواجب توفرها لتطبيق النظام الرقابي المصرفي الفعّال و وضع معايير معينة عند منح الترخيص و الهياكل المطلوبة للبنوك، و كذا تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال البنك و مكوناته و مدى قدرته على امتصاص الخسائر بما يعرف بمعايير كافية رأس المال، و الإلتزام بأساليب الرقابة البنكية المستمرة ، مع التأكيد على ضرورة توافر البيانات و تحديد السلطات الرسمية للمراقبين و تنظيم العمليات المصرفية عبر الحدود[22] .

4. لجنة العمل للإجراءات المالية المتعلقة بغسيل الأموال :

شكلت اللّجنة بقرار من المؤتمر قيمة الدول الصناعية الذي عقد في باريس 1989/07 ، حيث أطلق عليها اسم لجنة العمل للإجراءات المالية Financial Action task Forceon (FAFT) ، و تختص بدراسة منح استخدام البنوك و المؤسسات المالية كجهات لغسيل الأموال الناتجة بصفة خاصة عن تجار المخدرات ، و إصدار عدة توصيات بعد الدراسة المتأنية لمواجهة ظاهرة الغسيل. و تتركز عضوية اللّجنة في دول أوربا و أمريكا الشمالية و أسيا حيث تضم ستة و عشرون دولة هي:النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، سنغافورة اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، اليونان ، هونغ كونغ ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان لوكسمبورغ ، هولندا، فضلا عن بعض المنظمات الدولية.

و تتركز أنشطة لجنة FAFT في متابعة المستحدثات و تبادل المعلومات فيما يتعلق بأساليب غسيل الأموال و تعريف العديد من الدول غير الأعضاء و الهيئات و المنظمات الدولية المعنية بتنظيف أو غسيل الأموال و

(22) نفس المرجع السابق ، ص 270 .

التعريف بأهمية خطورة ظاهرة غسيل الأموال و كذلك التعريف بالأساليب المستحدثة بعمليات غسيل الأموال و طرق مواجهتها، و متابعة تنظيف أو غسيل الأموال الناتجة عن جرائم أخرى غير جرائم المخدرات.[23]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(23) نفس المرجع السابق ، ص 271 .

IV - النظام البنكي الجزائري قبل الإصلاح المالي لعام 1986 :

في المراجع الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1986 ، تميز النظام المصرفي الجزائري بتنظيم خاص و قواعد محددة ، و كان ذلك يستند على خلفية أيديولوجية و فلسفة عامة ارتكزت عليها المبادئ الوطنية.

الفلسفة التي قام عليها النظام و إصلاح 1971 :

الفلسفة التي قام عليها النظام المصرفي الجزائري هي نفس الفلسفة التي قام عليها النظام الاقتصادي الوطني المتركزة على التخطيط المركزي المستند على مبادئ الاقتصاد الاشتراكي فكل عمليات الاستثمار و الإنتاج و التوزيع و التمويل تتخذ بطرقة إدارية، فالبنك لا يملك الحرية في إختيار التمويلات التي يراها مناسبة بل هو ملزم بتمويل أي مشروع معتمد في الخطة متى قدمت المؤسسة صاحبة المشروع خطة التمويل اللازمة، فالقرار التمويلي مرتبط بقرارات هيئة التخطيط التي تقوم بتقدير الجدوي الاجتماعية و الاقتصادية للمشروع. و لا بد أن يكرس نظام التمويل لتحقيق الأهداف و لا يتم هذا إلا بمراقبة التدفقات النقدية، و تخلص إلى أن قرارات التمويل ترتبط بقرارات الاستثمار و هي تابعة لها، يعني أن الدائرة البنكية و النقدية ترتبط بالدائرة الحقيقية و أن قرارات التمويل التي تقوم بها البنوك كان إتخاذها يتم عمليا في مكان آخر غير البنك.

أولا : الاتجاه العام لتطور نظام التمويل :

تم تأميم البنوك الأجنبية في 1966 و تكرست نشاطاتها في تمويل التنمية الوطنية حيث يقوم كل بنك بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد، و قبل قرارات التأميم فمر نظام التمويل الوطني بتطورات هامة بداية بإنشاء البنك المركزي الجزائري و الصندوق الجزائري للتنمية ، و بعدها إنشاء بنك متخصص في تمويل السكن و هو الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و إنشاء عملة وطنية في 1964 (الدينار الجزائري) و تدعيم النظام المالي الوطني ببنوك أخرى مثل:

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية و بنوك أخرى، مواجهة الحاجيات الجديدة للتمويل، لذا فكان النظام المصرفي الجزائري في طور التشكل و يكتسب بعد صفة النظام المستقر.

ثانيا : نشاطات التمويل و دور النظام البنكي :

لم تكن عمليات الاستثمار و الفلاحة ومن أولويات البنوك التجارية ، الأمر الذي جعل السلطات تعتمد على الخزينة و البنك المركزي للقيام بهذه المهنة.

1. تمويل النشاط الاقتصادي و التخصص البنكي :

قبل 1971 كان الأمر متعلق بالبحث عن كيفية ضمان استمرار النشاط الاقتصادي أمام شحنة من الموارد المالية من جهة ، و عدم قيام المصرفي الأجنبي بدوره التمويلي من جهة ثانية ، و نلاحظ تدخل كلا من الخزينة و البنك المركزي في عملية تمويل القطاع الفلاحي، بينما اتجه دور الصندوق الجزائري للتنمية نحو ضمان تمويل عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، و القرض الشعبي الجزائري فعرف ما يسمى بالتخصص مثل: تكفل البنك الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي، و بنك الجزائر الخارجي بتمويل عمليات التجارة الخارجية، مما أدى إلى وجود سلبيات نتيجة فكرة التخصص أهمها:امتياز الاحتكار في

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

قطاعات عديدة و عمليات بنكية متنوعة الذي نتج عنه غياب المنافسة بين البنوك مما أدى إلى الحد من استعمال الموارد المالية بشكل جيد.

2. مراجعة علاقات التمويل على ضوء الإصلاح المالي لعام 1971 :

حدث هذا الإصلاح عن طريق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة و هي:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل، ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل"البنك الجزائري للتنمية"
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة و البنوك الأولية و المؤسسات.

و تتم عملية التمويل البنكي للمؤسسات العمومية، بقيام هذه ا لخيرة، بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد يمكنه مراقبة و متابعة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات بالنسبة لقروض الاستثمار، تقوم البنوك بمنحها إذا تحصلت تلك المؤسسات على تسجيل المشروع بالخطة، و تقدم خطة التمويل التي يحضرها البنك الجزائري للتنمية و تلتزم الخزينة بكفالة تلك المؤسسات.

أما قروض الاستغلال فتقوم البنوك التجارية ذاتها بمثل هذه القروض بعد أن تقدم لها المؤسسات المعنية مخططاتها السنوية و تقديراتها التمويلية، و للبنك الحق في إدخال تعديلات و المصادقة على بداية تنفيذها.

و ابتداءا من 1978 تمّ التخلي عن مبادئ إصلاح 1971 ، حيث حلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بقروض طويلة بدلا من قروض بنكية متوسطة الأجل و هذا ما أثر على ضعف إدارتها في تعبئة الإدخار.[24]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الخصائص العامة لنظام التمويل الوطني:

إنّ التركيز على تمويل الاستثمارات الهامة المخططة بهدف التنمية السريعة على أولوية المصلحة التجارية للبنوك، فقد عرقلت السياسات الإقراضية التي أوجبت على البنوك انتهاجها و إذا تفحصنا تنظيم النظام البنكي و آلياته عبر المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى 1986 نستنتج ما يلي:

- ملكية النظام البنكي بما في ذلك من بنوك تجارية تعود إلى الدولة و هذا يعني ان أداء تلك البنوك يكون وفقا لتوجيهات الأهداف التنموية العامة التي تضعها السلطات العمومية، مما ألغى الفرصة لإنشاء بنوك خاصة.
- تنعكس الخاصية السابقة من جهة على الدور المتعاظم الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات النقدية و توجيهها بطريقة إدارية.
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية، فنجد الخزينة تمنح القروض كما لو أنها بنك، و نجد البنك المركزي في السنوات الأولى من الاستقلال يتدخل في منح القروض للقطاع الفلاحي و كذا البنوك التجارية تمنح هي الأخرى قروض لقطاعات ليست من إختصاصاتها.

(24) الطاهر لطرش ، نفس المرجع السابق، ص116 .

- هيمنة الخزينة على النظام البنكي تسببت في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي.
- توزيع القروض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة بمعنى لا توجد ضمانات وكذا التراخي في متابعة و مراقبة عملية القرض مما نتج عنه تراكم الديون.
- خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوطين المسبق و الموحد، فالبنك لا يمنح القرض حسب الفرصة المتاحة و إنما يمنحه إلى المؤسسات التي عملياتها المالية موطنة لديه و ليست مخيرة في عملية التوطين و إنما هي ملزمة بقرار من وزارة المالية.
- يقوم النشاط البنكي على مبدأ التخصص حيث كل بنك يتولى تمويل بعض فروع الاقتصاد دون التدخل في تمويل فروع هي من اختصاصات بنوك أخرى.
- النظام المصرفي في مستوى واحد بمعنى أن لا سلطة حقيقية للبنك المركزي على سلوك البنوك التجارية.

هيكل النظام البنكي في هذه المرحلة "1962-1986" :

أولا : البنك المركزي الجزائري :

تم تأسيسه في الجزائر المستقلة في 13-12-1963 بموجب قانون رقم 62-144 و ورث اختصاصاته من بنك الجزائر في عهد الاستعمار و تأسيسه كان بهدف قطع و بتر أي عهد له بالاستعمار و إبراز سيادتها و استقلالها وله مهام عدة أهمها إصدار نقود و تحديد معدل الخصم و استعمالاته و هو بنك البنوك بمعنى أنه مسؤولا عن السياسة النقدية و الاقراضية و بنكا للحكومة حيث يقدم تسهيلات بإعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها و بالرغم من المهام التي أسندت إليه لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام بالميدان لأن البنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية و كانت الخزينة سببا في التوسع النقدي.[25]

ثانيا : البنك الجزائري للتنمية:

تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 07-05-1963 و في 1972 أصبح يسمى البنك الوطني للتنمية. و ورث هيكله أربع مؤسسات للائتمان و الارتهان ، صندوق صفقات للائتمان طويلة الأجل و هذه المؤسسات هي: القرض الوطني، صندوق الودائع و الارتهان ، صندوق صفقات الدولة ، صندوق تجهيز و تنمية الجزائر. أما في مجال الإقراض فمهمته متوسطة و طويلة الأجل.

ثالثا : الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط :

تأسس في 10-08-1964 بموجب قانون رقم 64-227 مهمته جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد أما في مجال القرض فيتولى عمليات تمويل البناء و الجماعات المحلية كما له إمكانية شراء سندات التجهيز تصدرها الخزينة العمومية. ابتداء من 1971 كرس الصندوق كبنك وطني للسكن بقرار من وزارة المالية و زادت موارده المالية نتيجة لحافز السكن.

(25) الطاهر لطرش ، نفس المرجع السابق ، ص119 .

رابعا : البنك الوطني الجزائري :

أنشأ في 13-05-1966 و باعتباره بنكا تجاريا فإن البنك يتولى عملية جمع الودائع و منح القروض قصيرة الأجل و التكفل بمنح قروض للقطاع الفلاحي و التجمعات المهنية للإستيراد.

خامسا: القرض الشعبي الجزائري:

تأسس في 14-05-1966 و هو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه و يتولى جمع الودائع و منح القروض قصيرة الأجل و ابتداء من 1971 أصبح يمنح قروض متوسطة الأجل و تبعا لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل بمنح القروض للقطاعات الحرفية و الفنادق و قطاعات السياحة.

سادسا:البنك الخارجي الجزائري :

تأسس في 01-10-1967 بموجب الأمر 67-204 و هو بنك تجاري تأسس تبعا لقرار تأميم القطاع البنكي و يتولى عمليات التجارة الخارجية مثل:قروض الإستيراد و التأمين للمصدرين المحليين تقديم الدعم المالي لهم ففي هذا البنك تركز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل:سونطراك، شركات الصناعات الكيماوية و البيتروكيمياوية، و قطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بمبدأ التخصص.

سابعا : بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

تأسس في 13-03-1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 وهو بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل و يمثل بنك تنمية بإعتباره يستطيع القيام بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال [26] و هو بنكا متخصص في القطاع الفلاحي و يمنح قروض تهدف لترقية الأنشطة الفلاحية و الحرفية و تمويل أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة الريفية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثامنا : بنك التنمية المحلية :

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30-04-1985 و هو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل مرحلة الاصلاحات. و يتولى جمع الودائع و منح القروض لصالح الجماعات و الهيئات العامة المحلية و يمكن القول أن التكييفات التي تدخل من حين لآخر على هذا النظام لهي دليل على عدم الاستقرار و فقدان الهوية البنكية لهذا النظام.

(26) شاكر القزويني ، نفس المرجع ، ص 63 .

V- هيكل النظام البنكي على ضوء الاصلاحات :

إنّ أصل الخلل في النظام المصرفي الجزائري هو قائم بين اعتبارات لتمويل التنمية و أولياتها و بين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها العمل بفاعلية لضمان تطويرها، و هذا الأخير بدفع لإدخال إصلاحات عميقة.

نقاط إصلاح النظام البنكي :

إن تعثر النظام الاقتصادي السابق أدى إلى التفكير بنظام جديد يهدف إلى تبني قوى السوق كقواعد للقرار و أوليات للضبط الاقتصادي، و ذلك بتبني مفاهيم أخرى كدور المبادرة الخاصة في مجمل النشاط الاقتصادي، و تخصيص الموارد وفق آليات القيمة التي تنعكس في الشكل النقدي للسوق و دفع عوامل الإنتاج وفق إنتاجيتها الحدية.

1. الإصلاح النقدي 1986:

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القرض تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، و ذلك ليوحد عمليا الإطار القانوني الذي يسير النشاط بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها، و بفضل هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك.

- الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات البنوك التجارية.
- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل حيث يمكن للبنوك أن تستلم الودائع مهما كانت مدتها و شكلها ، و استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- **تقليل دور الخزينة في نظام التمويل :**

2. قانون 1988 و تكييف الإصلاح :

جاء قانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988،المعدل و المتمم للقانون 86-12 و مضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات. و بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية، تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي و الأخذ بمبدأ الربحية و المردودية.

- بإمكان أي مؤسسة مالية غير بنكية القيام بعمليات التوظيف المالي، كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات محلية أو أجنبية.
- كما للمؤسسات اللجوء إلى الإقتراض من الجمهور على المدى الطويل، كما تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية[27] .

النظرة الجديدة و إصلاح عام 1990 :

قانون رقم 90-10 الصادر في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض نص تشريعيا على أفكار جديدة إلى جانب أفكار قانون 86 و 88 و الميكانزمات و المبادئ التي يعتمدها تعكس الصورة التي سوف يكون عليها

(27) الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص197 .

النظام مستقبلا و أهمها :

1. الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية :

تبنى القانون النقد و القرض الفصل بين الدائرتين، و ذلك على أن تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية المحددة من السلطة النقدية مما يحقق جملة من الأهداف :

- استعادة البنك المركزي لدوره في تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و الخاصة.
- منح القروض يقوم على شروط غير تمييزية بين المؤسسات العامة أو الخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

2. الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة :

كانت الخزينة سابقا لها دور في تدبير التمويل اللازم، و ذلك باللجوء للموارد المتأتية من الإصدار النقدي، ما أدى إلى تداخل صلاحيات الخزينة و السلطة النقدية و اعتمد قانون النقد و القرض للفصل بين هاتين الدائرتين ، فلم تعد للخزينة الحرية في تمويل عجزها باللجوء للبنك المركزي ، و يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف الآتية:

* استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
* تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، و تسديد الديون السابقة عليها.
* تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها.
* الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

SAHLA MAHLA
للمساعدة في مذكرات التخرج في الجزائر

3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض:

كانت الخزينة سابقا تتولى تمويل استثمارات المؤسسات العامة، و اقتصر دور النظام البنكي على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، و أتى قانون النقد و القرض لحل المشكلة بإبعاد الخزينة من منح القروض للإقتصاد و اقتصارها على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة و الفصل بين الدائرتين بما يسمح بتحقيق الأهداف :

* تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
* استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها (منح القروض).
* لا يخضع توزيع القرض لقواعد إدارية و إنما يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4. **إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة:**

تميزت السلطة النقدية سابقا بالتشتت، فوزارة المالية تتحرك بصفتها السلطة النقدية، و الخزينة تلجأ إلى البنك المركزي في أي وقت عند العجز بصفتها سلطة نقدية، و البنك المركزي يعتبر نفسه سلطة نقدية باعتباره أسماها: مجلس النقد و القرض[28] و جعلها وحيدة لضمان انسجام السياسة النقدية.

5. وضع نظام بنكي على مستويين :

كرس قانون النقد و القرض هذا المبدأ و ذلك بالتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، مما سمح للبنك المركزي أن يكون آخر مصدر إقراض حسب مقتضيات الوضع النقدي .

ألغى قانون النقد و القرض كل القوانين و الأحكام المتعارضة مع أحكامه، و ألغى صراحة كل الأحكام الواردة في قانوني أوت 1986 و جانفي 1988.

آليات عمل النظام البنكي في إطار قانون النقد و القرض :

نحاول تحت هذا العنوان أن نتعرف على كيفية عمل هذا النظام في ظل القواعد المتاحة من قانون النقد و القرض.

1. مهام بنك الجزائر:

استرجع هذا البنك في ظل الاصلاحات مكانته و دوره في مراقبة عمل نظام التمويل إلى جانب وظائف البنك المركزي التقليدية، و تولى دور الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا و خارجيا، و استقرار أسعار الصرف، و تحددت مهمته كبنك الجزائر في:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أولا : إصدار النقود :

يشمل مفهوم النقود هنا الأوراق النقدية و القطع المعدنية. كما يقوم البنك المركزي و ذلك عن طريق التنظيم بتعريف الأشكال التي تأخذها الوحدات النقدية خاصة ما يرتبط بحجمها و قيمتها[29] و يتولى البنك المركزي عملية إصدار وفق آليات استلام إحدى عناصر الأصول التي هي حقا له و هي:

- ذهب و عملات أجنبية التداول.
- سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية.
- مستندات مقبولة ، محسومة أو مرهونة.

و يتحدد الإصدار حسب مقتضيات الوضع النقدي و الاقتصادي، مع الأخذ بقدرة البنوك التجارية على توسيع السيولة العامة من خلال سرعة تداول النقود.

ثانيـا : علاقة البنك المركزي بالبنوك :

تقوم هذه العلاقة على مبدأين هما :

(28) الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 198.
(29) قانون النقد و القرض ، المادة الخامسة.

- يعد البنك المركزي بنك البنوك من خلال التحكم في تطورات السيولة.
- يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للاقتراض من خلال إعادة التمويل.

ثالثـا: علاقة البنك المركزي بالخزينة:

قامت العلاقة على إبعاد الخزينة عن نظام التمويل، و إحلال البنك المركزي بشكل فعلي لقمة النظام النقدي ، و حسب المادة 87 من قانون النقد و القرض، فالخزينة لا يمكنها ان تستفيد أكثر من 10% من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة مالية، تقتطع الايرادات العادية لميزانية الدولة، لسنة مالية سابقة و مدة التسبيقات لا تفوت 240 يوما خلال السنة الواحدة [30]

رابعا : تسييرالسوق النقدية :

يمكن للبنوك و باقي المؤسسات المالية الدخول في السوق النقدية، أما المؤسسات الأخرى لا يمكنها ذلك إلا بقرار صريح من مجلس النقد و القرض ، و صفة الدخول تكون في شكل مقرضة فقط، و يتم بواسطة هذه السوق دمج التعاملات قصيرة الأجل في الاقتصاد ، و يتولى البنك المركزي مهمته في التنظيم و التسيير، و تنسق العمليات في السوق النقدية بين عارضي الأموال و طالبيها بواسطة سماسرة أو وسطاء مقابل عملات على حساب المقتضرين.

2. مهام البنوك و المؤسسات المالية :

إنّ الإصلاحات التي أتى بها قانون النقد و القرض أخفت مبدأ التخصص البنكي لذا وجب على السلطة النقدية وضع معايير تحترم من طرف البنوك و المؤسسات المالية بضمان سلامة العمليات المالية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أولا : أداء البنوك و المؤسسات المالية :

بعد إبعاد الخزينة عن مهمة القرض، تولت البنوك مهمة جمع الأموال و توزيع القرض دون مركزية التمويل ما جعل وجود مناخ تنافسي، و هذا الوضع الجديد للبنوك مكنها من تطوير وسائلها من خلال تعبئة الإدخارات الزمنية و التقليل من التسرب النقدي خارج النظام المصرفي، لذا فهي الآن تقوم بعمليات أساسية و أخرى ثانوية في ظل قانون النقد و القرض.

1. العمليات الأساسية :

* جمع الودائع مهما كان نوعها.
* منح القروض مهما كانت طبيعتها دون النظر للطبيعة القانونية للمؤسسةأو القطاع و ذلك بتطبيق معايير المردودية و الربحية.
*وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن، و ذلك بإدخال ثقافة استخدام هذه الوسائل و اقناع الجمهور بذلك.

2. **العمليات الثانوية :** و هي ناشئة عن العمليات الأساسية :

- عمليات الصرف لصالح العملاء.
- توظيف القيم المنقولة و الموجودات المالية و لإكتتاب لها (شراء ، ادارة ، بيع).

(30) الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 211 .

- لاستشارات و تولي الإدارة(مالية ، هندسية) بهدف تنمية المؤسسات.

- عمليات الإيجار للأموال المنقولة و غير المنقولة.

- قبول أموال الجمهور بغرض التوظيف (دون اعتبارها ودائع).

- المساهمة في مؤسسات أخرى (شراء أسهم).

ثانيــا : إعادة تمويل البنوك :

تتحصل البنوك على الأموال اللازمة للتمويل من ثلاثة مصادر:

الأموال الخاصة لهذه البنوك ، ودائع ، الأموال الناتجة عن إعادة لتمويل لدى مؤسسات أخرى. فالمصدر الأول محدد بالقانون و الودائع متذبذبة، فإنّ إعادة التمويل لدى مؤسسات مالية أخرى، يتم إما بإعادة الخصم أو إعادة التمويل بالسوق النقدية.

1. إعادة الخصم : يعني لجوء البنك إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل عن سندات قام البنك بخصمها للغير ، و قد تكون سندات خاصة أو عامة. و في ظل قانون النقد و القرض تمّ تحديد شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي و يحدد البنك المركزي سقف المبالغ المخصصة لإعادة الخصم.

2. إعادة التمويل في السّوق النقدية :

هناك فرصة أخرى للبنوك إعادة التمويل و هي اللجوء للسوق النقدية و يتم ذلك بطريقتين :

الأولى: تتم مقابل تقديم سندات على سبيل الضمان.

الثانية: تتم بدون تقديم سندات و هي عمليات على البياض، و في حالة عدم كفاية الأموال بالسوق ما بين البنوك ، يتدخل البنك المركزي في السّوق النقدية بالطرق الآتية :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ. الشراء النهائي :

تتم الطريقة بشراء بعض السندات العامة او الخاصة و تتنازل البنوك في هذه الحالة نهائيا، و يتولى البنك المركزي مبلغ تلك الأوراق من الأفراد المسحوبة عليهم مباشرة في تاريخ الإستحقاق.

ب. اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة :

يحدد البنك المركزي مبلغا للتدخل اليومي حسب مقتضايات السوق و في هذه الحالة يتنازل البنك الذي يطالب غعادة التمويل عن السندات التي بحوزته لمدة هي تقريبا مدة القرض.

جـ. إتفاقية إعادة الشراء لمدة سبعة أيام : لمواجهة الحاجات المالية. [31]

3. العمليات الخارجية للنظام البنكي الجزائر:

إنّ الطريق أمام النظام البنك لإندماج و كسب الخبرة و اكتساب الفعالية المطلوبة لإستفادة من المزايا التي تقدمها عولمة النظام المالي و تجنبب المساوئ التي تنجم عن التغييرات المستمرة في هذا النظام . [32]

---

(31) الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 220.

(32) الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 222.

أولا : التدخل في سوق الصرف يهدف البنك المركزي من تدخله إلى تدعيم العملة الوطنية (الدينار) ، و ضمان استقرارها، و يتولى شراء و بيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية و إعادة خصم هذه السندات، و إيداع احتياطات الصرف و توظيفها و فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري و التي تقوم بعمليات التصدير أو تتمتع بامتياز أملاك الدولة المنجمية و الطاقوية.

كما يقوم بعمليات الإقتراض و الإكتتاب في سندات مالية محررة بعملات أجنبية في الأسواق المالية و التي تكون مسعرة بشكل منتظم ضمن الفئة الأولى، كل هذه المجهودات على المستوى الصرف تهدف إلى التحكم في حركة رؤوس الأموال و الإستفادة من مزايا التدفقات المالية على المستوى الدولي.

ثانيا : مراقبة الصرف :

ميز قانون النقد و القرض ما بين المقيمين و غير المقيمين، و يعتبر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون مركز نشاطه الرئيسي داخل الجزائر مقيما و غير المقيم كل من يكون مركز نشاطه خارج الجزائر.

و حسب هذا فإنه يمكن ادخال رؤوس أموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات خارج هيمنة الدولة، و يقوم مجلس النقد و القرض بتنظيم إجراءات التحويل مع الأخذ في عين الإعتبار تحقيق الأهداف الآتية :

- إنشاء مناصب عمل و ترقية الشغل.
- تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين.
- تحسين المستوى التكنولوجي بالحصول على الوسائل التقنية و العلمية لبراءات الإختراع و العملات التجارية و العملات المحمية بالجزائر طبقا للإتفاقيات الدولية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

VII - المظاهر الجديدة للنظام المصرفي الجزائري :

إتخذت العديد من الدول العربية في المنطقة برامج شاملة لإصلاح الاقتصاد في إطار اتفاقيات هذه الدول مع الصندوق النقد الدولي ، و هذه البرامج الاصلاحية موجهة نحو إعادة الهيكلة الاقتصادية و المالية و نحو دعم الإنتاج المهيأ للتصدير. و من بين السياسات التصحيحية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي تطفو سياسة الخوصصة على السطح كوسيلة للتغلب على إختلالات التوازن داخليا و خارجيا و تاتي الجزائر في مقدمة الدول العربية التي التزمت ببرامج الخوصصة حيث كان ينتظر في المرحلة الولى للخوصصة في الجزائر أن توضع موضع التنفيذ في غضون عام 1995 ، و إن تركز عن قطاعي السياحة و التجارة.

و كانت الحكومة قد خصصت 112 مليار دولار في الموازنة الجديدة لعام 1995 من أجل النهوض بالمشروعات العامة و الخوصصة الجزئية المرخص بها أي بيع 4 % من أسهم المؤسسات العامة غير الاستراتيجية للقطاع الخاص الجزائري و الأجانب و قد أقدمت الجزائر أيضا على برنامج موجه نحو تحرير التجارة الخارجية امام القطاع الخاص قصد تصعيد مجال نشاط هذا القطاع ليغطي عمليات الإنتاج و التوزيع فضلا عن التسويق بدلا من التركيز فقط على النشطة التجارية(استيراد و تصدير) التي تحقق الأرباح السريعة.[33]

إصلاح البنك المركزي :

يتم إصلاح البنك المركزي اولا لإصلاح النظام الاقتصادي، و لا يمكن لنا استشفاء واقع البنك المركزي في الاقتصاديات المخططة إلا من خلال الخوض في غمار الوظائف التي توصف بأنها عالمية و المنوطة بالبنك المركزي. و تهدف عملية إصلاح البنك المركزي إلى ضمان سيولة النظام البنكي و إعدادالأطر المؤسساتية في إعداد و تطبيق البرامج الكفيلة بتحقيق إستقرار إقتصادي كلي. و لابد من إصلاح الجانب المؤسساتي من حيث تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض البنكية و تطوير و تفعيل السوق النقدي و السوق المالي، و يشترط في ذلك : توحيد المعايير المحاسبية، و توفير معلومات محاسبية دقيقة و مدى تحقق استقلالية البنك المركزي. اما الإصلاحات المتعلقة بسوق الأوراق العمومية ارتكزت على:

- أن يحسن البنك المركزي تسهيلات القروض و تطوير الأسواق المالية.
- القيام بمتابعة و فرض الضمانات الكافية لتجاور المخاطر.
- المراقبة النقدية غير المباشرة من خلال وجود سوق بين البنوك.

اما اصلاحات البنك من جهة سوق الصرف تتمثل في تسهيل المرور إلى عملية التحويل و تدعيم ركائز تطوير سوق الصرف بين البنوك و اعتماد الحيطة في اجراءات تسيير الاحتياطات و ضمان تطبيق و تطوير عملية الصرف و التنسيق العمليات النقدية مع عمليات الصرف، و إعداد استراتيجية لعمليات التحويل أو الإصلاح دون خسائر.

---

(33) حسين عمر ، الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ص 104.

و لابد من مراقبة البنوك ، وخاصة بعد ظهور البنوك الخاصة و بروز قوى السوق كمحدد أساسي لمنح القروض عوض عن الحكومة و البنك المركزي ، و نجد أن النظام البنكي يعاني من غياب معايير محاسبية محددة و غياب قواعد لتجميع ميزانيات المؤسسات الشركات الخاصة في ظل إعادة الهيكلة و لهذا لابد من مراقبة البنوك التي تقتضي تطوير مجالين أساسيين :

- تحسين الطرق المحاسبية و طرق تقسيم نوعية القروض.
- تأهيل الكفاءات اللاّزمة التي تقوم بعملية التفتيش في الميدان.

أما إعادة الهيكلة البنكية فأظهرت نقص في الإطارات ذات الخبرة العالية. لذا لابد من إعادة استراتيجية ، إعادة هيكلة شاملة من حيث تبويب البنوك بحسب دورها في الاقتصاد و وضع الإطار القانوني اللازم لتسيير الأصول غير المنتجة و تحصيل مدخول البنوك التي تم تصنيفها، إما إصلاح نظام الدفع، يتوجب وضع السياسات الكفيلة بتشجيع الإيداع و المبادلات في مجال خدمات الدفع التي اعتمدتها البنوك التجارية الخاصة.

و عملية إصلاح البنك المركزي من الناحية المحاسبية تقتضي اتخاذ الإجراءات الآتية :

- تطبيق المبادئ و المعايير المحاسبية و إعداد برامج معلوماتية جديدة (Logiciel) للمعالجة المحاسبية.
- تحسين طريقة نشر القوائم المالية التي يعدها البنك المركزي و المستعملة من قبل أطراف داخلية و خارجية.
- تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يسمح بتقييم النشاطات البنكية و تسيير المخاطر التي يتعرض لها البنك المركزي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و تبعا لما سبق نرى أن عملية إصلاح البنك المركزي في الاقتصاديات المخططة، كخطوة أساسية لعملية إصلاح النظام البنكي و من إنجاز عملية الإنتقال إلى اقتصاد السوق.

الإطار الصحيح لإصلاح الوضع الاقتصادي الجزائري :

إن الجزائر في الوقت الراهن تعتبر غير قادرة على تحقيق قدرة على الصناعة و التنافس في السوق المحلي ، ناهيك عن السوق العالمي، خاصة و ان هذا يتطلب إنتاج بحجم كبير من المنتجات و استخدام تكنولوجيا عالية.

فالجزائر مطالبة بتحسين صناعتها في إطار تحسين تقنياتها للتسيير، و تطوير اليد العاملة و المؤهلة.

و نتيجة للتغييرات و التقلبات الاقتصادية اتخذت السلطات العامة بعض التدابير الهادفة لتنظيم المؤسسات المالية، بما يتماشى و تطور القطاع البنكي الدولي، للخروج من ازمة التسيير الاشتراكي و الدخول لمرحلة اقتصاد السوق. و السياسة النقدية المنتهجة بالجزائر تقتصر على مراقبة التوزيع المباشر للائتمان ، و إعادة التمويل من خلال تحديد هيكل معدلات الفائدة.تلقت الجزائر دفعة قوية في بداية التسعينات بانعقاد المؤتمر الوطني للبنوك سنة 1993حيث تضمنت دراسة كيفية تعامل البنوك مع الزبائن و دراسة العلاقة بين البنك و المحيط و كذلك إدخال معايير في نمط التسيير من حيث تقديم القروض و تنمية الودائع، و تعبئة الإدخار و فتح المجال للاستثمارالأجنبي فإذ قورنت الجزائر بجيرانها تونس و المغرب ، نجد المغرب لجأ إلى

خوصصة لشركاته خلال الفترة 1996-1992، و عليه إستطاع إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال أكبر الشركات ، كشركة دايو الكورية الجنوبية.

أما تونس بلجوئها لتنفيذ برامج الخوصصة، و بتطبيق الاجراءات التي أعدتها الحكومة التونسية للإستثمار الأجنبي المباشر يتوقع أن يكون تدفق رؤوس الأموال يصل إلى 2.2 مليار دولار سنة 2001.

أما عن الجزائر فإن برنامج الخوصصة لا يزال في بدايته، و البورصة لم تنطلق فعلا سنة 1999، و عملية التمويل لا تزال تتم بواسطة البنوك ؟

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفصل الثامن

العولمة وآثارها على التنمية

الإقتصادية في الدول النامية والوطن العربي

تشكل الإتجاهات نحو العولمة ، عولمة الإقتصاد والإعلام والإتصالات ، وحتى الثقافة ومختلف جوانب الحياة السمة الرئيسية للتطور على مشارف القرن الحادي و العشرين ، وبمرور الزمن تزايدت الدعوة بها حيث بدأت ملامح ومرجعيات خصائص هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة للإقتصاد .

هذه الظاهرة هي وليدة التطورات التي شهدها الإقتصاد العالمي ، وكذلك التبدلات الجذرية في النظام العالمي خلال العقدين الآخرين ، من القرن العشرين ، وقد ساهمت ثورة العلم والتكنولوجيا والتطور الهائل في منظومات الإتصلات والخدمات الإعلامية في تكريس العولمة أمرا واقعا إقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا وإذا كانت قد ولدت مع بداية عقد التسعينات فإن جذورها تعود إلى بدى إنهيار المدرسة الكينرية وعودة المدرسة الإقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانينات .

- إن العولمة كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الإنتقال من الإقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من إقتصاديات متنافسة ومتمركزة على الذات إلى الإقتصاد العالمي القائم على النظم الإقتصادية و المؤسسات الإقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الإقتصادي الكوني.

SAHLA MAHLA

وعلى الرغم من الصورة الوردية التي يرسمها كثير من الخبراء والإقتصاديين عن العولمة والنتائج الإيجابية المنتظرة من ورائها ، إلا أن تلك الصورة تظل ناقصة بل مشوهة ما لم يكتمل التحليل بإبراز الجانب الآخر للعولمة وكشف الشروخ وراء الواجهة اللماعة بتبيان آثار هذه الظاهرة على إقتصادياتنا نحن البلدان العربية إذ خلال السنوات الخمس الأخيرة أمكن رؤية نوع آخر من القرية الكونية تتسع فيها الهوة الإقتصادية أكثر فأكثر بين الدول الغنية التي تزداد غنى وأخرى فقيرة تزداد فقرا.

- وعلى ضوء هذه المعطيات ونظرا لأهمية هذه الظاهرة التي أضحت الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة وبتعاظم تأثيرها على باقي بلدان العالم وخاصة النامية منها قمنا بصياغة الإشكالية المطروحة ملخصة في الأسئلة التالية :

ما حقيقة العولمة ؟ وما هي وضعية البلدان النامية في ظل هذه الظاهرة وأين هو موقع البلدان العربية عموما والجزائر على وجه الخصوص في مربع العولمة ؟ وكيف يمكن لها رفع التحدي أمام التأثيرات السلبية لهذا النظام الدولي الجديد ؟

I- ماهية العولمة ووضعية البلدان النامية في ظل هذه الظاهرة

1- مفهـــوم العولمـــة :

إنه من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف دقيق للعولمة بسبب كثرة التعريفات بشأنها إلا أنه مع ذلك بإمكان الإشارة إلى بعض منها من خلال آراء بعض العلماء و المفكرين الإقتصاديين :

1- يعرفها صبحي غندور بقوله " أن العولمة هي الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا وهنا الإختيار بين الترهيب أي صدام الحضارات أو الترغيب بالإنظمام إلى الحضارة الواحدة هو تماما كالتمييز بين الحرب و الإستسلام ".

2- ويعرفها عبد الصبور شاهني : إن العولمة جريمة أو مؤامرة تقضي على الخصوصية التي تميز الشعب وهي أولا وأخيرا قدر مفروض على المعولين لصالح العالين.

3- ويعرفها المفكر العربي إحسان بوحليقة بقوله : العولمة غطاء قانوني يجيز لأمريكا إكتساح العالم .[1]

4- أما الإقتصادي(Alonse Gamo 1997 P1) فيرى أنها زيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الإقتصادي و التغيرات التكنولوجية.

5- وتعكس العولمة عند(SAFDI 1996 P2) تقرب الروابط بين هياكل الإنتاج و الأسواق المختلفة وتشكل عمليتها على تكثيف الروابط بين الإقتصاديات المختلفة من خلال تدفق السلع و الخدمات و الإستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

6- وتتمثل في وجهة نظر (Harris 1993 P755) في الإهتمام بصفة عامة بزيادة تدفق الإنتاج والتوزيع و تسويق السلع و الخدمات كما تمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الإقتصاد ككل والإقتصاد الدولي بشكل خاص. [2]

7- وينصرف مفهوم العولمة عند عمر محي الدين من خلال مجموعة من المؤشرات يغلب عليها الطابع الإقتصادي :

أ- إنهيار نظام بريتن وودز.

ب- عولمة النشاط الإنتاجي.

ج- عولمة النشاط المالي وإندماج أسواق المال.

د- تغير مراكز القوى العالمية وهيكل الإقتصاد العالمي. [3]

8- أما المنظمات الدولية فإنها تعرفها " عبارة عن إنفتاح الإقتصاديات الوطنية والإقليمية على بعضها البعض في إطار تبادل غير قصير للسلع و الخدمات ورؤوس الأموال وذلك وفق إستراتيجيات بعيدة المدى

---

(1) بلقاسم سلاطنية ، حقيقة العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، العدد 12 ، 1999 .

(2) عمر صقر ، العولمة قضايا الإقتصادية المعاصرة ، الجامعة ، طبع ، نشر ، توزيع ، ص 5 - 6.

(3) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و إقتصاديات البنوك ، الدار الجامعة طبع ، نشر ، توزيع ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 19.

يمكن من خلالها تحقيق عمليات التجانس و التقارب و الإندماج الدولي للإقتصاديات الوطنية عبر مجموعة من التكتلات و المؤسسات بالإعتماد على قواعد وأنظمة محدودة " [4]

2- خصائص و أسباب ظهور العولمة :

للعولمة خصائص رئيسية تميزها عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية لعل أهم هذه الخصائص ما يلي :

2-1 **سيادة آليات السوق والسعي لإكتساب القدرات التنافسية :** إن أهم ما ميز العولمة هي سيادة آليات السوق وإقترانها بالديمقراطية وإتخاذ القرارات في إطار من التنافسية من خلال الإستفادة من الثورة التكنولوجية وتعميق فكرة القدرة على الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي بإقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب إكتسابها عند التعامل في ظل العولمة حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق.

2-2 **ديناميكية مفهوم العولمة :** تتأكد هذه الدينامكية يوما بعد يوم بدليل إحتمالات تبدل موازين القوى الإقتصادية القائمة حاليا و في المستقبل فحتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إمتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع منافسة باقي الأطراف الأخرى و التي تخطوا خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها إلى إلغاء الحدود السياسية و التأثير على دور الدولة في النشاط الإقتصادي كما يمكن أن نراها أيضا في ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الإقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم و من قبل الخاسرين في تلك الأوضاع خاصة في الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها .

2-3 **تزايد الإتجاه نحو الإعتماد الإقتصادي المتبادل :** يعمق هذا الإتجاه ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من إتفاقات تحرير التجارة العالمية و تزايد حرية إنتقال رؤوس الأموال مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد إحتمالات التأثير و التأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه العملية الإنتاجية خاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد كما أصبح إمتلاك القدرة التنافسية الركيزة الأساسية في مجال التبادل التجاري وهو ما عمق الإتجاه نحو الإعتماد المتبادل و الذي يعني تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في إتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى فإذا كانت التبعية الإقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر وبالتالي يكون أحدهما تابعا والآخر متبوعا فإن الإعتماد الإقتصادي المتبادل

(4) مهاديات تهديدات العولمة للوطن العربي ، مقال منشور بآراء ومناقشات مجلد المستقبل العربي ، مجلد دراسات الخليج و الجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، 2002 العدد 276 ص 153

يعني وجود تأثير من كل الطرفين على الآخر يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت. (5)

2-4 **وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي :** تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي خاصة المنتج ذو الطبيعة الصناعية حيث نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط و يرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة و كذا الثورة التكنولوجية ومن أهم الأنماط الجديدة لتقسيم العمل ظهور هذا الأخير بين البلاد المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف بل و الغالب ظهور نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد و هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة كما أن تجزأ السلعة الواحدة وهذا النوع من التخصص أصبح من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلدان الصناعية و النامية .

وعليه أصبح من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لإختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات حيث تتجه الأنظار الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدولة بإكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع.2-5 **تعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات :** تعتبر الشركات عابرة القوميات عالمية النشاط في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعولمة فهي تأثر بقوة على الإقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل إستثمارات مباشرة وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية .

SAHLAMAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ومن المؤثرات الأخرى الدالة على تعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية ما يلي :

1- أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم يبلغ إجمالي إيراداتها حوالي 45 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، كما تستحوذ في مجموعها على حوالي 40 % من حجم التجارة الدولية ومعظم الإستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم .

2- حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعددة الشركات.

3- لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الإحتياطي الدولي من الأصول السائلة من الذهب و الإحتياطات النقدية الدولية المتوافرة .

4- الدور القائد الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الثورة التكنولوجية التي يرجع معظمها لجهود البحث و التطوير التي قامت بها هذه الشركات .

ولعل من الواضح أن هذه المؤثرات وغيرها توضح تماما الدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات في العولمة. (6)

(5) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص: 22، 23، 24 .

(6) مرجع سابق ، ص : 25 ، 26.

6-2 **تزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة :** أصبحت هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية و المالية و التجارية المؤثرة في السياسات الإقتصادية لمعظم دول العالم و هذه المؤسسات هي :

1- صندوق النقد الدولي والمسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

2- البنك الدولي و توابعه المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

3- منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

ويلاحظ على هذه المؤسسات العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين أنها تتجه إلى إدارة العولمة من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها .

7-2 **تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية :** حيث أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية حيث إضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة ولعل مبعث ذلك أن إستيعاب الدولة تتمثل في إكتساب ثقة الأسواق العالمية غير أن ثمن هذا التحول في دور الدولة كان باهضا لأنه نتج عن تضعضع سلطة الدولة. (7)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(7) مرجع سابق ، ص 27 .

الأسباب التي أدت إلى ظهور العولمة :

تعتبر العولمة نتاج لعوامل عديدة أدت لظهورها منذ منتصف الثمانينات ، من هذه العوامل ما هو إقتصادي ومنها ما هو سياسي وثقافي لكننا سنتطرق إلى أهم العوامل الإقتصادية دون إنكار أهمية بقية العوامل في تأثيرها على العولمة .

1- **إنخفاض القيود على التجارة و الإستثمار :** بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الدول تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة و تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في ظل رعاية الجات، وبعد عدة مفاوضات خفضت الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40 % عام 1940 إلى أقل من 10 % في المتوسط بعد جولة طوكيو عام 1979 حيث بلغت 6 % للإتحاد الأوربي 4.4 % لليابان و 4.9 % للولايات المتحدة.

لكن مع بداية التسعينات ونظرا لأن الدول المتقدمة ملتزمة بتخفيض ضرائبها الجمركية في إطار مفاوضات الجات فإنها لجأت إلى تطبيق الحماية غير التعريفية.

أما بالنسبة للدول النامية فقد إختلف الوضع فقد إستمرت القيود التعريفية وغير التعريفية في كثير من الدول النامية حتى مع قيام بعض الدول بتطبيق التحرير الإقتصادي بدرجة كبيرة مثل المكسيك.

كذلك تعتبر إتفاقيات دورة أورجواي خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة العالمية ، وكذا تميزها بأنها أكبر الجولات من حيث عدد الدول التي شاركت فيها حيث بلغت فيها 117 دولة منها 87 دولة نامية ومن ثمة يمكن النظر إلى العولمة التي بدأت في منتصف الثمانينات على أنها تطور في عمليات التكامل العالمي ويرجع جزء كبير من هذا النمو في المعدل التجارة العالمية إلى إنخفاض القيود على التجارة الدولية. (8)

2- **التطور الصناعي بين الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي :** يصف (Harris ,93) ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة و الحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة .

كذلك يعتبر (Qureshi ,96) أن الدول النامية هي إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات و الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من حوالي 33 % في منتصف الثمانينات إلى حوالي 43 % في منتصف التسعينات مع توقع أن تزيد عن 50 % في العقد القادم .

ويرجع هذا إلى ما قامت الدول النامية من تنفيذ برامج للإصلاح الإقتصادي الأمر الذي يمثل نقلة فعالة في إستراتيجيات التنمية كما زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23% عام 1985 إلى 29%عام 1995 كما إرتفعت التجارة بين البلدان النامية من 31% من إجمالي التجارة الدولية النامية 1985 إلى 37 % عام 1995 وزاد نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي صادرات الدول النامية من 47 % عام 1985 إلى عام 1995 .

(8) عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 9 ، 10.

3- **تكامل أسواق المال الدولية :** تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط إرتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق من خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم و تأتي هذه التدفقات بين الدول أو خلال الأسواق المالية إستجابة للإختلاف في معدات الفائدة على الأدوات و الأوعية المختلفة فيما بين الأسواق المختلفة بالإضافة إلى الإختلافات في درجات و أشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال .

وبنهاية 1992 كانت 35 دولة نامية قد حررت بالكامل حساب رأس المال بداية بإلغائها القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري وتخليها على الرقابة على التدفقات المالية و خاصة الأجنبية عبر الحدود. ويعتبر(Brune ,95) أن النمو الكبير في أداء بعض أسواق الدول النامية معها في بعض الأحيان أكثر جاذبية من الإقتصاديات المتقدمة وذلك للمستثمر الذي يرغب في تنويع محفظته المالية.

4- **زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الإستثمار الأجنبي المباشر :** ابتداء من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم بالزيادة وبلغ تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية أكثر من 4 أمثاله بين 1984 و1990 ثم إنخفض خلال 1990 – 1992 لكنه عاود الإنتعاش بقوة أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة ما بين 1993 و1996 وتكاد تكون هذه التدفقات قد تضاعفت بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي للدول في الفترة ما بين 1985- 1996.

5- **التقدم التكنولوجي وإنخفاض تكاليف النقل و الإتصالات :** لقد ذكر(DOSI) أن التغيرات التكنولوجية هي أحد محركات العولمة كما أكد على أهمية هذا العامل (Abter and Janelle) ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات و الإتصالات على تسارع عمليات العولمة فقد حدث إنخفاض كبير في تكلفة النقل و الإتصالات منذ عام 1930 كما إنخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي ، وكذا ظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية. لكن(harris ,85) يحذر من إستخدام التغيرات التكنولوجية كأحد العوامل المساهمة في العولمة بما يصاحب هذه التغيرات من إستخدام للإنسان الآلي وغيره مما يقلل الطلب على العمل الأقل مهارة وبالتالي فإن منتجات الدول الكثيفة العمل غير الماهر ينخفض الطلب عليها نتيجة التقدم التكنولوجي ومن ثم يقل التكامل بين الدول المرتفعة الأجر و الدول المنخفضة الأجر .في حين ركز(Dunning ,97) على عاملين وإعتبرها أكثر أهمية وهما :

العامل الأول : الضغوط على المنظمين من جانب المستهلكين و المنافسين ، الأمر الذي ترتب عليه إبتكار منتجات جديدة و تحسين في نوعية المنتجات القائمة مع تصاعد تكاليف البحوث و التطوير و قصر دورة حياة المنتج مما أجبر الشركات على البحث عن أسواق أوسع. (9)

(9) مرجع سابق ، ص : 13 ،14 ،15 .

العامل الثاني : يتمثل فيما أتبعه كثير من الدول سواء النامية أو الإشتراكية السابقة من تحرير الإقتصاديات حيث تخلت أكثر من 30 دولة عن التخطيط المركزي كنموذج لتخصيص الموارد النادرة كما حررت أكثر من 80 دولة تدفقات الإستثمار الأجنبي لها بالإظافة إلى إتباعها لسياسات التحويل نحو الخوصصة و القضاء على الإختلالات الهيكلية كل ذلك أدى إلى تشجيع تكامل الشركات عبر الحدود. (10)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(10) مرجع سابق ، ص 15 .

3- أنـــــواع العولمـــــة الإقتصاديـــــة :

لعل المتتبع لتطورات المتلاحقة للعولمة يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع و المتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية وكذلك النمو السريع للإستثمار الأجنبي المباشر وبصفة خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تصاعد الثورة التكنولوجية و تكامل نظام الإتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع .

والتأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب عن أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيين من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج و العولمة المالية ويبدو من الضروري إيضاح كل نوع من خلال التحليل التالي :

أولا : عولمة الإنتاج :

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبير من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتبلور عولمة الإنتاج من خلال إتجاهين :

الإتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية :

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات حيث بلغ نمو معدل التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية حوالي 9 % عام 1995 بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5 % فقط وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية بقوة وبالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك أن 90%من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الإتجاه الثاني و الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر :

حيث يلاحظ أن معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية ، حيث كان معدل نمو الإستثمار المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12%خلال عقد التسعينات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة و التي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا و الأسواق .

ثانيا : العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر إرتباطا وتكاملا .

ويمكن الإستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما :

1 - المؤشر الأول الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من

الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

2 – أما المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد إرتفعت عن 200 مليار دولار أميركي عام 1995.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج.

من ناحية أخرى نلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ويقصد بذلك إلغاء الحضر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال راس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والإستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال ، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

وتفصيلا فإن العولمة المالية تتضمن تحرير للمعاملات التالية :

- المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الإستثمارية.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.(11)
- المعاملات الخاصة بالإئتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات في الخارج .
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية ، وهي تشمل الودائع المقيمة وعلى إفتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل على القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو المنح أو الميراث أو تسوية الديون.
- المعاملات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الإستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الإستثمار.

وتتلخص أهم العوامل المؤدية إلى العولمة المالية في الآتي :

- صعود الرأسمالية المالية.
- ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال.
- ظهور الإبتكارات المالية.

---

(11) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص : 32 ، 33 ، 34.

- التقدم التكنولوجي.
- تأثير التحرير المحلي والدولي.
- نمو سوق السندات.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.
- الخوصصة.

4- وضع البلدان النامية في ظل العولمة :

- يعيش قرابة 4.5 مليار إنسان في تلك الدول التي تدعى " الدول النامية " ، 80 % من الإنسانية هم فقراء 1.3 مليار إنسان يتوجب عليهم العيش بأقل من دولار واحد في اليوم ، أكثر من 800 مليون إنسان لا يجدون طعاما كافيا ، بينما 800 مليون أخرى يتوجب عليهم التخلي عن الرعاية الصحية ، وعلى الأقل هناك 840 مليون بالغا لا يستطيعون القراءة أو الكتابة.

وبصفة عامة يميز الإنسان تقريبا أن معظم دول العالم هي دول نامية بإستثناء الدول المتطورة جدا في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، كندا واليابان. ودول العالم الثالث غير متجانسة إطلاقا ، إذ يمكن للمرء أن يقسم هذه الدول إلى خمسة نماذج للتطور :

- القوى الإقتصادية لجنوب شرق آسيا (ماليزيا ن هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغفورة ، تايلاندا).
- الدول المصنعة حديثا ، ذات المراكز الصناعية القوية (المكسيك ، الأرجنتين ، البرازيل ، الهند ، الصين).
- دول أوبيك OPEC .
- دول المعسكر الشرقي أو دول العالم الثاني سابقا.
- الدول التابعة الأشد فقرا في العالم (إفريقيا ، جزء من أمريكا اللاتينية ، وآسيا). [12]

وعليه وفي ظل الصيغ المتداولة للعولمة ولتداعياتها من جهة ، ووجوب الإعتراف بحق هذه الدول في الثروة والرفاه من جهة أخرى يقودنا البحث في مختلف الآثار التي تخلفها العولمة على إقتصاد البلدان النامية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(12) جيرالد بوكسبورغر ، هارايد كليمنتا ، الكذبات العشر للعولمة – بدائل ديكتاتورية السوق ، ترجمة عدنان سليمان ، دار الرضا للنشر، الطبعة 1 ، 1999 ، ص : 158.

II – العولمة وأثرها على التنمية الإقتصادية في البلدان العربية والنامية

فمن الآثار المختلفة للعولمة على الدول العربية والدول النامية الناتجة على تحرير التجارة العالمية نتيجة لاتفاقيات " جولة أورجواي " وكذلك تكامل الأسواق المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والإستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات التكنولوجية يمكننا ذكر ما يلي : [13]

أولا : آثار العولمة الناتجة عن إتفاقيات " جولة أورجواي " لتحرير التجارة :

يرى كل من الباحثين David and Rahaman (1996) أن تبني الدول لسياسات ذات التوجه الخارجي يعد من العوامل المشجعة للنمو الإقتصادي ، كما يترتب على الإنفتاح التجاري التوزيع الكفؤ للموارد نتيجة لأن الأسعار المحلية الآن تعكس الأسعار العالمية.

ويوضح كل من (Safedi and Paird.1996) أنه بتنفيذ إتفاقيات " جولة أورجواي " ستحصل زيادة في التجارة والإستثمار والدخل والرفاهية للدول النامية ، بسبب زيادة إمكانيات دخولها أسواق الدول المتقدمة ، لكن المكاسب التي ستحصل عليها كل دولة من الدول النامية ستتفاوت كما ستحصل الدول النامية على مكاسب تحسن القواعد التي تحكم الإستثمار والتجارة من خلال الإصلاح المؤسسي في الدول النامية.

لكن يذهب (Zarouk. 1996) إلى أن إتفاقيات أورجواي سوف تحقق مكاسب للدول النامية كما ستحلق بها خسائر. تتمثل المكاسب في زيادة قدرة الصادرات من الدول النامية على دخول الأسواق العالمية وعليه إعادة تخصيص الموارد في الدول النامية ، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإقتصادية وكذا إدماج عدة قطاعات مع بعضها مما يشجع العولمة على تدفق الإستثمارات إلى الدول النامية. أما الخسائر التي قد تلحق بالدول النامية ، فتتمثل في الآثار السلبية عليها كإمكانية زيادة أسعار الواردات الغذائية للدول النامية نتيجة خفض الدعم والإعانات في قطاع الزراعة ، ويتطلب تعظيم مكاسب الدول النامية من إتفاقيات أورجواي توافر مهارات إدارية وبنية أساسية ، وهو ما تفتقر إليه كثير من الدول ، وبوجه عام فمن المتوقع أن تكسب الدول ذات الهياكل الإقتصادية المتفتحة على العالم ، وتلك القادرة على التكيف بسرعة للتغيير في الظروف الدولية في حين تضار الدول التي كانت تتمتع بمزايا تفضيلية في التجارة ، وتلك التي تتعرض لتدهور في شروط تبادلاتها الدولية. وقد قامت منظمة الجات بتقدير الآثار المتوقعة لإتفاقيات جولة أورجواي ، وقدرت دراسة (GAAT.1993) أن المكاسب السنوية في الدخل الحقيقي بحلول عام 2005 تتراوح بين 200 مليار$ إلى 670 مليار $ ، أي 1 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قدرت مكاسب الدول النامية بـ 80 مليار$ ، أي حوالي 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية ، وفي دراسة أخرى للجات(GAAT.1994) قدرت الزيادة في الدخل العالمي الناتج عن تحرير التجارة أنه سيتراوح ما بين 109 مليار $ إلى 510 مليار $ وذلك بحلول عام 2005 ونصيب الدول النامية منها يبلغ 116 مليار $.

---

(13) عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 18.

وبالنظر إلى المكاسب التي سوف تحصل عليها البلدان النامية نجد تفاوت في المكاسب بين تلك الدول ، بل ستلحق خسائر ببعضها. (14)

فقد خلصت دراسة (Goldin and Vander Mensbrugghe) إلى أنه ستلحق خسائر تتراوح ما بين 0.1 % إلى 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002 بالنسبة للصين ، أو أي دولة أو مجموعة دول غير آسيوية ، فيما عدا البرازيل فإنها ستحقق مكاسب قدرها 0.4 % بينما لم تحقق دول الخليج العربي مكاسب أو خسائر ، أما مكاسب الدول الآسيوية مرتفعة الدخل فتقدر بـ 1.3 % من إجمالي الناتج المحلي . أما مكاسب الهند والبرازيل فهي على التوالي 0.5 % و 0.4 % . مما يترتب عليه أن إجمالي المكاسب للدول النامية سيكون أكبر من إجمالي الخسائر.

أما على مستوى الصادرات فقد حاولت الدراسة تقدير الآثار المختلفة للجولة على مستوى الدول النامية وخلصت إلى أن تحرير التجارة سيترتب عليه زيادة في صادرات الدول النامية بمقدار 1.3 % . في حين سيكون للإتفاقية تأثير سالب على صادرات دول أفريقيا والكاريبيب والباسيفيك على مستوى كل دولة على حدا.

وقد تراوح التأثير السالب ما بين 8 % و 20 % بالنسبة للبانقلاداش وجمايكا ، وما بين 4 % و 6 % لأثيوبيا وملاوي وموزمبيق وغينيا ، بينما تحقق الصين والهند مكاسب تقدر بـ : 3.9 % و 7.7 % على التوالي.

أما على مستوى القطاعات في الدول النامية فنجد تفاوت في الآثار فيما بين القطاعات المختلفة وبين الدول.

فمثلا بالنسبة لقطاع الزراعة : حذرت دراسة (Tarr.et al. 1995) أن الدول النامية سوف يلحق بها خسائر مقدارها 2.3 مليار$ نتيجة لتخفيض دعم الصادرات ، في حين تحقق مكاسب قدرها 2.4 مليار$ نظرا لتخفيض دعم الإنتاج و 8.8 مليار$ نتيجة للقضاء على تشوهات الأسعار.

بينما تقدر دراسة (Salazer. Et al. 1993) إثر تحرير التجارة الزراعية على الرفاهية العالمية في حالة التحرير الكامل والنتيجة أن العالم سيحقق مكاسب تقدر بـ 139 مليار$ يبلغ نصيب الدول النامية منها بـ 59.1 مليار$.

وبالنسبة لتأثير التغير في معدل التبادل التجاري للدول النامية الراجع إلى تحرير التجارة في السلع الزراعية ، فالمكاسب المتوقعة للدول النامية هي 14 مليار$ توزع كالتالي :

النصيب الأكبر منها لدول أمريكا الجنوبية ويقدر بـ 9.2 مليار$ ، الدول الأسيوية يقدر بحوالي 5.9 مليار$ في حين تلحق الخسائر بدول الشرق الأوسط وأفريقيا مقدرة بحوالي 73 مليار$.

أما بالنسبة لاتفاقية تحرير الخدمات التي في إطار جولة أورجواي ، فإن هذه الإتفاقية محدودة في مداها وتعتبر أكثر أهمية كأساس في التحرير في المستقبل ، كما أن مدى الزيادة في قدرة الدول النامية على دخول أسواق الدول المتقدمة يعتمد على التغيرات التكنولوجية ولكن ستنخفض القيمة السوقية عموما مع إنخفاض

---

(14) مرجع سابق ، ص 21.

الأسعار ، مع ذلك توجد بعض الدراسات التي تشكك في المكاسب التي قد تعود على الدول النامية من إتفاقيات تحرير التجارة على الأقل في السلع ، لكن التحسن الفعلي في البيئة التجارية التي تواجه الدول النامية أقل من المتصور ، حيث تتحيز نماذج الدول المتقدمة في تخفيض التعريفات الجمركية ضد الواردات كثيفة العمل التي تعتمد عليها الدول النامية ، وبعد التنفيذ الكامل لاتفاقيات جولة أورجواي فإن متوسط التعريفات المطبقة من قبل أمريكا والإتحاد الأوربي واليابان وكندا على الواردات من الدول النامية سوف يبقى أعلى من متوسط التعريفات المطبقة على الواردات من الدول الأخرى (UNCTAD.1994). [15]

ثانيـــا : آثـــار العولمـــة الماليـــة :

ظهرت العولمة المالية نتيجة تحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها ، فقد قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود ، وأصبحت الدول النامية أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي ، وفي إطار إتفاقيات جولة أورجواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية تم إزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال وتعوق حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة أنشطتها والترويج لخدماتها وترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض والتي توفر المعلومات عن الأدوات المالية الجديدة التي تتعامل فيها تلك الأسواق (UNCTAD.1994) ، كما أدى إنخفاض تكاليف المعاملات وابتكار أدوات مالية جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية ، كما أوضحت دراسة (Feldman and Kumer) أن تكامل الأسواق المالية في الدول النامية مع أسواق المال العالمية يترتب عليه إتجاه أسعار الفائدة المحلية إلى الإنخفاض ، الأمر الذي يؤثر إيجابيا على الإستثمار ، وبزيادة تكامل أسواق الدول النامية مع الأسواق العالمية جعلت ما يحدث في أي سوق يؤثر وبسرعة في الأسواق الأخرى المرتبطة ، وكمثال على ذلك أزمة العملة التايلاندية في ماي 1997 وبلغت ذروتها في جويلية حيث تخلت الحكومة التايلاندية على سياسة تثبيت سعر الصرف في 02 جويلية 1997 وفي 11 جويلية لجأت الفيليبين إلى تعويم الـ PESO بعد فشلها في الدفاع عن ثبات سعر الصرف باستخدام معدلات الفائدة وعمليات السوق المفتوحة.

وفي 21 جويلية تعرضت العملة الماليزية للإنهيار ، وفي منتصف أكتوبر إنهارت عملات كل من أندنوسيا وتايلاندا بنسبة 30 % وماليزيا والفيليبين بنسبة 20 % وانخفضت أسعار الاسهم وارتفعت أسعار الفائدة في الفيليبين من 15 % إلى 42 % وفي تايلاندا إلى أكثر من 30 % وانخفض حجم الإحتياطي النقدي الأجنبي في دول الأزمة في محاولة منها للمحافظة على سعر عملتها المحلية ، حيث استخدمت تايلاندا 23.4 مليار$ من إجمالي احتياطاتها البالغ 30 مليار$.

---

(15) مرجع سابق ، ص 22 ، 23 ، 25.

كما أدت زيادة العولمة المالية في السنوات الأخيرة إلى التأكيد على تقليل فاعلية السياسات المحلية ، وبناءا على ذلك دعا (Tobin.1978) إلى التدخل في الأسواق المالية المالية الدولية من خلال فرض ضريبة على المعاملات المالية عبر الحدود ، وتؤدي هذه الضريبة إلى تثبيت رأس المال قصير الأجل ، وهي التدفقات التي تزعزع الإستقرار ، ولكنها لا تؤثر على التدفقات طويلة الأجل. (16)

ثالثا : أثر العولمة على الإستثمار الأجنبي :

حقق الإستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو في الستينات بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ، واستمر نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في أوائل التسعينيات (UNCTAD.1996) وبلغ الإستثمار الأجنبي في عام 1996 حوالي 350 مليار$ بزيادة مقدارها 10 % عن عام 1995.

وقد ترتب عن العولمة زيادة المنافسة على الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة. بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية فإن عدد من العوامل الأخرى تقوم بدور مهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وتشمل هذه العوامل الإستقرار السياسي والأسواق المالية وأسواق التصدير ورأس المال البشري والنظام المالي والمصرفي وكفاءة وحجم القطاع الخاص وتوافر الأمان الشخصي.

كما أن إنخفاض تكلفة العمل لم تعد كافية لجذب الإستثمار المباشر ، فالمستثمر يهتم بصفة أساسية بالإنتاجية وبجودة الإنتاج والمعايير والسعر العالمي. التحدي الآخر الذي يواجه البلدان النامية يأتي من إنخفاض نصيب تكاليف العمل بسبب إستخدام الآلة وتناقص دور العامل الأقل مهارة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كما أن هناك ما يقلل من أهمية الإنتاج بالدول النامية في ظل العولمة ، وهو الإنتاج الذي يتميز بالمرونة والإبتكار المستمر والذي يسمح للمنتج بالتكيف بسرعة للتغيرات في طلب السوق وتفضيلات المستهلك ويقود ما يسمى بأهمية الموقع العالمي.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات محرك العولمة ، والتي تساهم في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يبلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات 44000 شركة لها 280000 فرع أجنبي.

ويعتبر (Dunnig. 81) هذه الشركات مصدرا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة ، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وهناك من يعتبر أن الشركة الأم تحرص على ألا تكون وحداتها التابعة للدول النامية المضيفة ، منافسة لوحداتها وعملياتها القائمة بالدول الأم ، وذلك بشكل مباشر من خلال تقييد التصدير إلى الدولة الأم ، أو بشكل غير مباشر من خلال تقييد التصدير إلى دول أخرى.

والملاحظ في الآونة الأخيرة زيادة إختراق الشركات متعددة الجنسيات للأسواق الخارجية ، وفي نفس الوقت زادت من قوتها في أسواقها المحلية وتكاملت أيضا عملياتها على النطاق العالمي لتخفيض التكاليف ومن ثم

---

(16) مرجع سابق ، ص 27.

زاد الإعتماد الإقتصادي المتبادل القائم على الإنتاج وليس فقط القائم على التجارة. [17]

رابعا : العولمة وأثرها الإقتصادي في البلدان العربية :

- تمثل العولمة التي يشهدها الإقتصاد العالمي تحديا خارجيا وخطيرا للبلدان العربية واقتصادياتها، باعتبارها موجة جارفة من التحولات الإقتصادية والتقنية عبر العالم لا تقيد بحدود أو ضوابط ولا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها.
- وهناك جدل قائم بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وأثرها الإقتصادي في البلدان العربية.
- **فالتيار الأول :** يرى أن العولمة أمر مفيد على وجه العموم وذلك لأننا نستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن التكامل الإقتصادي العالمي الذي ربما يقيم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل بالرغم من أن العولمة ستؤدي إلى خسارة الدول العربية لبعض سيادتها في توجيه إقتصادياتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار مؤسسات العولمة المتمثلة بالشركات متعدية القومية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ورجال الأعمال.
- **أما التيار الثاني :** فهو يرى أن العولمة واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني ، وتقود إلى مزيد من التشابك والإندفاع بين الإقتصاديات المختلفة باعتبار أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة وجدية أهمها مكاسبها التي لا تمس إلا عددا قليلا لا يتجاوز 20 % من إجمالي سكان العالم ، في حين أن سلبياتها تطول معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الإقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها ، ويتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والإشتراكية في الدول الرأسمالية.
- **أما التيار الثالث :** يرى في العولمة أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي لأنها تسعى إلى تعويض إقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عند إنكماش أسواقها الداخلية ، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية الرئيسة إلى البلدان النامية والعربية خاصة مع الإحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم ، فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الإقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقرا ، ويتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية والتي تعلم بدرجة الفقر والتبعية والبطالة والنهب المستمر لخيرات العالم الثالث عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والتبادل التجاري غير المتكافئ. [18]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

---

(17) مرجع سابق ، ص 29 ، 30.

(18) مها ذياب ، مرجع سابق ، ص 155 ، 156.

أهم آثار العولمة على البلدان العربية :

أولا : ستؤدي العولمة الإقتصادية إلى إنتقال مقومات السيادة الإقتصادية من سلطة الدول الوطنية إلى سلطة القرار الإقتصادي المعولم والصادر عن الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الإقتصادية والعالمية ومراكز الرأسمالية المتقدمة ، وسيؤدي إنتقال هذه المقومات إلى جملة أمور من أبرزها :

- تفكك قاعدة الدولة الوطنية ، وسقوط منطق الجغرافية الإقتصادية ، وسقوط منطق الحواجز الإقتصادية ومن ثم سقوط الأمن الإقتصادي أمام الأمن الإقتصادي المعولم.

ثانيا : شق وحدة العرب وخلق التناقضات بين بلدانهم والحيلولة دون ظهور تكتلات إقتصادية عربية موحدة بزيادة مشاركتها في صنع القرار الإقتصادي الدولي.

ثالثا : ستؤدي العولمة الإقتصادية إلى فرض شروط إقتصادية قاسية على البلدان النامية ومنها البلدان العربية وأن أبرز تلك الشروط :

- فرض آلية السوق بلا مؤسسة سوق.
- فرض الرأسمالية بلا رأسمالية.
- فرض اللاهوية الإقتصادية بدلا من الهوية الإقتصادية.
- فرض نماذج التنمية الكونية بدلا من نماذج التنمية الوطنية.

رابعا : في مرحلة متأخرة من هندسة إقتصاد القرن الحادي والعشرون ستؤدي العولمة الإقتصادية إلى عولمة الثقافة ومرحلة عولمة الثقافة إلى جانب عولمة الإقتصاد ستعين هوية عالمية في إطار إندماج إقتصادي تقني-ثقافي يقوم على تكثيف الإختراق الإقتصادي والثقافي للمراكز الرأسمالية في البلدان النامية ومنها العربية ، ومن ثم السيطرة المعولمة على السياسات الإقتصادية ونماذج التنمية فيها.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

خامسا : في تعدد أنماط الإنتاج في البلدان العربية كافة : نمط الإنتاج الرأسمالي ، نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي ، نمط الإنتاج غير الرأسمالي. فإن العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وفرض شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.

سادسا : تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور ، إلى جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط.

سابعا : ستؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة ستؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة ستكون أقل بكثير من عرض قوة العمل. (19)

ثامنا : سترفع فاتورة الغذاء المستورد للبلدان العربية بسبب تحديد التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.

---

(19) مرجع سابق ، ص 156 ، 157.

تاسعا : سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة بسبب إعتمادها على السياسات الحمائية لمدة طويلة من الزمن.

عاشرا : من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلف الإقتصادي في البلدان العربية ، وفقدان الترابط بين قطاعات الإقتصاد الوطني.

أحد عشر : سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة من المركز إلى البلدان العربية والعالم الثالث ، وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال ، وبخاصة أن الصناعات الملوثة تعاني ضغوطا قانونية وشعبية واسعة في الدول المتقدمة ، ولا توجد مثل هذه الضغوط في البلدان العربية.

ثاني عشر : من المتوقع تراجع عوائد النفط العربي ، باعتبار أن القوى العظمى هي التي تسعر البترول والدولار بما يناسب اقتصادها وما على البقية إلا أن ينصاعوا ، وكان كل ما تبتغيه تلك القوى العظمى قد أصبح قضاءا وقدرا ، فلقد سبب التدهور في أسعار النفط تدنى دخول الدول المنتجة له (العربية) بحوالي 60 مليار دولار على سبيل المثال.

ثالث عشر : إن معظم التوقعات تتلخص في أن النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة سيستمر في التباطؤ وبذلك فهي بحاجة إلى أسواق واعدة في الدول النامية للمحافظة على استمرار الإرتفاع في مستويات المعيشة وهكذا نجد أن النمو الإقتصادي في الدول النامية وخصوصا العربية يعتبر مطلبا أساسيا وضروريا لنمو الدول المتقدمة ويجب أن يتناغم مع هذا الهدف.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وهكذا فإن ظاهرة العولمة الإقتصادية ستؤدي إلى بلورة فكر إقتصادي جديد معولم يقوم بإحلال نماذج التنمية الكونية محل التنمية المستقلة ، والسيادة الإقتصادية العالمية محل السيادة الإقتصادية الوطنية متخطيا كل الحواجز و الحدود ، مشيرا إلى أن الخوصصة هي الخطوة الأولى لتطبيق العولمة الإقتصادية. [20]

---

(20) مرجع سابق ، ص 159 .

خامسا : الجزائر في مواجهة تحديات العولمة :

لقد حدثت تغيرات إقتصادية عالمية سريعة في الربع الأخير من القرن العشرين ، كان لها تأثير كبير في معظم إقتصاديات العالم ومن أهم خصائص هذه التغيرات أنها متشابكة يغذي بعضها بعضا بحيث يصعب تحديد السبب و النتيجة ويمكن تلخيص أهم التغيرات الإقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في : زيادة موجة التحرر الإقتصادي – إقامة منظمة التجارة العالمية – تزايد قوة التكتلات الدولية – ظهور العولمة وسرعة إنتشارها .

و الجزائر ليست في منئ عن هذه التغيرات العالمية ، و السؤال الذي يطرح في هذا السياق عن الموقع الذي تحتله الجزائر من الناحية الإقتصادية خاصة في ظل العولمة ، ففي هذا الصدد و بكل أسف فالمؤشرات الراهنة في كل المجالات و على جميع المستويات ليست مشجعة .

فالجزائر بإعتبارها واحدة من دول الجنوب التي تخضع لتأثيرات العولمة وآلياتها مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، إرتبطت بإندراجها ضمن النسق الرأسمالية وتشجيع الخوصصة ، مما أضهر عدد من النتائج المروعة المتجسدة في تراكم المشكلات و عدم الإستقرار والمديونية الخارجية و ضعف الأداء الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي .

ورغم الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر و محاولة الإنفتاح الإقتصادي تبقى آفاق الإندماج في الإقتصاد العالمي بعيدة المنال إذا لم تتغير الأوضاع الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية للجزائر ، فهي تعاني من صعوبات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لعدم إستقرار البيئة الإقتصادية الكلية ، وعدم توفر رأس المال البشري و العمالة الفنية ، وضعف الإنتاج ، إضافة إلى عدم الإستقرار السياسي ، وإرتفاع مستويات الدين الخارجي الأمر الذي يترتب عليه عدم القدرة على مواجهة تحديات العولمة إذا لم تتوفر الحلول المناسبة. (21)

إذا كان التكتل قد أصبح اليوم ضرورة ملحة لمواجهة تكتلات العولمة ، فإن الجزائر مدعوة لتطوير إقتصادها والعمل على إعادة التكتل المغاربي وتشجيع تكتل إقتصادي عربي وإحداث سوق عربية مشتركة.

وعلى هذا الأساس فإن الجزائر في حاجة ماسة إلى إجراء تغييرات جذرية لإعادة ترتيب البيت وحشد الموارد والإمكانات المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية تعتمد على الذات وتحاول خلق آليات التعاون المتكافئة مع مختلف النظم الجهوية والأسواق العالمية.

وإذا كانت الجزائر اليوم تتجه نحو إعادة السلم والإستقرار ، فإن الحاجة مازالت ملحة لعقلنة مختلف النظم من تربوية واقتصادية ، وتشجيع البحث العلمي واعتماد العلم كأساس لتحول معقلن يقوم على الوحدة الوطنية والمبادرة والعدل والمساواة ومحاربة كل أشكال الفساد التي صارت تعوق عملية التنمية بكل أشكالها.

---

(21) إسماعيل قيرة ، العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد ، ملتقى دولي حول العولمة و الجزائر ، جامعة منتوري ، قسنطينة نوفمبر 1999 ص 08.

ولابد من اغتنام الفرص لوضع أسس التعاون الإقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد(العولمة) والمتمثلة في :

1- دعم الإصلاحات الإقتصادية في الدول العربية.

2- قيام سوق عربية لرأس المال وحركته.

3- حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاجية وقوة العمل والأشخاص ورأس المال بين الدول العربية.

4- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والتجارة الخارجية.

5- خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي.

6- وضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي والدولي.

7- وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية.

8- الإرتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

- أخيرا وبالرغم من مشاكل الوضع الحالي التي تعيشها الجزائر في مختلف المجالات نؤكد أن هناك إمكانيات معتبرة تمتلكها الجزائر لتحقيق ما نصبوا إليه ، كما أنه من الواضح اليوم أن أي اقتصاد لا يستطيع بمفرده أن يواجه عالم التكتلات والمنافسة والإختراق ، الأمر الذي يتطلب تشجيع وتقوية الإتحاد المغاربي والسوق العربية المشتركة إلى جانب تشجيع المبادلات التجارية بين الدول العربية في مختلف المجالات. [22]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(22) بلقاسم سلاطنية ، مرجع سابق ، ص 15.

لقد أصبح العالم أكثر تداخلا ولكنه لم يصبح بالضرورة أكثر تشابها ، ولا شك بأن التكنولوجيات الجديدة قد ساهمت في رفع وتيرة تداخل العلاقات على صعيد العالم أجمع ، كونها إذا ألغت المسافات الجغرافية ، فلا تزال هناك فروقات كبيرة على المستوى الإقتصادي بالخصوص.

فعلى الرغم من تزايد تأثير العولمة الإقتصادية وتكامل الإقتصادات الوطنية ، لابد من التأكيد على ضرورة التمييز بين الإقتصاديات الوطنية والدولية لأنه لابد أن تختلف من دولة لأخرى ، ثم إن الدول والقوى الفاعلة الأخرى ستحاول استخدام قوتها من أجل التأثير على النشاطات الإقتصادية بأقصى درجة ممكنة لمصالحها الإقتصادية والسياسية إنطلاقا من شن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات شرسة ضد المفهوم السيادي للدولة في الدول النامية تحت ذرائع مختلفة كعدم الكفاءة الإقتصادية ، وسوء توزيع هذه الموارد ، وعدم تدوير الدواليب الإقتصادية وخنق التنمية ن وكان مصير التنمية في هذه الدول يرتبط ارتباطا مصيريا بإزالة المفهوم السيادي.

ولكن كيف يمكن أن نجمع نحن الدول العربية بين الديناميكية الإقتصادية من جهة والعدالة الإجتماعية ومراعاة الهوية المحلية من جهة أخرى.

إن عملية النهوض مع التحديات الضخمة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات تحتاج إلى برامج تنموية تستوعب استراتيجيات التعامل الجديد فضلا عن الحاجة لدراسة المعوقات الأخرى الناشئة من خلال مواجهة هذه التحديات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ولقد حققت تجارب التكامل الإقليمي الحديثة قدرا من النجاح جدد الأمل لدى الدول النامية في آن الوقت لم يفت بعد للحاق بقطار النمو ومواجهة كل تحديات العولمة.

الفصل التاسع

أزمة الاقتصاد العالمي والتضخم

I - الأزمات الاقتصادية والتضخم

1) ماهية الأزمات الاقتصادية :

يحتل موضوع الأزمات الاقتصادية أهمية خاصة في الأدبيات الاقتصادية ، بسبب طبيعة الأزمات الدورية وارتباطها بدورات الأعمال وهنا سنحاول التطرق إلى أهم النقاط المتعلقة بالأزمات الاقتصادية ، من حيث المفهوم و الأنواع وملامحها الأساسية .

أنواع الأزمات الاقتصادية :

تختلف التقسيمات التي وضعها الاقتصاديون للأزمات الاقتصادية حسب المظاهر التي تميز الأزمة ، إلا أننا اخترنا التقسيم التالي [1] :

1- **أزمات عملة :** تحدث مثل الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي عنيف يؤدي لانخفاض قيمتها انخفاضا شديدا ، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطات الدولية أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد .

2- **أزمات مصرفية :** هي نوع من الأزمات يتعرض فيه بنك أو عدد من البنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب .

3- **أزمات مديونية خارجية :** هي أزمات تعني إن بلدا أو مجموعة بلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية .

4- **أزمات مالية شاملة :** هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة وتؤدي آثارا غير مواتية للاقتصادية الحقيقي ، ولها عدة صور :

أ- أزمة سيولة : هي غالبا ما تنتج عن الاندفاع نحو سحب الودائع من البنوك ، ويمكن التغلب على هذه المشكلة إذا كانت تتعلق ببنك واحد ، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصوله للبنوك الأخرى للحصول على السيولة ، إما إذا كان التزاحم على سحب الودائع يمثل ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي ، فإن تنافس البنوك على التصرف في أصولها ومحاولة تسبيلها يؤدي لانهيار قيمتها ، ومن ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الفاء بالالتزامات .

---

(1) أحمد يوسف الشحات , الأزمات المالية في السوق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا دار النيل للطباعة والنشر , 2001 ص 14-16.

ب- أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات : تنتج هذه الأزمات عن اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات وعدم توافق هياكل الاستحقاق بين أصول وخصوم البنوك و محدودبة رؤوس الأموال , وحينما تتعرض المشروعات والبنوك إلى التعثر و تصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالتزاماتها , فإنها تميل للدخول في مجالات تتسم بالمغامرة و ارتفاع درجة المخاطر على أمل الحصول على عوائد مرتفعة , بدلا من الدخول في مجالات استثمار آمنة منخفضة العائد .

وفي معظم الأحيان ينتهي بها السلوك إلى الإفلاس ، وهو ما حدث في كثير من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الثمانينات .

جـ - أزمة انفجار فقاقيع الأصول : وتنتج هذه الأزمات عند ارتفاع أسعار الأصول ارتفاعا شديدا بسبب هجوم مضاربي عنيف ، حيث يعتقد كل مضارب أنه بعيد عن مخاطر انهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب ، أو لأنه حقق مكاسب رأسمالية ضخمة تحميه من الخسارة ولكن بمجرد عودة الأسعار للأصول لقيمتها الحقيقية يحدث الانهيار ، و من اشهر الأمثلة على هذا النوع من الأزمات ، انهيار سوق الأوراق المالية في الو.م.ا الذي يساهم في اندلاع أزمة الكساد الكبير عام 1929 وانهيار سوق الأوراق المالية في اليابان عام 1990.

د- أزمة استراتيجيات وقف الخسائر : تنشأ هذه الأزمة عندما يصدر التجار أوامرهم إلى السماسرة بسعر معين ، فإن انخفاضا في الأسعار قد يتفاقم بشكل كبير نتيجة هذه الممارسات.

وأهم الأمثلة عن هذه الأزمات ، أزمة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الملامح الأساسية للأزمات الاقتصادية : [1]

بذلت عدة محاولات من طرف الاقتصاديين لتحديد الخصائص المميزة للأنواع المختلفة للأزمات الاقتصادية ، وبصفة خاصة أزمات العملة والأزمات المصرفية، فأزمة العملات هي انخفاض شديد في القيمة الاسمية للعملة ، هذا المعيار يستبعد الحالات التي تتعرض فيها العملة لضغوط شديدة ، لكن السلطات الحكومية تنجح في الدفاع عنها عن طريق تدخلها في سوق الصرف الأجنبي أو رفع أسعار الفائدة.

لهذا تم تطوير معيار آخر عبارة عن مؤشر على الضغوط المضاربية يأخذ في اعتباره تغيرات سعرالصرف، تحركات الاحتياطية الدولية و تحركات أسعار الفائدة التي يمكن أن تمتص أو تلطف الضغوط التضخمية التي تتعرض لها العملة.

أما الأزمات المصرفية فهي اكثر صعوبة في التعرف عليها ، أما بسبب المشكلات المصرفية ذاتها أو لنقص المعلومات المتاحة بشأنها.

فالاندفاع نحو هذه البنوك لسحب الودائع غالبا ما يكون نتيجة المشكلات المصرفية لا سببا لها ، كما أن هذه المشكلات وما ينتج عنها من أزمات غالبا ما تكون ناتجة عن ممارسات تتعلق بجانب أصول البنك وليس الخصوم.

(1) أحمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص 16- 17.

ولقد استخدمت هذه المعايير في دراسة عملية للتعرف على أزمات العملات والأزمات المصرفية التي شهدها أكثر من 50 بلدا في الفترة 1975- 1997 .

وقد كانت أزمات العملة أكثر انتشارا في الفترة 1986-1995 بسبب الصدمات الخارجية القوية التي تعرضت لها الكثير من البلدان خلال تلك الفترة .

في حين انتشرت الأزمات المصرفية في الفترة ما بين 1987- 1997 بسبب تزايد عمليات تحرير القطاع المصرفي المالي في العديد من الدول ، والملاحظ أن الدول المتقدمة أكثر تعرضا لمثل هذه لأزمات الاقتصادية بالرغم من أنه لا توجد مؤشرات دقيقة عن حدوث الأزمات الاقتصادية إلا أنه هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد الخطر وتعرض للعرض للأزمات.

ولبناء نظام إنذار مبكر يجب تحديد متغيرات اقتصادية يختلف سلوكها في الفترة ما قبل الأزمة عن السلوك المعتاد .

ومن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكن التنبؤ بالأزمة ، ويختلف اختيار وبناء هذه المتغيرات حسب مفهوم كل شخص للأزمة .

فإذا كانت الأزمة مالية مجموعة المتغيرات تتكون من : العجز المالي ، الاستهلاك الحكومي ، الإئتمانات المصرفية للقطاع العام ، ... الخ.

وإذا كان ينظر لضعف القطاع المالي على أنه سبب الأزمة ، المتغيرات تشمل : تزايد الإئتمانات الممنوحة للقطاع الخاص ، إجراءات تحرير القطاع المالي ،... الخ.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أما إذا كان ينظر للقطاع الخارجي على انه سبب الأزمة ، فتعطى الأولوية لمؤشرات أخرى تشمل : سعر الصرف الحقيقي ، ميزان الحساب الجاري ، معدل التبادل الدولي ، ...الخ.

ولقد أجريت دراسة شملت 53 دولة متقدمة ومتخلفة بشأن أزمة 1975- 1997 ، أثبتت الدراسة أن سلوك المتغيرات الاقتصادية أو بعضا منها مثل أسعار الصرف ، مؤشرات ألا سواق النقدية والمالية ، وبعض المؤشرات الخاصة بالتجارة الخارجية ، كان سلوكها في الفترة ما قبل الأزمة يختلف عن سلوكها ففي كثير من الحالات ارتبطت الأزمة بارتفاع حقيقي في قيمة العملات المحلية ، ارتفاع معدلات التضخم تراجع تدفقات رأس المال الوافدة وتزايد التدفقات العكسية ، توسع نقدي وائتماني ، دورة من انكماش وانتعاش في أسعار الأصول ... الخ.

2) ماهية التضخم :

في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بدأت ظاهرة التضخم في الظهور منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية و أصبحت من أكثر الظواهر الاقتصادية أهمية و ارتباطا بالاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة معا، واكتملت صورتها بشمل واضح .

مفهوم التضخم : [1]

ا إهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية ، ولذلك يهدف الوصول إلى تفسير وتحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والأهداف .

ونظرا لعدم اتفاق الاقتصاديين حول تعريف محدد للتضخم ، وذلك بسبب اختلاف النظريات التي يراها كل فريق تفسيرا لهذه الظاهرة . سنحاول تعريف هذه الظاهرة أو الأزمة من خلال تقديم مختصر للنظريات التي تفسرها .

نظرية تضخم جذب الطلب :

تعرف هذه النظرية التضخم على انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي ، لا يقابله زيادة في العرض .

فالارتفاع في الأسعار هو نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات ، سواء كان الطلب استهلاكيا أو استثماريا ، بأكثر مما تستطيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، مقابلة هذه الزيادة في الطلب استجابة لظاهرة حركة الأسعار .

ويمكن حدوث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع أسعار الفائدة إلى مستوى معين ، وينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة ، ويكون الطلب على النقود بدافع المعاملات غير مرن ، فانه يمكن تمويل هذا الطلب الفائض عن طريق زيادة تداول النقود لأغراض المبادلات .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

نظرية تضخم دفع النفقة :

تهتم هذه النظرية بتفسير التضخم من جانب العرض وليس الطلب، حيث يلجأ المنتجون إلى تحديد معدلات للأرباح عند مستوى معين مرتفع، لا يمكنهم التنازل عنه، كما يلجأ العمال من خلال النقابات العمالية إلى تحديد الأجور عند مستوى لا يمكنهم التنازل عنه، والضغط على المنتجين لزيادة الأجور، مما يؤدي إلي زيادة التكاليف الإنتاجية، الأمر الذي يدفع المنتجين لرفع أسعار المنتجات، لتعويض الزيادة في التكاليف والحفاظ على نسب الربح العالية.

وبهذا تفسرنظرية التضخم بسبب تكلفه عوامل الإنتاج وخاصة أجور العمال، حيث تشكل نسبة كبيرة من التكاليف الإنتاجية، وعادة ما يرتبط تضخم التكلفة بأحد العوامل التالية :

أ– **ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج :** قد يكون ارتفاع التكاليف ناشئا عن نقص المحاصيل الزراعية ، التي تدخل في الإنتاج الصناعي ، أو عن ارتفاع أسعار المواد الأولية ، أو عن ارتفاع تكاليف نقلها أو التأمين عليها ... الخ ، مما يؤدي إلى ارتفاع نفقة استهلاكها ويدفع هذا إلى ارتفاع أسعار المنتجات .

(1) محمد مروان السمان وآخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، طبعة 2 ، 1998 ، ص 320-325.

ب- ارتفاع أسعار الواردات : تعتمد بعض الدول اعتمادا كبيرا على الواردات والمواد الأولية والوسيطة ، وتدخل هذه الواردات في شكل مواد وسيطة لصنع منتجات نهائية ، وارتفاع أسعارها يؤدي لزيادة نفقات إنتاج السلع والخدمات ويؤدي هذا لزيادة أسعارها .

ج- قيام المشاريع الاحتكارية برفع هوامش الأرباح والأسعار : من الأسباب التلقائية لارتفاع الأسعار ، هو ما تسمى إليه المشروعات الاحتكارية والمشروعات العاملة في أسواق احتكار القلة ،من زيادة أرباحها عن طريق زيادة النسبة المئوية التي تضيفها إلى نفقة الإنتاج ،في صورة ربع أو عائد على استثماراتها ، بما لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية وتبعا لذلك سوف ترتفع أسعار المنتجات .

د- ارتفاع تكاليف الأجور : تشكل التكليف الأجور أهم سبب لحدوث التضخم ، فقد تستطيع النقابات العمالية بحكم قوتها التفاوضية ، وقوة ضغطها المنظم ،إن تقنع المنتجين برفع الأجور ، وقد تنجح هذه النقابات في تحقيق مطالبها ، مما يؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج التي يتحملها المنتجون ونظرا لاعتقاد المنتجين أنهم يستطيعون أن ينقلوا تلك الزيادة في الأجور إلى كاهل المستهلك عن طريق رفع الأسعار، بحكم قوتهم الاحتكارية، فإن الأجور لا تلبث أن تزداد عندما يشعر العمال بعبء زيادة الأسعار فيطالبون بزيادة الأجور مرة أخرى وتبدأ الدور من جديد ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة للتضخم بين الأجر والسعر.

هذا فيما إذا كان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل ، أما إذا كان في مرحلة التشغيل الجزئي ،فقد ترافق زيادة الأجور زيادة في الإنتاجية، زيادة تكفي لتعويض زيادة الأجور.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

نظرية التضخم الهيكلي :

تقرر هذه النظرية أن التضخم الهيكلي يصيب الدول المتخلفة عند سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وينشأ هذا التضخم نتيجة الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

ويلجأ بعض الاقتصاديين إلى تحديد الخصائص التي تتميز بها الدول المتخلفة لتحديدها والتعرف عليها.

وتشكل هذه الخصائص المشتركة عوامل رئيسية في حدوث التضخم.

فالدول المتخلفة عندما تضع الخطط التنموية وتبدأ في تنفيذها، لا بد وأن يصاحبها تضخما نقديا ، يتولد عن زيادة الدخول النقدية، والدخول الجديدة الناجمة عن توظيف عوامل الإنتاج، بمعدل يفوق معدل الزيادة الإنتاج القومي وهو تضخم تقضي به العملية التنموية.

ويتميز التضخم الذي يسود الدول المتخلفة أنه تضخم جذب طلب ألا أنه في الواقع تضخم هيكلي ، ينتج عن اختنا قات مادية في الإنتاج خلال عملية التنمية الاقتصادية.

ولو لم يعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية وحتى إذا لم يكن هناك زيادة في الإنفاق الكلي وذلك لانخفاض مرونة العرض وخاصة القطاع الزراعي وهو ما يعني أن استجابة العرض غير قائمة على التوقعات النقدية ، بل بسبب الاختناقات المادية.

أنواع التضخم :

نظرا لاختلاف الاقتصاديين في تقرير تعريف محدد للتضخم فقد ظهرت عدة تقسيمات لهذه الظاهرة وحسب عدة معايير ، أهمها :

حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم :

حسب هذا المعيار ، سعى كينز لتميز نوعين من التضخم :

أ- التضخم السلعي : هو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك ، حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية ، الحصول على أرباح عالية .

ب- التضخم الرأسمالي : هو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار ، عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع رأسمالية أرباح عالية .

حسب درجة التشغيل الاقتصادي :

هنا أيضا يفرق كنز بين نوعين هما :

أ- التضخم غير حقيقي : هو التضخم الذي يحدث ما قبل مرحلة التشغيل الكامل ، لان أي زيادة في الأسعار يمكن امتصاصها من خلال زيادة الإنتاج ، أي أن زيادة الطلب يقابلها زيادة في عرض السلع والخدمات .

ب- التضخم الحقيقي : هو التضخم الناتج في مرحلة التشغيل الكامل ، لأنه وفي هذه الحالة تصبح الزيادة في الطلب الفعلي غير قابلة الامتصاص من قبل المنتجين .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والفرق الجوهري بين النوعين أن الحقيقي يحمل بين طياته خطرا حقيقيا وكبيرا على ذوي الدخول الثابتة ويعاد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات ذات الدخول المرتفعة .

حسب درجة إشراف الدول على الأسعار :

يفرق الاقتصاديون بين عدة أنواع من التضخم حسب هذا المعيار :

أ- التضخم الصريح : هو التضخم الطليق أو الظاهر، يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة، استجابة لفائض الطلب، دون أن يعترض سبيلها أي عائق، أي أن الأسعار تتحرك بكل حرية.

ب- التضخم المكبوت : قد يرتفع المستوى العام للأسعار نتيجة الأسباب المؤدية للتضخم، لان السياسات الاقتصادية الحكومية تقوم للحد من الارتفاع المتزايد للأسعار بالحد من النفاق الحكومي بوضع قيود على الإنفاق كبطاقات التموين لا تعالج التضخم بقدر ما بكبته أو هو زيادة كبيرة في الدخل القومي لا يوجد لها طريق للاتفاق، بسبب تدخل الدولة واتخاذ قيود مختلفة على الإنفاق [1].

حسب مصدر التضخم :

حسب هذا المعيار ، هناك نوعين من التضخم :

أ- التضخم المحلي : هو الذي ينشأ داخل دولة ما نتيجة عوامل داخلية ، تتصل بمجموعة الاختلافات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد القومي ، والسياسات التي يتتبعها الدولة لمواجهة تلك الاختلافات .

---

(1) محمد مروان وآخرون, مرجع سابق, ص328.

ب- التضخم المستورد : يحدث نتيجة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم .

حسب حدة التضخم :

هناك عدة أنواع حسب هذا المعيار :

أ- التضخم الجامح : يطلق عليه التضخم المفرط ، وهو أخطر الأنواع ، وهو ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود، أو نتيجة للتغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود .وينشأ أيضا نتيجة النقص غير الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات في الظروف غير العادية التي بها الاقتصادي ، مما يؤدي إلى زيادات متتالية وبمعدلات عالية في المستوى العام لأسعار, وتكف النقود عن بوظيفتها كمخزن للقيمة و وسيط للمبادلات, وتنتشر ظاهرة الهروب من النقود .

ب- التضخم المتقلب : يتمثل في ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة ومتتالية لفترة كبيرة ، ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى ثم تعود الإسار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة فترة تالية أخرى.

جـ- التضخم المعتدل : ويطلق عليه التضخم الزاحف ، وهو يقل خطورة عن الجامح ، وتكمن خطورة في الأثر النفسي فلا يكاد الناس يشعرون.

آثار التضخم :

يمثل التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها لأنه يمثل أتحد الإمراض الاقتصادية الفتاكة، وله عدة آثار سنبرزها باختصار :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

*** أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني :**

هناك أربع حالات لتغير الدخول ، وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار بمعدلات وبسرعة أعلى من استجابة دخول بعض طبقات المجتمع :

1 – تزيد الدخول النقدية بمعدل اقل من الزيادات السعرين وبالتالي تنخفض الدخول الحقيقية، فالدولة تزيد الرواتب للمدرسين مثلا بين فترات متباعدة يسبقها أراع أسعار بكثير .

2- تبقى الدخول النقدية ثابتة، بينما الأسعار تتزايد، مما يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقة وبشكل ضار على أصحاب هذه الدخول.

ومن الأمثلة على هذه الفئات : الذين يحصلون على دخولهم من الإيجارات من الممتلكات العقارية أو الزراعية أو السكنية ، أو فوائد مدفوعة للبنوك ، أو أصحاب الرواتب الثابتة .

3- زيادة الدخول النقدية بنفس زيادة الأسعار ، في هذه الحالة تبقى الدخول الحقيقية ثابتة ، وهؤلاء هم عمال النقابات الفاعلة في بلدانهم والتي و التي تقدر على زيادة الرواتب كلما زادت الأسعار.

4- الدخول النقدية التي ترتفع بأعلى من نسبة زيادة الأسعار، ومن الأمثلة على هؤلاء الذين تزيد دخولهم الحقيقية : أصحاب المشاريع التجارية والصناعية[1].

---

[1] مصطفى سلمان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 234-235.

ويمكن أن نحدد الفئات المتضررة من التضخم :

أ- مكتسبي الأجور إن لم يصاحب الزيادات السعرية زيادة في الأجور.

ب- الموظفين وأصحاب المعاشات .

ج- مستلمي البيع والفوائد .

د- أصحاب الثروة الذين يحتفظون بأموالهم بشكل نقود سائلة

هـ- الدائنون الذين تتحدد ديونهم نقدا.

أما الفئات التي تستفيد من التضخم فهي

أ- مستلمي الأرباح .

ب- العمال المأجورين إذا زادت أجورهم .

ج- المدينين الذين تحدد ديونهم نقدا , نظرا لانخفاض العبء الحقيقي للدين .

د- أصحاب الثروة الذين يحتفظون بأموالهم بشكل عقارات .

*** أثر التضخم على التجارة الخارجية :** يؤدي التضخم إلى أسعار السلع, ومن ثم عجز في موازين التجارة الخارجية, أي يكون سالبا, إن حجم الواردات يفوق حجم الصادرات, و يرجع ذلك إلى التحليل التالي :

أ- عند ارتفاع أسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها بالتالي تحجم تلك الدول عن استيراد تلك السلع , بالتالي تتراجع الصادرات .

ب - ترتفع أسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة بنفس الجودة لكن بأسعار أقل ,بالتالي المجتمع المحلي يميل إلى زيادة استهلاك من السلع المستوردة ، ومن ثم تتزايد الواردات .

جـ - زيادة الواردات عن حجم الصادرات وبالتالي عجز ميزان المدفوعات .

اثر التضخم على اوجه النشاط الاقتصادي :

يمكن محاولة حصر آثار التضخم على النشاط الاقتصادي ، سواء من حيث سلوكيات الأعوان الاقتصادية أو سلوك النقود ، في النقاط التالية :

أ- ضعف القدرة الشرائية للنقود مما يؤدي لتراجع حجم الادخار.

ب- يؤدي التضخم لهجرة رؤوس الأموال لعملات أجنبية حماية لها .

جـ- عندما تفقد العملة قيمتها ، الأفراد يفضلون استبدالها بالسلع ، مما يؤدي إلى زيادات في الآفاق الاستهلاكي .

د- ظهور وانتعاش المضاربات في السوق السوداء .

هـ- سهولة تسويق السلع الرديئة على حساب جودة بعض السلع .

و- انتشار أجواء تشاؤمية ، تجعل رجال الأعمال يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية ، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ل- بسبب إن الطبقات الغنية هي القادرة على الاستهلاك، فان الموارد المالية ستوجه إلى المشاريع التي تنتج السلع الكمالية على حساب السلع الأساسية.

ك- تراجع أسعار الفائدة الحقيقية لمقابلة أخطار التضخم

م- انتشار آثار اجتماعية سيئة نتيجة الفقر والعوز وبالتالي ظهور آثار لا يمكن فصلها عن النشاط الاقتصادي ولا حتى السياسي.

نماذج عن المظاهر التضخمية خلال سنوات الأزمة :

مع اختلاف أسباب الأزمات الاقتصادية التي مرت بها دول العالم، لا تزال المظاهر التضخمية التي تتجسد في ارتفاع الأسعار بنسب مختلفة، هي المظاهر الأكثر تأثير على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي .ولقد اخترنا بعض هذه المظاهر كنماذج عن الآثار التضخمية، أو التضخم على بعض الدول وما هي الميادين التي فجرت الأزمة :

الأزمات الهيكلية خلال السبعينات : تعتبر الأزمات الهيكلة تلك الأزمات التي تصيب قطاع مهم أو مجموعة متجانسة من القطاعات التي تشمل ميدانا معينا من الاقتصاد ، وهي تنبثق من اختلال أساسي بين الإنتاج والاستهلاك ، وتقترن أحيانا كثيرة بتغيرات ملحوظة في النسب السعرية، وتشمل الاقتصاديات الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية للدول.[1]

أزمة المواد الخام :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

في أوائل السبعينات اخذ العالم الرأسمالي يبدي قلقا بشلن نقص المواد الخام، وكان مبعث هذا القلق يعود إلى بوادر العجز المطلق في بعض أنواع المواد الخام واتجاهات أسعارها في التجارة الدولية التي بدأت تظهر في حركتها تغيرات جذرية ما بين 1969 – 1970 عندما لم يسفر الضعف الذي أصاب الأوضاع الاقتصادية العامة في العالم الرأسمالي عن الأثر الاعتيادي . واستمرت أسعار المواد الخام إجمالا في الارتفاع وتسارعت وتيرة الارتفاع منذ النصف الثاني من عام 1971 وفي 1972 ومع دخول الاقتصاد الرأسمالي مرحلة الإنعاش ، سجل بداية حدوث انفجار سعري حقيقي للمواد الخام وبشكل خاص عام 1973 .وفي النصف الأول من عام 1974 والنصف الثاني من العام ذاته ، ارتفعت أسعار الخامات المعدنية بنسبة 84 % قياسيا بعام 1970 .

الجدول التالي يوضح معدلات ارتفاع أسعار بعض المواد الخام سنة 1974 آخذين سنة 1970 سنة الأساس :

الجدول(1) الأرقام القياسية لأسعار المواد الخام سنة 1974 .

(1) أ.بلجوك, تعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني, الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة, ديون المطبوعات الجامعية, 1981, الجزائر ص 254.

المادة الخام	الرقم القياسي للأسعار
الخامات المعدنية	**84**
المعادن غير الحديدية	**90**
المعادن	**327**
المواد الأولية الزراعية	**130**
الأخشاب	**115**
المواد الغذائية	**90**
المنتجات الصناعية الجاهزة	**63**

ولهذا ومنذ سنة 1970 شاع مصطلح " الأزمة الخامية " لذلك ارتفاع أسعارها كما تنبؤا لها بارتفاع أكبر مستقبلا.

وظل الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الخدمات مستمرا ، أساسا بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط الذي يشكل جزءا مهما من مجمل التجارة الدولية لهذا الأنواع من السلع .

أزمة الطاقة : [1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

خلال الخمسينات و الستينات كانت الأسواق العالمية للطاقة تتميز بفائض العرض وانخفاض الأسعار ، وذلك بالرغم من التضخم .

حتى أواخر الستينات ، كانت شركات النفط تبيع الوقود بتنزيلات كبيرة و ذلك لأن نمو الطاقات الاستخراجية يسبق ارتفاع الطلب خاصة لبلدان الشرق الأوسط .

وكانت الاحتكارات النفطية توافق على هذه الأسعار لأنها تحصل على الجزء الأساسي من أرباحها في المراحل اللاحقة للتحويل والتسويق .

وبدأت ملامح الأزمات في الظهور مع سنوات 1970 –1971 حيث كشف بوضوح ضيق قاعدة الوقود .

فقد تجلى بوضوح نقص الغاز والفحم الحجري وبدأت أسواقها تنشط بعد كساد 1958 تقريبا وارتفعت سنة 1970 أسعار الفحم الكوك والفحم النباتي اللذين تصدرهما الو.م.أ واستراليا ، ثم سنة 1973 حيث رفع أسعار النفط من قبل دول ألا وبتك لتسفر عن موجة الاضطرابات الاقتصادية في العالم الرأسمالي ، ولم تكن الأزمة تعني فقط نقص الموارد بل تعدادها إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير ومبالغ فيه.

وذلك أصبحت عدة قطاعات تعاني من أزمات تعني من أزمات خاصة صناعة السيارات مما أسفر عن انخفاض إنتاجها وتسريح أعداد كبيرة من العمال.

(1) أ.إ.بلجوك، مرجع سابق، ص331، ص350.

وظهرت زيادات جامعة في أسعار المنتجات والمشتقات النفطية , فعلى سبيل المثال ارتفاع أسعار البتروكيماويات بمقدار 3 مرات , البنزين حوالي40 % , رغم أن أسعار النفط الخام لم ترتفع بهذه الحدة, واستغلت شركات النفط هذه الحالة من الخوف والقلق لتجني من المستهلك النهائي ضريبة إضافية لصالحها رغم أنها لم تتحمل أي زيادة في الضرائب أو التكاليف .

وبدأ ذاك المناخ العام لاحتكارات الأجنبية في البلدان النامية يتغير جوهريا نظرا لنضال هذه الأخيرة ضد نهب خيراتها وثرواتها الوطنية .

أما موقف الدول الرأسمالية اتجاه حماية الدول النامية لثرواتها فقد كان التوجه نحو خفض معدلات نمو استهلاك الطاقة .

ومع أواخر السبعينات أخذت تظهر ملامح مهمة جدا لأزمة الطاقة , تتمثل في اشتداد تأثير الزيادة السعرية للنفط على موازين المدفوعات والتجارة الخارجية , وازداد بشكل حاد العجز في موازين المدفوعات في أكثرية من البلدان المستوردة للنفط لا سيما تلك النامية , ووصل عجز العمليات الجارية في البلدان الرأسمالية الصناعية إلى 30 مليار دولار عام 1979 بالمقارنة مع فائض بقيمة 9 مليار دولار عام 1978 وازداد العجز في البلدان النامية خلال هذين العامين من 36 مليار إلى 47 مليار دولار ....وذلك لأن ارتفاع أسعار مصادر الطاقة في السنة السابقة أخذ يتجلى بقدر كامل.

المشكلة الغذائية : [1]

من أهم ملامح التضخم البارزة هي ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية الهامة , مثل القمح , فقد كان يبلغ في نهاية 1973 ب 64 دولار للطن , وفي فيفري 1974 قفز السعر إلى 237 دولار للطن .

وارتفعت أيضا أسعار أنواع أساسية من المواد الغذائية (الأرز , الحبوب , العلف , الزيوت , ...) على نحو مماثل , وارتفع المستوى العام لأسعار المنتجات الغذائية في التجارة الدولية من 1971 إلى 1974 بنسبة 19% وتدهور الوضع إلى أقصى حد في أفريقيا و البلدان الكثيفة السكان من جنوب شرق آسيا و جنوبها, كما أن الزيادة الشديدة في أسعار الأسمدة المعدنية قاد لزيادة جوهرية أيضا في تكاليف الإنتاج وتقليص الإمكانات الاستيرادية لعديد من بلدان نامية نظرا لعجز موازين مدفوعاتها.

أما في بلدان الغرب فقد أدى انتشار الثورة الصناعية بها إلى تطور وتمكن هذه الدول من التفوق في إنتاج الموارد في ظل عجز بقيمة الدول النامية.

ويمكن أن يقدم الجدول التالي التغيرات المئوية لانتاج المواد الغذائية :

(1) أ,إ, بلجوك، مرجع سابق، ص 364-365.

البلدان	1961-1974	1972	1973	1974	1975
النامية	+2,7	+0,2	+3,6	+2,0	+5,3
الرأسمالية	+2,3	-1,3	-3,2	+2,3	+1,3
الاشتراكية	+3,3	-0,1	+9,1	-0,1	+1,1
دول العالم	+2,7	-0,5	5,3	1,4	+2,5

أزمة جنوب شرق آسيا 1997 :

أخذت دول جنوب شرق آسيا ,خلال سنوات تعتبر جد وجيزة في السير نحو التطور, إلى أنها وخلال فترة وجيزة بدأت تتخبط في أزمات شديدة فما هي طبيعتها و ما هي ملامحها ؟

طبيعة أزمة جنوب شرق آسيا 1997 : مع تطور ونمو اقتصاديات جنوب شرق آسيا, والذي اعتبر إلى حد ما معجزة أو مفاجأة غير متوقعة, كانت تنمو بدورها على المستويين الجزئي والكلي مظاهر ضعف أهمها تفاقم الدين قصير الأجل داخل أنظمة مالية ضعيفة.

وأدت عمليات التحرير الجزئي لأسواق المال في هذه البلدان إلى فتح قنوات جديدة لدخول رأس المال الأجنبي إليها , وأدت بدورها إلى ارتفاع أسعار صرف العملات المحلية لهذه البلدان وتوسع شديد في الإقراض الصرفي وتزايد القابلية للمتدفقات العكسية لرأس المال[1] ومن أهم الفرضيات التي حاولت تفسير الأزمة الجنوب شرق آسيوية , تلك القائلة أن الجنون المضاربي وتزايد الضغط في أسواق الأسهم والملكية العقارية هو سبب الأزمة .

فقد كانت كل البلدان التي عانت من الأزمة هناك دورة من ازدهار أسواق الأصول ثم انهيار

لقد ارتفعت أسعار الأسهم والأراضي ارتفاعا شديدا ثم انهارت بعد ذلك .

خصائص الأزمة : [2]

أهم الخصائص والملامح التي سادت دول جنوب شرق آسيا تتمثل في :

1- تمخضت تدفق رأس المال الوافدة إلى بلدان الأزمة الأسيوية عن توليد ضغوط تضخمية وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية لهذه البلدان , ففي الفترة من 1970-1997 ارتفعت أسعار الصرف الحقيقية بأكثر من 25 % في كل من ماليزيا , الفليبين , تايلاند , وبنسبة 12 % في كوريا وانعكس هذا على معدلات نمو صادرات هذه البلدان التي بدأت تتباطأ منذ منتصف التسعينات , لتنخفض بعد ذلك بشكل حاد بداية من

(1) أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص 50-51.

(2) أحمد يوسف الشحات , مرجع سابق , ص 54-55.

1996 , ففي كوريا انخفض معدل النمو السنوي للصادرات من 30.3 % عام1995 إلى 3.7 % فقط عام 1996 .

2- توسع البنوك المحلية في الاقتراض الخارجي وتوجيه الموارد المالية لإقراض المروعات الخاصة بالعملات المحلية .

دور التضخم في خلق الأزمة الاقتصادية الدولية :

ماهية التضخم الدولي وتفسيره :

قدمنا في الفصل السابق محولة لتعريف التضخم الدولي أو ما يسمى بالتضخم المستورد, فهو في النتيجة ينشأ من التفاعلات بين الاقتصاديات الوطنية عكس التضخم الذي ينشأ داخل دولة معينة.

وسنحاول تقديم ما رآه الاقتصاديون كتفسير لحدوث ونشوء الظاهرة .

1- تفسير التضخم بالسياسات النقدية التدخلية [1].

تحاول الآراء التالية إعطاء تفسير لحدوث التضخم الدولي من خلال هذه الظاهرة بما كانت الدول تطبقه من سياسات تدخلات لتحل به مشاكل داخلية بحتة.

أ) التضخم المتزامن بدول مختلفة :

من الممكن حدوث تضخم إن يشمل معظم دول العالم كنتيجة لارتفاع الدول منفردة وبمحض الصدفة لسياسات تضخمية ويبدو أنه نادرا ما يحدث هذا الأمر قبل أواخر الستينات, فيما عدا فترات الحرب ولم يكن هناك سبب يدعو للتوقع بأن تنهج جميع الدول في النظام الدولي سياسات تضخمية في وقت واحد , خاصة في ظل غياب بعض التطورات الدولية التي تؤثر في جميع الدول بنفس الطريقة.

ب) الضغوط العامة لتحقيق التوظيف الكامل :

الاحتمال الثاني أن الدول منفردة اتبعت سياسات تضخمية استجابة لضغوط اجتماعية, فقد التزمت معظم الدول الصناعية بالمحافظة على التوظيف الكامل, واتبعت بذلك سياسات نقدية ومالية توسعية حيثما تبدأ البطالة في الظهور.

ويمكن أن تقدم هذه الاستجابة الحكومية دافعا لظهور التضخم المحلي, لكن مع هذا التفسير يبقى السؤال التالي بدون جواب : لماذا تظهر البطالة في وقت واحد ؟

ج) ارتفاع أسعار المواد الأساسية :

لا يعتبر هذا التفسير خاصا بالسياسات النقدية , بقدر ما هو محاولة الدول المنتجة للبترول وما شابه الحفاظ على أسعار هذه المواد, فتبقى الأسباب لهذا التفسير بسبب تدخل السلطات الحكومية لحماية مصالحها الاقتصادية.

والتفسير الملحق بهذا الغرض هو أن الزيادة السريعة لأسعار بعض المواد الهامة المستوردة مثل البترول والغذاء والمنتجات الأولية الأخرى, قد أثرت في جميع بلدان النظام العالمي في وقت واحد.

(1) طه عبد الله منصور وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، 1987، ص267-269.

وقد بدأ أول خطر واسع النطاق في إمدادات البترول في أواخر 1973 نظرا لأن مرونة الأسعار للطلب على البترول تعتبر جد منخفضة على الأقل في الفترة القصيرة والانخفاض بنسبة صغيرة في العرض أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة كبيرة وقد انتقلت أسعار البترول المرتفعة إلى الاقتصاديات المستخدمة , لتؤدي لارتفاع أسعار تلك السلع التي تستخدم الطاقة البترولية كمدخل أو غير مباشر.

ويبدو أن ثمة شكا في أن الزيادة في الأسعار العالمية للبترول قد ساهمت في حدة التضخم العالمي في السبعينات وثمة سبب أيضا للاعتقاد بأن انتقال القوة الشرائية من الأمم المستهلكة

إلى الأمم المنتجة للبترول قد ساهم في الكساد العالمي في منتصف السبعينات .

تفسير التضخم بميزان المدفوعات وأسعار الصرف : [1]

هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف .

أ) التخلص من انضباط ميزان المدفوعات :

الاحتمال الذي يفسره التضخم الدولي في هذه الحالة , أن التغيرات في الترتيبات النقدية الدولية في بداية السبعينات قد أدت إلى تقليل بعض القيود المضادة للتضخم الملازمة لنظام الصرف الثابت القديم , ففي ظل أسعار الصرف الثابتة لا بد وأن يؤدي التوسع النقدي السريع إلى عجز في ميزان المدفوعات واستنزاف إلى ذلك , إذا تطور العجز في موازين المدفوعات , لا بد أن تكون هناك ضغوط لاستخدام سياسة نقدية وانكماشية لتخفضه , وبذلك تضيف قيدا إضافيا على التوسع النقدي وفي ظل الانتقال إلى أسعار الصرف العائمة المدارة كما تذهب الفرضية فقد ضعف هذا الانضباط في ميزان المدفوعات بشدة وشعرت الحكومة أنها أكثر حرية في انتهاج التوسع النقدي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ب) تأثير المسننة :

الاحتمال المالي في تفسير التضخم الدولي , هو أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى ما يسمى بتأثير المسننة , الذي يدفع الأسعار بانتظام للتصاعد , ويعمل تأثير المسننة كما يلي :

بفرض أن سعر الصرف بين نقدين متقلب, فعندما تنخفض قيمة العملة تزيد الأسعار المحلية للواردات, و بذلك يرتفع المستوى العام للأسعار المحلية في الدولة, ويطلب العمال المحليين الذين يواجهون ارتفاعا في تكاليف المعيشة أجورا أعلى وقد يحصلون عليها, وتصير الأجور العالية اتباعا, جزءا من تكاليف الإنتاج المحلي الإجمالية , بذلك يتحقق التضخم بدفع النفقة و من ناحية أخرى, عندما ترتفع قيمة العملة المحلية لن يكون هناك تضخم مقابل في الدولة, فارتفاع قيمة العملة المحلية لا بد أن يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار المحلية, لكن العمال يطالبون بزيادة الأجور ويرى البعض أن التحول إلى أسعار الصرف المتقلبة هو الذي قاد النظام لاتجاهات التضخمية.

آلية انتقال التضخم الدولي :

(1) طه عبد الله منصور وآخرون , مرجع سابق , ص 269-271

من المؤكد أنه لكي يحدث التضخم في بلد ما , لا بد من أن تكون هناك زيادة مطردة في عرض النقود بالنسبة للطلب عليها , وهذه الحقيقة سواء كان التضخم داخليا أو مستوردا, و هناك عدة آليا أو طرق ينتقل من خلالها التضخم من دولة إلى دولة أخرى :

آلية انتقال التقلبات الاقتصادية : بينما انتقال التضخم في الدول الرأسمالية من خلال دورة الأعمال الدولية , فانه ينتقل من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية من خلال التجارة الخارجية.

ا) انتقال التضخم في الدول الرأسمالية :

داخل مجموعة الدول الرأسمالية , ينتقل التضخم من لآخر نتيجة :

1- آليات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة , سواء كان ذلك من خلال التكتلات الإقليمية, أو المشاريع المتعددة الجنسيات.

2- آليات التحويل والأسعار الدولية لأغلب السلع , بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر في أسعار الخامات.

ويمكن تفسير الانتقال الدولي للدولي للدورات الاقتصادية عن طريق ضغوط الطلب الكينزي المباشر, فعندما تدخل دولة ما مرحلة الركود, فان المقيمين بها يبدؤون في تقليص إنفاقهم الإجمالي نتيجة انخفاض دخولهم, بما في ذلك إنفاقهم على الواردات من الدول الأخرى, ومع انخفاض الواردات تبدأ صناعات تصدير تلك الدول في تقليص ناتجها وينتقل الانكماش في صناعات هذه الدول لبقية الاقتصاد, وعندما تنقلب الدورة الاقتصادية, فان الإنفاق في الدولة الأولى يزيد وبالتالي يزيد الطلب الكلي على سلع الدولة الأخرى, وكلما كانت العلاقة بين دولتين قوية, حدثت الدورة الاقتصادية بنفس الوقت تقريبا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وإذا كانت صناعة إحدى الدول تعتمد على مواد خام مستوردة من دولة أخرى فإن الانخفاض في صناعة الدولة الأولى سيكون له أثر مباشر على اقتصاد الدولة الثانية, خاصة إذا كان بهذه الأخيرة صناعة تصدير المواد الخام عنصرا هاما.

ب) انتقال التضخم إلى الدول النامية :

بالنسبة للدول النامية , تدور أغلب قنوات التضخم وتصديره حول محور الاستيراد, فالأمر يتوقف على هيكل الواردات ثم عدم استقرار أسعار الخدمات وعجز ميزان المدفوعات, و تدابير الحماية المتصاعدة ضد الدول النامية, وتقلب أسعار العملات الرئيسية والتأثير في المؤسسات النقدية وأسعار الفائدة.

وانتقال التضخم يتوقف على ارتباط الدول النامية بالأسواق الرأسمالية للسلع و رأس المال وذلك لاعتبار قطاع التجارة الخارجية وخاصة الواردات يمثل الجانب الأكبر من إجمالي الناتج القومي لديها, وبالمقابل تتراجع عائدات هذه الدول الناجمة عن بيع منتجاتها من المواد الخام , وذلك :

أ) إما بسبب التضخم.

ب) وإما بسبب تدهور قيمة العملة التي تدفع بها.

ج) أو بسبب القيود التي تضعها الدول الرأسمالية على وارداتها.

ومن كل هذا نستنتج أن التضخم الدولي مصحوب دائما بهبوط في شروط التبادل الخاصة بالخامات والمنتجات الأولية.

ومن شأن التضخم مع استمرار صعود أسعار الفائدة, أن يفاقم من عجز ميزان المدفوعات للدول النامية, وبالتالي تنخفض قيمة عملاتها بالنسبة للعملات الرئيسية حتى مع انخفاض هذه العملات نفسها.

آلية الانتقال النقدي : [1]

بفرض أن هناك بلدين هما الو.م.أ و إنجلترا ,وأن الدولار هو العملة الرئيسية , أي في ظل قاعدة أسعار الصرف الثابتة تقوم إنجلترا بتثبيت قيمة الجنيه بالدولار , بينما لا تتدخل الو.م.أ في سوق الصرف الأجنبي, وهي ذات الظروف التي سادت في ظل نظام بريتن وودر, وبأخذ هذه الاعتبارات سنقوم بالتعرض الأوضاع التي تعمل فيها العملة الرئيسية على خلق التضخم وإمكانات نقله إلى دولة أخرى, وكذا الأوضاع التي تنقل التضخم إلى الدول صاحبة العملة الرئيسية وتأثيرات التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى العائمة "المعومة"

أ) التضخم عند الدولة صاحبة العملة الرئيسية :

في هذا الوضع , تظل الدولة الأخرى والمعطاة بالمثال السابق, بريطانيا محافظة على تثبيت أسعار صرف عملاتها .

حين ذلك تواجه تغيرا في قاعدتها النقدية, وكنتيجة لهذا فالتضخم يمكن أن ينتقل من الدولة صاحبة العملة الرئيسية إلى الدولة الأخرى من خلال التوسع في القاعدة النقدية, طالما تتدخل سلطاتها في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على ثبات سعر الصرف.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حسب المثال السابق أيضا, يكون التضخم كافتراض في بريطانيا, ويؤدي هذا التضخم إلى تحويل مشتريات كل من المقيمين الأمريكيين والبريطنيين من السلع البريطانية إلى السلع الأمريكية .

ويخلق الطلب الكبير على السلعالأمريكية فائض عرض من الجنيهات الإسترالينية في سوق الصرف الأجنبية, وهذا الفائض في عرض الإسترليني يمارس ضغطا على الإسترليني لتنخفض قيمته في مقابل الدولار, وللحفاظ على سعر الصرف بالنسبة للجنيه الإسترليني لا بد أن يخفض هذا الإحتياطات البريطانية ومن ثم ينخفض الإحتياطات الدولية, الذي تتكون منه القاعدة النقدية البؤيطانية, وينكمش الرصيد النقدي البريطاني بمضاعف هذه الكمية بما يصاحب ذلك من تأثيرات إنكماشية على الاقتصاد البريطاني, فيؤدي هذا لتخفيض الضغط التضخمي الأصلي في بريطانيا, ولا تكون هناك ضغوط تضخمية على الو.م.أ ولا يتأثر رصيدها بعمليات تثبيت سعر الصرف في إنجلترا.

بالتالي التضخم الناشئ في الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف لا يمكن أن ينتقل للدولة صاحبة العملة الرئيسية.

---

(1) طه عبد الله منصور وآخرون , مرجع سابق , ص232-235.

ج) التعويم الحر لأسعار الصرف :

إذا لم تقم إحدى الدول بتثبيت سعر الصرف, فلن يكون هناك اتجاه معين انتقال التضخم عبر الآليات النقدية, ويرجع ذلك إلى أن إحدى الدولتين لن تغير الجزء من إحتياطاتها الدولية الذي تتكون منه القاعدة النقدية من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبية.

بفرض أن التضخم نشأفي الو.م.أ سيكون للمستهلكين الأمريكيين والبريطانيين حافزا للتحول للسلع البريطانية, وهذا يولد ضغط طلب على الجنيه الإسترليني فترتفع قيمته مواجهة بالدولار, وهذا يلغي الإختلال في ميزان المدفوعات.

فإذا لم ترتفع قيمة الجنيه الإسترليني بسرعة كافية لتحد من الطلب الجديد على السلع البريطانية متى ظهر, فإن النتيجة سوف تكون ضغطا صعوديا على الصادرات البريطانية والناتج الأسعار والنقدية التي نؤكد عليها أن الآلية النقدية لا تعتبر فاعلة إذا لم يسمح لأسعار الصرف ان تعوم بحرية.

د) أسعار الصرف المعومة المدارة :

في ظل أسعار الصرف المعومة المدارة, يكون الجزء من الإحتياطات الدولية التي تتكون منه القاعدة النقدية للبلد سوف يتأثر بما يقوم به البنك المركزي من تدخل في سوق الصرف الأجنبي, فإذا باع البنك المركزي البريطاني نصف مليون جنيه للتعويض وليس لوقف الإرتفاع في قيمة الجنيه, فإن ....القاعدة النقدية البريطانية سوف تتسع بمقدار نصف مليون جنيه ومن الممكن أن نتناول الموقف الذي يقوم فيه كل من البنكين المركزيين بالتدخل لتحقيق الإستقرار أو لإدارة سعر صرف الإسترليني مقابل الدولار, وهنا تتحد التأثيرات على القاعدة النقدية لكل بلد بمقدار عملتها التي قام البنكين المركزيين بشرائها أو بيعها في عملية التدخل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

<u>آلية الإنتقال من خلال الحساب الجاري :</u> [1]

هناك إلى جانب الروابط النقدية , وعدد من الأليات الأخرى التي يمكن للتضخم أن ينتقل بين الدول , وهذه الآليات تعمل من خلال الحساب الجاري , وتشمل آلية أسعار السلع المتاجربها دوليا , وآلية ضغط الطلب الكينزي المباشر .

أ) آلية أسعار السلع المهاجر بها دوليا :

تقوم هذه الآلية على الإفتراض القائل أن السلعة المتاجر بها دوليا , في ظل ظروف تنافسية , وبتكاليف نقل تساوي صفر, لا بد أن يكون لها سعر واحد في كل دول العالم .

فإذا حدثت أي إختلافات في الأسعار , فإن المتاجرين يشترون السلع من المكان الرخيص و يبيعونها في المكان الذي يغلو فيه السعر , وهذه قاعدة السعرالموحد التي تزيل أي إختلال في الأسعار , وفي ظل هذه الظروف فإن أي زيادة في السعر العالمي للسلع المتاج بها دوليا , يعني أن أسعار هذه السلع يجب أن ترتفع في جميع بلدان النظام التجاري الدولي .

(1) زينب حسين عوض الله , الاقتصاد الدولي , الجامعة الجديدة للنشر , الإسكندرية 1999ص235-237.

وبهذا ينتقل التضخم إلى الاقتصاد المحلي عندما تنجذب الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها إلى أعلى بجانب الأسعار العالمية وتفجر الزيادة في الاسعار المحلية للسلع المتاجر بها سلسلة من الأحداث التي تشكل ضغوط تؤدي لتصاعد الأسعار المحلية للسلع غيرالمتاجر دوليا متسببة في تضخم عام في الاقتصاد المحلي .

ب) آلية ضغط الطلب الكينزي المباشر :

تركز هذه الآلية على أن التضخم الخارجي بسبب طلب كلي على السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي ويشكل هذا بدوره ضغطا صعوديا على الأسعار المحلية , بفرض أن البتضخم بدأ مع الو.م.أ فالمستهلكين الامريكيين والبريطانيين سوف يكتشفون ان السلع الأمريكية أقل جاذبية , عكس السلع البريطانية , تبعا لهذا تتحول إستهلاكاتهم للسلع البريطانية و بالتالي في بريطانيا تزيد الصادرات وتنقص الواردات , وهذا يؤدي لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات البريطانية , وغذا كانت الموارد فيها في حالة التشغيل الكامل , سوف تبدأ في رفع أسعار سلعها إلى الحد الذي يؤدي فيه التضخم الأمريكي لتحويل الستهلاك للسلع البريطانية , ويعتمد هذا الانتقال على مرونة الإحلال بين السلع الأمريكية والبريطانية .

وقد لا ينجم التضخم المستورد من معدلات التضخم الأجنبي المرتفعة , فقد تنجم عن زيادة الدخل الأجنبي , فإذا زاد الدخل الأجنبي بينما الأسعار ثابة والميل الحدي للإستيراد أكبر من الصفر , فإن جزء من الزيادة في الدخل في هذه الدولة سيستخدم في مشتريات إضافية لسلع من الدول الأجنبية , فإذا كانت هذه الدولة مواردها في حالة التوظيف الكامل , فهذا سيخلق ضغوطا تضخمية فيها .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3) وسائل مكافحة التضخم :

يعتبر التضخم ظاهرة معقدة للغاية وليس هناك علاج شافي , ويحتاج الأمر إلى عدة إجراءات وسياسات مختلفة الميادين .

وقد انعكست الاختلافات في تعريف هذه الظاهرة على تباين السياسات والإجراءات التي ينصح كل فريق في اتخاذها لمعالجة التضخم.

دور السياسة المالية والنقدية في علاج التضخم :

إذا عولجت الظاهرة على مستوى الدولة الواحدة ومن ثم انتقال الوضعية لبقية الدول, فيستطيع القول أن هناك خطوات نحو التضخم الدولي أو على الأقل التقليل من حدته, وهذا ما سنتعرض له من خلال السياسة المالية والنقدية وحدود هذه السياسات في أداء دورها.

أ) دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم : [1]

من خلال السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي أن يرفع تكلفة الاقتراض ويخفض من المقدرة الافتراضية من البنوك التجارية من خلال :

(1) كامل بكري وآخرون , مبادئ الاقتصاد الكلي , الدار الجامعة , الإسكندرية 2000, ص286-289.

* **زيادة سعر الخصم :** ويتبعه ارتفاع في سعر الفائدة للسوق النقدية, ويصبح الاقتراض أكبر تكلفة عن ذي قبل, فيرجأ المستثمرون خططهم الاستثمارية, وهذا الانخفاض في الاستثمار يؤدي لخفض حجم الأنفاق فيلطف من حدة الضغوط التضخمية.

كذلك فإن زيادة أسعار الفائدة تعطي إشارة حمراء لرجل الأعمال بأن أوقاتا سيئة قادمة وهذا سيقلل حماسهم نحو الإنفاق الاستثماري.

وسيجعل نفس الأمر المستهلكين أن يستهلكوا قدرا أقل من دخولهم عن ذي قبل.

* **الطريقة الثانية**, هي الهجوم المباشر على المقدرة الاقراضية للبنوك التجارية, من خلال السوق المفتوحة, ونسبة الاحتياط القانوني.

إلا أن السياسة النقدية لها حدود لا يمكن أن تكون فاعلية بعدها, فبالنسبة لسعر إعادة الخصم فقد لا تتبع ارتفاع أسعار إعادة الخصم ارتفاعات في أسعار الفائدة من طرف البنوك التجارية وحتى لو ارتفعت أسعار الفائدة فقد لا تؤدي هذه الزيادة لأحجام المستثمرين عن اقتراض وذلك من خلال تحميل المستهلكين تلك الفائدة فقد لا تؤدي هذه الزيادة لأحجام المستثمرين عن اقتراض وذلك من خلال تحميل المستهلكين تلك الزيادات في أسعار الفائدة من خلال زيادة الأسعار النهائية للسلع والخدمات.

ب) دور السياسة المالية في مكافحة التضخم :

تكون هذه السياسة إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص , أو عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

إلا أن خفض الإنفاق الحكومي ليس جاهزا دائما ,فقد تكون هناك نفقات عامة ضرورية لا تؤجل كالنفقات على جهاز الشرطة , التعليم , القضاء ...الخ.

لذلك تلجأ الدولة لرفع أسعار الضرائب, لتخفيض مقدار الدخل الممكن التصرف فيه, وذلك لا بد من خفض حجم الإنفاق الخاص, كما تهدف الدولة تشجيع الادخار, أو إدخال مشروعات الادخار الإجباري.

ج) الرقابة على الأجور والأسعار :

أي أن الدولة تعطي حدودا معينة للأجور أو الزيادات المجازة لكل قطاع أو مجال, سواء من أجل حماية بعض الطبقات المتضررة من التضخم, أو لعدم, أو لعدم توفير ضغوط تضخمية من خلال الأجور الإضافية كذلك الرقابة على أسعار السلع المهمة وهي محاولة لكبت التضخم أكثر منها محاولة للسيطرة عليه, فالقوى الأساسية المسببة للتضخم تبقى كما هي, لكن الضغوط التي تظهر بشكل ارتفاع الأسعار ستشل نسبيا.

إلا أن هناك عدة أسباب أدت لعدم فعالية هذه السياسة التدخلية:

* إن هذه السياسة تهاجم الأغراض وليس الأسباب, فقد يظهر نتيجة لهذه السياسة نشاط شديد للسوق السوداء بالأسعار التي يحددها المنتجون.

* الرقابة السرية تكون فقط على السلع الهامة دون الكمالية منها, مما يؤدي إلى عدم تشجيع إنتاج المواد الأساسية عكس المواد الكمالية.

* هناك صعوبات فنية لتحديد الأسعار, فهل ستوحد الأسعار عبر كامل القطر أو في مناطق معينة وما هو هامش الربح المسموح به في كل صناعة للمنتجين ...الخ

مكافحة الكساد التضخمي : [1]

تتعرض الاقتصاديات الرأسمالية منذ السبعينات من القرن لظاهرة الركود التضخمي, ولأول مرة يتعايش جنبا إلى جنب ارتفاع مستمر في الأسعار وتزايد حجم البطالة وتدهور معدلات الإنتاج الحقيقي.

ومن أهم الأسباب التي أدت لظهور هذه الظاهرة, إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971 , وتخليها عن اتفاقية بريتن وودر, مما أدى بالحكومات لتعويم عملاتها في سوق الصرف الدولية, وكذا تمويل نفقات الحرب الفيتنامية الأمريكية سنة 1969-1972...الخ.

أ) العلاج السريع الجاهز :

تتركز هذه الطريقة على ضرورة تخفيض معدل النمو النقدي, بصورة أساسية بحيث يؤدي هذا الانخفاض لتخفيض حدة التضخم إلى مستويات مناسبة في الاقتصاد القومي سوف يرافق هذا التخفيض في معدل النمو النقدي تخفيض حجم الطلب الكلي العام والخاص الذي يسبب انخفاض حجم الناتج القومي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات البطالة ومن ناحية أخرى انخفاض حجم ومعدل الناتج القومي يتطلب زيادة الطلب الكلي ولكن مع تجنب زيادة معدلات التضخم, وهنا تبدو صعوبة الأخذ بهذه السياسة السريعة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة في الدول المتقدمة ويطلق بعض الاقتصاديين على هذه السياسة "النفس القصير".

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ب) سياسة العلاج التدريجي في المدة الطويلة :

هذه السياسة تتميز بالتعايش مع التضخم في بادئ الأمر, ثم السير بخطوات تدريجية وبطيئة وطويلة الأجل بهذه السياسة أكثر واقعية من سابقتها حيث تستطيع الدولة أن تتبع سياسة نقدية انكماشية تتحكم في الكمية النقدية المعروضة من ناحية وتتبع سياسة مالية انكماشية بتخفيض الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى.

الأمر الذي ينطوي عليه تخفيض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد القومي ويؤدي إلى انخفاض معدل التضخم دون إلحاق أضرار كبيرة بمستوى الناتج القومي ودون أن يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة, لأي أن هذه السياسة يمكن أن تبلغ أهدافها بأقل التضحيات الممكنة, أي تحقيق مستويات متدنية من التضخم مع حجم أقل من البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن اتباع هاتين السياستين يعتمد على فلسفة الدولة الاقتصادية, ومدى قدرتها على تحمل التكاليف الاجتماعية , فإذا كانت أسباب الظاهرة هي مجود بطالة تتبع الدولة السياسة الأولى لتخفيض البطالة, أما إذا كانت الأسعار والتضخم هما السبب تتبع الدولة السياسة الثانية "ذات الأجل الطويل".

---

(1) مرجع سابق، ص388-341.

الفصل العاشر

دور الشركات متعددة الجنسيات

في تعميق الأزمة الاقتصادية

الوضع الاقتصادي الدولي وبروز الشركات المتعددة الجنسيات :

من أبرز الظواهر المميزة للعصر الحديث , ظاهرة التكتلات الاقتصادية الناتجة عن تطور علاقات الإنتاج , وزيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة فقد أدى التقدم التكنولوجي الحديث والتحول اتجاه تكامل الاقتصاديات وسيادة آليات السوق و ظواهر الخصوصية أو الخوصصة, بما يتضمنه من حرية دخول وخروج البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود المختلفة دون عوائق أو إجراءات تنظيمية , إلى تنشيط ظاهرة الاستثمار الدولي , و الذي يوظف من خلال قناتين .الأولى : يطلق عليها الاستثمار الغير مباشر أي من خلال حيازة محفظة دولية للأوراق المالية .الثانية : من خلال الاستثمار المباشر , والفرق بينهما يتعلق بمدى السيطرة على السلطة الاقتصادية والإدارية في المشروع . و يعتبر الاستثمار المباشر الصورة الطبيعية التي أدت إلى نمو وميلاد الشركات متعددة الجنسيات , والذي كان متزامنا مع تطور الأزمة التي اجتاحت الاقتصاد الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا . وذلك سنحاول إبراز أهم مراحل تطور الأزمة الاقتصادية وظهور الشركات متعددة الجنسيات .

SAHLA MAHLA
مذكرات التخرج في الجزائر

الوضع الاقتصادية الدولي خلال سنوات الأزمة : [1]

لقد مثل الكساد الكبير في 1929 أعمق أزمة عرفها التطور الرأسمالي, وهي أزمة استمرت عمليا حتى بداية الحرب العالمية الثانية في 1939. أين خرجت الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة وصاحبة أقوى اقتصاد قومي في العالم , في الوقت الذي انهارت فيه القوى الأمريكية. فقد أدى تدفق الذهب من أوربا الغربية إلى الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات (الناتج عن الاضطرابات السياسية في تلك الفترة , و العدوان المحتمل لألمانيا النازية على دول المحور)؛ إلى امتلاك الولايات المتحدة لأكبر رصيد ذهبي بين كافة دول العالم بعد نهاية الحرب. وبالتالي أصبحت الدولة الدائنة لحلفائها الأوربيين, وصاحبة أكبر حجم من التبادل التجاري الخارجي, كما امتلكت اقتصادا ضخما ذا قاعدة إنتاجية متنوعة وقادرة على تزويد دول العالم الأخرى بقدر هام من السلع المختلفة التي تلزم للاستهلاك و الإنتاج. و قد كانت هذه الظروف سببا في دفع الاقتصاد الأمريكي لاحتلال مركز الاقتصاد القائد المسيطر, و انعكس ذلك على مركز عملتها (الدولار) ليصبح العملة الرئيسية في العالم بجانب الذهب. و على الجانب الآخر كانت الدول الأوربية صاحبة أضعف اقتصاد قومي بين الدول الصناعية المتقدمة بسبب الدمار الذي ألحقته الحرب بأصولها الإنتاجية , الأمر الذي زاد من احتياجاتها التمويلية , وضاعف استيرادها لكميات كبيرة من رؤوس الأموال الإنتاجية والمواد الخام بغية أن

(1) سامي عفيف حاتم؛ التأمين الدولي؛ الدار المصرية اللبنانية؛ الطبعة الأولى 1986؛ ص207.

تتمكن صناعاتها القومية من الوقوف على قدمها مرة أخرى . إلا أن المشكلة الأساسية التي واجهت جهود إعادة بناء الاقتصاد الأوربي , هي عدم قدرتها على اكتساب الدولارات الأمريكية اللازمة لتمويل احتياجاتها الإستيرادية من الاقتصاد الأمريكي باعتباره الاقتصاد القائد. لذلك ظهر في هذه الفترة ما يعرف باسم "الفجوة الدولارية" والتي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تضطلع بدورها المنتظر في التخفيف من حدة هذه الفجوة باعتبارها الاقتصاد الموجه , وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج التي من شأنها المساعدة على إحداث الانتعاش الاقتصادي لدول أوربا الغربية. ولقد كان "مشروع مارشال" الترجمة الحقيقية لبرامج المساعدات الأمريكية لتنمية اقتصاديات أوربا المهدمة . فلقد تضمن هذا المشروع تزويد أوربا الغربية بملايير الدولارات لإقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية في المجتمع الأوربي الذي دخل تحت لواء الزعامة السياسية الأمريكية. كما اتجهت أمريكا لتشجيع استثماراتها المباشرة في أوربا من خلال الشركات متعددة الجنسيات, والتي لعبت دورا هاما في إعادة بناء أوربا عن طريق إقامة العديد من الفروع الإنتاجية والتسويقية فيها.

إلا أن هيمنة الولايات المتحدة بدأت تضعف في عقد الخمسينات نتيجة الانتعاش و النمو الذين حققتهما أوربا الغربية و اليابان. وما إن انتهت الخمسينات حتى كانت أوربا واليابان قوتين اقتصاديتين هائلتين, ومع بداية الستينات بدأت موجة الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث, وخلال الستينات حققت كل من الدول الصناعية ودول العالم الثالث معدلات نمو مما زاد من الترابط الاقتصادي العالمي كما توافر للعالم استقرار كبير في الأسعار[1], واستمر التوسع الاقتصادي في البلدان الرأسمالية حتى قرب نهاية الستينات, و معه إقامة المراكز الثلاثة الكبيرة للهيمنة الرأسمالية العالمية الو.م.أ, السوق الأوربية المشتركة, واليابان فهي متحدة في النضال ضد الاشتراكية, ومتحالفة في مواجهة البلدان المتخلفة و مطالبها, ولكنها متنافسة في الصراع على مصادر الطاقة, والاستفادة من رخص اليد العاملة والمواد الخام, وبيع منتجاتها في الأسواق الدولية.

وفي مارس 1968 تطل الأزمة من جديد ويظهر أول تعبير لها متمثلا فيما يسمى في تلك الآونة بأزمة الدولار, وما إن بدأت السبعينات حتى تغيرت الصورة بشكل كبير , إذ اجتاحت الاقتصاد العالمي أزمة عارمة تميزت باتجاهات تضخمية (ارتفاعات رهيبة في الأثمان) و اتجاهات انكماشية (انتشار البطالة و وجود الطاقات الإنتاجية المادية المعطلة) . بالإضافة إلى فشل السياسات الحكومية المنظمة للعمليات الدورية في الاقتصاد الرأسمالي .

فقد أدت السياسة الاقتصادية التقشفية غير المنطقية المسماة "شد الأحزمة" والتي تعلن مقاومتها للتضخم باعتباره السبب الرئيسي للأزمة إلى :

(1) زينب حسين عوض الله ؛ الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا) ؛ دار الجامعة الجديدة للنشر 1999 ص6.

1- الارتفاع الشديد في معدلات الفوائد والذي شجعته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مما تسبب في نتائج خطيرة , حيث أدى إلى تدهور ملحوظ في السوق المالي الدولي , وزاد من خدمات الديون الخارجية للعالم الثالث , وساهم أيضا في جمود التجارة العالمية .

2- انخفاض النفقات الحكومية ,مما تسبب في تقليص ميزانية البرامج الاجتماعية وتحديد سقف للوظائف العامة مع ما يعنيه ذلك من نتائج سلبية اجتماعية أو سياسية. [1]

كما لم تكن هذه السياسات عاملا مساعدا على استمرارية وتفاقم الأزمة فحسب , بل المسألة تكمن في انعكاساتها الاقتصادية الوخيمة على البلدان المتخلفة , ومحاولة حكومات معينة " بطريقة مباشرة أو من خلال بعض الهيئات الدولية " لتطبيقها في تلك البلدان , وهو ما يزيد من تأثير الأزمة عليها و يخضعها لتوترات سياسية و اقتصادية و اجتماعية داخلية خانقة وهكذا انتقلت تأثيرات الأزمة إلى البلدان المتخلفة ففاقمت من وضعها المتزعزع , و قد بدت الأزمة من خلال [2] زيادة معدلات التضخم , تدهور في معدلات التجارة , زيادة الأرصدة السلبية في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مما أدى إلى زيادة الديون الخارجية , والتي ظهرت في البداية كعامل مخفف من نتائج الأزمة على المدى القصير،ولكن على حساب رهن مستقبل البلدان المتخلفة وتوليد عملية اختناق اقتصادي متزايدة لا يمكن تحملها في الآجال الطويلة.وهكذا فقد أدت السياسة المطبعة انطلاقا من 1980 إلى تعميق الركود الاقتصادي في كافة البلدان الرأسمالية وبالتبعية في البلدان النامية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كما تفاقمت مشكلة البيئة وتلوثها, وأزمة الطاقة وانهيار نظام النقد الدولي وتعميم أسعار الصرف وعودة نزعة الحماية إلى العلاقات التجارية الدولية, وهناك الخلافات بين الدول النامية والدول الرأسمالية في مجال أسعار المواد الأولية وتفاقم مشكلة المديونية ....[3].

مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها :

أ) مفهوم الشركات متعددة الجنسيات : نظرا للخصائص العديدة التي تميز المنشآت متعددة الجنسية فإنه من الصعب الوصول إلى تعريف واحد يمكن إن يزودنا بمقياس معين يؤهل شركة ما لأن تكون متعددة الجنسية وقد اختلف المختصون في وضع تعريف موحد للشركات متعددة الجنسيات ."وترجع أولى استخدامات تعبير الشركة متعددة الجنسية إلى عام 1960 حينما أشار إليهE.Lilienthal للدلالة على تلك الشركات التي تمارس نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة مع تحمل مسؤولية الإدارة المباشرة عن تلك الأعمال التي تؤديها داخل الدولة الأم وخارجها بإحدى الدول المضيفة. ومنذ هذا التاريخ والكتاب يتسابقون فيما بينهم على

(1) فيديل كاسترو ؛ أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ؛ انعكاساتها على البلدان المتخلفة وآفاقها القاتمة وضرورة النضال إذا أردنا الحياة ؛ التقرير المقدم لمؤتمر القمة السابع للبلدان غير المنحازة؛ الطبعة الثانية ؛ المؤسسة الوطنية للكتاب ؛ الجزائر ؛ ص 33 .

(2) نفس المرجع السابق ص 35.

(3) زينب حسين عوض الله ؛ مرجع سابق؛1999؛ ص8.

وضع تعريف يلقى قبولا بين مستخدميه [1] كما امتد الخلاف ليشمل حتى التسميات التي أعطيت لهذه الكيانات ونذكر منها : الشركات عابرة الحدود , الشركات الكوكبية , الشركات عبر القومية , الشركات العملاقة .... ومن بين التعاريف المذكورة [2]

تعريف الأستاذ توجندات(TUGENDAHT) : "هي عبارة عن الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة ". كما عرفها الأستاذ ماتيوز بأنها :"المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية (عشرة على الأقل) في عدد معين من الدول (ستة دول على الأقل) والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها (25 % على الأقل) خارج الدولة الأم.وكل هذا في إطار استراتيجية إنتاجية موحدة ", أما غرفة التجارة فتعرفها بأنها "الشركة التي تعمل على نطاق عالمي وتساهم بشكل أساسي في تدفق الاستثمارات" [3]

وفي الحقيقة التعاريف الموجودة كثيرة ومختلفة باختلاف المعيار المستخدم* لتمييز هذه الكيانات كعدد الدول التي تعمل فيها المنشآت ,نسبة الأصول الكلية أو المبيعات التي تبيعها المنشآت الأجنبية التابعة ...وعموما تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها :"منشآت أعمال دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة والفروع الأجنبية التابعة للمنشأة متعددة الجنسيات يجب ألا تكون مملوكة فقط (على الأقل نسبة كبيرة منها) للشركة الأم التي يكون مركزها الرئيسي في أرض الوطن ، ولكن يجب أيضا أن تكون الفروع محكومة بالكامل وموجهة عن طريق الشركة الأم [4]. إذ تعتبر الشركة متعددة الجنسية إذا توافرت على ثلاثة خصائص : [5]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- أنها شركات ذات طابع وطني ، تخضع لدولة أو أخرى حسب مكان مقرها الرئيسي
- أنها شركات عبر وطنية بالنسبة لمجال أعمالها .
- أنها شركات ذات طابع متعدد الجنسيات بالنسبة لرأس مالها الاجتماعي .

ب) خصائص الشركات المتعددة الجنسيات : تتميز هذه الكيانات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص تتمثل في :

1/ الحجم الكبير : تتميز هذه الشركات بكبر حجم نشاطها في التجارة الدولية وخاصة في ميادين صناعة السيارات والمعادن، والمواد الكيماوية والبترولية.

---

(1) سامي عفيفي حاتم ؛مرجع سابق ص202.

(2) غضبان مبروك؛ المجتمع الدولي (الأصول و التطور الأشخاص)؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ الجزائر ؛1994 ص588.

(3) عدي قصور ؛مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛الجزائر ؛1983 ص 339.

* أنظر :سامي عفيفي حاتم ؛ مرجع سابق ؛ ص203.

(4) د/ سلطان محمد سلطان ؛ العلاقات الاقتصادية الدولية ؛ دار المريخ للنشر ؛ الطبعة العربية ؛ 1987 ؛ ص699 .

(5) د/ غضبان مبروك ؛مرجع سابق ؛ ص590 . (11): د/ عدي قصور؛ مرجع سابق؛ ص340.

2/ تنوع المنتجات : حيث تخرج الشركات عن دائرة التخصص في الإنتاج بما ينطوي عليه من الارتباط بقيود سلعة معينة وذلك تفاديا لأخطار تقلبات السوق . ففي دراسة أجرتها جامعة هارفورد الأمريكية أن الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية تنتج في المتوسط 22 سلعة من أنواع مختلفة مثلا : شركة جنرال موتورز لا تكفي بإنتاج قاطرات السكك الحديدية فحسب، بل تتعداه إلى إنتاج الثلاجات والسيارات المختلفة الأغراض.

3/ التنوع في النشاطات : مثل الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية في وقت واحد ، من أجل تفادي أخطار الكساد الذي قد يلحق بأحد الأنشطة الاقتصادية.

4/ التشتت الجغرافي : حيث يصل التوزيع بين الدول في المتوسط إلى 12 دولة ، وقد يصل في بعض الحالات إلى 100 دولة ، وهذا التوزيع يعطي الشركة العملاقة إمكانيات ضخمة في التعامل مع حكومات متعددة ، فضلا عن أن توزع النشاط جغرافيا على العديد من الدول يحد من أثر تأميم أي فرع للشركة في هذا البلد .

5/ التفوق التكنولوجي : إن الحجم الضخم والأرباح الكبيرة للشركة متعددة الجنسيات ، يوفران الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العالمية ، كما أن هذه الشركات هي المركز الأساسي لتلقي ما تنفقه الدول الرأسمالية الكبرى على تطوير الأسلحة فتستفيد من نتائج هذا التطور في إنتاجها المدني ، ولاشك أن امتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو أحد الأسلحة الأساسية في يد الشركات متعددة الجنسيات في فرض سيطرتها حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى الاتفاقات الخاصة بمنح واستخدام البراءات، والتي غالبا ما تتضمن ضغوطا اقتصادية وتجارية بشكل يعيق من حرية التصرف ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

6/ تركيز الإدارة العليا : حيث تمارس الشركات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم ، وقد ساعد على قيام هذه المركزية التقدم الكبير في استخدام الحسابات الإلكترونية في جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها رياضيا بالأساليب الحديثة.

تطور الشركات متعددة الجنسيات ودوافع ظهورها :

أ/ تطورها : [1]

يزدهر النشاط الاقتصادي الخاص على حساب النشاط الاقتصادي العام حتى في النطاق الدولي, فعندما تكتمل عناصر حرية التجارة, ويقتصر دور الدولة على التنظيم والتوجيه و الرقابة, ويترك النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص, وتصبح الأسواق الوطنية المختلفة سوقا دولية للتجارة والمال , أطرافها المتعاملة هي المشروعات, وتتميز بالتخصص والمهارات التكنولوجية المختلفة ؛فإن نشاط العلاقات

(1) عدي قصور ؛ مرجع سابق ؛ ص34.

الاقتصادية الدولية يصبح هو "النشاط الدولي للأعمال", و الذي من أبرز صوره الاستثمار الدولي المباشر بقيادة الشركات متعددة الجنسيات [1].

ومنذ بداية الحرب العالمية الأولى بدأ مفهوم هذه الشركات يتوطد بشكل واضح خاصة شركات النفط وإنتاج السيارات والكيماويات ، واستمر عدد من الشركات العملاقة في توسيع مصالحها خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة في الصناعات الجديدة المتقدمة تكنولوجيا.ومع ذلك فإن الظروف في هذه الفترة لم تكن ملائمة للتوسع في الاستثمار الدولي المباشر, فقد كان لعاملي "سيكولوجية الحرب" و "القومية " أثرهما في تثبيط همة التوسع, فبعض الدول وبدافع العامل القومي أخذت تؤكد على قومية الشركات كما حدث في ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.كما أن الموقف النقدي كان عاملا مساعدا على إحجام الاستثمار الدولي , لأن حالة الفوضى التي برزت في هذه الفترة أفقدت الثقة في معظم العملات .

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية في العالم بمواردها الزراعية والصناعية , وسيطرتها على التكنولوجيا وبعماتها التي أصبحت عملة الاحتياط الأولى*, وبجهازها الصناعي الذي لم يدمر وبقدرتها العسكرية المتنامية , فخلال الحرب نمت القدرات الإنتاجية الأمريكية لتزويد الأطراف المتحاربة بمعدات القتال , إلا أن الطاقات الإنتاجية المخصصة للقتال تحولت بعد الحرب إلى طاقات عاطلة وكان لابد من إيجاد منافذ لها خارج الولايات المتحدة الأمريكية , و بما أن الدول الأوربية كانت بحاجة للطاقات الأمريكية لإعادة تعمير ما دمرته الحرب , فقد وجدت رؤوس الأموال الأمريكية فرصتها للخروج من الولايات المتحدة الأمريكية ففي الفترة ما بين عام 1946وعام1969 ارتفعت القيمة الدفترية للاستثمارات الأمريكية في الخارج من 7200 مليون دولار إلى 70763 مليون دولار ,و كان تطور النهضة الاقتصادية في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ظرفا مناسبا لتطور الاستثمارات الواردة من الخارج وعليه الاستفادة من الزيادة الكبيرة على الطلب في معظم الأسواق .و من العوامل الموضوعية التي ساعدت على نمو الشركات متعددة الجنسيات زوال الحماية الجمركية بين الدول الأوربية الذي ابتدأ تطبيقه منذ عام 1958 بعد قيام السوق الأوربية المشتركة .كما ساهمت الاتفاقية العمة للتعريفات والتجارة GATT في وضع المبادئ العامة لتنظيم التجارة الدولية لمختلف الدول وبالتالي فتح الطريق أمام قيام مصانع متداخلة في بلدان مختلفة .وهذا يجدر بنا أن نشير إلى أن الوضع المسيطر للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات 1967-1976 قد تقلص بعض الشيء , حيث نقص نصيبها في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من 55% إلى 46% ,وذلك نتيجة الارتفاع النسبي لمعدل النمو في الاستثمار الأجنبي غير الأمريكي فمثلا الاستثمار الأجنبي لليابان كان ينمو بمعدل سنوي متوسط 34% وألمانيا الغربية بمعدل سنوي 23% بينما كان الاستثمار الأجنبي .

(1) زينب حسين عوض الله ؛ الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا) ؛ دار الجامعة الجديدة للنشر ؛ 1998 ؛ ص374.

* أي العملة التي تتمتع بخاصية العمومية أو القبول العام في المبادلات الدولية.

المباشر للولايات المتحدة الأمريكية ينمو بمعدل 10% تقريبا وقد يرجع ذلك إلى الزيادة السريعة في الإنتاجية الصناعية لليابان والدول الأوربية , حيث أصبحت منتجاتها أكثر تنافسا للمنتجات الأمريكية [1].

ونتيجة للموجة العارمة للاستثمار الأجنبي المباشر غير الأمريكي خلال السبعينات, زاد دور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مضيفة حيث بلغت جملة الاستثمار الأجنبي إلى أكثر من 52 مليار دولار في نهاية 1979 و قد ساعد على ذلك مجموعة من العوامل أهمها التدهور الهائل في قيمة الدولار في أواخر السبعينات [2], وبالتالي نقص التكلفة بالعملات الأجنبية التي تكسبها الشركات الأمريكية , وانخفاض تكاليف الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية .وقد تسبب انحراف تدفق الاستثمار عن البلدان المتخلفة نحو البلدان المتقدة في تعميق المشاكل الهيكلية للبلدان المتخلفة , وأوقف إمكانيات تطورها , إذ وضعها في موقف هامشي جدا وسط النمو المتسارع لحركة رأس المال والبضائع التي ميزت التبادل العالمي .وحتى حركة رأس المال نحو البلدان المتخلفة والتي مثلت الاستغلال والتبعية الاقتصادية خلال عصر كامل من الزمن على شكل الاستثمار الخاص المباشر , أخذت تتقلص لتبدل تدفق هذه الرساميل برساميل مصرفية مرتفعة (البنوك متعددة الجنسيات) أدت إلى خلق ديون باهظة وضعت فائدتها , اقتصاد العالم الثالث في أزمة.[3]

وعلى العموم تتحول الشركات إلى دولية ومن ثم إلى متعددة الجنسيات مرورا بمراحل معينة, قد تكون أولها مرحلة التصدير أين تبتدأ بالمعلومات التي ترد لشركات الإنتاج من قبل المصدر المحلي الوسيط حول المشتري الأجنبي , وبالتالي تحدد هذه الشركات المبيعات التي تراها مربحة.وبحسب النتائج المحققة تقوم بتطوير صادراتها من خلال إنشاء وكالة تصديرية في البلد الأجنبي, ومن ثم إقامة وكالة كاملة للتصدير بنفس حجم ومكانة فرع المبيعات المحلية, وهنا تستغني تماما عن استعمال الوسيط المحلي .ثم يبدأ التفكير في النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بواسطة إنشاء ترتيبات تراخيص مع منشآت الدولة الأجنبية, و في ظل هذه الترتيبات قد تبيع المنشآت حق توزيع السلعة أو باستخدام سلعة هذه المنشآت وعلامتها التجارية, و أخيرا قد تأخذ المنشآت في اعتبارها إنشاء وحدة إنتاجية في الدولة الأجنبية مع احتفاظها بحق التسيير .و هنا تسجل بداية الشركات متعددة الجنسيات حيث تصبح الشركة دولية عندما يصبح تسييرها بحاجة إلى تخطيط , تنظيم ومراقبة لإنتاجها الدولي الواسع النطاق .

ب/ دوافع ظهورها : تتعدد دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات بتعدد أنواعها و لكن يبقى هدف تحقيق أعلى ربح بأقل التكاليف هو الدافع الأساسي لنمو هذه الشركات :" فهي تنتج في البلدان التي تكون فيها عناصر الإنتاج منخفضة النفقة .ثم تبيع هذه المنتجات في البلاد مرتفعة الأسعار , فهو نوع من التنظيم الاحتكاري عن طريق الاستفادة من التمايز بين أماكن الإنتاج وأماكن البيع [4]. وتفسير دوافع ظهور

---

(1) سلطان محمد سلطان ؛ مرجع سابق ؛ ص715, 716.

(2) نفس الرجع السابق ؛ ص719 .

(3) فيديل كاسترو ؛ مرجع سابق ؛ ص24.

(4) زينب حسين عوض الله 1998 ؛مرجع سابق ؛ ص397 .

الشركات متعددة الجنسيات في القرن العشرين برز في عدة اتجاهات ,فهناك من يرى أن الظروف الاقتصادية الدولية (زيادة نفقات التصدير بسبب ارتفاع نفقة النقل و وجود الحواجز الجمركية , السياسات الضريبية واختلاف الأوضاع النقدية حيث من مصلحة الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الدول التي تعاني من انخفاض عملاتها بسبب التضخم ومن انخفاض سعر الضريبة على الأعمال وعلى الأرباح التجارية والصناعية) كانت وراء استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الخارج .بينما هناك من يرجع انتشار الشركات إلى تطور الهيكل الاقتصادي للدول الرأسمالية المختلفة , أي أنهم يرجعون ظاهرة عالمية الإنتاج إلى وجود التركيز المالي الشديد في المرحلة الاحتكارية , حيث كان من الصعب على الشركات الاحتكارية أن توسع نطاق سيطرتها على السوق الداخلي وتحفظ على استمرار نموها بدون القيام بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدود الدولة التي توجد بها , أما الاتجاه الثالث فيرجع ظاهرة عالمية الإنتاج إلى عاملين :

1- انخفاض معدل الربح في الدول الرأسمالية المتطورة .

2- تباين واختلاف معدل الأجور على المستوى العالمي .

إن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يعود بالدرجة الأولى إلى الاستفادة من المزايا التي تتيحها عملية التوطن في أماكن عديدة مثل : القرب من مصادر المواد الأولية والوصول المباشر إلى سوق المستهلكين والنظم الضريبية والجمركية ومستوى الأجور والهروب من المقاييس التقنية المتشددة كمقاييس حماية البيئة أو تقليل تلوثها والحيلولة دون استيلاء المنافس على الأسواق الأجنبية ومصادر المواد الخام .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مركزها في الاقتصاد العالمي وتأثيرها على التقسيم الدولي للعمل :

أ/ **<u>مركزها في الاقتصاد العالمي :</u>** تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ, بحيث أصبح ما تؤديه من أدوار في العلاقات الاقتصادية الدولية , وما تمارسه من ضغوط سياسية على الدول المضيفة ؛ موضوعات للجدل والنقاش بين الكتاب والمفكرين والمنظمات الدولية المهتمة بشؤون الاستثمار الدولي .ويمكن استجلاء حقيقة هذا الدور من خلال [1] . تشير المؤشرات الإحصائية على مستوى التحليل الكلي إلى تعاظم دور هذه الشركات في رفع معدلات التنمية الاقتصادية الدولية والتجارة العالمية , فقد بلغ نصيبها من إجمالي الإنتاج العالمي الخمس في السبعينات , وتجاوز معدل زيادة إنتاجها 10% سنويا خلال السبعينات , وهو معدل يبلغ ضعف معدل زيادة الإنتاج العالمي ,ومرتين ونصف معدل نمو التجارة العالمية خلال نفس السنة . ويمتد تأثير هذه الشركات إلى حقل التسويق الدولي فقد بلغ نصيب 437 شركة منها حوالي 80 % من إجمالي المبيعات الكلية العالمية، وهذا المؤشر يدل على سيطرتها على فنون ومناهج وسياسات المبيعات في العالم بشكل يعطيها وضعا احتكاريا ودورا تأثيريا في كل من أسواق الإنتاج والاستهلاك العالمية، مما يجبر الكثير من الدول العالم وخاصة دول العالم الثالث على ضرورة التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات لعدم قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

(1) سامي عفيفي حاتم ؛ مرجع سابق ؛ ص210.

- من بين المؤشرات الدالة أيضا على قوة ومركز هذه الشركات ؛ مقدار الأصول السائلة المتوافرة لديها من الذهب والصرف الأجنبي ، والتي تجاوزت ضعفي الاحتياطي الدولي منها وهو ما يجعلها قادرة على التأثير على الاستقرار النقدي العالمي .
- أما في إطار التحليل الجزئي ، فإن أولى المؤشرات تتعلق بنسبة إنتاج الفروع الخارجية إلى إجمال الإنتاج لعدد من الشركات متعددة الجنسية ، حيث ترتفع هذه النسبة على وجه خاص في قاعات معنية كصناعات الأدوية، صناعات الكيماويات والبتروكيماويات , والكمبيوتر والآلات الحاسبة , صناعات استخراج البترول وتكريره ...
- ومن المؤشرات أيضا في هذا الإطار ارتفاع نصيب بعض الشركات في قطاع معين من إجمالي الإنتاج من هذا القطاع .ومن أبرز الأمثلة على ذلك سيطرة شركة IBM على حوالي 40% من سوق الحاسبات الإلكترونية على مستوى العالم .

ولقد ساعدت هذه الظاهرة على انتشار منافسة القلة واحتكارها للسوق العالمي في العديد من الصناعات في كل من الدول الصناعية والدول النامية .

ب- تأثيرها على التقسيم الدولي للعمل : [1] يدعى نشاط الشركات الذي يجري خارج حدود بلد المنشأ ، ويترك تأثيرا على تقسيم الدولي للعمل بالإنتاج الدولي ، حيث بلغت قيمة الإنتاج الدولي للشركات متعددة الجنسيات في أوائل السبعينات 330 مليار دولار . ويتسم تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على تقسيم الدولي للعمل بالتناقض الشديد ، فهي من جهة تعرقل تطور التقسيم الدولي للعمل إذ أن مجمل نشطات هذه الشركات الخاص بتكوين الإمبراطوريات الصناعية العالمية ينحصر في الانتقال من استخدام الأسواق الخارجية بوصفها مجال التحقيق و إعادة توزيع فائض القيمة الوطنية من حيث المنشأ ، إلى استخدامها كميدان لخلقه في الخارج مباشرة ... فالشركات هنا لا تنقل إلى الخارج السلعة وإنما عملية توظيف رأس المال نفسها وتوحده مع قوة العمل الأجنبية في إطار الإنتاج الدولي. وهذا الأمر يؤدي إلى تقليص حجم التجارة السلعية ، فبدلا من توسيع إنتاج سلعة معنية في أراض نفس البلد ثم تصديرها فيما بعد للبلد المستهلك ، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتنظيم إنتاج السلع في البلد المستهلك وبالتالي إلغاء التدفق التجاري الخارجي ، فضلا عن ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تنظم أحيانا في الخارج إنتاج المنتجات التي لا يمكن إنتاجها لأغراض التصدير في بلد المنشأ لأن اقتصاد هذا البلد لا يملك الشروط الضرورية للتخصص بمثل هذا الإنتاج في إطار التقسيم الدولي للعمل.

أما الاتجاه المضاد في نشاط الشركات متعددة الجنسيات يكمن في أنه ساعد عموما على تعميق وتطوير التقسيم الدولي للعمل , فعندما تخلق هذه الشركات إمبراطورياتها الإنتاجية فهي لا تقوم بمجرد نقل جزء من الإنتاج إلى بلدان أخرى بل تنظم تخصصها الدولي المرتبط بالتصدير، وبالتالي تطور التجارة السلعية أو

(1) علي محمد تقى عبد الحسين القزويني ؛ التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية (الدول الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية) ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ الجزائر 1985 ؛ ص34.

التقسيم الدولي للعمل ككل. إذا فالشركات متعددة الجنسيات تقود نمطا مركبا لتقسيم العمل الدولي كاحتكارات دولية كبيرة، تنتج منتجات عديدة ومتنوعة على أقاليم البلدان، محققة بذلك الاستفادة القصوى من التباين الدولي في شروط الإنتاج وإمكانيات التسويق، وترسم سياستها على المدى الطويل، وتحكم قبضتها على شبكة الوحدات الاقتصادية في الأقاليم عن طريق احتكار التكنولوجيا ، ومركزة قرارات الإدارة العليا ، ويكون من الطبيعي أن تسعى إلى تحويل العالم حقلا اقتصاديا واحدا لأداء رأس المال الدولي . وعموما شهد الاقتصاد الدولي في الحقبة الأخيرة عدة تغيرات حيث أصبحت حركة رأس المال هي القوة الدافعة للاقتصاد الدولي وليست التجارة ، وإن ما يحدث حاليا من عمليات إعادة هيكلة للاقتصاد الدولي لا تزال تجري في إطار من المنافسة الدولية غير المتكافئة ، الأمر الذي يظهر واضحا في اتخاذ تقسيم العمل الدولي الآن أشكالا جديدة هي أشكال التبادل العلمي والتكنولوجي والصناعي.

ويتميز التبادل الدولي حاليا بالتبادل الذهني أو المعنوي مقابل التبادل السلعي ، ونتيجة للقدرة غير المتكافئة في التوصل إلى العلم والتكنولوجيا فإنهما يدخلان في إطار التبادل الدولي غير المتكافئ ، والواقع أن الانتقال الدولي للعلم والتكنولوجيا محكوم إلى درجة كبيرة بقرارات الاستثمار الدولي التي تتخذها المشروعات الخاصة وفي مقدمتها المشروعات المتعددة الجنسيات ومن هنا ترتبت تغيرات رئيسية في أنماط الاستثمار الدولي، أهمها انخفاض ثم تدهور تدفق الاستثمار الدولي المباشر نحو البلدان النامية وزيادة تدفقه من أوربا الغربية واليابان إلى السوق الأمريكية. [1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2/ دور الشركات متعددة الجنسيات في تعميق الأزمة العالمية :

إن التزامن بين تقدم القوى الإنتاجية، وتأكيد الحضور السلطوي للشركات متعددة الجنسيات، وسرعة التطور العلمي والتقني، وبين شيوع ظاهرة الأزمة الاقتصادية عبر قنوات الكساد والبطالة المتساكنان مع الضخم، وتسربها إلى كل القطاعات جعلنا نتساءل عن العلاقة بين الاتجاهين، كما أنه أصبح واضحا أن تطور العلاقة الدولية منذ نهاية الحرب قد ساعد على اتساع الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، فمكن الاقتصاديات المركزية من التحكم في التنظيم العالمي النقدي والتجاري والمالي، فيما تضخمت معالم التفقير والتهميش داخل البلدان المتخلفة. فما هو دور الشركات المتعددة الجنسيات في تعميق هذه الأزمة ؟ وهو ما سنحاول إدراجه ، حيث يبرز دور هذه الشركات من خلال :

إمكاناتها المالية وسياستها الانتقائية :

يعيش الاقتصاد الدولي المعاصر أزمة هيكلة، تميزت باتجاهات تضخمية، وعدم استقرار في الأثمان الدولية (بما فيها أسعار الصرف)، الأمر الذي جعل من النشاط المضاربي بصفة عامة والمضاربة المالية مجالا

(1) د/ زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، 1999، ص 41 .

ينشط فيه رأس المال المالي إزاء المحدودية النسبية لفرص الاستثمار المنتج أثناء الأزمة ، وتصبح المضاربة سمة هامة من سمات السوق الدولية في الأزمة .[1]

وللشركات متعددة الجنسيات تأثير كبير في مصير الاستقرار النقدي العالمي والسياسة النقدية العالمية ، لما تمتلكه من موارد مالية ضخمة . حيث أشار أحد تقارير لجنة الشؤون المالية للكونجرس الأمريكي إلى أن الأشخاص والمؤسسات التي تعمل في الأسواق المالية العالمية تستطيع بما لديها من موارد ،خلق الأزمات النقدية الدولية . ومن هنا كانت هذه الموارد عنصر قلق للبنوك المركزية حيث بلغ رصيد هؤلاء الأشخاص والمؤسسات الخاصة الذي يدار في أسواق لا سيطرة فيها للأشخاص العامة حوالي 268 مليار دولار ، وهو رقم يؤثر بشكل بالغ على تصرفات السلطات والمنظمات النقدية الدولية المهيمنة على إدارة شؤون النظام النقدي العالمي. ومن أبرز الأمثلة على صحة هذه النتيجة ، تلك الواقعة التي حدثت قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي نيكسون سياسته المالية لتقوية مركز الدولار الأمريكي بيومين فقط في 1971/08/15 حينما قام : Donald G.Roppihns رئيس الشؤون المالية لشركة **سنجرSinger** ببيع 20 مليون دولار في مقابل فرنكات سويسرية وجنيهات إنجليزية ، مضيفا بذلك رصيدا جديدا يزداد به فائض الدولارات غير المرغوب فيه ، الأمر الذي قلدته شركات أخرى محدثة أزمات نقدية للعملة الوطنية الأمريكية .[2]

كما تمارس الشركات تأثيرا قويا على توطين قوى الإنتاج في العالم بسبب قدرتها الفائقة على اختيار المكان الملائم لنشاطها ، فتسعى لتوطين منشاتها في أكثر الأنحاء تطورا من البلدان الضعيفة . أما في الدول النامية فإن الشركات تسعى لإقامة منشآتها (ما عدا منشآت الصناعة الاستراتيجية) في المراكز الاقتصادية الرئيسية بشكل مطلق تقريبا وبذلك تساعد على تفاقم الاختلافات في البنى الإقليمية لهذه البلدان . وفي سبيل تحسين توطن شبكة منشآتها ، تنطلق الشركات المذكورة بما يدعى " الأمثلية العالمية " ، أي أساس التحليل المقارن بين جميع البلدان التي تتوزع عليها أقسام إمبراطورياتها دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح هذه البلدان نفسها ، الأمر الذي يؤدي إلى بروز تناقضات حادة بين سياسة التوطن التي تتبعها الشركات وبين مصالح البرامج الإقليمية للبلدان المضيفة حيث تكون منشآت الشركات الأجنبية ، في أحيان كثيرة ، هي المراكز الرئيسية للتشغيل[3]. فمثلا في أواخر الستينات نشأ مثل هذا الوضع في المحافظات الأطليسة التي تشكل المنطقة المختلفة من كندا ، وهنا كانت الشركة الإنجليزية متعددة الجنسيات " هوكر سيدلي " تملك شبكة من المنشآت المترابطة التي تختص باستخراج الفحم وخامات الحديد والتعدين ، بما في ذلك مجمع التعدين الكندي الرابع من حيث طاقته الإنتاجية في مدينة سيدني ، ولكن الشركة اكتسبت بمرور الزمن تخصص ثابتا بصناعة المكائن والمعدات ، ثم قامت استرشادا بمصالحها الخاصة بتصفية شاملة بهذا الجزء من إمبراطوريتها ، فتوقفت في البداية عن استخراج خامات الحديد في جزيرة أويانا، ثم خفضت بشكل حاد

(1) زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، 1999 ، ص41 .

(2) سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 211.

(3) علي محمد تقي الحسين القزويني ، مرجع سابق ، ص 41 .

استخراج الفحم في اسكتلندا الجديدة ، وأخيرا اتخذت قرارا بغلق المجمع في سيدني ، مما وضع اقتصاد المحافظة على شفا كارثة ، وعرض لخطر البطالة آلاف العاملين ليس في منشآت هذه الشركة فحسب وإنما أيضا في عشرات المنشآت المحلية المرتبطة بها .

وعلى هذا الأساس فإن المناطق المختلفة من البلدان المتقدمة تصبح أولى ضحايا الاستراتيجية العالمية للشركات متعددة الجنسيات ، إذا كانت هذه الشركات تسيطر على جزء مهم من الاقتصاد المحلي [1]. كما تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في مشكلة الاختلافات الإقليمية، حيث وبمجرد خروج الشركة عبر حدود بلادها تصبح الحكومة عاجزة عن توجيه نشاط هذه الشركات إلى المناطق الراكدة من بلادها ، لأن الأخيرة تكون أقل جاذبية من البلدان النامية (فالشركات الأمريكية مثلا تحصل من قوة العمل في المكسيك أو بلدان جنوب آسيا على مكاسب أكبر من 15- 25 مرة، قياسا بالأيدي العاملة الأمريكية)، وبالتالي فإن أية إعلانات تقدمها الدولة للمناطق الراكدة، تكون عاجزة عن سد هذه الفجوة. وتضع الاستراتيجية العالمية للشركات العراقيل في طريق أي إجراءات تتخذها حكومات البلدان المتطورة في مجال السياسة الإقليمية، كما تتطلب الاندماج السريع بين شكلي تطور التقسيم الجغرافي للعمل(الدولي/ الداخلي) حيث لا يقتصر التحليل في إطار هذه الاستراتيجية على إمكانات مناطق بلد واحد أو جميع البلدان ، فحسب ، بل الأنظمة الوطنية الداخلية لمناطق مختلف البلدان [2].

اندماج الشركات متعددة الجنسيات برأس المال المصرفي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لقد ازداد دور البنوك التجارية منذ السبعينات ، حيث اعتمدت في نموها على الخدمات التي تقدمها للمشروعات متعددة الجنسيات ، وعلى شبكة من العمليات النابعة من الواقع الاقتصادي العالمي الجديد . وقد خلقت هذه المصارف أدوات وآليات جديدة تماما ، منها مثلا : خدمة السوق الأوربية للدولار وفروعها الإقليمية ، التوسع في إقراض الدول النامية ، وتمويل المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية ...

وبالرغم من أهمية الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات كميكانيزم مباشر للاستغلال الرأسمالي ، فقد أخذت في الانخفاض (من 56% سنة 1970 إلى 28% سنة 1979) ليحل محلها تصدير رأس المال القرضي ، والذي مثل – حسب معطيات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي – حوالي الـ 90 % من الحركة المالية نحو العالم المتخلف سنة 1980 . وقد قامت بالدور المركزي في هذا التحول الهيكلي لحركة رأس المال الخاص نحو العالم الثالث ، **البنوك المتعددة الجنسيات .** وقد كان مستوى الأصول لديها عام 1975 قريبا جدا من مجموع الاحتياطات العالمية ، مما يعني قدرتها على تحويل مبالغ هائلة من هذه الاحتياطات في مدة قصيرة ، الأمر الذي يسبب تفاقم عدم التوازن النقدي [3]. كما ساهمت هذه البنوك ،

(1) نفس المرجع السابق ، ص 40 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 42 .

(3) د/ منير الحمش ، مرجع سابق ، 74 .

بالتناغم مع صندوق النقد الدولي ، في الضغط على الدول المستدينة وإجبارها على انتهاج سياسة اقتصادية تضر بالمصالح الأكثر حيوية لشعوب العالم الثالث .

إذا حفلت السبعينات بتحركات دولية كبيرة لرأس المال سواء بتصديره (الاستثمار الأجنبي المباشر) أو باستخدامه في التمويل والإقراض . وتشير الإحصاءات بأن 90 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم يقوم به نحو 50 مصرف ، ولقد صار الاستثمار المباشر انتقائيا للغاية ، إذ أنه يفضل العمل في بلدان ذات أسواق واسعة وإمكانات أساسية من الموارد الطبيعية والبشرية ، ففي عام 1983 اتجه 22% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية و30% منه إلى غرب أوربا و8% إلى أستراليا واليابان وجنوب إفريقيا وكندا ، أما الباقي فقد اتجه إلى البلدان النامية وخصوصا أكبرها [1].

وبصفة عامة فإنه من أهم المتغيرات الجوهرية على الصعيد العالمي :

1) ازدياد قوة الشركات متعددة الجنسيات واندماجها مع رأس المال المصرفي ، وكان قرار مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط من خلال الصدمتين السعريتين في عام 1974/73 وعام 1980 ، عاملا مساعدا على زيادة أهمية دور البنوك التجارية دولية النشاط حيث سارعت هذه الأخيرة ومعها صندوق النقد الدولي إلى إعادة تدوير الفائض المالي الضخم ، الذي ينشأ نتيجة لهذا القرار ، في شكل قروض للدول التي حققت عجزا في مدفوعاتها .
2) تباين علاقات النمو اللامتكافئ بين كبريات البلدان الصناعية الرأسمالية ، وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب ، فبينما تراجع الوزن النسبي للولايات المتحدة عرفت مجموعة دول غرب أوربا واليابان وتزايدا في وزنها .
3) تعاظم العولمة التي قادتها الشركات العملاقة دولية النشاط ، وقد نجم عن ذلك نمو واضح ومستمر في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق على جبهة العالم كله .
4) اضطراب أصول السيولة الدولية بعد النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسيع أسواق المال العالمية ، وهو الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق ، يزايد الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الإقراض والاستثمار الدوليين كبروز نظام القروض المشتركة ، وبنوك الأوفشورز وتشير إلى عمليات الإنتاج والاستثمار التي تقوم بهما المشروعات متعددة الجنسيات في مناطق محددة لكي تستفيد من ظروف النفقة المنخفضة والأجور البسيطة والمهارات المرتفعة في هذه المناطق ، الأمر الذي أدى إلى تضخم حجم السيولة الدولية ، وأصبح معه رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة .

(1) د/ زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، 1999 ، ص 24 – 23 .

اقتراضها من الأسواق المحلية للدول النامية :

إن لجوء الشركات متعددة الجنسيات إلى السوق المحلي لتمويل نشاطها يتعارض تماما مع مصلحة الدولة المضيفة ، فالدول النامية تسعى لإجتذاب هذه الشركات لأنها بحاجة لرؤوس الأموال الأجنبية ، وذلك بسبب قلة المدخرات الوطنية ، أو لأسباب أخرى كعجز ميزان مدفوعاتها مثلا ، وعليه فإن لجوء هذه الشركات إلى الأسواق المالية الداخلية في الدول النامية لتمويل نشاطها ، معناه ببساطة حرمان هذه الدول من رؤوس الأموال التي تنتظرها ومن كل الآثار الإيجابية التي تترتب على دخول هذه الأموال إليها خاصة في ما يتعلق بميزان المدفوعات ، وهذا بالإضافة إلى حرمان المشروعات الوطنية في الدول النامية من المدخرات الوطنية المحدودة جدا في هذه الدول لحساب فروع الشركات متعددة الجنسيات الخاضعة للسيطرة الأجنبية ، كما تفضل هذه الشركات لإقتراض من الأسواق المحلية نظرا للقيود التي تضعها حكومات بلدانها الأصلية على تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ، وذلك من أجل تحسين ميزان مدفوعاتها .

تأثيراتها الاقتصادية والإدارية والتقنية والسياسية على الدول النامية :

- <u>التأثيرات الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية :</u>

من بين الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات :

1- أثر الشركات على التجارة وميزان المدفوعات : تؤكد الانتقادات الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها لا تساعد في تحسين ميزان المدفوعات بقدر ما تساهم في زيادة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، فمثلا : 79% من فروع الشركات متعددة الجنسيات ممنوعة من تصدير إنتاجها من قبل الشركة الأم لأن هذه الأخيرة لا ترغب في التنافس مع الفروع الأخرى [1]. بينما يرى المؤيدون لهذه الشركات بأنها تحسن ميزان المدفوعات للدول النامية عن طريق زيادة صادراتها وانتاجها المحلي الذي سوف يستورد إن لم ينتج محليا ويستدلون على ذلك بالقول بأن 40% من مجموع الصادرات الإنتاجية من أمريكا اللاتينية كان قد أنتج من طرف فروع الشركات الأمريكية عام 1968 إلا أن أحد الردود العنيفة على هذا الرأي تكمن فيما ذهب إليه البعض من مقارنة التدفقات المالية من وإلى الدول الفقيرة حيث وجدوا أن الشركات تأخذ الأموال خارج الدول أكثر مما تدخله إليها . وهو ما أكده البروفيسور ريمون جرنون في كتابه " السيادة في خطر " حيث تم تحويل 1 مليار دولار إلى الفروع المراقبة من قبل أمريكا بالدول النامية سنويا ، ولكن في المقابل كان هناك سحب لمبلغ 2,5 مليار دولار سنويا في شكل دخل إلى الدولة الأم [2]، كما تشير دراسة موازين المدفوعات للبلدان المتخلفة إلى أن مجموع الاستثمارات المباشرة التي دخلت هذه البلدان خلال الفترة الواقعة بين 1970 و 1978 بلغت 42,2 مليار دولار ، في حين أن الفوائد التي تم

(1) غضبان مبروك، مرجع سابق، ص 603 .

(2) عدي قصور، مرجع سابق، ص 348 .

تحويلها ، زادت عن 100,218 مليار دولار ، وبالتالي كان الاستثمار الأجنبي عامل تدهور مهم لموازين المدفوعات للعالم المتخلف ، وعاملا مشجعا لاستدانته الخارجية [1]

أما أثرها على التجارة فيبرز من خلال :

أ- تحويل الصناعات المعوضة عن الاستيراد إلى صناعات تصدير، كما قد تلجأ فروع الشركات إلى التحكم بما تصدره من إنتاجها من السلع المصنعة وقد يصل الأمر إلى التوجه نحو السوق المحلية فقط ، أو بالتصدير إلى أسواق محددة ، وتبدو هذه الحالة بصورة خاصة عندما تدخل الشركات متعددة الجنسيات كشريك مع الحكومات المعنية .

ب- تحكمها المذهل في تجارة السلع الأساسية ، وقد سمحت العديد من الأبحاث التي قامت ببعضها الأمم المتحدة بالتعرف على شبكة النشاطات المتلبسة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات ، بعض الضوء على عملياتها الضارة وتقنياتها المتفننة في الاستغلال ، فهذه الشركات العملاقة التي تحاول فرض نظامها الاقتصادي العالمي الخاص ، ليست ببعيدة عن الاتجاهات الخاطئة لأسعار السلع الأساسية وعلى النسبة الضئيلة جدا للسعر النهائي الذي تحصل عليه البلدان المنتجة . وفي الواقع فإن هذه الشركات تحدد سعرا ما للمنتجات وتبيعها به وبأي كمية يمكن أن تمتصها السوق ، وهذا ما يسمى بـ **الأسعار الاحتكارية** التي يقررها البائع من أجل الحصول على أعلى قدر من الربح ، وبالتالي فإنه – على ضوء عملياته الواسعة – يغطي ا لانخفاض المحتمل لربحه في مادة معينة بزيادة الربح في مواد أخرى ، ويعمل بطريقة تتسم بالدهاء من خلال استغلاله للتشابك القائم بين المنتجات المختلفة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ج- ممارساتها السعرية في التجارة أو ما يسمى بـ : **السعر التحويلي** : بهدف تقليل الضرائب إلى أدنى حد تلجأ الشركات للتلاعب بالأسعار من أجل نقل الأرباح من بلدان تدفع فيها ضرائب أقل. فمثلا [2] إذا كانت ضرائب أرباح الشركة مرتفعة في الدولة الأم، وإذا كانت الشركة الأم تصدر إلى المنشأة التابعة، فإنه سيكون من مصلحة الشركة متعددة الجنسيات أن تسعر صادراتها إلى الدولة المضيفة بسعر أقل من المألوف ناقلة الأرباح من الشركة الأم إلى المنشأة التابعة تصدر إلى الشركة الأم، وكانت مستويات الضرائب في هذه الأخيرة مرتفعة، فإنها ستسعر صادراتها بسعر أعلى من المألوف، وبهذا تنقص الأرباح الخاضعة للضريبة في الدولة الأم.

د – وتسبب هذه الشركات أيضا (بتنفيذها لمشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية، وإنتاج سلع ليست في متناول دخول الجماهير وتستهلكها الأقلية الغنية)، في انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين، أحدهما يستجيب لحاجات الأقلية والآخر متخلف يضم غالبية السكان. كما تلعب هذه الشركات دورا في استمرار التبادل غير المتكافئ بين البلدان النامية والدول المتطورة، لأنها تستفيد من جميع الفوائد النسبية المتوفرة في مختلف أنحاء العالم، بفضل خصائصها المعروفة.

---

(1) فيديل كاسترو ، مرجع سابق ، ص 100 .

(2) سلطان محمد سلطان ، مرجع سابق ، ص 730.

2- أثرها على استخدام الموارد الوطنية وأهداف ونمط التنمية : يترتب عن المركزية التي يتم بها اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات إهمال مصادر العرض المحلي والإخفاق في تنمية الإدارة والمهارات الوطنية ، فما يهم هذه الشركات هو زيادة أرباحها باستغلال الثروات الطبيعية وأجور العمال المنخفضة ، كما أن أثر الشركات على نمط في البلدان النامية يمكن أن يلحق أضرارا ببعض القطاعات الاقتصادية المحلية كطرد بعض الشركات من السوق ، أو القضاء على بعض الحرف اليدوية . كما تتسبب في تركز الاستثمارات في المناطق محددة من العالم النامي ، في جعلها مقاطعات أجنبية، مما يؤدي إلى النمو دون التنمية.

التأثير السلبي في الميدان الزراعي : ويظهر في امتلاكها لأفضل الأراضي في بعض البلدان، وفرض نماذج زراعية وغذائية غريبة عن الحاجات الوطنية، والضبط الاحتكاري لميكانيزمات التسويق الداخلية والخارجية. ويتجلى ذلك في التبديل الجماعي للمزروعات التقليدية التي ساهمت في الاستهلاك الشعبي والتي كان ينتجها المزارعون الصغار في أغلب الأحيان، بمزروعات لغرض التصدير لا تلبي حاجات الاستهلاك ولا تتناسب مع النماذج التاريخية الثقافية للبلدان المضيفة. ومن أبرز صور التدمير الإجباري للمزروعات التقليدية، وتحويلها لزراعة منتجات تعطي هوامش ربح عالية للشركات متعددة الجنسيات، تحول الكثير من بلدان العالم الثالث إلى مستوردة أساسية لمواد غذائية ، كانت تصدرها تقليديا .

3- أثرها على التوظف وتوزيع الدخل : تعد مساهمة الشركات متعددة الجنسية في خلق فرص العمل ضئيلة) خاصة عندما تساهم في الصناعات الاستراتيجية لتميزها بارتفاع كثافة رأس المال . كما أن الأجور وباقي الدخول الناجمة عن استثمارات هذه الشركات عادة تذهب إلى الأقلية الغنية " ظاهرة الاقتصاد المزدوج " .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- **التأثيرات التقنية والإدارية للشركات متعددة الجنسيات :**

1- أثر الشركات على انتقال التكنولوجيا : كبداية يمكن تعريف **التكنولوجيا** باختصار بأنها : " فن وعلم أصول الصنعة وذلك بما يحتويه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجالات معينة " [1]. ويقال أن الشركات متعددة الجنسيات هي أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، عن طريق الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام أو الخاص، أو عن طريق إعطاء تراخيص الإنتاج، أو بيع الآلات اللازمة من خلال التعاقد على أداء الخدمات الإدارية والتسويقية ... وعادة تثور مشكلتان في مجال الانتقال التكنولوجي، تتعلق الأولى بمدى ملاءمة التكنولوجية التي توفرها الشركات لظروف البلد النامي، وتتعلق الثانية بالتكلفة التي تتحملها البلدان النامية مقابل الحصول على التكنولوجيا.

فبالنسبة للمشكلة الأولى ,فإن الشركات لا تهتم إطلاقا بملائمة التكنولوجيا لظروف الاقتصادية كما تئدي إلى تزايد التبعية والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية, مما يقتل روح الإبداع و التجديد, " وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة فإن نقل التكنولوجيا بوساطة الشركات متعددة الجنسيات هو أداة استغلال و تحكم, نتيجة لما

(1) د/ عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص 112.

تحصل عليه من أثمان باهظة مقابل ما تقدمه من تقنيات غير ملائمة, ومعرفة تقنية وهمية في معظم الأحيان, الأمر الذي يؤدي إلى قتل روح الإبداع في الدول النامية [1].

أما بالنسبة للمشكلة الثانية , فإن سوق التكنولوجيا تتصف بعدم الكمال , لعدم توافر البيانات و المعلومات الكافية عن المعروض منها , ولأن المعارف التكنولوجية هي من أسرار الشركات الاحتكارية , وكون التكنولوجيا تختلف عن السلع الأخرى من عيث تعقدها وعدم تجانسها إلى حد بعيد , فإنه من الصعوبة تحديد سعر واضح لها .

وإضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تنقل إلى البلدان النامية , تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها مقابل ثمن مرتفع .

2- أثر الشركات على الكفاءات الإدارية والتنظيمية : تلجأ الدول النامية إلى طلب مساعدات الشركات الأجنبية لسد جوانب الخلل والقص في المهارات والكوادر في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة . وقد اتبعت هذه الشركات نوع من تقسيم العمل في داخلها على أساس الجنسية وذلك بترك القرارات المتعلقة بالإدارة اليومية في يد أشخاص من أبناء البلد النامي , مع وجود فئة أعلى من الإدارة مهمتها الانتقال بين فروع الشركة بين البلدان المختلفة والتركيز الرئيسي , وهذا يعني أن اتخاذ القرارات المهمة في يد الإدارة العليا التابعة للمركز الرئيسي للشركة .

*- التأثيرات السياسية للشركات متعددة الجنسيات :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إن خطر هذه الشركات لا يتوقف عند الجوانب الاقتصادية والاجتماعية , بل يتعدى ذلك إلى الجوانب السياسية حيث تؤثر على السيادة القومية , فتلجأ إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية بغية الاحتفاظ بامتيازاتها , وذلك من خلال توجيه سياسة البلد النامي في اتجاه رجعي موالي لمصالح الإمبريالية , وتساعد بنفوذها وأموالها رجال السياسة الذين يرعون مصالحها , بصرف النظر عن مصالح بلادهم ."فمن ملامح نشاط هذه الشركات الملمح المخابراتي الذي يرسمه خبراء الثورات المضادة , ومنظمو الحركات الانقلابية .من خلال حشد المعلومات والبحث باتجاه خلق فوضى اقتصادية .تعصف بأي كيان سياسي .فهذه الشركات تمثل في الأغلب حكومات ظل لقوى الهيمنة العالمية داخل الدول محل نشاطها والتي قد لا تروق سياستها لمراكز الهيمنة .ومن ثم تقوم هذه الشركات بدور الجسر الذي يربط الحركات الانقلابية في هذه الدول بمراكز الهيمنة وأصحاب المصالح الكبرى " [2].

والمثال الواضح على ذلك هو الشيلى في عهد الرئيس سلفادور أليندي وتدخل الشركة الأمريكية للهاتف والبرق وشركة (kennekott), وبالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية ؛ لقلب نظام الحكم هناك في بداية 1973, وتؤكد بعض المصادر المقربة بأن الحملة ضد أليندي تمثلت في : "بعد تنصيب أليندي شجعت

(1) عطية فتحي الويشي؛ اقتصاديات العولمة : عابرة القومية أم كاسحات حضارية ..؟ مجلة الوعي الإسلامي ؛ العدد 444 ؛ أكتوبر 2000 ؛ مقالة من الإنترنت ؛ http : /alwaei.awkaf.net / économie .

(2) عطية فتحي الويشي ؛ مرجع سابق.

الولايات المتحدة الأمريكية , ومولت مجموعة من المعارضة بما في ذلك الأحزاب وبعض الاتحادات العمالية والمجموعات اليمينية المتطرفة , كما استعملت أمريكا نفوذها وقوتها الانتخابية في المؤسسات الدولية الإقراضية لوضع الخناق على الإقراض للشيلى ..وأخيرا كانت الشيلى في منتصف عام 1973 في وضعية اجتماعية واقتصادية صعبة مما سهل قتل أليندي من طرف الجيش الذي استولى على السلطة [1].

كما تلجأ الشركات الأجنبية إلى الأساليب غير المشروعة , كتقديم الرشاوى للتأثير على قرارات الحكم وحملهم على قبول شروط أكثر ربحا للشركة .ودفع رواتب عالية وعملات سخية لأعداد من الفنيين الإداريين والسياسيين المقربين للسلطة في البلد النامي الذي تعمل فيه . وقد أشار إلى ذلك تقرير الأمم المتحدة عن المؤسسات المتعددة الجنسية والتنمية العالمية , أين فضح رشاوى شركة "لوكهيد " الأمريكية لصناعة الطائرات والتي شملت عددا من رؤساء الحكومات والوزراء في عدد لا يستهان به من الدول.

جدوى الاستثمارات الأجنبية وتنظيمها في الدول النامية :

نشرت الأمم المتحدة تقريرا حول "الشركات متعددة الجنسيات والتنمية العالمية, كان من أهم ما أشار إليه: استحالة الانسجام بين استراتيجية هذه الشركات واستراتيجية التنمية الذاتية فيها .بالإضافة إلى سعيها بكل الطرق لتوجيه سياسة البلد النامي بما يخدم مصالحها وليس مصالح هذا البلد [2].وبرغم ذلك فإن الدول النامية تسعى جاهدة لاجتذاب لاستثمار الأجنبي المباشر إليها, لدوره البارز في زيادة تدفق رؤوس الأموال التي تراها لازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها, وتنشيط حركة التجارة الدولية.وعليه سنتطرق في هذا المبحث لجدوى الاستثمارات الأجنبية ودورها في تنمية الدول النامية, ثم لإنجازات ومشكلات الاستثمار في هذه الدول, وأخيرا لإجراءات تنظيمه فيها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ- جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تتعدد الآراء حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة , فهناك من يراها تأخذ أكثر مما تعطي , وهناك من يراها من أنجح الوسائل للتنمية .وفي هذا الإطار سوف نتعرض لوجهات النظر البديلة حول هذا الموضوع , وللآثار السلبية والإيجابية لهذا النوع من الاستثمارات : [3]

أولا- النظرية التقليدية : يفترض رواد هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ أكثر مما تعطي , ومن أبرز هؤلاء الرواد :

*إسهامات هود وينج Hood, Young حيث يعتبر أن الشركات متعددة الجنسيات شكلا جديدا للإمبريالية , وتتجلى مظاهر السلوك الإمبريالي لهذه الشركات في قيامها بتصدير رؤوس أموالها, واستثماراتها خارج حدود الدولة الأم, وذلك بسبب تدهور معدلات الأرباح المحققة فيها, ورغبتها في البحث عن أسواق مربحة

(1) غضبان مبروك ؛ مرجع سابق ؛ص603 .

(2) عطية فتحي الويشي ؛ مرجع سابق.

(3) عبد السلام أبو قحف ؛ مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ؛ مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ؛الطبعة الرابعة ؛1998 ص85.

جديدة لمنتجاتها, كما أن تنمية أو خلق التبعية التكنولوجية للدول المضيفة, فظلا عن جلبها لأنماط جديدة للاستهلاك والعادات في هذه الدول هي في الواقع نواتج طبيعية أو مظاهر للإمبريالية الجديدة.

ويضيف هود وينج أن استيراد المهارات والخبرات الفنية من الخارج (من خلال الشركات متعددة الجنسيات) قد يؤثر إلى حد كبير على استخدام وتنمية المهارات المحلية, وتدمير الموارد البشرية في الدول المضيفة , وارتباط حجم ومدى استقرار العمالة ببقاء واستقرار هذه الشركات . كما يؤدي نقل التقنيات التكنولوجية المتقدمة إلى خلق مشكلة اعتماد الدول المضيفة على الدولة الأم (أي فقد الاستقلالية) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع درجة تنوع نشاط الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يؤدي إلى خلق حالات الاحتكار وما يرتبط بها من ممارسات أخرى تؤثر سلبيا على اقتصاديات السوق في الدول المضيفة عامة , فضلا على التأثير السلبي على الملكية الوطنية .

*إسهامات فرانك Frank يرى أن العلاقات القائمة بين طرفي الاستثمار الأجنبي , تقوم على عنصر الاستغلال .فالاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية الاقتصادية من شأنها رفع درجة اعتماد الدول المضيفة على الدول المتقدمة ,أسعار تصدير المواد الأولية تكون أقل بكثير من أسعار السلع المعنوية والمستوردة , وبالتالي تستفيد من ارتفاع معدل العائد على استثماراتها وحصولها على المواد الخام والمواد الأولية اللازمة بأرخص الأسعار .

*إسهامات بيرستكر:Biersteker يمكن تلخيص آرائه المعارضة في :

1)-إن صغر حجم رأس المال المبدئي الذي تجلبه الشركة متعددة الجنسيات , وكبر حجم التحويلات من الأرباح والدخول وأجزاء من رأس المال للدولة الأم , يؤثر سلبا على كل من ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدول النامية من الضرائب , وبالتالي إضعاف الدولة اقتصاديا وسياسيا نتيجة زيادة احتمالات حدوث التوتر الداخلي بين أفراد الشعب .

2)-تتسبب هذه الشركات في انخفاض الإنتاج الوطني نتيجة لقيامها بشراء بعض الشركات الوطنية , أو لخروج هذه الأخيرة من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية .

3)-انخفاض مدى المساهمة في التقدم التكنولوجي للدول النامية , نتيجة ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة والمطورة من جهة وقيامها بتركيز أنشطة التنمية والبحوث في الدولة الأم من جهة أخرى.

ثانيا النظرية الحديثة : تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار(الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات),ولكل طرف منهما عدد وأنواع معينة من العوائد والفوائد .ومن بين المؤيدين لجدوى الاستثمار الأجنبي في التنمية الشاملة بالدول النامية :

*كار Car يرى أن قبول الاستثمار المباشر في الدول الضيفة يعني وجود اعتقاد مشترك بين الطرفين بأن الكثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقه من خلال هذا الاستثمار .وذلك بانتقال واستغلال بعض أنواع الأصول الخامة والمملوكة للمستثمر الأجنبي إلى أو في الدول المضيفة ,وبينما تتمثل عوائد المستثمرين

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الأجانب في الحصول على الأرباح مثلا , نجد أن الدول المضيفة تتحصل على منافع أهمها خلق فرص العمالة , وتحسين مستوى الدخول وتحسين الإنتاجية .

*ميكسل :Mikesell .فرنون:Vernon .ويلس:Wells لم يتجاهل هؤلاء الباحثين الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية , ولكنهم أشاروا إلى الدور الحيوي الذي قد تلعبه في جهود التنمية الشاملة في الدول النامية إذا تمكنت هذه الأخيرة من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة كما اعتبروا :

1)-الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا جيدا للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية , والتي تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية.

2)-يمكن أن تساهم الاستثمارات في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو إنشاء مشروعات جديدة تقوم بتقديم خدمات مساعدة أو جلب وتوريد المواد الخام ....

3)-الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمطورة إلى الدول المضيفة , وفي خلق فرص جديدة للعمل , بل أيضا في تنمية وتدريب واستغلال المواد البشرية في الدول المضيفة , وهذا يتوقف على ما تضعه هذه الدول من إجراءات تساعدها في تحقيق هذه المنافع .

*هود وينج : برغم الانتقادات التي وجهاها، والتي سبق عرضها، فقد اعترفا بوجود إسهامات لا يمكن إنكارها للاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص للعمالة، والتطوير التكنولوجي ... كما أشاروا إلى أن الكثير من الانتقادات التي يوجهها الكلاسيك وعلى وجه التحديد ما يرتبط بقضايا الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول المضيفة تفتقر إلى الأدلة التطبيقية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وعموما فالأطروحات المتعلقة بالمساهمة الإيجابية المزعومة للشركات متعددة الجنسيات لتنمية بلدان العالم الثالث ليست بجديدة. حيث آلت إلى مفاهيم وصلت إلى تشكيل " **إيديولوجية متعددة الجنسيات** " تضع نفسها في خدمة حاجات العالم الثالث، فتعرض على الدول النامية نموذج تنمية متعددة الجنسيات، يكمن في تحويلها إلى قواعد مصدرة لمنتوجات مصنعة للسوق العالمي، وقد بدأ العمل بهذه الطريقة لتصنيع العالم الثالث، التي شجعتها الشركات المتعددة الجنسيات في 1975 بدرجات مختلفة من الكثافة، وذلك في 17 قطرا في أسيا، 13 في إفريقيا، و21 في أمريكة اللاتينية. ولكن الصناعات التي أنشئت في هذه الدول كانت بعيدة جدا عن تلبية المتطلبات الرئيسية لعملية تنمية اقتصادية حقيقية فيها، إذ تلبي حاجات رأس المال الذي دائما يستثمر في الفروع وفي البلدان التي تضمن له أرباحا وأمنا أكثر. وترمي هذه الشركات بطريقة موضوعية لعزل تلك الفروع عن بقية اقتصاد القطر الذي تتواجد فيه باعتمادها في نشاطها على المدخلات المستوردة من الشركة الأم أو من أحد فروع الشبكة متعددة الجنسية وعلى إعادة تصديرها إلى نفس الشركة، وهذا متناقض مع مفهوم التنمية. ومن جهة أخرى فإن نشاط الشركات يرفع فعلا من مستوى فرص العمل بقدر ما وبالتالي دخول السكان، ولكن ذلك يحدث فقط لأن رأس المال يحتاج إلى قوة عمل لزيادة أرباحه، وعليه تكون فرص العمل الجديدة محدودة جدا بسبب انعدام التكامل مع بقية فروع الاقتصاد الوطني. ولا يمكن

إنكار أن هذه الزيارة في فرص العمل والدخول تمثل حظا في النمو الاقتصادي، ولكنه غير مستقر إذ يمكن للشركات أن تنتقل نحو أماكن أخرى في أي لحظة ملبية مصالح الشركة الأم. ولا يمكن أبدا – حتى ولو بقيت مستقرة – اعتبار ذلك دليل تطور اقتصادي مستقر.

أما الذريعة المتعلقة بالفوائد التي يمكن الحصول عليها من التكنولوجيا؛ فإن الشركات الاحتكارية تدعم وضعها المسيطر بمعارف تكنولوجية معينة لا تتقاسمها مع الآخرين، أنشئت بهدف الربح الإجمالي للشركات وليس لتنمية الدول النامية. وعلية تجرى الأبحاث حول التكنولوجيات التي يراد استخدامها في البلد المقر للشركة الأم. [1]

الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية " الإنجازات والمشكلات " :

من المراحل الهامة لنضال البلدان النامية من أجل تغيير وضعها في النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي إنشائها لبرنامج النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي يرتبط بتحسين نسب التبادل الدولي لصالح منتجي المواد الخام، وتأسيس اتحادات المصدرين. وفي هذا الإطار وضعت البلدان النامية هدف تحقيق زيادة الأموال التي تحصل عليها من الخارج عبر القنوات الحكومية في صورة قروض على أسس تفضيلية، ولكنه لم يتحقق إلا بشكل مبتور جدا, وفي المقابل لوحظ تدفق للأموال باتجاه البلدان النامية في ميدان تصدير رؤوس الأموال الخاصة المباشرة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات [2] والتي اتجهت إلى الصناعات التحويلية و الإستخراجية وقد حاولت الدول النامية الاستفادة من هذا الوضع بعمليات الرقابة وتقييد نشاط الرأس مال الأجنبي من خلال التأميم, حظر توظيف الأموال في قطاعات معينة من الاقتصاد, التشديد في حماية الضرائب,وتقييد تحويل الأرباح وإعادة رأس المال إلى الوطن ضمن أطر كمية و زمنية محددة, الاشتراك الإلزامي لرأس المال المحلي عند تأسيس الشركات, منع اقتناء الحصة الأساسية من الأسهم, زيادة المدفوعات لقاء حقوق الامتياز (استغلال الموارد الطبيعية), نقل عمليات التصدير والاستيراد إلى أيدي المؤسسات الحكومية الوطنية....الخ.ولقد ترتب على هذه الإجراءات إحجام كثير من الشركات متعددة الجنسية عن الاستثمار في الدول النامية.

ولكن التفوق التكنولوجي والمالي الكبير لهذه الشركات واهتمام العديد من الدول النامية بتدفق الموارد والحصول على التكنولوجيا من جهة, وزيادة مشاكل المديونية من جهة أخرى, أدى إلى فشل خطط التنمية المرجوة, حيث أصبح الآن ممثلو الدول الرأسمالية الصناعية يطالبون بتوفير المناخ الملائم كشرط لنقل التكنولوجيا وإقامة المنشآت الصناعية في البلدان النامية.وهو ما جاءت به برامج التكيف والإصلاح الهيكلي التي يقودها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي, وقد أصبح هدف تحقيق التنمية في البلدان النامية

---

(1) فبديل كاسترو ؛ مرجع سابق ؛ ص 164 / 165.

(2) علي محمد عبد الحسين القزويني ؛الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة ؛ديوان المطبوعات الجامعية ؛الجزائر 1981 ص280-295.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مرتبطا بمحاولة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ومن الشروط التي قدمها صندوق النقد والبنك الدوليين السماح بدخول الاستثمارات وتحويل أرباحها إلى الخارج بدون قيود, عدم التفرقة بين الشركات المحلية والأجنبية عند منح الحوافز, تسهيل حصول المستثمرين الأجانب على العملة المحلية [1].

ومن أهم الأساليب التي اتبعها البنك الدولي , إنشائه لما يسمى "بجهاز الخدمات الاستشارية, ويهدف هذا الأخير إلى مساعدة حكومات البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين السياسات وتخفيف القيود الإجرائية بدرجة معقولة وتوفير المؤسسات الأكثر فاعلية, حيث تحصل الدولة التي تطلب مساعدة الجهاز على مشورة تعكس تجربة البلدان الأخرى ولكنها تأخذ في الحسبان الحقائق السياسية والإدارية لهذه الدولة.ويقوم العملاء بدفع جزء من تكاليف العمل الاستشاري الذي يضطلع به الجهاز, أما باقي مصروفاته فيدبره البنك الدولي والمنح التي تقدمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.[2]

وقد بلغ نصيب البلدان النامية 32% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 92-1993 مقابل 20% في النصف الأول من الثمانينات, وذلك لأنه "خلافا عن الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال " يأتي دائما بموارد إضافية, التكنولوجيا, والمعارف الإدارية ,وإمكانيات الوصول إلى أسواق التصدير, والتي تمس حاجة البلدان النامية.غير أن المستثمرين يدققون حينما يتعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن البلدان المناسبة كمواقع للاستثمار, ولذلك فقد اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد قليل من البلدان وكان معظمه في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية, ففي 1994 تحصلت إحدى عشر بلدا على نحو72 % من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر إلى العالم النامي بينما اتسمت هذه التدفقات بالركود في بعض البلدان الأخرى, وخاصة إفريقيا وجنوب الصحراء, ويرجع ذلك إلى قيام دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بتصحيح استراتيجياتها لمواكبة الاتجاه نحو العولمة, من خلال خفض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر, وتحسين مناخ الأعمال فيها بتطوير التعليم العام والتدريب على المهارات الصناعية وتحقيق الإنظباط لعنصري العمل والإدارة, وعموما فأيا كان السبيل الذي سلكته تلك البلدان فإن النمو الاقتصادي السريع بها جعلها تستحق اسم "الأسواق الصاعدة".وقد بدأت هذه البلدان في منافسة البلدان الصناعية باعتبارها أسواقا للتصدير, نتيجة للزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات, وأكسبتها هذه العوامل جاذبية كبيرة للمستثمرين العالميين. ويرجع نجاح الصناعات التحويلية في هذه الدول إلى النظام المرن للعلاقات بين الشركات والذي تتخصص الشركات بمقتضاه في مراحل إنتاجية مختلفة, كما تتعاون الشركات على نحو وثيق من خلال شبكات وعلاقات طويلة الأجل للشراء المتبادل فيما بينها.ويساعد هذا النظام على إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة, ولكنه يسمح لهذه الأخيرة بالحصول على مزيد من

(1) منير الحمش ؛العولمة ليست الخيار الوحيد ؛دار الأهالي ؛دمشق 1998ص70.

(2) جويل بير غسمان ؛زياوفانغ شين الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية :الإنجازات والمشكلات ؛مجلة التمويل والتنمية ؛المجلد 32؛العدد4 ديسمبر1995 ص6.

النفع من هذا الاستثمار, من خلال تحفيز الأنشطة الاقتصادية, ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية, وتحقيق فرص أفضل للوصول إلى أسواق التصدير.

وفي المقابل نجد أن الكثير من البلدان النامية , لم يظهر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر أو ظهر ولكن دون المستوى المرغوب فيه , ويرجع ذلك إما لامتلاكها القليل من عناصر الجذب بالنسبة للمستثمرين الأجانب , فعنصر العمل الرخيص هو أحد عناصر الجذب التقليدية التي لم تعد لها أهمية في قرارات الاستثمار في الاقتصاديات التي تمر بمراحل مبكرة من التصنيع , أو لعدم تنفيذها لعمليات الإصلاح بالقدر الكافي , رغم أن هذه البلدان عملت على تحرير سياسات دخول المستثمرين للأسواق , فقد [1]:

*خفضت بلدان كثيرة من القيود على ملكية الأجانب , وعلى فرص الدخول إلى قطاعات معينة.

*في إطار حماية الاستثمار, قدم الكثير منها ضمانات بالمعاملة المتساوية للاستثمارات الأجنبية والوطنية , كما قام عدد متزايد من البلدان بإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكيات أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة , ومن حق المستثمرين الأجانب اللجوء إلى التحكم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .

*استخدمت بعض البلدان حوافز خاصة للاستثمار, بمنح الإعفاءات الضريبية في بداية الاستثمار وخفض الرسوم, إلا أن هذا الأسلوب لم يكن ناجحا لأنه ينطوي على تفضيل للمستثمرين للجدد وتمييز ضد المستثمرين الموجودين بالفعل, وعليه فالنظام الضريبي المستقر والتلقائي, والذي يشتمل على أسعار معقولة, ولا يتضمن أي حوافز تمييزية أفضل بالنسبة للمستثمرين والدولة المضيفة معا.وفي الأخير نجد أن برامج التكيف والإصلاح الهيكلي تتسبب في تحكم القوى الخارجية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في القرار الاقتصادي والسياسة الاقتصادية للبلد. والهدف النهائي لهذا الوضع هو إدماج الدول النامية في المنظومة الرأسمالية العالمية التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات .[1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

سياسات وإجراءات تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم الدول المضيفة بإنشاء **هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي** وهي هيئات حكومية مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار ، والتعريف بالسوق في الداخل والخارج . ويمكن تلخيص الأنشطة الرئيسية لهذه الهيئات في :

- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة .
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة .
- المتابعة والرقابة على إنجازات وممارسات الشركات الأجنبية .
- تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات .
- اختيار مستويات التكنولوجيا ووضع الضوابط اللازمة بحيث تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة للدولة .

---

(1) نفس المرجع السابق ؛ص 7 / 8 .

- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب .
- توفير المعلومات والبيانات المختلفة (الاقتصادية ، التسويقية ، الثقافية ....) للمستثمرين الأجانب وكذلك إعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمار المطلوبة ، وتقديم دراسات الجدوى التمهيدية لهذه المشروعات أو المساهمة في إعدادها .
- وضع الضوابط والإجراءات والحوافز اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة .

ومن بين الحوافز والتسهيلات المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية نذكر :

* عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا .

* السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات .

* إعفاء الواردات من الأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية ، فضلا عن تسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة بها .

* تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال منافع المرافق العامة كالمياه والكهرباء ... وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات و الأراضي الخاصة بمشروعات الاستثمار .

* إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(1) منير الحمش ، مرجع سابق ، ص 74 .

الفصل الحادي عشر

علاقة نشاط الاحتكارات بالتضخم

نشاط احتكارات :

تمهيد :

لقد سبق القول أن نشاط الاحتكارات هي من بين الظواهر الاقتصادية المنتشرة اليوم, وأصبح لها تأثير على باقي الظواهر الاقتصادية الأخرى فماذا يقصد بهذا المفهوم ؟ وبعد علمنا بأن الأسواق من الناحية العلمية تنقسم إلى فئتين.

الفئة الأولى : أسواق المنافسة التامة والاحتكار, وهي حالات بعيدة عن الواقع العملي ؛ إذ إنه في سوق المنافسة التامة يصعب وجود منتجات متجانسة أو متماثلة تماما كما أن حرية الدخول والخروج من السوق لا يمكن أن توجد بشكل مطلق ,وفي سوق الاحتكار يصعب وجود منتج وحيد لا بديل له ووجود سوق مغلق لا يمكن لمتنافسين جدد الدخول إليه مطلقا الفئة الثانية : أسواق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة تمثل العديد من الأسواق الفعلية في الواقع العملي, ومن أمثلة أسواق احتكار القلة صناعة السيارات و السجائر ...., أما المنافسة الاحتكارية فأبرز أمثلتها سوق الخدمات مثل : المطاعم, الصناعة, الملابس والخدمات المصرفية, وما إلى ذلك.

وهذا ما سنتناوله بدءا من التعريف بالاحتكار ومزاياه إلى أنواعه وأسبابه وآثاره.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1 - تعريف الاحتكار :

نقول انه "احتكر الشيء " أي جعله لنفسه فقط . ومن هنا يعرف الاحتكار أنه حالة السوق التي يوجد فيها بائع واحد. [1]

كما يعرف على أنه : عبارة عن تركيبة أو هيكلة معينة لسوق ما , تسمح لشركة واحدة أو متعامل واحد فيه بإنتاج سلعة أو خدمة ما وحمايته من منافسة الآخرين له.

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخرج مميزات نشاط الاحتكار وهي :

- وجود بائع واحد في السوق وعدد كبير من المشترين.
- عدم وجود بدائل للسلع التي يقوم التاجر بإنتاجها.
- عدم قدرة دخول منتجين آخرين لمنافسة السلعة التي يستحوذ عليها المحتكر.

(1) د. ضياء مجيد الموسوي, النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي) ديوان المطبوعات الجامعية , ص, 231.

2- أسباب الاحتكار :

إن لظاهرة الاحتكار أسباب جعلته يهدد كثير من الشركات في العالم بالزوال وهذه جملة من أسباب الاحتكار :

- الاحتكار الطبيعي : وتتميز الشركات والمرافق التي يحوز على مثال هذه النوع من الاحتكار بضخامة رأس مالها الثابت وبتكاليفها الثابتة المرتفعة كما يمتاز بضخامة الطاقة الإنتاجية ومن أمثلته شركة الكهرباء والغاز , الهيئات التي تتولى تشيد السكك الحديدية وغيرها.

وبالتالي نجد لهذا النوع من الاحتكار طابع خاص أي هي لا تنتج سلع وخدمات احتكارية عادية.

- الاحتكار القانوني: ويظهر ذلك جليا من خلال منح الدول المتخلفة بما يسعى براءة الاختراع لمخترعيها حيث يكون للمخترع حق التمتع بما اخترعه لمدة زمنية معينة يمنع فيها الآخرون من الاستفادة على حساب مخترعيهم وبالتالي يمكن للشركة التي تتوصل الابتكار أن تستفيد من مزاياه عن طريق الاحتكار إلى حد توصل شركات أخرى لبديل أو شبيه لسلعة المحتكر.

- الاحتكار الحكومي : حيث يمكن للحكومة أن تسيطر على قطاعات أو صناعات معينة

و ذلك لتحقيق أهداف معينة . كتحقيق الأمن الاقتصادي ويظهر هذا خاصة الاحتياط من الأزمات الاقتصادية والتحكم والمحافظة على التوازن الاقتصادي.

قيام مؤسسات أو شركات بالسيطرة على مواد أولية معينة .وبالتالي لها القدرة على إنتاج سلعة معينة عن طريق تلك المواد الأولية التي تسيطر عليها وبالتالي تصبح محتكرة لتلك السلعة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3 - أنواع الاحتكار :

إن أهم أنواع الاحتكار يمكن أن نجملها في ما يلي:

*الاحتكار المطلق: حيث يعرف بأنه حالة السوق التي يوجد فيها منتج واحد يقوم بإنتاج سلعة لا يوجد لها بديل قريب وبالتالي خصائص هذا الاحتكار يمكن إدراجها فيما يلي :

-وجود بائع واحد في السوق وعدد من المشترين.

-عدم وجود بدائل جديدة للسلعة التي ينتجها المحتكر.

-عدم وجود عوائق معينة تمنع دخول منافسين لإنتاج سلعة المحتكر.

*احتكار القلة : يقصد باحتكار القلة أو الاحتكار المتعدد الحالة التي يتسم بها السوق عندما يكون هناك عدد قليل من البائعين لسلعة معينة حيث أن قراراتهم الفردية سواء بالنسبة الأسعار أو الناتج لها تأثيرات على قرارات الآخرين وتعتبر هذه الحالة السوقية أكثر الحالات سيادة في اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة في الصناعات الأساسية كما يتصف هذا النوع من الاحتكار بأن السلعة التي ينتجها المحتكر متميزة.

والمنافسة في سوق احتكار القلة هي منافسة غير سريعة لأنها لو استعملت ستعود عليها بالخسائر ولذلك يفضل أساليب أخرى مثل الدعاية والإعلان لتميز منتجاتهم, كما نجد عوائق لدخول سوق منافسة القلة لأن

دخول عدد كبير من المؤسسات يستوجب خروج بعضها الآخر كون الإنتاج يكون بدرجة أقل وبالتالي تكون التكلفة أكبر بالنسبة لهذه المؤسسات.

*احتكار التبادل : في ظل احتكار التبادل يوجه البائع الواحد مشتري واحد ولا يتوفر بديل قريب للسلعة المتعامل بها وبالتالي كل واحد منهما يسعى لتحقيق أقصى إيراد نقدي من العملية التجارية وبالتالي يعد تحديد سعر يرضي الطرفين ليس بالأمر السهل , فمنذ قرون الاقتصاديون منهمكون في بحث مشكلة احتكار التبادل ورغم الجهود المبذولة إلا أنهم لم يتوصلوا إلى إيجاد الأساس الذي يحدد السعر عند التبادل بين الطرفين المتمثلين في شخصين أو مؤسستين أو نقابة عمالية وإيجاد أرباب أعمال ، إلا أن الإنفاق على الكمية في ظل احتكار التبادل تعتبر محددة.

4- المنافسة الاحتكارية :

حيث كان ظهورها أول مرة سنة 1933 [1] وهي المنافسة التي يوجد فيها عدد كبير من المنتجين بحيث تكون سلعة كل منهم مميزة وبالتالي إمكانية تصرف كل منتج في سلوكه الإنتاجي بحيث لا يكون له أثر ملحوظ على سلوك المنتجين الآخرين ومثال ذلك إنتاج وبيع السيارات : فورد, مار سيدس... فالمنافسة الاحتكارية تتمتع ببعض مزايا الاحتكار من خلال تميز منتجاتها, حيث يمكن أن نميز في هذه السوق ما يلي :

- منحنى الطلب الذي يواجه المنتج ينحدر إلى الأسفل نسبيا وأنه ذو مرونة عالية, مما يمكن المنتج من التحكم نسبيا في أسعار منتجاته.

-عدم وجود سعر موحد هو حد لذات السلع التي تنتجها المنشآت المختلفة في هذا النمط من الأسواق وإنما هناك أسعار متقاربة نتيجة تمايز السلعة ونشير إلى أن المنتج يحقق أقصى ربح عندما يتساوى الإيراد الحدي, مع التكاليف الحدية [2] حيث يتم تحديد السعر (P) والكمية (Q) كما نجد خصائص أخرى تميز المنافسة الاحتكارية :

* تكون سلع المنتجين بديل قريب لبعضهما ولكن هذا لا يعني تجانسها وهذا ما يميزها عن المنافسة التامة.

* عدم وجود عوائق للدخول والخروج من السوق.

* يمكن للمؤسسة تغير سعر السلعة أو تغير مواصفاتها وهذا مرتبط بقدرتها وقوتها وسيطرتها في سوق المنافسة الاحتكارية .

الاحتكار في مواجهة المنافسة التامة:

وتستخدم مفاهيم الاحتكار والمنافسة التامة كمتضادات ؛ حيث تعتبر المنافسة التامة هي الوضع الأمثل , الاحتكار هو الوضع المضاد لها , وعليه تسعى السياسة العامة إلى الوصول إلى الوضع الأمثل أو الاقتراب منه وتجنب الاحتكار ؛ نظرا للمساوئ التي ينطوي عليها ؛ إذ إن المحتكر باستطاعته أن يمارس عملية التحكم في الأسعار للمنتج الذي ينتجه ويفرض سعرا واحدا عاليا ليعظم أرباحه , أو أن يفرض سعرا منخفضا لمنع

(1) د.ضياء مجيد الموسوي, النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي), مرجع سبق ذكره, ص 263.

(2) د. عبد الحليم كراجة , مبادئ الاقتصاد الجزئي , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان 2000 ص 186.

منافسيه من الدخول إلى السوق أو أن يقوم بفرض أسعار مختلفة حسب فئات المستهلكين فيما يعرف بعملية "تمييز الأسعار"prise discrimination ، ومن أمثلة ذلك فرض أسعار مختلفة لاستهلاك الطاقة الكهربائية (سعر للاستهلاك المنزلي , وسعر للأغراض التجارية , وسعر للأغراض الصناعية) و هكذا . ويشترط لممارسة عملية تمييز الأسعار توافر الشرطين الآتيين :

أ- إمكانية تصنيف المستهلكين إلى فئات .

ب- ألا يستطيع المستهلك إعادة بيع السلعة التي حصل عليها بسعر منخفض إلى المستهلكين الآخرين.

احتكار الشركات المتعددة الجنسيات :

وفي الاقتصاد المعاصر تعددت أنواع السلع والخدمات ؛ لاتساع الأنشطة الإنتاجية وكبر حجم المنشآت الصناعية والزراعية, وبالتالي تعدد الاستعمالات بما يشمل الاستهلاك والاستثمار والادخار, وصار الاحتكار يعتري كثيرا من الأنشطة الاقتصادية والتجارية على مستوى الأفراد و المنشآت و الدول كوحدات اقتصادية، وصار للإحتكار إنعكاسات مباشرة على حياة الناس يمكن إجمالها في الآتي :

- إحياء مشكلة الندرة بمعنى محدودية السلع والخدمات مقابل الطلب المتزايد عليها في السوق, الأمر الذي يؤدي إلى النقص في تلبية الحاجات الضرورية خاصة ما يتعلق بالملابس والمأكل والمسكن والعلاج.
- ارتفاع الأسعار وهو ما يعرف بالتضخم لسعري سلع وخدمات قليلة مقابل تزايد الطلب عليها, وهو أحد أسباب التضخم إضافة إلى زيادة كمية العملة المتداولة بالنسبة إلى كمية البضائع والخدمات المتاحة.

وتكون آثار الاحتكار أشد قسوة عندما تمارسه مجموعة متضامنة من المحتكرين أو الشركات لضخمة التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة وإنتاجا وفيرا تستطيع بموجبه أن تتحكم في السوق أن تفرض أسعارا فيها مغالاة فادحة . وهو ما يعرف في علم الاقتصاد باحتكار القلة ؛حيث يقوم عدد قليل من الشركات أو مصادر توريد السلع بالسيطرة على سوق صنف معين من المنتجات أو الخدمات . وأبرز صور هذا الاحتكار في الاقتصاد المعاصر هي :

"الشركات الدولية متعددة الجنسية " multinational ou transnational corporations (TNC)

وهي شركات تباشر نشاطها في أكثر من دولة من خلال امتلاك أصول إنتاجية و رأسمالية في الدولة الأم " بلد المنشأ" والدول المضيفة "بلد الاستثمار", ولا يقتصر نشاطها على التحويلات الرأسمالية "الاستثمار الأجنبي المباشر ", بل يشمل نقل التكنولوجيا والسلع والخدمات الإدارية والمالية .

وهي شركات ذات طبيعة احتكارية بمعنى سيطرتها على إنتاج سلع معينة في مجالات الصناعات التحويلية والاستخراجية والمرافق العامة والخدمات, كما أن الأسواق التي تتعامل فيها هذه الشركات يحكمها عدد قليل من المنتجين وتتميز أيضا باستخدام التقنية المتطورة والمهارات الخاصة في استثماراتها ومنتجاتها من السلع و الخدمات, إضافة إلى الدعاية و الإعلان , وكلها من أبرز صفات أسواق احتكار القلة.

هذه الشركات متعددة الجنسية صار لها تأثير كبير في علاقات التبادل التجاري بين الدول , فمن جملة "50" أكبر شركة متعددة الجنسية في العالم تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية "33" شركة , بينما تمتلك بريطانيا

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

"5" شركات , وكل من اليابان و سويسرا "3" شركات , و ألمانيا "2" شركتين, وفرنسا واحدة "1" ؛ وبقية الدول "3" فقط.

ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بمزايا احتكارية عديدة جعلتها تسيطر سيطرة تامة على الأسواق خارج حدودها القومية, ومنها :

*المزايا الاحتكارية التمويلية: تتمتع هذه الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ ؛ ومقارنة بالشركات المحلية في بلد الاستثمار تعد الشركات متعددة الجنسية ذات مراكز مالية متفوقة ومتعاظمة.

*المزايا الاحتكارية التقنية: للشركات متعددة الجنسية تقنية متطورة مقارنة بالشركات الوطنية, ويقاس التطور التقني بنفقات البحث العلمي والتطوير التي تتركز حول طرق إنتاج جديدة و منتجات محسنة وجديدة وزيادة درجة تغاير المنتجات , مما يزيد قدرة الشركة على تسويق منتجاتها والتحكم في السوق على وجه احتكاري.

*المزايا الاحتكارية التسويقية : تعتبر مزايا التسويق أحد أهم الصفات الاحتكارية التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالشركات الوطنية التي تكون في وضع ضعيف للغاية , فالشركات الدولية متعددة الجنسية لها قدرة على القيام ببحوث التسويق للتعريف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالتغيرات المحتملة على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي و التوزيعي.

كما تقوم أيضا بأعمال الدعاية والإعلان التي تهدف إلى استدامة الطلب على منتجاتها؛ ولهذه الشركات شبكات توزيع واسعة مما يساعد على بسط سيطرتها في الأسواق.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

هذه العوامل مجتمعة جعلت الشركات متعددة الجنسية في وضع تنافسي لا تستطيع الشركات الوطنية مجتمعة أن تحقق ما تحققه الشركات متعددة الجنسية من وضع احتكاري يمكنها من بسط نفوذها في الأسواق .

أثار الاحتكار:

إن الاحتكار ظاهرة اقتصادية يعاب عليها بالآثار التي تخلفها و من بين هذه الآثار نذكر :

*سوء توزيع الدخل القومي :حيث يظهر جليا من خلال سيطرة المحتكر على السوق مما يمكنه من تحقيق أرباح غير عادية تتعدى أرباح سوق المنافسة التامة . وهذا ما يخلف تمركز أموال فائضة في أيدي فئة قليلة من المجتمع دون أن تستفيد البقية الأخرى من الشريحة الاجتماعية من هذه الميزة.

بل بالعكس قد تصادف ارتفاع في الأسعار الشيء الذي يعني ضعف الدخل الحقيقي لهذه الشريحة أي ضعف قدرتهم الشرائية.

*تقييد الإنتاج : بحيث يصبح المحتكر يملك زمام الأمور فيما يتعلق بعرض سلعه ومنتجاته بقصد رفع الأسعار, وبالتالي عدم الاستفادة من الإنتاج والسلع التي يحتكرها المحتكر ما لم تلبي له مقاصده في تحقيق أكبر ربح ممكن منها. وهذا ما يترك جزء من الطاقة الإنتاجية معطلا أو بدون استغلال أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي نجد المحتكر يعطل دواليب تحريك الدورة الاقتصادية.

*حرمان المشاريع الصغيرة من استحواذ بعض عناصر الإنتاج التي هي ضرورة ملحة لعمل هذه المشاريع والتي قد تكون متمركزة عند أيدي مجموعة من الناس وهم المحتكرون.

- بالإضافة إلى هذا كله يستطيع المحتكر أحيانا أن يتدخل حتى في الإعلام والسياسة وبالتالي يكون قد تجاوز حده لأنه في هذه الحالة أصبحت له سيطرة على الاقتصاد القومي وهذا ما لا يحمد عقباه.

علاقة نشاط الاحتكارات بالتضخم :

بعدما تطرقنا لمفهومي ظاهرتي الاحتكار والتضخم في الفصل السابق فيما مدى التداخل بين هذين المفهومين وما هي النقاط المشتركة بينهما ؟

وإن كانت المراجع لم تشر لهذه العلاقة فلا بأس أن ندرس هذه العلاقة من خلال التأثيرات المتبادلة بين هاتين الظاهرتين.

أثر نشاط الاحتكارات على التضخم :

إن قيام المشاريع الاحتكارية برفع الأسعار و رفع هوامش الأرباح عن طريق زيادة المعدل الذي تضيفه لتكلفة الإنتاج في صورة ربح و هذا لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية و هذا ما ينجر عنه ارتفاع في أسعار المنتجات الذي يعبر عن ظاهرة التضخم.

كما يؤثر الاحتكار على التضخم من خلال جعل المحتكر للسوق في حالة عجز تامة ومستمرة, و ذلك باختيار عدم عرضه منتجاته وسلعه التي ستستفيد منها مشاريع أخرى لتحقيق أهدافها. و بالتالي إمكانية بيع المحتكر لمنتجاته بسعر مرتفع واردة جدا, مما تضطر المشاريع التي استفادت أخيرا من منتجات المحتكر المرتفعة بأن تسوق منتجاتها هي الأخرى بأسعار مرتفعة تفوق مستواها الطبيعي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كما يمكن إبراز التضخم عند حدود مجموعة من الاحتكارات بسبب حدوث تعطيل في وجود أساليب الإنتاج مما ينجر عنه زيادة في التكلفة لعوامل الإنتاج والتي تنجم عنها زيادة الأسعار بعد الحصول على تلك الوسائل للإنتاج الذي كان تعطلها بسبب وجود مواقف احتكارية.

ويمكن أن نميز هذه الاحتكارات إلى ثلاثة أنواع :

- احتكار المنتج في إنتاج معين : وهذا عندما يضمن هذا المنتج بيع منتوجه وبالسعر المربح الذي يسعى لتحقيقه .

وبالتالي احتكاره لهذا المنتوج سيعود بالضرر على صاحب هذا المشروع المتوقف والذي هو في انتظار لسلع المحتكرة ليقوم هو بالإنتاج بحيث تكون التكلفة كبيرة، عند اللحظة الأخيرة للإنتاج نتيجة الوقت الضائع والذي لا تخسره عوامل الإنتاج أثناءه وقد يسلك المحتكر مثل هذا السلوك حتى لا تتوفر سلعه بكثرة خوفا من انخفاض أسعارها.

- الاحتكارات القانونية : التي تمنح إلى بعض المتعاملين والتي تحول دون استخدام ناجع لعوامل الإنتاج، مما ينجر عنها عدم الكفاءة والتحكم في التكاليف وبالتالي ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

– الاحتكارات التي تقوم بها بعض المنظمات العمالية : فيما يخص ببعض التصرفات كأن تمنع فصل العمال، عدم القيام بعقوبات ضدهم، عدم تشغيل عمال جدد ... فهذا تكون له صورة على مستوى مخرجات ومنتجات مثل هذه المؤسسات والتي تتسم بارتفاع أسعار سلعها ومنتجاتها وهذا يلخص تلك الاحتكارات التي تقوم به تلك المنظمات العمالية وخاصة إذا كانت في خلاف مع النقابة العمالية [1].

– الاحتكارات التي تقوم بها الشركات : سوءا الاحتكار التام أو احتكار القلة وخاصة تواجدها وانتشارها بشكل كبير ، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد ظاهرة التضخم وذلك من خلال آلية رفع الأسعار المستمر وبصورة عامة كلما زاد الاحتكار كلما كان احتمال وقوع التضخم كبير.

أثر نشاط التضخم على الاحتكار :

وإن كان الحديث لا يطول فيه لأنه واضح إذا ظهر التضخم في اقتصاد ما أي أن الأسعار فيه في حالة ارتفاع مستمر فهنا المنتج لا يستطيع بحال من الأحوال أن يبيع منتوجه بسعر أقل من الإيراد الحدي ، وذلك دائما لتحقيق أعظم ربح ممكن والمحتكر كونه كمنتج يقوم بعمله دائما تحت قاعدة تساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية لتعظيم ربحه وبالتالي لا نرى نقص في عمليات الاحتكار ، خاصة وأن الأسعار في ارتفاع مستمر ، بل بالعكس فان هذا سيزيد من الاحتكار وتزداد نيات المنتجين والشركات في احتكار السلع لما في ذلك من تحقيق عائد أكبر، والصورة المبسطة لهده الظاهرة نلاحظها عند ارتفاع بعض أسعار السلع فيلجأ كثير من المنتجين والبائعين إلى تخزين سلعهم ليحصل على صفة المحتكر لهده السلعة بغية الاستفادة من أسعارها المرتفعة و هكذا تبقى الأسعار في ارتفاع.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

من الواضح أن الرابح الأول من التضخم هو استثمار المنشآت المسيطرة, وقد رأينا أن لهذه المشاريع نموذجا إنتاجيا هو ذو وجه سلبي بالنسبة للمجتمع الاستهلاكي وتشجيع هذا النموذج الإنتاجي هو في رأينا أخطر عيوب التضخم.

وبما أن إحدى نتائج انتصار رأس المال المسيطر (الاحتكار) على رأس مال المشاريع الصغيرة المبعثرة هو أن المشاريع المسيطرة تستطيع أن تخضع لمطالب العمال المتعلقة بالأجور بأسهل مما تستطيعه المشاريع الأخرى, هكذا نجد أن التضخم يشجع ضروب ارتفاع المداخيل من خلال كل الوحدات الاقتصادية.

إلا أن هذا التعميم لا يكون محققا مباشرة, ومن أجل ذلك يكون إجراء المشاريع المسيطرة في وضع متميز بالنسبة للآخرين وهذا ما يسمى " بتضخم السيطرة ".

إن التضخم لا يكتفي بأن يلعب دورا اقتصاديا مؤذيا باستنزافه موارد الادخار الطويل, فهو يؤثر أيضا تأثيرا اجتماعيا وسلبيا على المجتمع, و ذلك لتدهور قيمة النقد و القدرة الشرائية. وعلى العكس من ذلك نجد الأشخاص المحتكرين والمالكين ما يكفي من الثورة لتوظيف رؤوس أموالهم قد حققوا ضروبا استثنائية من فضل القيمة يدهشنا أن لا تسترد الضرائب نصيبا منها للصالح العام. هؤلاء هم الأفراد و الفئات الاجتماعية الرابحون و الخاسرون في لعبة التضخم, وفي هذا لا ننسى أن نشير إلى أنه ليس هناك مبالغة في ترديد القول

(1) د.مروان عطوان ، النظرية النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 178.

بأن وظيفة الاستثمار الطويل الأمد تتأذى دائما من التضخم. و إذا كان حديثنا عن المحتكرين فإنهم أثناء التضخم يستغلون هذه الفرصة في زيادة الأسعار أمام قلة الإنتاج. وهذا ما يؤدي إلى خفض البطالة.

إن نظرية الاختبار العام تشير إلى أن السياسة الكلية تؤيد الاتجاه التضخمي, وهذا الاتجاه التضخمي سوف يولد آثارا إيجابية تتمثل في خفض معدل البطالة ورفع معدل النمو وتنمية الإيرادات الضريبية اللازمة لمواجهة برامج الإنفاق.

إن التضخم الذي تلا مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية كان بجزئه الأكبر ناشئ عن الطلب.

العلاقة بين التضخم و الاحتكار :

إن المحتكرين بتصرفاتهم يحدثون آثارا من خلال رفع أسعار السلع و المنتجات وتتمثل هذه الآثار في ظهور ما يسمى بالتضخم, أما السياسيون فيرون أن المسبب لهذه الظاهرة هم اتحادات العمل و المنشآت الإنتاجية الكبيرة و ذلك من خلال سياستهم المنتهجة التي تؤدي إلى رفع الأسعار والأجور, وهنا نقول هل اتخاذ اتحادات العمل لمثل هذه السياسات كان نتيجة للمستوى العام الأسعار المرتفع أم أنهم هم المتسببون في رفع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث ظاهرة التضخم ؟

إن التكاليف هي التي تدفع مستوى الأسعار إلى الأعلى محدثة ما يسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف [1], ومن هذا نجد أن اتحادات العمال القوية و المنشآت الإنتاجية الضخمة تستخدم قوتها في السوق للاستفادة من رفع الأجور من خلال الحصول على معدلات ربح كبيرة , وهذا معناه إعلان عن بداية ظاهرة تضخمية في الأسعار والأجور , وهكذا نجد أن اتحادات العمال و المنشآت الإنتاجية الكبرى و استخدامها لعصا القوة الاحتكارية لرفع هوامش الربح و من ثم الاستفادة من رفع الأجور , وهذا يكون بداية انطلاق لظاهرة غير مرغوب فيها و هي ظاهرة التضخم .فإذا كنا بصدد اقتصاد يتمتع بأسعار مستمرة , وقامت فيه مثلا منشآت أو بعض المنشآت الإنتاجية الكبيرة الممثلة باتحاد عمالها وقامت بإضراب للحصول على زيادة كبيرة في الأجور , فينجر عن هذا أنه إذا تحصلت هذه الاتحادات العمالية على الزيادة في الأجور فإنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمل , وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنشأة التي استفاد اتحاد عمالها من هذه الزيادة في الأجور , والزيادة في الأسعار لمنتجات المنشأة كان منطقيا و هو لتغطية الاستفادة التي حصل عليها اتحاد عمالها المتمثلة في رفع الأجور , وهذا كله يؤدي لارتفاع الرقم القياسي لأسعار سلع الاستهلاك مباشرة و ذلك من خلال أن سلع هذه المنشآت التي استفادة اتحاد عمالها من الزيادة في الأجور هي في نفس الوقت مدخلات لمنشآت أخرى.

وبالتالي إذا كانت هذه المدخلات أسعارها مرتفعة فحتما تكون مخرجات المنشآت الأخرى ذات أسعار مرتفعة ... وهكذا العملية بالنسبة لباقي المنشآت ويتلخص من هذا كله ارتفاع عام لمستوى الأسعار أي حدوث ظاهرة التضخم.

(1) د. جيمس جوراتيني , ريتشارد ستروب , الاقتصاد الكلي (الاختيار الخاص والعام) ص405 .

كما أنه قد يكون لقرارات اتحادات العمال و المنشآت الكبيرة أثرا على اتحادات العمالية الأخرى, حيث هم الآخرون يصبحون يطالبون بزيادات في الأجور تعادل أو تفوق مطالبة المنشآت الأولى المتمثل في الزيادة, خاصة إذا كانت هذه الاتحادات العمالية تحقق أكبر ربحية من المنشئة الأولى, وهذا يعني ارتفاع جديد للتكاليف في هذه المنشآت ومن ثم ارتفاع أسعار منتجاتها وهو ما يلخص ظاهرة التضخم، وهكذا نجد كيف أن اتحادات العمالية والمنشآت الإنتاجية الضخمة استخدمت قوتها الاحتكارية للاستفادة من رفع الأجور مخلفة في طياتها ظاهرة اقتصادية هي ظاهرة التضخم.(الردود على هذا الطروح والاتجاه) :

هناك من يرى من الاقتصاديين أن تأثير الاحتكار على التضخم ليس بالأمر الحتمي، أي أنه إذا كان هناك احتكار من طرف منشأة أو اتحاد عمال معين ليس بالضرورة ينشأ عنه ظاهرة التضخم، وبعبارة أخرى تشير الدراسات العلمية إلى أن اتحادات العمال بمقدرتها حتما تحقيق أجور مرتفعة لأعضائها، لكن هذا الارتفاع في الأجور لن يكون أسرع من ارتفاع أسعار أي منتوج آخر، ولكي يتمكن اتحاد العمال أو رجال الأعمال المحتكرون من رفع أجورهم بمعدل أعلى من البائعين الآخرين فلا بد أن تكون قوتهم الاحتكارية متزايدة باستمرار.

إن الأجور التي تتحدد من خلال الاتحاد العمالي إنما هي أسعار أيضا, فإذا كانت الأجور هي التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع , فما هو السبب في ارتفاع ثمن العمل (أي معدل الأجر الذي حدده الاتحاد) وعلى هذا يعاب على نظرية التضخم الناشئة عن التكاليف بأنها ليست ذات أهمية كبيرة.

إذا حصل نمو في القوة الاحتكارية لاتحاد عمال منشآت واستطاعوا الحصول على زيادة في أجورهم من خلال المفاوضات , فيرى البعض انه ليس بالضرورة أن تكون هناك زيادة قوية في معدل التضخم لأن ارتفاع سلع ومنتجات المنشآت المتميزة باتحاد عمالي احتكاري قد يؤدي إلى تغيير في سلوك المستهلكين, أي قد يقتنون كميات أقل من منتوج وسلع المنشآت وبالتالي على هذه المنتجات سوف ينخفض ويترتب على ذلك انخفاض حجم التوظيف في هذه المنشآت أو يكون نموه أقل من المستوى العادي, فيما يضطر عمال آخرون من هذه المنشآت للعمل في مجالات أخرى خارج المنشآت أي الالتحاق بوظائف أخرى بديلة, مما يحدث زيادة في عرض العمل لهذه الوظائف البديلة ويولد ذلك ضغطا لخفض الأجور ومن ثم التكاليف في هذه القطاعات.

أما إذا كان سلوك المستهلكين اتجاه المنتجات وسلع المنشآت المتميزة باتحاد عمال احتكاري تمكن من الحصول على زيادة في الأجور إيجابيا, أي بمعنى هناك زيادة في نفقات المستهلكين على السلع والمنتجات المرتفعة فسوف يؤدي هذا إلى انخفاض القدر المتاح من الدخل للإنفاق على الأشياء الأخرى , و هذا يعني أن هؤلاء المستهلكين يضطرون إلى خفض إنفاقهم في مجالات أخرى , وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات التي انصرف عنها المستهلكون أو خفضوا إنفاقهم عليها بسبب زيادة إنفاقهم على سلع ومنتجات المنشآت المتميزة باتحاد عمالي احتكاري و بالتالي تنخفض أسعار تلك المنتجات .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وكخلاصة لهذا الرأي نجد انه يبين لنا رد فعل ارتفاع الأسعار لدى المستهلكين بأنه لن يؤدي بالضرورة لظاهرة التضخم, وإنما ما يحدث في الواقع من جراء ارتفاع أسعار منتجات المنشآت ذات الاتحاد العمالي الاحتكاري هو وجود ضغط لخفض الأسعار في قطاعات أخرى أي يصبح هناك تغير في الأسعار النسبية, أي أنه إذا كان هناك إقبال من طرف المستهلكين على المنتجات المرتفعة فإنه يكون على حساب سلع ومنتجات أخرى مما يؤدي إلى انخفاض أسعار سلع و منتجات هذه الأخيرة, و هذا ما يقودنا إلى القول أنه ليس هناك ما يدعونا إلى توقع حدوث زيادة مستمرة في الأسعار لمجرد أن سعر سلعة أو مورد ما قد ارتفع بقدر كبير.

إن زيارات الأسعار بسبب القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت الإنتاجية الكبيرة قد تنشئ وتخلف معدل غير عادي للبطالة وخلق اضطرابات اقتصادية, فاستفادة الاتحاد العمالي من الأجور الكبيرة يكون له تأثير عكسي على مستوى توظيف في المنشآت الأخرى المجانسة في منتجاتها للمنشآت محل الزيادة في رفع أجور عمالها و بالتالي تنشأ البطالة وينخفض الإنتاج.

وفي هذه الحالات يسعى صانع السياسات إلى خفض هذه الآثار من خلال سياسة توسعية التي هي في الواقع تؤدي إلى ضغوط تضخمية.

ووقفنا لهذا الرأي فإن العلاقة السببية لتضخم تنشأ عن الزيادة الكثيفة للأجور والأسعار الناشئة عن القوى الاحتكارية بمعنى أنه يكون هناك تعميم في زيادة الأسعار على مختلف القطاعات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- إلا أن مؤيدي طرح أن الاحتكار يتسبب في وجود ظاهرة التضخم لم ينجحوا في تبيان أن القوة الاحتكارية قد زادت خلال الفترة 1967-1978 [1] قياسا بما كانت عليه خلال الحرب العالمية الثانية .
- في حين كانت الأسعار تشهد ارتفاعات مستمرة أي حدوث ظاهرة التضخم وبالتالي يبقى هذا الطرح محل جدل وخلاف .
- لكن لتبرئة الاحتكار اتجاه ظاهرة التضخم والاحتياط من تأثير الاحتكار وإبرازه لظاهرة التضخم فهنا يجب إدراج دور الحكومة وذلك من خلال التقييد الحكومي للاحتكار , حيث تستطيع الحكومة إجبار المحتكر على عدم تعدي سعر منتوجه سعر معين وبالتالي يصبح المحتكر يعوض مثل هذا القرار مثلا بزيادة في كميته الإنتاجية دون المساس بالسعر المحدد , إلا أن هذا التقييد من طرف الحكومة قد يجد صعوبة في تطبيقه وذلك يرجع :

-عدم توافر المعلومات الكفيلة للحكومة بظروف وطلب السوق .

وقوع الإدارة الحكومية المقيدة للاحتكار تحت تأثير المنشآت الخاضعة للتقييد وبالتالي إمكانية التواطؤ محتملة مقابل مصالح شخصية .

(1) د. جيمس جوراتيني , ريتشارد ستروب , مرجع سبق ذكره. ص 408.

عدم إمداد المنشآت بالتكاليف الحقيقية لها, بالرغم أنها تحصل على أرباح بمعدلات كبيرة إلا أن سياسات التخفيف من الاحتكار ومحاولة التحكم فيه لم تحل المشكل المطروح في أن التضخم قد يكون نتيجة لظاهرة الاحتكار.

وبالفعل كانت الأسعار الاسمية تزداد من سنة لأخرى , وغالبا تكون هذه الزيادة أعلى من الزيادة في الإنتاجية [1]. ولم يكن يبدو أن الإضرابات العديدة كانت هي الضرورة لبلوغ هذه النتيجة و وصول الأمر إلى الأجور تظهر أيضا خارج الفروع المنظمة نقابيا. وهكذا أرباب العمل هؤلاء يمنحون إذن بدون نقاش زيادات في الأجور التي تعمل على إعادة رفع أسعار التكلفة , حيث يؤدي ذلك إلى رفع أسعار البيع إن هذه الصيرورة يمكن ترجمتها إلى تضخم , وحينما يحاول مصرف الاحتياط الاتحادي و الخزينة مكافحته بوسائل متعددة و متنوعة تؤثر على الطلب فإنهما يتوصلان فقط إلى إحداث انكماش و حدوث بطالة.

وفي هذه الأثناء توقف الاقتصاديون تدريجيا في حصر رفع الأجور و وجهوا اهتماماتهم إلى التكاليف و اندفاعه , حيث صيغ هذا المفهوم بتعبير "تضخم البائعين ".

والمتلخص في أنه إذا كان كل البائعين للمنتجات يوجهون و يحددون أسعارهم باقتسام السعر المرتفع في إطار استغلال الناتج الوطني الكلي فيما بينهم فإن هذه المحاولة لن تعدم فرصة اندفاعه نحو الارتفاع على مستوى الأسعار.

و أما ما يجمع أقوال الاقتصاديين في العلاقة بين الاحتكار والتضخم فإن تأثيرات الاحتكارات تبقى سارية المفعول على ظاهرة التضخم , و هو واقع الحال حيث نلاحظ مثلا على شركات وصناعات السيارات في حالة اتخاذ اتحاد عمالها إجراء كإضراب بغية الاستفادة من رفع الأجور فأنه ينعكس أولا على السيارات في حد ذاتها , حيث ترتفع أسعارها .

وكما ينعكس على اتحادات العمال الآخرين سواء كانت لشركات الطيران أو غيرها من الصناعات خاصة المشابهة للاستفادة هي الأخرى من هذه الزيادات في الأجور مما يترتب عليه زيادة على خدمات النقل بصفة عامة الذي بدوره يؤثر على باقي القطاعات الأخرى , وبالتالي ظهور التضخم .

وهكذا تبقى لحد الساعة الأوجه و الآراء تتضارب حول التأثيرات المتبادلة بين هاتين الظاهرتين سواء على مستوى السببية أو درجة التأثير .إلا أننا استخلاصنا من النقاط المذكورة بشأن العلاقة بين الظاهرتين أن كل منهما له القدرة على إبراز و إظهار الظاهرة الأخرى .وهكذا تبقى مثل هذه العلاقة تشكل خطرا واسعا يهدد أي بلد من العالم كان , ما لم يتم التحكم في كلا الظاهرتين.

(1) د.بول أساموبلسون , علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة) نقله إلى العربية د. مصطفى موفق ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1993 , ص 248 .

الفصل الثاني عشر

وضع الاقتصادي العالمي في ضوء الثورة العلمية والتكنولوجية

1- التطورات الحديثة في الاقتصادي العالمي :

اتسم الاقتصاد العالمي في الثمانينات بكثرة التوترات الصعوبات ، فمن ناحية كانت هناك نكسات عملية التنمية، ومشاكل ديون حادة، وهبوط في أسعار السلع الأساسية، ومنازعات تجارية ودعم استقرار في أسعار الصرف ومن ناحية أخرى كانت هناك العديد من الجهود التي بذلت لتعزيز السياسية العامة المحلية والدولية على السواء وبالتالي سنتطرق إلى التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي وبوجه خاص نمو الترابط والآثار المترتبة عليها وانعكاس ذلك على أوضاع الدول النامية.

تغير هيكل الاقتصاد العالمي :

لقد شهد الاقتصاد العالمي حاليا وخاصة منذ السبعينات تغيرات بعيدة المدى أهمها:

أ – التجارة الدولية :

تميزت التجارة الدولية بسيطرة الاحتكار الأقلية والتجارة البينية فيما بين الشركات متعددة الجنسيات وفروعها الدولية وكذلك تكثيف التبادل التجاري فيما بين الدول الصناعية نفسها وازدياد حصتها من التجارة الدولية في السلع الغذائية الأساسية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ب- التدفقات المالية الدولية .

بفضل الثورة العملية والتكنولوجية وطبيعة الدول المتزايدة لرأس المال اكتسبت التجارة الدولية أهمية خاصة في عملية التكييف والتصحيح وتصدير الأزمة إلى البلدان النامية ، فنم جانب يزيد الاعتماد المتبادل بين و.م.أ و اليابان وأوربا الغربية بحيث أن تقلبات الدورة الاقتصادية وتزامنها في هذه المراكز قد جعلا ن التجارة الدولية وسيلة هامة لنقل الضخم والركود إلى الدول النامية ومن جانب أخر فإن الأسواق الدولية التي زادت من دورها في التدفق الصافي للموارد المالية وخصوصا بين البلدان الصناعية والبلدان النامية قد جعلت المدنيين يعتمدون منذ السينات على تدفق مالي لا ينقطع وجعلت الدول النامية أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصادرات [1] والواردات وبالتالي أكدت من قوة التأثير الذي تمارسه رؤوس الأموال الدولية على التجارة كما جعلت لحركات أسعار الصرف أهمية كبرى في التجارة والإنتاج والعمالة .

ج- النظام التجاري الدولي :

في الوقت الذي ازدادت فيه عوامل الخلل في التنبؤ بحركة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل أسعار صرف وأسعار الفائدة وأسعار الخامات عمدت البلدان الصناعية إلى الاستخدام المتزايد للتدابير التجارية الكمية وشبه الكمية لحماية المنتجين المحليين من الصدمات خارج نطاق الجات.

(1) د.زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا " ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1998 ، ص 12

د- أسعار النفط والسلع الأساسية.

تمكنت البلدان الصناعية بفضل الثروة العلمية والتكنولوجية من خلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية البديلة وهكذا تراجع الطلب على الخدمات الطبيعية في الوحدة الواحدة من الناتج النهائي ، والاستخدام الواسع للبدائل الصناعية محل الخامات الطبيعية ، ومحاولات البلدان الصناعية الاكتفاء الذاتي في الزراعة والمعادن ،وهكذا هبطت أهمية البلدان النامية كمصدرة للخامات والمواد الأولية فيما عدا النفط ، وبالتالي تميزت العلاقات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية بعدم الاستقرار الذي انعكس في صورة تقلبت الطلب على صادرات البلدان النامية وعدم استقرار أسعار الخامات نفسها. [1]

السياسات والأداء :

كانت هناك فروق كبيرة في الأداء الاقتصادي لشتى البلدان في الثمانينات وذلك كالتالي :

أ- الدول الصناعية المتقدمة :

لقد شهدت البلدان الصناعية مجموعة من المتغيرات الجوهرية التي شكلت عناصر اضطرابات قوية على الصعيد العالمي وقد تمثلت أهم هذه المتغيرات فيما يلي :

1- انتهاء عنصر ثبات أسعار الصرف ، وبحل نظام النقد الدولية بعد أن تخلت و.م.أ عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أوت 1971 والدخول إلى مرحلة التعويم وفوضى أسواق النقد الدولية.

2- قرار مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عام 74/73 وعام 80/79 الأمر الذي خلق فائض مالي ضخم سارعت البنوك التجارية دولية النشاط ومعها في ذلك صندوق النقد الدولي لإعادة تدويره في شكل قروض للدول التي حققت عجزا في موازين مدفوعاتها.

3- تباين علاقات النمو اللامتكافئ بين كبريات البلدان الصناعية الرأسمالية وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب ، فبينما تراجع الوزن النسبي لـ و.م.أ في الاقتصاد العالمي عرفت مجموعة دول غرب أوربا واليابان تزايد وزنها النسبي.

4- تعاظم العولمة التي قادتها الشركات العملاقة دولية النشاط وقد نجم عن ذلك نمو واضح ومستمر في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق على جبهة العالم كله .

5- اضطراب أحوال السيولة الدولية بعد نمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسيع أسواق المال العالمية وهو الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق مثل تزايد الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الإقراض الدولي .

(1) د.زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 12-13 .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

6- تفاقم علاقات الحجز والفائض بين مراكز الدول الرأسمالية الصناعية " أمريكا تجاه أوربا واليابان والنمور الأربعة " ، من ناحية وبين هذه المراكز والبلاد النامية من ناحية أخرى ، وقد ترتب على ذلك تحول و.م.أ إلى دولة مدينة لأول مرة في تاريخها المعاصر منذ الحرب العالمية الأولى ونشوء أزمة مديونية خارجية شديدة لمجموعة البلاد النامية .

7- النجاح الذي حققته مجموعة الدول المصنعة حديثا في جنوب أسيا (هونج ، سنغافورة ، تايوان ، كوريا الجنوبية) وغزو منتجاتها للبلدان الصناعية وهو الأمر الذي دفع بهذه البلدان للإمعان في سياسة الحماية وفرض القيود التعريفية وغيرت الصادرات المصنعة وشبه المصنعة الآتية من البلدان النامية عموما.[1]

الدول النامية :

إن أوضاع الدول النامية جاءت نتاجا لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي :

1- فشل أنماط التنمية التي أنتجتها هذه البلاد إذا لم تنجح تلك المحاولات في الشطر الأعظم من هذه البلاد باستثناء بعض دول في جنوب شرق آسيا في تجاوزات التخلف وتغير الهياكل الإنتاجية المشوهة وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذي يضع هذه البلاد على مدرج النمو المتواصل الذي ينمي باستمرار مصادر الدخل و الإنتاج والإنفاق والتوظيف .

2- تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك وبصفة خاصة استنزاف احتياطات النقد الأجنبي وتدهور أسعار الصرف فضلا عن إضعاف قدرة البلاد المدينة على الاستيراد ، وقد ترتب على ذلك تدهور الإنفاق الاستثماري وتعطل قدر كبير من الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم ، هذا بالإضافة إلى اضطرار هذه البلاد إلى الذهاب إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخارجية وتنفيذها للسياسات الصارمة التي انطوت عليها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي .

3- الظروف المضطربة للاقتصاد العالمي وتنامي العولمة الأمر الذي خلق صعوبات شديدة في عملية التخطيط وصنع القرار الاقتصادي بالنسبة للحكومات والمنتجين والمصدرين والمستوردين ولعل أبرز منابع هذا الاضطراب تتجسد في انهيار نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف وفوضى السيولة الدولية وتعويم أسعار الفائدة والتقلبات الشديدة التي تحدث في أسعار المواد الخام التي تصدرها البلاد النامية واتساع نطاق المضاربات في أسواق الأوراق المالية وفي أسواق المواد الخام وأسواق الصرف الأجنبي ، وتدهور شروط التبادل التجاري في غير مصلحة البلاد النامية ونمو الكتل الاقتصادية الإقليمية بين البلدان الصناعية في مقابل تفتيت الدول التي كانت اشتراكية والدول النامية وأخيرا ضعف المعونات الاقتصادية المقدمة للبلاد النامية.[2]

ج- الدول التي كانت اشتراكية :

---

(1) د.زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 13-29 .

(2) د. زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 36 ، 37.

هذه الدول شأنها شأن باقي المجموعات ، حققت خلال الفترة 1945-1970 معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو والتوظيف في ضوء نموذج النمو الستاليني الذي قامت عليه تجارب البناء الاشتراكي فيها أضف إلى ذلك أنه بعد أن اتسع حجم العلاقات الاقتصادية الخارجية من بداية السبعينات مع البلدان الرأسمالية مما انعكس في تزايد واردات الدول الاشتراكية وحصولها على بعض القروض الخارجية بات من الضروري مراعاة تأثير الانفتاح في كثير من القضايا والمتغيرات الهامة مثل أسعار الصرف وتنمية قطاع الصادرات ومراعاة الجودة والمزايا النسبية وإعادة النظر في حسابات القيمة المركزية الاقتصادية ...إلخ .

بعد أن تعرفنا على آخر التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الدولية ، النظام الدولي المالي ، وموقع الدول ، ولقد لاحظنا أن الثورة العلمية والتكنولوجية التي شهدتها فترة السبعينات كانت سببا رئيسيا في هذه التطورات والتغيرات التي أعطت نمطا جديدا في وضع الاقتصاد العالمي .

2- خلفية تاريخية حول الثورة العلمية والتكنولوجية :

لقد ظلت التكنولوجيا إلى وقت ليس ببعيد تعد متغيرا خارجيا في دالة الإنتاج بتفسير الدورات الاقتصادية التي تتسم بالأمد الطويل إلا أن مفهوم التجديد ذلك لم يكن تعني إغفالا لدور التقنية في التنمية حتى أن مفهوم التجديد التكنولوجي ظهر لأول مرة في الثلاثينات من القرن الماضي على يد شومبيتر، ومن ناحية أخرى كان الابتكار التكنولوجي ثمرة الجهود الفردية التي يبادر بها المخترعون إذا لم يكن هناك مختبرات أو مراكز بحث متخصصة كما أن وظيفة البحث والتطوير لم تكن تحظى بالاهتمام على مستوى المؤسسات وبالتالي لم تكن هناك موازنة خاصة بها كما هو عليه الحال اليوم، ويرجع بروز الاهتمام بالتجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي على مستوى إدارة المؤسسة إلى منتصف السبعينات إثر الأزمة الاقتصادية التي أصابت قطاع الصناعة من جهة وإلى التطور الحاصل في مجال المعلوماتية والإلكترونيك، والبيوتكنولوجيا والطاقة مما أدى إلى تزايد حدة المنافسة على مستوى المؤسسات كما انبثق عن ذلك أيضا تحولا في دورة حياة المنتجات والمؤسسات حيث تقلصت هذه الدورة إلى بضع سنوات أو حتى إلى بضعة أشهر وارتفعت كثافة رأس المال بالنسبة إلى العمل وهو ما نتج عنه تسريح للأيدي العاملة خاصة منها المؤهلة وتزايدت جهود وتكاليف وظيفة البحث والتطوير بعدها أصبحت هذه الوظيفة المحدد الحاسم لمصير المؤسسة.

ماهية الثورة العلمية والتكنولوجية :

نشأتها :

لقد ارتبط التطور الدوري الاقتصادي الرأسمالي ارتباطا وثيقا بتطوره الاقتصادي العام وذلك بعد الحرب العالمية الثانية حيث لوحظ تسارع معدلات نمو إنتاج الصناعي وخاصة التجارة الخارجية وذلك بالمقارنة مع فترة ما قبل الحرب حيث كانت الصناعة في البلدان الرأسمالية تنمو خلال الفترة 1920- 1937 بمعدل 2,4 % سنويا، فإن معدل النمو ارتفاع خلال الفترة ربع قرن منذ سنة 1950 إلى 5,5 % أما بالنسبة إلى معدلات نمو حجم بالتعبير العيني، التجارة الخارجية الرأسمالية فقد بلغت الأرقام المناظرة 2,9 %، 6,9 % على التوالي ويتضح من مقارنة هذه الأرقام أن العشرينات والثلاثينات كانت غير ملائمة جدا للرأسمالية من زاوية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

معدلات التطور الاقتصادي، ولقد ظهرت ثلاثة أسباب رئيسية تمكن في أساسا تسارع هذه المعدلات غداة الحرب العالمية الثانية حتى أواسط السبعينات هي :

1- الثورة العلمية التكنولوجية

2- تعميق التقسيم الدولي للعمل

3- التنظيم الداخلي الحكومي الاحتكار المكثف للحياة الاقتصادية

وتنبثق هذه التغيرات بقدر كبير عن الأوضاع الجديدة التي تبلورت في العالم بالارتباط مع المباراة بين النظامين الاجتماعيين والمتعارضين " الرأسمالي والاشتراكي " وفي هذه الظروف كان لابد أن تتجه تلك الأوساط لتعبئة جميع موارد النظام الرأسمالي بهدف رفع وتائر التطور الاقتصادي والتخلص من حدة الهزات الاقتصادية والتناقضات الطبقية ما بين الدول الإمبريالية [1] وكان لابد أن يترك ذلك بصماته على طابع ظهور القوانين الداخلية للرأسمالية، وبالتالي

نهتم بعامل الثورة التكنولوجية التي بدأت غداة الحرب العالمية الثانية في جميع ميادين الاقتصاد على الإطلاق واتخذت أشكالا مختلفة أو مفاهيم حيث اعتبرت :

1- ظهور فروع وأنواع جديدة من الإنتاج وارتفاع الأهمية النسبية لفروعه .

2- تحويل العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة .

3- زيادة حادة في النفقات على حاجات البحث العلمي ، تقليص مدة تطبيق منجزات العلم والتقنية في الإنتاج ...الخ .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ونشير هنا إلى الأطروحة الماركسية المعروفة حول الاكتشافات العلمية التقنية ، التي تقول بأن هذه الاكتشافات تجد استخدامها العملي بل أن الكثير منها لا يتحقق أصلا إلا عندما تبرز الحاجة الاجتماعية له فالماكنة البخارية كانت قد اخترعت عدة مرات ولكنه لم يشرع باستخدامها على نطاق واسع إلا مع نطاق ظهور حاجة دائمة إلى محرك رخيص وهكذا كان الأمر مع الكثير من الاختراعات الأخرى غير أنه يجب أن لا تقلل من الأثر المعاكس للتقدم العلمي والقتني على الحاجات الاجتماعية ومعدلات التطور الاقتصادي وعموما يبرز في سياق الصراع التزاحمي كقوة إلزامية تجبر على تغيير هيكل الإنتاج وتطبيق مبادئ الإدارة الحديثة وتسريع تجديد رأس المال الثابت ورفع إنتاجية العمل ويتمتع التقدم العلمي التقني ، باستقلالية معينة إزاء القوى التي ولدته وينتزع نحو التسارع بقوة استمرارية السنن الداخلية للتطوير وقد اتخذ بعد الحرب العالمية الثانية مقاييس لم يسبق لها تحول إلى ثورة علمية تقنية ربما لا يمكن أن تقارن من حيث زخمها

(1) أ، إ بلجوك ، تعريب د . علي محمد تقي عبد .....القزويني ، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 ، ص 19 .

وأهميتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية إلا مع الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في الثلث الأخير من القرن 18 م.[1]

مفهومهـــا :

هكذا نقول أنه خلال أقل من قرنين من الزمان انتقلت البشرية من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وظهرت المفاهيم التالية :

- أصبح العلم هو القوة الإنتاجية الأولى في تحديد سيطرة الإنسان على الطبيعة وعلى خلاف الثورة الصناعية ، فإن الحالية لا تنبثق من اختراع انتشار الآلات وإنما من العلم .

- تميزت عن الثورة الصناعية باهتمام العلم المجرد بالتطبيق المباشر ، وكذلك بالتقريب الكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، بل بظهور علوم مشتركة ونشأت من علوم جديدة لم تكن معروفة من قبل .

- لقد أدخلت تغيرات تغيرا كيفيا شاملا على العمل البشري ، ولقد اقتضى التغير في طبيعة العمل إلى تجديد هياكل الصناعة وابتكار صناعات جديدة .

- قامت الثورة في مجال قوى الإنتاج العصرية محتواها الرئيسي هو الانتقال من توفير العمل العضلي إلى توفير العمل العقلي نفسه ، وهي ثورة تغير بالضرورة من ظروف الإنتاج ومن شكل السلع المنتجة ، وباعتبار العلم قوة منتجة فانه يخضع لمقتضيات و انعكاسات قوانين علم الاقتصاد ، وبالطبع فإنه يؤثر فيها ويغير منها إلى حد ما .

- وبهذا نشأت صناعة جديدة هي صناعة المعرفة أصبح العلم سلعة وأصبح موضوعا للإنتاج والمبادلة ، وازدهرت هذه الصناعة التي يمكن تسميتها أيضا صناعة الاختراع بحيث صارت هذه الصناعة الأولى من حيث استثمارها ونفقاتها ، ولم تعد المنافسة الاقتصادية تقتصر على ميدان الإنتاج المادي بل امتدت إلى المجال الغير مادي وأصبحت التكنولوجيا الحديثة موضوعا أساسا للتجارة الدولية، بينما اتجه القطاع الثالث وهو قطاع الخدمات ليحل محل الصناعة بوصفه القطاع القائد للنمو والعمالة ، وجدير بالذكر أنه في الوقت الذي انتشر فيه الكساد في الصناعات الأساسية التقليدية مثل صناعة السيارات، والصلب والمطاط كان هناك ازدهار وصعود في صناعات الإلكترونيات، والكمبيوتر والمعلومات ووسائل الحفاظ على البيئة، وصناعات الطاقة البديلة، لقد أصبح تطوير الفروع التقليدية القديمة للإنتاج يتوقف على تطبيق تكنولوجيات جديدة مؤسسة على إلكترونيات تصنيف المعلومات [2]، وفي ظل هذه الثورة يجري بصورة تلقائية تدويل للحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة ويتخطى الإنتاج الحدود القطرية ، والقومية ويكتسب رأس المال طابعا دوليا

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(1) أ.إ بلجوك ، مرجع سابق ، ص 19–22.

(2) د. زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 38، 39 .

وتنمو المشروعات ، والمصاريف للقوميات لتصبح هي القوة المحركة للتركيز الصناعي والمالي في الأسواق التي أصبحت عالمية. [1]

وضعية الاقتصاد الدولي الراهنة في ظل هذه الثورة :

التغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية :

1- **الصناعة :** لقد عجلت الثورة العلمية التكنولوجية بتغيرات هيكلية في الصناعة :

- وفي مقدمتها الزيادة الحادة في نطاق الإنتاج الكبير ، والتحول باطراد إلى العمليات الآلية مع التعجيل بسرعة التجديد في كل المعدات الإنتاجية وتقصير آجال التشييد الصناعي وتطوير خطوط إنتاج جديدة كل ذلك رافقه ظهور مصادر جديدة للطاقة وخلق قاعدة جديدة للخامات الصناعية .
- هبط النصيب النسبي للصناعات التعدينية مقارنة بالنصيب المتزايد للصناعات التحويلية نتيجة استخدام أكمل للخامات والإنتاج المتنامي للخامات المصنوعة واستيراد مواد رخيصة من البلدان النامية .
- إقامة وسرعة تطوير الصناعات الجديدة مما عجل بتجديد وتحسين التسهيلات الفنية في مجموع الصناعة والزراعة .

أما على مستوى القطاعات الاقتصادية في كل بلد على حدة فقد أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية نتائج في مقدمتها الانخفاض النسبي في نصيب الصناعات الأساسية نتيجة الزيادة الحادة في إنتاجية العمل في كل من الصناعة والزراعة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2- **الخدمات :** الزيادة في نصيب قوة العمل المستخدمة في قطاع الخدمات والتأثير الأعمق و الأشمل للخدمات في عملية إعادة الإنتاج وعلى إنتاجية العمل أساسا .

3- **القطاع الخاص :** الاتساع الهائل والسريع في كل مجالات النشاط الخاص بتطوير العلم و التكنولوجيا والبحث والتنمية والدور المتزايد للتعليم كعامل هام في تحقيق النمو الاقتصادي وكذلك الدور المتزايد للإدارة كمفتاح للنمو الاقتصادي وشرط الكفاءة الاقتصادية ، وأخيرا سيطرة الاحتكارات المحلية والدولية واندماجها مع الدولة وقيام ما يمكن تسميته الرأسمالية الجماعية خصوصا على المستوى العالمي .

وهكذا نقول أن الثورة العلمية والتكنولوجية أجرت تغييرات هيكلية في اقتصاد البلدان الرأسمالية تناولت كل من الهيكل الصناعي وهيكل قوة العمل وهيكل الموارد :

أ- فمن ناحية تشهد الصناعة اندثار بعض فروع الإنتاج التقليدية في عدد من البلدان مع ازدهار لفروع إنتاج جديدة وقد صاحب ذلك تبدل وتغير هيكل كل القطاعات، فصناعة المعلومات قد دفعت القطاع الثالث إلى المقدمة وتتجه الخدمات لتحل محل المنتجات بوصفها القطاع القائد للنمو

(1) د. زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 36، 37 .

والعمالة وتصبح التجارة في المعلومات أكبر من التجارة في المنتجات والخدمات ومن هنا يزداد نصيب القطاعات غير الإنتاجية من الاقتصاد القومي .

ب- ومن ناحية تعاد هيكلة قوة العمل ويحل الإنسان الآلي محل الكثير من العمال ويصبح تطوير الأوتوماتكية في الإنتاج وفي أعمال المكاتب هو العامل الحاسم في المجتمع وهكذا صارت التكنولوجيا الحديثة مصدرا أساسيا للبطالة التي أصبحت الآن بطالة هيكلية وليست دورية ومع ذلك فإن هذه التكنولوجيا نفسها تخلق فرصا جديدة للعمل بسرعة تعادل سرعة تطور كفاءة العمل.

ج- أخيرا بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية تصبح المعلومات هي الشكل الرئيسي لرأس المال ، فالمعلومات تحول المواد التي لم تكن تعرف لها قيمة إلى موارد طبيعية جديدة وبقدر ما يعتمد المجتمع على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة يتخلى عن الطاقة والخامات وتعيد ثورة المعلومات النظر بالتالي في أوضاع التراكم والاستثمار ومن ثم في طبيعة دورة الأعمال.

التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية :

كما تعيد الثورة العلمية والتكنولوجيا هيكلة الاقتصاد القومي فإنها تؤثر أيضا في النظام الرأسمالي بأكمله وتنعكس على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بأسرها كما يلي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تقسيم العمل الدولي : يتخذ تقسيم العمل الدولي الآن أشكالا جديدة هي أشكال التبادل العلمي والتكنولوجي والصناعي ويتميز التبادل الدولي حاليا بالتبادل الذهني أو المعنوي مقابل التبادل السلعي وأحيانا ما يزيد حجم تبادل الخبرات والخدمات على حجم تبادل المكونات ونتيجة القدرة غير المتكافئة على التوصل إلى العلم والتكنولوجيا محكوم فإنهما يدخلان في إطار التبادل الدولي غير المتكافئ والواقع أن الانتقال الدولي للعلم والتكنولوجيا محكوم إلى درجة كبيرة بقرارات الاستثمار الدولي التي تتخذها المشروعات الخاصة وفي مقدمتها المشروعات متعددة الجنسيات، أي " الاحتكارات الدولية الجبارة " التي تشكل منشآتها المنتشرة في جميع أرجاء العالم والمرتبطة مع بعضها البعض، إمبراطوريات اقتصادية حقيقية حلت بدرجة كبيرة محل الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة وهي تساعد على ظهور ما يشبه الخطوط الإنتاجية في الاقتصاد العالمي، حيث يجري في إطار توطين حلقات السلسلة التكنولوجية الواحدة في بلدان مختلفة، وتؤمن الأشكال الجديدة للتجارة العالمية مصالح الدولة الإمبريالية التي تسيطر عليها وشركاتها العالمية وهي تشرف عمليا على تجارة السلع المصنعة أي المجال الذي يمنح المنافع الرئيسية المرتبطة بالثروة العلمية والتكنولوجية والأشكال الجديدة للتجارة التي تنبثق عنها. فنحو 1/3 تجارة السلع المصنعة هي عبارة عن تبادل بين البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها، هذا إضافة إلى الربع الذي يتمثل في إمداداتها إلى البلدان النامية. أما في تجارة المكائن والمعدات فإن البلدان النامية تؤدي دورا ضئيلا للغاية، وفي النتيجة استولت البلدان الرأسمالية الرئيسية واحتكاراتها على أهم ميادين التجارة العالمية، بينما لم يبق أمام البلدان النامية إلا أن ترضى بإمكانات مشكوك فيها للإثراء من خلال النمو الكمي في صادرات المواد الخام وهو المجال الذي لم تمسه الثروة العلمية والتكنولوجية إلا قليلا نسبيا.[1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

هذا ما أدى إلى تدهور تدفق الاستثمار الخاص المباشر نحو البلدان النامية مقابل ذلك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من أوربا الغربية واليابان إلى السوق الأمريكية فضلا عن زيادة الشركات متعددة الجنسيات الأوربية واليابانية ، استثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

- إعادة توزيع الموارد : إن ظهور المعلومات كمورد ، إلى جانب سرعة نمو صناعة المعلومات والصناعات الجديدة القائمة عليها ، وبطئ نمو الصناعات التي تقوم على مواد الصناعة القديمة فإن منتجات صناعة المعلومات ومركباتها أصبحت تحتل المكانة الأولى في التجارة الدولية. والمنافسة الدولية تجري في الواقع حول المعلومات والمعرفة والخبرة الإنتاجية وخبرة الدخول في الأسواق وفي كل هذه المجالات يمثل عدم التكافؤ على المستوى الدولي عقبة كبرى تقف في وجه البلدان النامية .
- تدويل الاقتصاد الدولي في مجالات الإنتاج ورأس المال : تتولى المشروعات متعددة الجنسيات قيادة عملية تدويل الإنتاج من خلال تكرار مسارات خارج الحدود الوطنية وتوزيعها ونقل مراحل منها

(1) مجموعة من الأساتذة السوفيات، تعريب د. علي محمد تقي القزويني، التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991، ص 26.

إلى بلدان أخرى ، أما تدويل رأس المال فإن شكله الأساسي هو المشروعات متعددة الجنسيات نفسها وانعكاسها في صورة المديونات الخارجية أو أزمات النقد والمال. [1]

- استخدام مدخلات الطاقة والمواد الخام : أدت التكنولوجيات الجديدة إلى الوفر في إستخدام مدخلات الطاقة والمواد الخام كما أدت أيضا إلى إيجاد منتجات وسيطة حلت محل الخامات الطبيعية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ترتب على هذه التكنولوجيات إعادة نشر وتوزيع الصناعة عالميا ومن ثم نقل الصناعات التقليدية كثيفة العمل أو كثيفة استهلاك الطاقة والخامات الطبيعية إلى البلدان النامية .

3-دور التطور التقنى فى التنمية الاقتصادية :

مكانة البحث والتطوير في اقتصاد المعرفة :

أ) مفهوم التطور التقني " التكنولوجي " :

هناك تمييزات مفيدة في دراسة التطور التقني :

أولا- التمييز الأساسي : ويكون بين تطويرات العملة الإنتاجية وتطويرات المنتج .

- تطويرات العملة الإنتاجية : تتضمن تقديم عمليات أو تقنيات جديدة وتكون مجسدة في المعدات الجديدة المستخدمة في الإنتاج وبالتالي تخفض التكاليف الحقيقية لإنتاج السلع كما أنها قد تدفع بتغيرات في طبيعتها من جهة أخرى وتؤدي مثل هذه التطويرات عندما تكون ناجحة إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ومن ناحية عملية يعد قياس إسهام التطويرات العملية في النمو الاقتصادي أكثر سهولة على الأقل طالما أدى ذلك إلى زيادة في الإنتاجية ومن الواضح أن تطويرات المنتج قد كان لها أهمية رئيسية في التغيير الاقتصادي خاصة في السنوات الأخيرة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وعليه فقد لا تعكس معدلات النمو المقررة وبدرجة كافية التغيرات في الرفاهية الاقتصادية التي حدثت نتيجة لهذه التطويرات.

- تطويرات المنتج : وهي تكون مرتبطة مباشرة بالتغييرات في طبيعة المنتجات المعروضة للبيع والتي تعد أكثر صعوبة في قياس النمو الاقتصادي ولذلك يتم تجاهلها عند حسابه.[2]

ثانيا – التمييز المنطقي : يكون بين عدة مراحل للتقدم التقني ، وتقسم عادة إلى ثلاث مراحل هي :

- الاختراع " invention " يعرف شومبيتر الاختراع بأنه مجرد عملية إدراك لسلعة جديدة أو عملية إنتاجية جديدة مع حل المشاكل الفنية المتعلقة بها ولعل هذا يعني أن الاختراع يشمل على عنصرين أولهما هو إدراك أفكار جديدة لأول مرة وثانيهما هو تطوير هذه الأفكار لتصبح ممكنة التطبيق من الناحية الفنية.[1] والتطوير هو استخدام لنتائج البحث الأساسي منه والتطبيقي من خلال إدخال تحسينات سواء في المنتجات أو

(1) د. زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 41، 42 .

(2) روجر كلارك، تعريب د.فريد بشير طاهر، اقتصاديات الصناعة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 239، 240.

العمليات ، حيث يقصد بالبحث والتطوير النشاط الذي يهدف إلى إضافة معرفة أو تقنية جديدة في مجال الإنتاج والعمليات ويميز عادة بين نوعين من البحث كما ذكرنا أساسي وتطبيقي .

- التجديد " innovation " يقصد به استخدام مخرجات نشاط الابتكار بغرض التحسين الجزئي أو الجذري الذي يرمي إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسة وبالتالي التعديل المستمر في الميزة التنافسية بما يحقق الاستمرار والنمو للمؤسسة للاقتصاد الوطني ككل . وهناك من يعرفه على أنه عبارة عن التحويل التجاري للاختراع وبمعنى آخر يشتمل التجديد على جميع الأعمال التي يلزم القيام بها في سبيل تطوير منتج معين أو عملية إنتاجية معينة إلى المستوى الذي يمكن عنده تقديم خدمة أو سلعة جديدة بسعر معقول الذي يسمح بتحقيق ربح للمجدد من ناحية ويتناسب مع المنفعة التي يستمدها المشتري من ناحية أخرى. [2]

أي أن التجديد هو عملية تحويل للأفكار المبتكرة إلى واقع بحيث تصبح قابلة للتسويق التجاري ، فالتجديد إذن هو محور وظيفة البحث والتطوير ، أما النظام الوطني للتجديد فيعبر عن منظومة المعارف والتكنولوجيا ومختلف المؤسسات والآليات والإجراءات المنظمة لنشاط التجديد في مجتمع ما ، وهي منظومة لا تنفصل عن منظومة التعليم والبحث العلمي .

- الانتشار " diffusion " : وتبدأ هذه المرحلة بعد أن تنتهي المؤسسة الأم من تطبيق التجديد الذي توصلت إليه وتثبت جدارتها في السوق ، ويتمثل الانتشار في قيام المؤسسات الأخرى التابعة بتقليد المؤسسة الأم وتطبيق التجديد في مجال الإنتاج لديها ويلاحظ أن نشاط البحث يتسم بطبيعة خاصة تتمثل في المستوى المرتفع من عدم التأكد وطبيعة السلعة العامة ، ولهذا فإن المخاطرة بالنسبة للاستثمار في هذا المجال مرتفعة جدا ، ومن الحلول التي تقدم لتقليل درجة المخاطرة قيام الحكومات بإنشاء مراكز للبحوث تمول من المال العام ، وتكون مهمتها هي البحث عن اختراعات وتجديدات هامة في المجالات المختلفة ، وفي هذه الحالة توزع مخاطر البحث والتطوير على كل أفراد المجتمع ، كما قد تقوم بعض الشركات بالتعاون فيما بينها بإجراء برامج أبحاث مشتركة حتى توزع المخاطرة بينها ...الخ.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ- مكانته في اقتصاد المعرفة :

في ظل الاقتصاد المعاصر المبني المعرفة والتنافسية أصبحت وظيفة البحث والتطوير بمثابة قطب أساسي في مخطط التنمية وعلى المستويين الكلي والجزئي، ذلك أن التنافس حاليا سواء ما بين الأمم أو ما بين المؤسسات إنما هو تنافس معرفي بالدرجة الأولى. فالتحكم في التكاليف وفي جودة المنتجات يتوقف على درجة التحكم في المعرفة العلمية والمهارات " le savoir et le savoir faire " وهذه الأخيرة ما هي سوى نتاج الكفاءات التي يتوفر عليها المجتمع ومدى قدرته على توليد التكنولوجيا أو تطويع التكنولوجيا

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 213 .

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 214.

المحولة . فالقيمة المضافة في القطاعات الصناعية تحصل من خلال تطوير المنتج وهو مفتاح الاقتصاد المعرفي، ولذلك نجد أن التوجه هو للتحول من الاعتماد على تطوير المنتج ثم إنتاجه، وهو ما يعني أيضا التحول من المناطق الصناعية إلى حدائق العلم والتكنولوجيا التي تعلم تطوير المنتجات الجديدة وإنتاج المعرفة.

العلاقة بين قطاع الصناعة وقطاع البحث العلمي :

يعتبر الانفصال " dichotomie " بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري من أهم معوقات التنمية التي يجب التصدي لها، وإيجاد الإجراءات العلمية لتداركها، فكل الدول الصناعية فإنما تقدمت بالمزاوجة بين هذين القطاعين، من خلال إستراتيجية تعاون وتكامل.

إن تثمين القدرات الوطنية لا يتوقف عند تخصيص الموارد الضخمة، وتوفير التجهيزات في مخابر البحث الجامعية وغير الجامعية، بل لابد من منحها الفرص لإبراز مجهوداتها ونتائج أبحاثها في الميدان، وقبل ذلك يجب إعطاء الاعتبار اللائق للباحث ومنحه التحفيزات ومختلف التسهيلات بحيث يشعر بأن وظيفته البحثية هي أرقى الوظائف وأهمها في المجتمع. وفي هذا الصدد نشير إلى أن ما يعرف بهجرة الأدمغة ما هو سوى نتيجة للواقع الذي تعيشه هذه الكفاءات العلمية. وقد قدرت إحدى الدراسات التي صدرت حديثا في دمشق أن هجرة الأدمغة تكلف العرب سنويا نحو 1,57 مليار دولار، وتعتبر الإغراءات المادية الممنوحة لهؤلاء وظروف العمل الملائمة أهم المحفزات التي تستقطبهم.[1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

قطاع الصناعة :

لقد أصبحت المصانع في البلدان الصناعية تعتمد أكثر فأكثر على الأنظمة الرقمية وحل فيها اقتصاد المعرفة كمصدر للثروة محل اقتصاد العضلات ورأس المال . وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تشكل 80 % من اقتصاديات العالم ، بينما الـ 20 % المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية ، والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية ففي مجال إنتاج الحاسب الآلي مثلا نجد أن 70 % من التكلفة ترجع إلى قيمة البحث والتطوير و الاختبار ، بينما لا نجد سوى 12 % هي نفقة الأيدي العاملة.

وهكذا فقد أضحى لزاما على اقتصادياتنا مواكبة هذا التحول ، ولن يتم ذلك إلا بمضاعفة الاستثمار في الموارد البشرية ، أي في مجال التعليم والتكوين والتدريب وكذا الاستثمار في مجال البحث والتطوير. فعلى الرغم من الكم الهائل الذي يتخرج سنويا من الجامعات إلا أن مستوى التكوين التجريبي في حاجة إلى إصلاح

(1) د. حسين رحيم ،التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية ، حالة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مداخلة في الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 29-30- 10 /2002 .

جوهري إذ أن التكوين الأكاديمي ما يزال هو المسيطر في جامعاتنا، ولا تكاد تتاح فرصة للطالب للاحتكاك بالقطاع الحقيقي.

قطاع البحث العلمي :

على مستوى البحث العلمي فإن المؤشرات تدل أن نسبة لا تتجاوز 0,6 % من الناتج الوطني في معظم الدول العربية ، في حين تصل هذه النسبة في الدول الغربية إلى 3,5 % . أما بالمبلغ فإن موازنة البحث والتطوير لشركة ميكروسفت لوحدها والمقدرة بـ 5 مليارات دولار يفوق بأضعاف مضاعفة الإنفاق العربي السنوي على البحث العلمي ومن الملاحظ أن ما تنفقه الدول الصناعية على البحث والتطوير يفوق بكثير ما تنفقه على التعليم العالي ، والعكس تماما بالنسبة على الدول العربية.

وبتحليل مقارن أيضا نأخذ مؤشرين على مستوى هياكل البحث العلمي وهما مراكز البحث وشبكة الإنترانيت. ففيما يبلغ عدد مراكز البحوث على المستوى العربي 600 مركز معظمها في الجامعات وذات حجم متواضع يبلغ عدد المراكز البحثية المتقدمة في فرنسا وحدها 1500 مركز، وفي حين لا يتجاوز عدد الباحثين العرب جميعا 19000 باحث، فإن عدد الباحثين الفرنسيين وحدهم يصلوا 31000 باحث، ويصل عدد الباحثين الأمريكيين 400000 باحث.

أما بالنسبة لشبكة الإنترنت فنجد أن الدول المتقدمة التي يقطنها حوالي 15% من سكان العالم، تستحوذ على حوالي 88% منها في مستخدمي الإنترنت، بينما تبلغ نسبة المشتركين في الإنترنت في دول جنوب آسيا التي يقطنها نحو 20% من سكان العالم حوالي 1%، أما التي يقطنها 12% من سكان العالم، فإن عدد المشتركين يبلغ مليون مشترك وتمتلك 14 مليون خط هاتفي " أي أقل من عدد الخطوط في مدينة طوكيو وحدها أو في حي مانهتن في مدينة نيويورك " تتركز 80% منها في ستة دول فقط في القارة الإفريقية ، وفي البلدان العربية يقدر عدد مشتركي الإنترنت بنحو 550000 مشترك ، كما يقدر عدد مستخدمي الإنترنت بنحو 1,9 مليون شخص ، ونسبة 0,7 % من إجمالي عدد السكان في البلدان العربية البالغ 273 مليون نسمة وفق بيانات عام 1999. [1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

4- **مكانة البحث العلمي في العالم الثالث :**

يتفق معظم الباحثين والمفكرين من الاجتماعيين والاقتصاديين على حتمية اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية باعتبارها عاملا أساسيا في تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث ، لكن هؤلاء الباحثين والمفكرين وعلى غرار اختلاف بلدان العالم الثالث حول سياسات التصنيع اختلفوا حول الاستراتيجية الملائمة لتطوير تلك البنى وكذلك حول مسألة اختيار التكنولوجيا الملائمة .

إستراتيجية التنمية التكنولوجية في العالم الثالث :

(1) حسين رحيم ، مرجع سابق ، ص 44 .

لقد حدد خبراء التنمية التكنولوجية ثلاث إستراتيجيات على الأقل للتنمية لاكتساب القدرات التكنولوجية والتحكم في أسرارها وهذه الإستراتيجيات هي :

إستراتيجية القفز عبر المراحل :

هي عبارة عن تبني أحداث أنواع التكنولوجيا من أجل تطوير البنية الاجتماعية المختلفة ، هكذا نجد أن معظم إن لم نقل كل بلدان العالم الثالث التي سلكت هذا المنهج في تنمية وتطوير قدراتها التكنولوجية قد جعلت من التنمية التكنولوجية ذات المستوى الأكثر تقدما وحداثة قضية مصيرية بالنسبة لمستقبلها ، ولذلك فقد تصدرت قائمة سياستها وخططها التنموية المعقدة أنه إذا ما حصلت هذه البلدان على التكنولوجيا الحديثة وأحسنت استعمالها فإنه يصبح من الممكن المشاركة في تطوير تقنيات أكثر حداثة مما هو موجود لديها وبالتالي تصبح في يوم ما قادرة على إنجاز تكنولوجيتها الذاتية التي تعكس هويها ولكن رغم هذا كانت محل انتقاد شديد نوجزه فيما يلي :

1- عدم قابلية التكنولوجيا وبالأخص المعقدة منها أو أكثر حداثة للنقل بصورة ميكانيكية إذ ليس في استطاعة الأقطار المختلفة أن تستنسخ تصميم الآلات التي بنيت في أقطار أكثر تقدما ولذلك فارتفاع نسبة الأمية في العالم الثالث وهذا ما لا يتماشى مع مواصفات التقنية الصناعية الحديثة التي تتطلب مستويات معينة من التدريب أي وفقا لمناهج عصرية وليس وفقا للطرق التقليدية القائمة على التجربة والخطأ .

2- أن التكنولوجيا الحديثة سوف تؤدي إلى ظاهرة البناءات المزدوجة وهي ظاهرة مرضية بدأت تتميز بها بعض بلدان العالم الثالث بالإضافة إلى أن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة تحتاج إلى بناء خدمات تفتقدها هذه البلدان أساسا ، كما تتطلب توفر مستوى عالي من التأهيل يشرف ويسير أجهزة الإدارات المختلفة ، وذلك لأن الواقع الموضوعي لمعظم بلدان العالم الثالث أنها تعاني من مشكلة نقص رؤوس الأموال واليد العاملة التي تنتظر خارج عالم الشغل . هذه الظاهرة ازدادت سوءا دون شك بازدياد الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال حيث تفاقمت مشكلة البطالة التي أصبحت شيئا فشيئا تشكل عاملا سيكولوجيا ليس فقط للعاطلين والمهمشين وإنما بالنسبة للطبقة العاملة مهددة بالبطلة . فالآثار الأساسية الناجمة عن البطالة في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة ليست مادية مثل ما يشعر به العاطلون فعلا ولكن نفسية اجتماعية مترتبة عن هاجس الخوف من الطرد الذي ينتظر كل عامل [1].

(1) د . نور الدين بومهرة ، ملاحظات حول فشل بعض سياسات التصنيع واستراتيجيات التنمية التكنولوجية في العالم الثالث حالة العلم العربي، جامعة عنابة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12، جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص 31-33.

استراتيجية التبني التدريجي للتكنولوجيا المتقدمة :

تستمد هذه الاستراتيجية أسسها النظرية والمنهجية في العمل من الفكر التطوري والمبررات التي يعتمد عليها أصحاب هذا الاتجاه التنموي في ميدان التكنولوجيا وهو مطابقة الظروف الحالية التي تعيشها بلدان العالم الثالث بتلك التي كانت تعيشها البلدان المتقدمة خلال القرن 19، حيث كانت تعاني من نفس المشكلات التي تواجه البلدان المتخلفة الآن من حيث مستوى مهارات اليد العاملة والبطالة ونقص رؤوس الأموال ومنه تستطيع أن تتبنى هذه الإستراتيجية المخزون المعارفي للحضارة الغربية للانطلاق في عملية التنمية وتطوير قدرتها التكنولوجية، غير أن هذه الستراتيجية لم تسلم هي الأخرى من النواقص، بل تعرضت إلى انتقادات شديدة أيضا منها على سبيل المثال أن التي كانت لها في مرحلة ما من التاريخ اكتشافها لم تعد قادرة على منافسة والتطورات الجديدة وغير قادرة على تلبية مطالب التنمية بالكفاءة المهنية المدربة تدريبا عمليا بالإضافة إلى أن هذا الجيل من التكنولوجيا الصناعية قد يكلف الكثير من الأموال بسبب عد توفيره في مصادر التموين الخارجية، والتي غالبا ما تكون تابعة لشركات احتكارية عالمية كما أن التدريب على هذه الأخيرة غالبا ما يكون أصعب من التدريب على التكنولوجيا الحديثة .

إستراتيجية التكنولوجيا الوسيطة :

هي إحداث نوع من المزاوجة بين عملية نقل التكنولوجيا وعملية الإبداع التكنولوجي للمجتمع المحلي، ويعتبر هذا الارتباط مطلب من المطالب التي يمكن أن تساهم بها عملية نقل التكنولوجيا في التنمية الاجتماعية لبلدان العلم الثالث " technology intermediate "، وتفهم هذه الأخيرة على أنها محاولة لتجنب بعض المشاكل المرتبطة بالتصنيع السريع وهي بهذا المعنى موجهة مباشرة لتحقيق أغراض اجتماعية لـ 80% من سكان الأقطار الأكثر تخلفا ، والتي لا تزال تعيش على القطاع التقليدي غير الصناعي، وهي موجهة كذلك لتتجاوز المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان مثل البطالة ونقص رأس المال، وذلك بواسطة استعمال تقنيات الإنتاج الكثيفة العمل ورغم هذا وذلك فقد واجهت هذه الإستراتيجية صعوبات موضوعية عند اصطدامها بالواقع المعيشي في بلدان العالم الثالث التي تتميز ببنياتها الاجتماعية والاقتصادية و خلفياتها التاريخية ومستوياتها الحضارية، الأمر الذي جعلها عرضة للانتقادات وتحفضات كثيرة منها على سبيل المثال أن أهم مظهر لهذه التكنولوجيا يتجلى في استمرار تجذرها في العقلانية التكنولوجية الغربية، أي لم تفقد طابعها الغربي بعد نقلها وتكييفها في الوسط الجديد الأمر الذي جعلها تقوم بشكل قوي على تقنيات إنتاج المقاولة، والمهارة الإدارية التي ترتبط بشكل قوي على الايدولوجيات الرأسمالية التي نشأت في ظلها [1].

دور السياسات الاقتصادية الكلية في دعم التجديد

السياسات الوطنية :

(1) د. نور الدين بومهرة ، مرجع سابق ، ص 34.

تهتم كافة البلدان بنشاط البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا وتخصص من أجل ذلك موازنات معتبرة من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و مراكز البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي بل وإن الصراعات الساخنة بين الدول الكبرى اليوم هي في الأساس صراعات تكنولوجية ، كما أن أعقد المشكلات في مجال عقود الاستثمار الأجنبي هو مشكل نقل التكنولوجيا .

ومن الجدير بالذكر أن أغلب تلك المراكز الوطنية أو الجهوية للتجديد تكون مرتبطة بالقطاع الصناعي بصورة مباشرة وأن أغلب هذه المراكز أنشئ أصلا من طرف باحثين جامعيين ، أو أنه محتضن من قبل مخابر بحث جامعية ، وعلى سبيل المثال نشير إلى المركز الكندي للتجديد (CIC) الذي اعتمد في عام 1981 في إطار برنامج بحث ولكن انطلاقته الأولى كانت في عام 1976 في إطار برنامج بحث جامعي (university of waterloo) ومنذ إنشائه قدم هذا المركز مساعدة لـ 70000 مخترع ومؤسسة كندية أنتجت حوالي 13000 منتج جديد . وتسعى إستراتيجية التجديد الكندية إلى تحقيق هدفين :

1- بلوغ مستوى الامتياز من خلال الاستثمار في الأفراد والمعارف والإمكانيات .

2- جعل المعارف مفتاح المستقبل من خلال تأهيل الكفاءات ، وذلك اعتبارا من أن الأفراد يمثلون الموارد الأهم في المجتمع .

وفي فرنسا هناك عدة مراكز جهوية للتجديد ونقل التكنولوجيا تهتم بمختلف المجالات الصناعات الكيماوية، الخشب، الفلاحة الغذائية، والموارد الفلاحية، و....غيرها .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

– أما في الجزائر : فأبرز ما يمكن ذكره هو المخطط الخماسي 1998 – 2002 الذي يعد تطبيقا للقانون 98 – 11 للبحث العلمي في 1998/08/22 والذي حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي . ومن أجل ضمان متابعة أحسن لتطبيق هذا المخطط تم تعيين وزير منتدب مكلف بالبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في أوت 2000 .

ويهدف القانون 98-11 المذكور أعلاه أساسا إلى ما يلي :

- ضمان ترقية البحث والتطوير.
- دعم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث.
- دعم تمويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

وتطبيقا لهذا القانون تم إصدار عدد من المراسيم التنفيذية :

– المرسوم التنفيذي 99- 243 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد تنظم وإدارة المكاتب الفرعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- المرسوم التنفيذي 99- 256 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء، تنظيم وإدارة مخابر البحث.

- المرسوم التنفيذي 99- 256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء تنظيم وإدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي 99- 258 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء تنظم وتسيير وحدات البحث.
- المرسوم التنفيذي 99- 258 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 الذي يحدد كيفيات ممارسة المراقبة المالية على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي ، الثقافي والمهني والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي ومختلف وحدات البحث.

كما تم إنشاء صندوق وطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتخصص له سنويا مبلغ 5 مليار دينار خاصة بإدارة مخابر ومراكز ووحدات البحث لمختلف القطاعات، ونص القانون 98-11 على أن تحدد سنويا موازنة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن قوانين المالية، غير أنه وعلى الرغم مما تم تحقيقه بفضل هذا المخطط، خاصة من حيث تكوين قاعدة بحث على مستوى مخابر ومراكز البحث العلمي، يجدر بنا أن نتساءل عن المستوى الذي تم تحقيقه ميدانيا من الأهداف المسطرة ينبغي أن تستمر هذه الجهود من طرف السلطات العمومية، ولتكن المرحلة المقبلة هي مرحلة التزاوج بين القطاع البحث والقطاع الصناعي مع إشراك المؤسسات في مجال البحث والتطوير ذلك أن البحث العمومي وحدة لن يستطيع أن يحقق التسارع المطلوب كما أنه إذا لم تستفد المؤسسات من مخرجات الجامعات ومراكز البحث المختلفة تصبح الموارد المخصصة لهذا الغرض غير ذات جدوى.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السياسات الإقليمية :

فيما يتعلق بالبحث والتطوير على المستوى الإقليمي أو الجهوي نشير إلى حالتين :

- <u>الاتحاد الأوربي :</u> يلاحظ أن هناك سعي لتحقيق الاندماج في كافة السياسات، بما فيها سياسة البحث والتطوير ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال : إنشاء المركز الأوربي للمبادرة والتجديد الصناعي الذي يهدف إلى تشجيع ومساعدة المبادرات الخلاقة ودعم كل ما يساعد على اكتساب تكنولوجيا جديدة على مستوى الاتحاد الأوربي ورغم ما حققه هذا الأخير من تقدم في توحيد السياسات ، فإن الأوربيين ينتقدون السياسة الأوربية في مجال البحث العلمي، حيث يعتبرون أن الاستثمار في هذا المجال ما يزال ضعيفا بالمقارنة مع بلدان صناعية أخرى، فبدلالة النسب استثمر الاتحاد الأوربي 1,8 % من الناتج المحلي الخام في سنة 1999 مقابل 2,7 % للولايات المتحدة و 3,1 % لليابان . ومن أجل تقليص هذه الفجوة هناك سعي حثيث نحو دعم العلاقة الثلاثية " جامعة – صناعة – مستثمر " أو الرباعية " – صناعة - حاضنة – مستثمر " بدلا من الثنائية التقليدية " جامعة – صناعة " ، وذلك انطلاقا من الاعتقاد بأن إنشاء مؤسسات قائمة على البحث العلمي والتكنولوجيا العالية أضحى الوسيلة الأكثر فعالية وجاذبية لثمين البحث، سواء العمومي منه أو الخاص وخاصة في مجال التكنولوجيات الجديدة. وهذا يعني أن الاتجاه التقليدي القائم على البحث العمومي " la recherche publique " قد انحصر لصالح إقامة مؤسسات صغيرة قادرة على الدخول في نشاط بحثي

يوازي ما تقوم به الجامعات مع استثمار ثمرة هذه الأبحاث في الميدان [1]. والجدير ملاحظته في هذا الصدد هو أن القطاع الخاص يلعب دورا أساسيا في بناء القدرات التكنولوجية في البلدان الصناعية بعكس البلدان العربية التي ما تزال تعول على الاتفاق العمومي في تمويل مشاريع البحث والتطوير . ففي الولايات المتحدة نجد أن 80 % من الإنفاق يتم من قبل مؤسسات القطاع الخاص وفي اليابان نجد أن الصناعة تنفق على البحث والتطوير 73 % من مجمل الإنفاق وفي الاتحاد الأوربي تنفق الصناعات الخاصة ما نسبته 53 % من مجمل الاتفاق على البحث والتطوير .

العالم العربي : مع ضعف مراكز البحث الصناعي الموجودة فيه ، فلا يوجد تنسيق بين هذه المراكز ولا تبادل للخبرات المتاحة فيما بينها . وعلى الرغم من تشكيل لجنة للتنسيق ما بين هذه المراكز وإنشاء الصندوق العربي لدعم البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة وكذا المركز العربي للبحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة إلا أن كل هذه الهياكل ما تزال تنتظر تفعيلها من أجل أداء الأدوار المنوطة بها .

فإذا كان الاتحاد الأوربي على قوة أعضائه وهياكله يسعى من أجل تعزيز قدرة التنافسية عالميا ، فمن باب الأولى أن تتعاون الدول العربية في سبيل ذلك ، وفي هذا الإطار يمكن أن يأخذ التعاون العربي عدة صور :

1- التعاون في مجال نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرار .
2- التعاون في مجال إعادة رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية .
3- التعاون في مجال تنسق السياسات والتشريعات من إقليمي عربي.
4- التعاون في مجال تحسين البنية الأساسية الإقليمية .
5- التعاون في مجال خفض التكلفة ورفع الإنتاجية .
6- التعاون العربي في مجال فتح الأسواق القطرية أمام المنتجات العربية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(1) د. حسين رحيم ، مرجع سابق ، ص 45 .

الفصل الثالث عشر
الإتجاهات الجديدة للتدخل الحكومي
في الإقتصاديات الرأسمالية

مقدمـــــة :

عندما كان الأمر يتعلق بدراسة دور الدولة , كان ذلك يثار بمناسبة دراسة الحريات العامة و الدستورية , وما كان يثور نقاش حول الموضوعات الاقتصادية كان يرتبط بتحليل وظائف اقتصاديات السيادة و متطلباتها , بهدف تحديد دور وحدود تصرفات الدولة .

وفي خلال القرنين السابع و الثامن عشر ساد الاعتقاد بأن المصلحة الخاصة الفردية هي تعبير عن مصلحة المجتمع , و المجتمع هو الدولة ن و الفرد عندما يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة و هي الربح في إطار المنافسة الحرة فهو يحقق في ذات الوقت مصلحة المجتمع .

وفي منتصف القرن الثامن عشر ظهرت مدرسة الطبيعيون في فرنسا , و كانت المدرسة ترى القوانين التي تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية تقوم على مبدأين هما : المنفعة الشخصية و المنافسة . فالأولى تؤدي إلى تحقيق المنفعة الجماعية و الثانية تؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج .

وبعد ذلك نادى الطبيعيون بضرورة ترك النشاط الاقتصادي حرا و على الدولة أن تمتنع عن التدخل في الحياة الاقتصادية وكانت عبارتهم المشهورة :

" دعه يعمل دعه يمر " .

ثم ظهرت بعد ذلك المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا التي نادت بابتعاد الدولة عن الحياة الاقتصادية و بأن تدخلها يعوق جهاز المنافسة و الأثمان المحقق للتوازن الاقتصادي التلقائي , ودور الدولة يكون مقصورا على حماية الأمن في الداخل و الخارج , و تحقيق العدالة .

غير أن الأزمات التي عرفتها الرأسمالية بدءا من عام 1901 إلى غاية أزمة 1929 التي كانت الأكثر حدة , دفعت كينز إلى إصدار كتابة " النظرية العامة " و الذي دعا من خلاله الدولة إلى ضرورة التدخل لسد العجز الذي أحدثه الأفراد و المشروعات الخاصة نتيجة حذرهم الشديد في نفقاتهم على الاستهلاك و الاستثمار.

وقد دفع هذا معظم الدول الرأسمالية إلى التدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي , ففي بريطانيا قامت الحكومة بمنح معونات للتخفيف من آثار البطالة و الفقر , كما تدخلت في الأسواق بمراقبة الأسعار , وفي ألمانيا نفذت الحكومة برامج ضخمة في الأشغال العمومية و البنية الأساسية , وفي فرنسا كما في بريطانيا قامت الحكومة بتأميم الكثير من الشركات و المؤسسات المصرفية و قطاعات المناجم و الغاز و الكهرباء .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ومع الأزمة الاقتصادية لعام 1971 نتيجة المضاربة ضد الدولار تعالت الأصوات بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية , و ازداد هذا الطرح قوة مع تولي حزب المحافظين و الرئيس ريجال مقاليد السلطة في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية . حيث شرعت بريطانيا في عهد تاتشر في برنامج خوصصة واسع مس جميع القطاعات بما في ذلك الإستراتيجية , مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية إلى مستويات قياسية .

ومع اشتداد تيار العولمة ازداد ضغط المؤسسات الدولية على الحكومات بضرورة الانسحاب من الحياة الاقتصادية و فسح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي , غير أن ذلك لا يعني انتفاء دور الدولة بصورة نهائية إذا يبقى لها هامش للتحرك من أجل ضبط الأمور في حال انحرافها عن مسارها الطبيعي .

فإذن يغدو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مسألة مفروغا منها في النظام الرأسمالي بالذات , إنما تطرح القضية على الشكل التالي :

كيف يتحقق هذا التدخل ؟ ما هي ضروراته أو موجباته ؟ وهل هو استكمال آليات السوق أم للحلول محلها ؟

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1 – دور الدولة في ظل الأنظمة الرأسمالية :

قبل نهاية القرن العشرين حسم الجدول بين المذهبين الرأسمالي و الاشتراكي لا ليحل أحدهما محل الآخر , وإنما لينجح كلاهما في الاستفادة من تجارب الآخر , فأخذت النظم الرأسمالية من النظم الاشتراكية , تحت ظروف الأزمات الاقتصادية و الحروب , إجراءات تهدف إلى تحقيق العدالة و المساواة , و تدخلت الدولة في مجالات اقتصادية كانت من صميم أعمال القطاع الخاص , واتسع مجال القطاع العام في كثير من الأنشطة .

خصائص الأنشطة التي تقوم بها الدولة :

تؤدي قواعد و آليات السوق إلى تخصيص الموارد نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب و الأثمان الناتجة من هذا التفاعل و المحددة لمعدل الربحية و من ثم فإن القاعدة المحددة لسلوك القطاع الخاص هي معدل الربحية المتوقع عند مستوى الأثمان السائدة و المتوقعة .

أما الاقتصاد العام أي الأنشطة التي تقوم بها الدولة لإنتاج السلع و الخدمات ", فيخضع كثير منها لقواعد حساب اقتصادي قد تختلف كثيرا عن قواعد الحساب الاقتصادي التي تحكم سلوك القطاع الخاص .

حيث تخضع بعض القرارات العامة الخاصة بالإنتاج لاعتبارات الكفاءة الإنتاجية " المقارنة بين التكلفة / الربح " و أحوال أخرى تبتعد عن المعايير الاقتصادية تحقيقا لأهداف اجتماعية كإعادة توزيع الدخل و إشباع حاجات إنسانية بأقل من تكلفتها الحقيقية[1] .

كما تخضع كثير من القرارات العامة الخاصة بالإنتاج لمعايير اجتماعية تهتم بالعوائد المباشرة , المادية و غير المادية , وتهدف إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتناقضة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ولكن هناك بعض السلع و الخدمات لا يصلح نظام السوق و المنافسة لإشباعها نظرا لما تتسم به من خصائص تحول دون صلاحية هذا النظام لإشباعها, حيث توجد بعض السلع و الخدمات تقتضي الاحتكار لإشباعها و من ثم يمكن للمحتكر التحكم في سعرها في غير صالح المستهلك , وبعض السلع و الخدمات تحقق و فورات خارجية إيجابية أو سلبية لا يستطيع المنتج الفرد أن يدخلها في حساب التكلفة أو الربح . وسلع وخدمات أخرى لا يمكن استبعاد من لا يدفع مقابل الخدمة للاستفادة منها . و مثل هذه الأنواع يجب أن تقوم الدولة بإشباعها , وسوف نتناول ذلك فيما يلي :

أولا : حالة الاحتكار .

ثانيا : حالة الوفورات الخارجية .

ثالثا : حالة انتقاء عنصر المنافسة و عدم القدرة على الاستبعاد من لا يدفع مقابل الخدمة .

أولا : الاحتكار :

تحتاج بعض السلع و الخدمات إلى أن يتم إنتاجها في إطار ما يسمى بالاحتكار الطبيعي Natural Monopoly حيث لا يصلح نظام المنافسة في إطار السوق لإنتاجها .

(1) : الدكتور ماهر ظاهر بطرس – دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق – دار النهضة العربية - , القاهرة , 1993 , ص 56.

ومن المعلوم أن شرط الكفاءة الاقتصادية يتحقق عندما تحدث المساواة بين التكلفة الحدية و المنفعة الحدية ويتطلب ذلك توافر شرط المنافسة الكاملة , أما حالة الاحتكار فهي تفتقد هذا الشرط , ويتحقق التوازن لدى المنشأة حينما يتعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية وذلك في ظل المنافسة , في حين أنه في حالة الاحتكار غالبا ما يتوقف المحتكر عن الإنتاج عندما تكون النفقة المتوسطة عند حدها الأدنى مما يعني إمكانية وجود موارد معطلة.

ومن أمثلة هذه الحالات شبكات المياه والصرف الصحي و شبكات توليد الكهرباء , حيث لا يمكن تصور وجود أكثر من شبكة في مدينة واحدة لإنتاج هذه السلع أو تلك الخدمات.

وإذا كان من الضروري تركيز الإنتاج في إطار منشأة واحدة لتعظيم الاستفادة من ظاهرة اقتصاد الوفرة فيجب أن تكون هذه المنشأة مملوكة للدولة أو على الأقل خاضعة لسيطرة و إشراف الدولة , خاصة أن مثل هذه الخدمات تتسم بما يلي.[2]

- تحتاج المشروعات التي تقدم مثل هذه الخدمات إلى استثمارات ثابتة و مرتفعة, فضلا عن كونها المحرك الأساسي لعملية التنمية.

- انخفاض التكلفة الحدية للوحدات الإضافية من الإنتاج , ويرجع ذلك إلى أنه في حالة الاحتكار لا تتوافر لعوامل الإنتاج حرية الاختيار و حرية الدخول في الصناعة, و ينفرد المشروع المحتكر بعرض السلعة أو الخدمة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويستطيع المنتج أن يحقق أقصى ربح حينما تكون النفقة المتوسطة عند حدها الأدنى , ويسعى تحقيقا لهذا الغرض إلى خفض الإنتاج إلى أدنى حد ممكن ورفع الثمن إلى أقصى مستوى ممكن , ويترتب عن هذا المسلك أن ينتج المشروع المحتكر كمية أقل من تلك التي يتحقق عندها التساوي بين النفقة الحدية و الإيراد الحدي , الأمر الذي ينجم عنه زيادة الندرة الاقتصادية للموارد و ليس الإقلال منها.

ثانيا : الوفورات الخارجية :

تتحد اتجاهات القطاع الخاص الاستثماري في مجال معين بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع , و تركز دراسات الجدوى على المقارنة بين العائد و التكلفة وفقا لحالة السوق السائد و المتوقعة , ومعيار الربحية المالية هو المعيار الأساسي لاتخاذ القطاع الخاص قراراته الاستثمارية , والتي على أساسها يتحقق تخصيص عناصر الإنتاج المختلفة بين الاستخدامات المتاحة في السوق[3]

أما بالنسبة إلى قرارات الدولة بإنشاء مشروع عام أو الاستثمار في مجال معين فهي و إن كانت تهتم عند دراسة جدواها الاقتصادية بالربحية المالية , إلا أن هذا الهدف لا يعتبر الهدف الأساسي من المشروع , و لكن غالبا ما يكون الهدف اجتماعي من خلال المقارنة بين التكلفة و العائد الاجتماعي .

---

(2) : الدكتور ظاهر ماهر بطرس – مرجع سابق – ص . 63 .

(3) : الدكتور سيدي عبد المولي – المالية العامة المصرية – دار النهضة العربية – 1993 – ص . 10 , 11 .

ومن ثم نلاحظ أن الدولة تقوم بإنتاج سلع و خدمات تعتبر ضرورية للاقتصاد القومي على الرغم من أن معدل ربحيتها المالي قد يكون أقل بكثير من التكلفة المالية و ذلك لما تحققه من وفورات اجتماعية مرتفعة وهو ما يسمى بالوفورات الخارجية .

و يقصد بالوفورات الخارجية الآثار الاقتصادية التي تلحق إحدى الوحدات الاقتصادية نتيجة تصرف اقتصادي قامت به وحدة اقتصادية أخرى لا يسجلها اقتصاد السوق ,و هذا الأمر هو الذي يؤدي إلى اختلاف المنفعة و النفقة الخاصتين عن المنفعة و النفقة الاجتماعيتين .

و الوفورات الخارجية قد تكون موجبة وقد تكون سالبة

ومن أمثلة الوفورات الموجبة ما قد يترتب على مدى خط سكة حديد إلى منطقة نائية من تعمير لهذه المنطقة , و بالتالي من إمكانية قيام مشروعات جديدة بها , تستطيع أن تستفيد من خدمات هذا الخط الحديدي دون أن تتحمل نفقات إقامته و تشغيله , ومن ذلك يتضح أن الربح الاجتماعي الذي يعود على المجتمع بأسره من إقامة خط السكك الحديدية يفوق الربح الفردي الذي يعود على المشروع الذي أقام هذا الخط الحديدي دون أن تتحمل نفقات إقامته و تشغيله , وتكون بالتالي النفقة الاجتماعية " النفقة التي تحملها المجتمع بأسره أقل من النفقة الخاصة , ولهذا السبب لا يستطيع القطاع الخاص إقامة مثل هذه المشروعات ذات الوفورات الخارجية الموجبة , كما لا يستطيع تحصيل مقابل ما يحصل عليه الآخرون من مزايا " الوفورات الخارجية " , ومن ثم يفشل نظام السوق في تحقيق التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج في مثل هذه الحالات , وينجح في تحقيق التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج عندما يستطيع تحميل الآخرين مقابل الاستفادة من الوفورات الخارجية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ومن الأمثلة المعروفة أيضا حالات إنشاء الطرق الكبرى و الأنفاق , حيث يجب أن تقوم الدولة بإنشائها وتمويل , وقد يمكن تصور إمكانية إسنادها إلى القطاع الخاص و تحصيل رسوم مقابل الاستخدام مثلما هو معروف من حالات تقاضي رسوم مرور في بعض الطرق , و لكن كما هو معلوم أنه في حالة إسناد هذه العمليات إلى القطاع الخاص , معنى ذلك أن هذه الرسوم يجب أن تتلاءم مع التكلفة الحدية الإنشاء . هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الرسوم إلى الحد الذي يعرقل حركة المرور بالبحث عن طرق بديلة , ومن ثم تصبح هذه الوسيلة عديمة الفاعلية.

و أيضا من الأمثلة المعروفة و المحققة للوفورات الخارجية البحوث التي تعكس فوائدها على المجتمع كله , فإذا ما تركت للقطاع الخاص لن تجد من يقبل على القيام بها لأنه يفشل في تحصيل مقابل الاستفادة بها , ومن ثم توفير الدولة بتمويلها و بمكافأة القائمين بها من خلال نظام براءات الاختراع و توفير الحماية القانونية لها .

أما عن الوفورات السلبية فمن أمثلتها إلقاء المخلفات في الطبيعة التي تستلزم زيادة التكاليف نتيجة عمليات التطهير اللازمة .

ومن الوفورات السلبية – إقامة مصانع القمامة التي تحقق أضرار بالبيئة المحيطة بها , والبيئة تعتبر بالمفهوم الواسع ما لا عاما تلتزم الدولة بحمايته .

ثالثا : انتفاء عنصر المنافسة وعدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الخدمة :

Non Rival Consumption &Non exclusion

تتميز بعض الخدمات التي يجب على الدولة أن تقوم بها ويصعب التخلي عنها للقطاع الخاص بخاصية الاستهلاك غير التنافسي وعدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الاستهلاك أو الفائدة .

وتتوفر خاصية الاستهلاك غير التنافسي عندما لا يقلل استهلاك البعض من قدرة الآخرين على استهلاك ذات الخدمة .

و تتوفر خاصية عدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الاستفادة من الخدمة عندما يستطيع كل مقيم داخل الدولة الاستفادة من الخدمة و يستوي في ذلك من يدفع مقابل الاستفادة و من لا يدفع هذا المقابل .

ومن أمثلة ذلك استفادة المقيمين داخل الدولة من إقامة الجسور و الطرق و السدود وإنارة الشوارع وخدمات الدفاع و العدالة .

مثل هذه الخدمات تتسم بصفة عامة بأن تقديمها إلى مستهلك إضافي لا يكلف شيئا أو لا يكلف كثيرا , ولذلك يكون من مصلحة المجتمع تعميم الاستفادة منها إلى أقصى قدر ممكن ولو دون دفع مقابل الاستفادة حيث تكون تكلفتها الحدية مساوية للصفر أو قريبة من الصفر .

و تعتبر مثل هذه الخدمات ضرورية للمستهلك و يصعب توفير البديل لها حيث يكون مرتفع التكلفة [4] .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وتسمى هذه الأموال بالأموال العامة .

أهداف الأنشطة التي تقوم بها الدولة :

يعتبر توفير الخدمات الأساسية للمجتمع هو مبرر وجود الدولة , وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الإنسانية , حيث قامت السلطات السياسية بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة لحفظ المجتمع وحمايته , بالإضافة إلى تدخل الدولة لتوفير عدد من الخدمات الأساسية اللازمة للمجتمع .

و الدولة ببعض الأنشطة لأسباب التي سبق إيضاحها و أيضا لتحقيق أهداف أخرى و أهمها تصحيح انحرافات السوق , حيث قد يؤدي نظام السوق و المنافسة إلى سوء تخصيص الموارد , و إلى سوء توزيع الدخل , كما قد يؤدي إلى عدم التوازن الهيكلي , وقد لا تستطيع قوى السوق أن تصحح نفسها , ومن ثم يجب أن تتدخل الدولة لتحقيق هذه الأهداف , وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

أولا : التخصيص الأفضل للموارد .

ثانيا : إعادة توزيع الدخل .

ثالثا : تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

---

(4) : مصطفى رشدي شيحة – الإقتصاد العام للرفاهية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ص . 125 .

أولا : التخصيص الأفضل للموارد :

عرفنا أن بعض السلع و الخدمات تتميز بانتفاء عنصر المنافسة بين المستهلكين أو عدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الخدمة أو السلعة , ومثل هذه السلع والخدمات إذا ما تركت للقطاع الخاص و حساب التكلفة / الربحية لن يقدم على إنتاجها , ولما كانت مثل هذه السلع و الخدمات ضرورية للمجتمع و يرتبط بعضها بالبنية الأساسية للدولة فيجب على الدولة أن تتخذ قراراتها المتعلقة بتخصيص الموارد و إنتاجها و من ثم فإن مقتضيات التخصيص الأمثل للموارد تستلزم قيام الدولة بإنتاج هذه النوعية من السلع و الخدمات .

يتوقف اختيار حجم ونوعية هذه السلع و الخدمات على طبيعة الأهداف المتوخاة من السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة .

ثانيا : إعادة توزيع الدخل :

تعني عملية إعادة توزيع الدخل بواسطة الدولة , كل التعديلات التي تدخل على الدخول النقدية و الدخول العينية و يتحقق ذلك إما عن طريق السياسة المالية:

الضرائب وخاصة الضرائب التصاعدية و الإعانات , و إما عن طريق توزيع الخدمات و السلع بالمجان أو بسعر أقل من سعر السوق , وسعر السوق يعني السعر الذي يتضمن التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح وإما عن طريق تدخل الدولة بسياسة تسعير بعض المنتجات وبيعها بأقل من السعر الاقتصادي , ومن أمثلة ذلك الخبز و السلع التي توزع بنظام البطاقات في بعض الدول .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ولا شك أن إبعاد الدولة لتحقيق هذا الهدف يعني تجاهل البعد الاجتماعي تحت دعوى أن السوق ينظم نفسه بنفسه , وأن كل فرد يأخذ بحسب إنتاجيته وهذه أوهام ستؤدي إلى تدمير الاستقرار الاجتماعي , ومن ثم يجب على الدولة أن تتدخل لتحقيق إعادة توزيع الدخل لوضع الأفراد في مأمن ضد الفقر و المرض و البطالة .

ثالثا : تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

يؤدي نظام السوق إلى عدم توازنات هيكلية (بطالة – انكماش – تضخم) وذلك من مظاهر فشل أو انحراف السوق الذي يحتاج إلى تدخل الدولة لتصحيح هذه الانحرافات لتجنب الآثار السيئة على الهيكل الاقتصادي الكلي .

تستخدم الدولة عدة سياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي , ففي حالة التضخم قد تلجأ الدولة إلى الحد من الإنفاق العام و إلى زيادة عبء الضرائب , وكثيرا ما تعجز الدولة عن ضغط الإنفاق العام لذلك تلجأ ترشيده , وعادة ما تكون الضرائب وسيلة أكثر سهولة للالتجاء إليها في حالات التضخم , أما في حالات الانكماش , تستطيع الدولة بسهولة أن تزيد من حجم الإنفاق العام و تقلل من حجم الضرائب .

كما تسعى الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة مشكلة البطالة و إيجاد فرص العمل بما يتناسب مع نوعية البطالة السائدة و تحديد الحد الأدنى للأجور لضمان مستوى ملائم لدخول الطبقة العاملة .

وكذلك تعمل الدولة على تحقيق التوازن بين النتائج القومي من السلع و الخدمات وما يقابله من تيار نقدي للسيطرة على مشكلة التضخم .

ولقد استقر الفقه على أهمية هذه الأهداف و إن اختلف حول مضمون بعض الأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات المحققة لها , و يرتبط ذلك بمشكلة تخصيص الموارد بين القطاع و القطاع الخاص , وتحديد الموارد المخصصة للقطاع العام يقتضي الفهم الكامل للطرق و الأدوات التي يستخدمها القطاع الخاص لتخصيص الموارد و ذلك من خلال فحص علاقات التبادل بين المنتج و المستهلك , تلك العلاقات التي تعطي دلالات لما يستطيع القطاع الخاص أن ينتجه وما لا يستطيع , ومن ثم يقوم القطاع العام بإنتاجه .

مجالات الأنشطة التي تقوم بها الدولة :

في مجال سياسة الخوصصة , يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن هناك أنشطة يجب أن يختص بها القطاع العام بصفة أساسية أو على نحو يكون له فيها السيطرة , تلك المجالات تتمثل فيما يلي [5]:

أ . الأنشطة المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية .

ب . المشروعات التي تمثل احتكار طبيعيا مثل : السكك الحديدية , الاتصالات السلكية واللاسلكية و المياه ,... إلخ .

ج. الصناعات الأساسية ذات التكلفة الرأسمالية العالية و المخاطرة الكبيرة مثل : صناعات الحديد و الصلب و الألمنيوم و الكيماويات الثقيلة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

د. المشروعات والمرافق التي تقوم بإنتاج وتقديم سلع وخدمات محققة لأهداف اجتماعية ووفورات خارجية يصعب تقييمها ماليا مثل : التعليم الأساسي , الرعاية الصحية الأولية , السكن الاجتماعي بعض طرق الموصلات.

هـ. الأنشطة التي تترتب عنها نتائج اجتماعية أو سياسية أو تحقق أهدافا اجتماعية سياسية .

وهناك أنشطة أخرى تعتبر محل تنافس بين القطاع العام و الخاص مثل : نشاط المصارف و التأمين و أنشطة الاستيراد و التصدير .

وبعيدا عن المبررات النظرية لتدخل الدولة , فإن الواقع يثبت أن هناك أنشطة يجب أن تقوم بها الدولة لعدم صلاحية أو قدرة القطاع الخاص على القيام بها لاعتبارات متعددة. وهناك أنشطة يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص ولكن لاعتبارات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية يجب أن تشارك الدولة في تحقيقها و الرقابة عليها , ولا توجد معايير واضحة للتفرقة بين هذه المجالات و إنما يتوقف الاختيار على الظروف التاريخية الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي لكل دولة .

ولقد أوضح التاريخ الاقتصادي في كل بلاد العالم تقريبا أن الدولة لعبت دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما حققته الحكومات من التحسين في مجال التعليم ومجال الصحة و الحد من التفاوت الاجتماعي بين الطبقات ومن ثم , أيا كانت مبررات سياسية الخوصصة ومهما ساهم القطاع الخاص في

(5) : الدكتور ماهر ظاهر بطرس – مرجع سابق – ص . 85 .

مجال التعليم و الصحة يجب أن تبقى الدولة إلى جانب القطاع الخاص في هذه المجالات تحقيقا لاعتبارات العدالة الاجتماعية وضمان نشر التعليم و الرعاية الصحية لذوي الدخول المحدود , وضمان الرقابة و السيطرة على القطاع الخاص في تأديته لهذه الخدمات.

وكذلك عندما لا يصلح نضام السوق كما هو الحال بالنسبة إلى معظم السلع و الخدمات العامة كإنشاء خطوط السلك الحديدية أو الطرق الريفية و الإمداد بالمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي مثل هذه الخدمات تقوم بها الدولة مع إمكانية إسناد الخدمات الملحقة بها للقطاع الخاص .

وهناك قطاعات أخرى يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها كاملا بدون حاجة إلى تدخل الدولة و مع ذلك لاعتبارات اجتماعية و اقتصادية تقوم الدولة بالمساهمة إلى جانب القطاع الخاص في تقديم الخدمة وذلك مثل عمليات بناء المساكن لذوي الدخول المحدودة .

وفيما يلي قائمة للأنشطة التي يجب على الدولة المساهمة فيها [6]

أولا : إنشاء خطوط السلك الحديدية و إنشاء الطرق .

من المعروف أن إنشاء السكك الحديدية و الطرق من أهم عناصر البنية الأساسية للمجتمع ومن أهم العوامل التي تساهم في تحقيق تنمية الاقتصادية , كما أن هذه المرافق من أكثر المرافق تحقيقا للوفورات الخارجية الإيجابية التي لا يمكن تقييمها ماليا , و إنشاء هذه المرافق يستلزم نفقات ضخمة لا يستطيع القطاع تحملها و استهلاك تكلفتها يستغرق سنوات طويلة كما أن مثل هذه المرافق لا تحتمل المنافسة , حيث لا يتصور وجود أكثر من خط سكة حديدية في منطقة واحدة.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

لكن يمكن أن تستند عمليات تسيير القطاعات الخاص حتى نضمن خدمة أحسن و بتسعيرة معقولة , وإذا كان هذا النظام يؤدي إلى أن الدولة تتحمل تكاليف الإنشاء , ثم يقوم القطاع الخاص بتحصيل الأرباح , ولذلك يجب تطبيق نظام ضريبي كفيل بتعويض الدولة عن منشآتها .

ثانيا : الإمداد بالمياه و الصرف الصحي :

خدمات توفير المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي من الخدمات التي تحتاج إلى الاحتكار الطبيعي حيث لا تحتمل المنافسة ونقصد في هذا المجال خدمات الإمداد بشبكات المياه و الصرف الصحي ,أما الخدمات الخاصة بتوفير عدادات المحاسبة و التحصيل و الصيانة فيمكن إسنادها للقطاع الخاص .

ثالثا : توليد الكهرباء :

صناعات توليد الكهرباء و نقلها و توزيعها من الصناعات التي تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير , ولذلك تستلزم أن يتم الإنتاج في ظل الاحتكار الطبيعي .

غير أن ذلك لا يمنع من مساهمة القطاع الخاص فيمكن مثلا للقطاع الخاص القيام بعمليات التوليد على أن تتولى الهيئة العامة للكهرباء شراء الطاقة من محطات التوليد الخاصة ثم القيام بعمليات التوزيع .

---

(6) : الدكتور ماهر ظاهر بطرس – مرجع سابق - ص . 19 .

رابعا : التعليم :

يلعب التدخل الحكومي في التعليم دورا هاما في تقليل عدم المساواة بين المواطنين , فهو يفتح الطريق أمام الفقراء و المحرومين و الدولة هي الأكثر قدرة على التخصيص الفعال للموارد في هذا القطاع.

و باعتبار أن التعليم هو أهم عناصر تكوين الهيكل الاقتصادي الكلي ومن أكثر الأنشطة تحقيق للوفورات الخارجية الإيجابية فتكون الدولة هي القادرة على إشباع احتياجات المجتمع بعيدا عن اعتبارات الربحية الفردية و العائد المباشر .

خامسا : قطاع الصحة :

رغم أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الغير خاضعة للاحتكار الطبيعي أي يمكن ممارستها في ظل المنافسة , إلا أن دور الدولة يبقى أكثر من ضروري في هذا المجال لما يمثله من أهمية في حياة أفراد المجتمع و يبقى تدخل الدولة في هذا الدولة عديدة في أوربا حيث يشمل هذا النظام 99.9 % من القادرين على العمل في فرنسا أما التأمين الصحي فيشمل كافة أفراد الشعب الياباني و العلاج مجاني بالكامل .

/ - العولمة و التوجه نحو تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية :

جاءت العولمة لتفرض على الدولة نمطا جديدا في إدارة الحياة الاقتصادية وذلك من خلال انسحاب الدولة من مجال الاقتصاد و فسح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دوره كمنشط للإطار الاقتصادي العام و اكتفاء الحكومات بتوفير الجو الملائم لهذا النشاط .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

دور الدولة الحديثة و النماذج المطبعة في الدولة الرأسمالية :

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تحت إما ضغوط ظرفية كتلك التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية في الدولة الأوربية و اليابان أو تحت ضغوط هيكلية كما حدث للبلدان النامية بعد الاستقلال .

وتستهدف الدولة في الحالة الأولى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النمو و العدالة الاجتماعية ... ولكنها تستهدف ما هو أبعد من ذلك في الحالة الثانية فالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تتطلب تغييرا جذريا و إرادة شعبية وتخطيطا جيدا .

وبصفة عامة قد يأخذ التدخل الحكومي شكل التوجيه و التنظيم و التشجيع باستخدام مختلف أدوات السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و السعرية , بحيث تتحكم في إطار العام الذي يمارس من خلاله القطاع الخاص نشاطاته المتعددة .

وتتراوح التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي بين الأشكال التالية مع الإشارة إلى إمكانية الجمع بين أكثر من شكل منها .

1- توفير الرأسمال الأساسي بما في ذلك القانون و النظام في المجتمع , أي تحديد الالتزامات القانونية و التعاقدية و تنفيذها و إقامة التسهيلات التعليمية و الصحية و الرفاه الاجتماعي و القيام بالوظائف العسكرية و الدفاعية .

2- توفير البنية الاقتصادية الارتكازية مثل : المصارف و التسهيلات النقدية و المالية, الطرق العامة و شبكات الخطوط الحديدية , والمرافق العامة الأخرى كالماء و الكهرباء و الهاتف.

3- تطبيق رقابات مباشرة أو غير مباشرة من خلال إجراءات متنوعة مثل التعرفة الجمركية و الضرائب و الدعم و تقنين السلع و الائتمان و الرقابة على الأسعار ..

4- إقامة مشروعات تتراوح بين إدارة بعض الصناعات أو بعض المشروعات العالمة في صناعات مختلفة أو الملكية العامة لبعض أو كل وسائل الإنتاج .

5- التخطيط المركزي الذي قد يشتمل على تركيز كامل أو جزئي في عملية صنع القرار الاقتصادي في مجلس تخطيط قومي مركزي .

و إذا نظرنا إلى الدولة التي تسير وفق نظام اقتصادي يعتمد على آليات السوق فإننا نراها [7] :

1- تشترك فيما بينها من حيث الجوهر , بقانونها الأساسي القائم على أولوية المجال الاقتصادي الذي يخضع لمقتضياته كل المجالات الأخرى , اعتمادا على فكرة أن الاقتصاد هو الذي يحدد قوة الدولة و مكانتها في ساحة العلاقات الدولية .

2- وتختلف طرق تطبيقها لآليات السوق عن الرأسمالية النظرية المثالية اختلافا كبيرا بحسب الشروط التاريخية لنشأتها و الاختلاف ليس فقط في المنظومة الكلية بل أيضا من حيث المنظومات الاقتصادية الجزئية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إذا تختلف فيما بينها من حيث مدى وشكل تدخل الدولة في الإدارة الاقتصاد وضبط علاقات السوق , ومن حيث اضطلاعها بمسؤولية ضمان شروط تطوير العمل الاقتصادي و الاجتماعي كإقامة البنى الهيكلية و تنظيم و تمويل البحوث العلمية و التعليم و التأهيل و خدمات الضمان الاجتماعي ويمكن التمييز بين [8] الأشكال التالية بحسب تصنيف المنظر الفرنسي : ROBERT POYER :

1- النموذج الأنكلوسكسوني : وهو الأكثر رداءة من الناحية الاجتماعية إذا تسود فيه الاقتصاد و الروح التجارية و تتولى السوق وحدها تقريبا تنظيم علاقات التبادل التجاري وتتولى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية و الثقافية و إخضاعها لمقتضياتها المباشرة وبالتالي يكون دور الدولة محدودا ومقيدا , وتكون الضمانات الاجتماعية ضئيلة و أقرب إلى مفهوم الصدقة , وتكون المنافسة ليس فقط في علاقات السوق بل وفي السياسة و الإعلام و الثقافة أيضا , و زعيمة هذه المجموعة هي الولايات المتحدة و استراليا و كندا .

2- النموذج الاجتماعي الديمقراطي و يعد طريقا وسطا بين الرأسمالية و الاشتراكية و نموذجها المثالي السويد و تأتي ألمانيا بعدها .

3- النموذج اللاتيني و مثاله الأبرز فرنسا و تمارس الدولة هنا وظيفة المحرك الاقتصادي في التخطيط و الاستثمار و تكوين رأس المال و التعليم و التأهيل و الثقافة و الإعلام أي أن الدولة تلعب دورا محركا و

(7) : نفس الموقع السابق .

(8) : نفس الموقع السابق .

منظما للاقتصاد و تمتلك قطاعا اقتصاديا واسعا و منظومة متطورة للضمان الاجتماعي و تشمل هذه المجموعة أيضا إيطاليا و أسبانيا ...

4- تنفرد اليابان بنموذج خاص بها , حيث تسود أنظمة جماعية تشاركية منظمة تلعب فيها الوزارات و النقابات و الشركات الكبرى بالاتفاق فيما بينها الدور الرئيسي و الحاسم و تتميز بقيام علاقة وثيقة و متشابكة فيما بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و بين رأس المال الصناعي و التجاري و تلعب هذه العلاقة دورا هاما في الادخار و الاستثمار و ضبط التوازنات الاقتصادية إذ أن الحكومة أمنت المصادر الاستراتيجية (الموارد و العنصر البشري و التمويل) لخمسة من الصناعات الرئيسية و هي الفحم و الفولاذ و النقل البحري و الأسمدة الكيماوية و الكهرباء و من ثم عملت على تقوية الصناعات المساندة إضافة إلى حماية متساهلة للصناعات الوليدة ووضعت نوعا من الإجراءات الوقائية لوقف تناقص حصص الأسواق التي تلحق الأذى بالشركات .

5- النموذج الناشئ في بلدان شرق وجنوب آسيا وهي بعيدة عن الديمقراطية و عن برنامج الضمان الاجتماعي و تلعب فيها الدولة و قطاعها الاقتصادي دورا مباشرا وحاسما عن طريق القيود الإدارية و القطاع العام .

6- النموذج الناشئ في روسيا و بلدان أوربا الشرقية و التي تطبق برامج الصدمة الكهربائية . لتكييف الاقتصادي وهي تشكل نوعا من المختبرات لتطبيق الليبرالية الأكثر نقاء .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

وقد تحول النموذج الأخير و الذي يطلق عليه " الليبرالية الطائشة " من مجرد إرهاصات لفكرة اقتصادي و اجتماعي جديد إلى برنامج اقتصادي و سياسات اجتماعية و جدت سبيلها إلى التطبيق في بريطانيا بعد نجاح مار جريت تاتشر في انتخابات 1979 و في الولايات المتحدة بعد نجاح رونالد ريجان في بداية الثمانينات.

ويتمسك أنصار هذه الليبرالية بآرائهم منطلقين من الأسس التالية :

إن المنافسة الحرة هي الإطار الصحي لزيادة إنتاجية المشروعات العامة : و تحسين نوعية المنتجات و خدمة مصالح المستهلكين في إطار المنافسة الكاملة بينما قد تؤدى المنافسة الحكومية إلى مستنقع الرشوة و الفساد و سرقة المال العام.

1- إن توفير مناخ المنافسة الحرة يستلزم إلغاء كافة أشكال الاحتكار بما في ذلك ما يسمى بالاحتكارات الطبيعية للدولة (المناجم , آبار النفط ...) فمثل هذه الاحتكارات تؤدي إلى انحرافات عن المستوى الأمثل للأداء الاقتصادي و إلى تدهور الإنتاجية و الربحية و الكفاءة في القطاع المحتكر .
2- لا غنى عن تطبيق مبدأ استقلالية الإدارة . فالقرارات لا يجب أن تتأثر باعتبارات انتخابية أو معارك حزبية .
3- إن نقص التمويل كمشكلة يجب أن يعالج عن طريق سو ق المال و ليس عن طريق التمويل بالعجز في الميزانية العامة للدولة .

4- إن تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص هو أقصر طريق لتحقيق النتائج السابقة لأن الحكومة منتج رديء , و مستهلك غير رشيد و رجل أعمال غير كفء .

دور الدولة المستقبلي في ظل نظام العولمة :

إذا كانت العولمة تعتمد بصفة أساسية في وجودها على الكيانات الاقتصادية الخاصة حيث تتبنى مفاهيم اقتصاد السوق الذي يفسح الطريق أمام النشاط الفردي بعيدا عن سيطرة الدولة, فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو ما هي حقيقة العلاقة بين دور القطاع الخاص ودور الدولة في الحياة الاقتصادية في عصر العولمة ؟ أن الإجابة على هذا السؤال تكون من خلال طرحة عبر التساؤلات الآتية : -- ما مدى تطور علاقة القطاع الخاص بالدولة عبر المراحل المختلفة للعولمة ؟

- ما هي وسائل تشجيع العولمة للقطاع الخاص ؟ ما هي مظاهر تدخل القطاع الخاص في ظل العولمة ؟ ما هي وسائل تحقيق التوازن بين دور الدولة و دور القطاع الخاص في ظل آليات العولمة ؟

أولا : تطور علاقة القطاع الخاص العولمي بالدولة :

تشهد الدولة في ظل العولمة تحولات مختلفة في الأدوار الاقتصادي و الاجتماعي المنوطة بها , حيث تأتي العولمة بفلسفة مغايرة لتلك التي كانت قد استراحت الدولة في ظلها مئات السنين . فالعولمة جاءت لتؤكد عالمية الأفكار الليبرالية الاقتصادية التي كانت قائمة في القرن الثامن عشر . ولكن مع إدخال بعض التغيرات علي الدور الذي كان مرسوما للدولة في هذه الحقبة الزمنية .

وذلك مراعاة للأوضاع السياسية و الاقتصادية التي قامت بعد ذلك و التي كان من ثمارها ازدياد المد الاشتراكي و إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية , حيث نشأت فلسفة الدولة المتدخلة – في البلدان الاشتراكية – التي تحمل على أكتافها تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للأفراد .

فالعولمة جاءت لتحيي هذه الأفكار الليبرالية القديمة مع تهذيب الأفكار المتعلقة بدور الدولة في ظلها و التي تقصرها علي حفظ الأمن الداخلي و الخارجي و تحقيق العدالة . من هنا نشأ في ظل العولمة ما يسمى بالطريق الثالث أو الليبرالية الجديدة كما يسميها البعض . من هنا فإن العولمة وإن كانت تقوم علي أكتاف الشركات الخاصة, إلا أنها لا تهجر الدولة بل مازالت تؤمن بوجودها . ولكن هذا الإيمان مشروط بالإعتراف المسبق من الدولة بوجود هذه الكيانات الاقتصادية الخاصة و إعطائها التسهيلات و الضمانات المختلفة للقيام بدور فاعل في تسيير الحياة الاقتصادية . فكأن الحفاظ علي كرسي حكومة الدولة علي مسرح العولمة يكون مرهونا بضرورة مد الدولة يدها إلى القطاع الخاص كي تعينه و تشجعه علي القيام بدوره . من هنا نستطيع القول بأن العولمة و إن كانت تشجع النشاط الفردي و تمجده إلا أنها لا تلغي في نفس الوقت نشاط الدولة . و لكن هذا النشاط يكون محصورا في مجالات معينة و إطلاق يد القطاع الخاص في باقي المجالات بحيث يقتصر دور الدولة علي وظيفة المراقب أو المنظم لأنشطة هذه الكيانات . من هنا فإن السياسات الاقتصادية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

في الدولة المختلفة تشهد الآن تحولا كبيرا من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يشجع القطاع الخاص و يؤكد وجوده على مسرح الحياة الاقتصادية .

ثانيا : وسائل تشجيع القطاع الخاص العولمي :

إن تشجيع دور القطاع الخاص في ظل العولمة يكون على مستويين [9]

1- حيث تتسابق الدولة المختلفة – من بينها البلاد العربية – إلى توفير المزايا و الإجراءات المختلفة التي تؤكد رغبة الدولة في جذب القطاع الخاص سواءا كان الوطني أو الأجنبي متمثلا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .

وتعمل علي تهيئة البنية الأساسية التي تعينها علي القيام بالأنشطة الاستثمارية المختلفة و ذلك بما توفره من طرق معبدة و شبكة اتصالات و غيرها من الركائز اللازمة لقيام البنية الأساسية لأي نشاط اقتصادي . كما تعمل على منحه من الإعفاءات الضريبية فترات تصل إلى عشرة سنوات . كما تكفل له اللجوء إلى التحكيم في المنازعات التي يكون طرفا فيها بعيدا عن القضاء الوطني , و تعطي له إمكانية اختيار نظام قانوني للفصل في هذه المنازعات بعيدا عن قانون الدولة التي يمارس فيها نشاطاته .

2- إن المنظمات الدولية من جانبها تعمل على تكريس دور القطاع الخاص في البلدان المختلفة كي يقوم بعملية التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان النامية .

فبعد أن كانت التنظيمات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي للإنشاء و التعمير يقصر نشاطه علي منح قروض لحكومات الدولة الفقيرة كي تتولى عملية تحديث و تنمية مجتمعه , نجده قد أنشأ مؤسسة التمويل الدولية لتشجيع الحكومات البديلة القطاع الخاص بما يمنحه من قروض و مساعدات كي يتولى القيام بمشروعات التنمية في هذه الدولة . كما تم إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي تقوم بين الدول و الشركات المتعددة الجنسيات . كما أن منظمة التجارة العالمية O. M. C قد تضمنت هي الأخرى القواعد التي تعمل علي الحفاظ علي الحقوق الفكرية لهذه الكيانات الاقتصادية و ذلك بما تضمنته من قواعد لحماية منتجات الملكية الذهنية كحماية براءات الاختراع و المعارف الفنية و منتجات المعلوماتية . لأنه من المعروف أن التوصل إلي مثل هذه المنتجات الذهنية يستلزم القيام بعمل أبحاث و دراسات مستمرة تستلزم رصد الأموال الوفيرة لقيامها , وهو ما تقدم عليه هذه الشركات لما تملكه من إمكانات علمية ومادية مختلفة .

ولذا فإن الدولة الكبرى التي قامت علي هندسة اتفاقية التجارة العالمية كانت حريصة علي إدراج ملحق خاص (الفكرية) بحماية الملكية الذهنية الي اتفاقية التجارة العالمية لتؤكد البعد الاقتصادي و التجاري لهذه المنتجات الذهنية بما يضمن الحفاظ علي عوائد هذه المنتجات في مواجهة الدولة المستخدمة لها . وإذا كانت هناك بالفعل الاتفاقيات التي كانت قائمة لحماية حق المؤلف – اتفاقية جنيف 1886 و اتفاقية حماية الملكية الصناعية و الثقافية باريس 1883 , إلا أن الجديد في هذه الاتفاقية أنها أوجدت قواعد تمثل الحد الأدنى الذي

(9) : نفس الموقع السابق

يجب أن تتمتع به المنتجات الذهنية من حماية و أردفت بها الجزاءات التي تلحق الدولة نتيجة عدم احترام هذه الحقوق .

ثالثا : مظاهر تدخل القطاع الخاص العولمي في النشاط الاقتصادي للدولة :

إن وسائل تشجيع المختلفة السابقة الوطنية و الدولية قد دفعت القطاع الخاص العولمي إلي التدخل في الميادين الاقتصادية المختلفة , فكان مؤشرا قويا علي تقدم القطاع الخاص و تراجع الدولة قليلا إلى الوراء:

1- لقد كانت البداية في تراجع الدولة عن التدخل في المجالات الإنتاجية و السلعية و توزيعها بحيث أضحي القطاع الخاص يتولى القيام بها . علي اعتبار أن مثل هذه الأنشطة تتفق مع النشاط الفردي مما يستلزم إن خلع الدولة يدها منها و ترك المجال واسعا للقطاع الخاص .

2- بل وجدنا أن القطاع الخاص لم يقتصر دوره علي مجرد هذه الأنشطة الإنتاجية و التوزيعية للسلع والخدمات , بل وجدناه يقوم بأعمال كانت في فترة من الفترات لا يتصور القيام بها الا من الدولة الا وهي مشروعات البنية الأساسية من إقامة المطارات و رصف الطرق و مد شبكات الكهرباء و التعليم .

وهو ما يؤكد مدى تدخل القطاع الخاص في الوظائف التي كانت حكرا علي الدولة وحدها . من هنا يمكن ان يطلق بحق علي القطاع الخاص و الدور الذي يقوم به في ظل العولمة بأنه الحكومة البديلة كما يسميه البعض . ولا توجد في الحقيقة مبالغة في هذا التوصيف و ذلك لأن هذه الكيانات الاقتصادية الخاصة لها من الإمكانات الفنية و المادية ما تفوق به كثيرا من الدول . ولذا أصبح القائمون علي أمر هذه الحكومات يجدون من الترحيب و التشجيع من جانب الحكومات المختلفة بما يقرب من المعاملة التي يلقاها الممثلون الرسميون لدولهم و ليس ادل علي ذلك من مقابلة الرئيس الفرنسي شيراك شخصيا عام 2000 لرئيس شركة ميكروسوفت أثناء زيارته لفرنسا .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

رابعا : آليات تحقيق التوازن بين دور القطاع الخاص العولمي و دور الدولة :

إذا كانت البيئة الدولية و المحلية في جميع البلدان تعمل علي توفير المناخ المناسب للقطاع الخاص بما يضمن الحفاظ علي أمواله بعيدا عن شبح التهديدات التي كان يشكو منها ابان فترة السيادة الاقتصادية الكاملة للدولة , بما يوفر في النهاية الأمان القانوني للقطاع الخاص . ولكن إذا كانت حماية القطاع الخاص هدفا مشروعا في ذاته , إلا أنه يجب أن يعمل وفقا لمصلحة المجتمع في النهاية . بمعنى يجب آلا تتمادى الدولة في حماية هذه الشركات و في نفس الوقت تنسى ما يجب أن تحققه هذه الشركات عملا بموجبات الحماية التي نكرسها لها . وهذا يقتضي إلا تغفل عينا الدولة عن مراقبة نشاط هذه الكيانات الاقتصادية الخاصة من خلال سن التشريعات التي تعمل علي الحفاظ علي البنيان الاجتماعي للدولة بما يضمن عدم غياب السلام الاجتماعي . فعلي سبيل المثال [10]

(10) : نفس الموقع السابق .

1- يجب أن تقتصر الإعفاءات الضريبية علي المشروعات الإنتاجية المهمة ذات الأجل الممتد و التي من شأنها أن تساعد علي تنمية المجتمع في النهاية , دون تلك المشروعات المؤقتة التي لا تلبث أن تنتهي بانتهاء فترة الإعفاء الضريبي و دون أن يستفيد منها المجتمع شيئا بل تكون هي التي استفادت و حرمت المجتمع من العائد الضريبي الذي كانت تتمتع بميزة الإعفاء من الوفاء به . كما يجب أن نضمن عدم هروب المشروعات المختلفة بعد إنتهاء فترة الإعفاء الضريبي وما تخلفه بعد ذلك من بطالة و ترشيد للأيدي العاملة بها , وبعد أن تكون قد سرقت حقوق المجتمع الضريبية .

2- كما يجب أن يتم تدشين القوانين التي تعمل علي حماية العامل في مواجهة هذه الشركات بما يضمن له حياة مستقرة آمنة و مستقبلا معلوم دون أن يكون مهددا بالفصل أو التشريد من جانب هذه الكيانات دون ضابط أو رقيب بحجة تقليل الأيدي العاملة أو غيرها من المبررات التي يتحملها هذه الأشخاص الخاصة . ولا غرو في ذلك لأنه حتى في الدولة التي تحمل علي أكتافها ترسيخ نظام العولمة توجد بها ترسانة القوانين المختلفة التي تخلق المؤسسات و الهيئات الرقابية علي نشاط المشروعات الخاصة بما يضمن عدم تعسف هذه الشركات في مواجهة الأيدي العاملة بها وبما يضمن حقوقهم . بمعنى ضرورة و جود نوع من التوازن بين الحماية التي يجب أن يتمتع بها رأس المال و تلك التي يجب أن يتمتع بها العمل الإنساني .

3- كما يجب أن تتم حماية المستهلك في مواجهة هذه المشروعات العملاقة و بصفة خاصة في عملية الجودة التي يجب أن تتمتع بها هذه المنتجات .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و تشجيع جمعيات حماية المستهلك التي تعمل علي الدفاع عن المستهلك . لأنه من المتصور أن هذه الشركات يكون لديها من الإمكانات الفنية و الخبرات القانونية التي تمكنها من الدفاع عن مصالحها في حين أن المستهلك بوصفة الطرف الضعيف لا يستطيع و حده مجابهة هذه الشركات العملاقة كي يطالب بحقوقه من مواصفات يجب أن تتمتع بها السلعة أو من حقوق تعويضية نتيجة الأضرار التي لحقته لعدم تناسب السلعة مع حاجاته أو إلحاقها أضرارا جسدية به . ومثل هذه التشريعات موجودة في الدول المتقدمة , فعلي سبيل المثال يوجد في غالبية الدول الأوربية تشريعات تعطي للمستهلك فترة سماح بعد شراء السلع كي يختبر مدي توافقها مع حاجاته , و إلا فله الحق في أن يقوم بردها إلى البائع . كما تنتشر بها جمعيات حماية المستهلك و التي تعمل علي الدفاع عن مصالحة في مواجهة البائع و ذلك من خلال اللجوء إلى الأساليب التوفيقية أو تلك القضائية ليس فقط في مواجهة الشركات التي تتركز علي إقليم الدولة , بل من حقها أن تقوم بممارسة دعوة حماية المستهلك في مواجهة الشركات التي تقيم علي إقليم دولة أخرى .

4- كما يجب أن يتم تكريس القواعد التي تضمن المنافسة الحرة الحقيقية بين المشروعات المختلفة دون احتكار لشركة معينة لإنتاج سلعة معينة . من هنا تظهر أهمية الإسراع بخروج مشاريع قوانين حماية المستهلك و حماية المنافسة الي النور كي تواجه هذه الشركات بما يضمن تحقيق استقرار في السوق الوطني بين الطرفين المنتج والمستهلك . وليس ببعيد عن ذاكرتنا ما قامت به الحكومة الأمريكية في مواجهة شركة

مايكروسوفت لمنع احتكارها صناعة البرمجيات و إصرار الحكومة علي تفتيت هذه الشركة وذلك لا جل إتاحة الفرصة للشركات الأخرى . بما يحقق في النهاية استقرارا للسوق الوطنية و حماية للمستهلك .

5- إن ضمان نفاذ الآليات السابق ذكرها لا يكون مضمونا إلا إذا كانت الدولة تتمتع بإمكانات اقتصادية قوية تعادل إن لم تفوق هذه الشركات العملاقة العابرة للحدود . هذا لا يتحقق إلا إذا عملت الدولة علي إيجاد التكتلات الاقتصادية

بما يضمن في النهاية وجود قوة اقتصادية كبرى قادرة علي مواجهة نفوذ هذه الشركات . وذلك لأننا إذا كنا نؤمن بسلامة أهداف القطاع الخاص الوطني ودوره في تحقيق التنمية الوطنية و العمل على مساندة كل ما يقوي المجتمع ويؤكد وجود الدولة المستقرة داخليا وخارجيا , فإن هذا الإيمان لا يلبث أن يتزعزع في مواجهة القطاع الخاص الأجنبي الذي تمثله هذه الشركات العملاقة العابرة للحدود و التي غالبا لا تكتفي بنشاطها الاقتصادي بل يكون لها تطلعات أبعد من ذلك , وتاريخها مع الدول النامية يشهد بذلك .

ونهاية , أن اتباع كل الآليات السابق ذكرها يؤدي إلى إيجاد علاقة تبادلية بيم القطاع الخاص وبين الدولة , فكلاهما يفيد و يستفيد . ومن ثم لم يكون القطاع الخاص ممثلا لحكومة بديلة للحكومة الرسمية – كما يبشر بذلك البعض – وإنما سيكون بمثابة حكومة مكملة لدور الحكومة الرسمية . فالعلاقة بينهما إذن لن تكون علاقة تنافر تعارض بل تكامل و تعاون بما يعود بالنفع على المجتمع ككل . وهذا التوصيف هو ما نجده حاليا مستقرا لدى دول الشمال المتقدمة التي اتضحت فيها صورة العلاقة بين القطاع الخاص و الحكومات الرسمية بها منذ فترة زمنية طويلة , مما أدى إلى إيجاد دول قوية تتضح فيها أدوار الأجهزة و المؤسسات المختلفة في الدولة حيث يقوم كل شخص عام أو خاص بدوره المنوط به بما يحفظ في النهاية للدولة و جودها القوي داخليا و خارجيا .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

<u>الرد على أنصار العولمة و الدعوة إلى الإبقاء على دور الدولة</u> :

إن ما يورده أنصار التحول نحوى اقتصاد السوق و الخوصصة و عدم تدخل الدولة في ألية السوق يمكن الرد عليه إذ أن السوق تنسق القرارات ولكن بصورة لاحقة و نادرا ما يتم التوصل للتوازن بين العرض و الطلب بسلامة بدون اختلالات و أزمات قد تطول مدتها و قد تفشل السوق في تحقيق الكفاءة والنمو لأسباب التالية :

1- عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة كما في حال وجود آثار خارجية , وكما في حالة الاحتكار

2- عجز السوق عن توليد الاستجابة المناسبة من جانب المتعاملين .

3- في حالة البلدان النامية هناك غياب لبعض الأسواق و تبعثرها و غياب طبقة واسعة من رجال الأعمال

4- إن حرية الاختيار من جانب المستهلك تتوقف على وجود بدائل متعددة .

5- إن اتخاذ معيار الحدية كقياس لكفاءة الإنتاج أو تخصص الموارد ليس مقبولا دائما .

6- من حيث عبء المشروعات العامة على الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات فإنه في حالة الدول النامية لا بأس من الاستثمار في صناعة رائد لها آثار هيكلية منشطة للقطاعات الأخرى .

7-إن قوى السوق ليس شيئا خارج الطبيعة و هي تعكس رغبات و قرارات متناقضة و ليست تلك سمة القطاع العام فقط .

وقد أثبتت التجارب إن الشركات الكبرى هي أول من يستنجد بالدولة عندما تواجه أزمات اقتصادية اقتصادية حادة تتصل بالركود و التضخم والبطالة.

ولو لم تسارع الحكومة إلى الإنقاذ لكانت الرأسمالية حسبما تمارس في الولايات المتحدة , في طريقها الآن إلى الانهيار . فغالبية بنوك الادخار و الإقراض في أمريكا تخضع الآن للحراسة القضائية الحكومية , وأيضا هناك أعداد كبيرة من البنوك التجارية صحيح أنها لم تصل بعد إلى درجة الإفلاس و لكنها في الواقع مفلسة بمعنى أن تصفيتها لم تعد تكفي لسداد حقوق مودعيها إذا تطلب الأمر تلك التصفية .

ومن المفارقات أنه بينما تقوم أوربا الشرقية بعمليات خوصصة تقوم الولايات المتحدة بعمليات تأميم , فمع انهيار جانب كبير من قطاعها المصرفي اضطرت الحكومة الأمريكية في بداية 1991 إلى الاضطلاع بإدارة أصول خاصة قيمتها مائتا مليار دولار , ومن المتوقع أن ينتهي الأمر بتملكها أصول خاصة قيمتها ثلاثمائة مليار دولار قبل أن يتوقف النزيف , ويواجه قطاع التأمين المشكلة ذاتها وكذلك بعض شركات القطاع الصناعي و ستنشأ الحاجة إلى مزيد من المساعدة الحكومية أي من أموال دافعي الضرائب . أن الرأسمالية الأنجلوسكسونية التي لا تحدها قيود تجد صعوبة ي مواجهة مشكلات الحاضر وقد لا تكون هي موجة المستقبل التي لا يمكن صدها و التي يحلو لأصحاب اليمين السياسي تمجيدها .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويكفي النظر أيضا للتدخل الحكومي الذي طالبت به الشركات اليابانية و البرامج الحكومية الهائلة التي توضع الآن لمعرفة مدى هشاشة هذه النظريات التي يريدون تطبيقها على الآخرين فقط إذا أنه وحتى في سنوات حكم ريغان فإن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي (كمقياس للتدخل الحكومي) قفزت من 35.8 % عام 1981 إلى 37.8 % عام 1986 .

ويمكن في حالة البلدان النامية تلخيص مبررات تدخل الدولة و القطاع العام بالنقاط التالية (*) :

1- قلة المنظمين الأكفاء و صغر حجم الوحدات الاقتصادية و عجز القطاع الخاص عن توفير موارد كافية للاستثمارات في منشات كبيرة ذات كفاءة عالية .

2- كون الحكومة المصدرة الوحيدة المعول عليه و القادر على إقامة البنى الإرتكازية الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد .

3- تحقيق استقلال اقتصادي وطني متحرر من الشركات الأجنبية .

4- محاولة تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية واسعة لا يستطيع أحد , سوى الدولة , توفير ما تحتاجه من أموال طائلة وإدارة قادرة على إنجاز أهدافها الواسعة في التصنيع السريع والواسع .

5- تقاعس القطاع الخاص عن المشاركة في الاستثمار المنتج .

- وحديثا فإن العولمة هي وراء ظاهرة انحسار دور الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح الشركات الدولية ومع ذلك فإن دور الدولة أصبح مهما جدا لأن الدولة أصبحت مدعوة لأن تواجه الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص و قطاعه التعاوني في بيئة اقتصادية معقدة تتصف بالتنافس المتزايد و التغير التكنولوجي و السلعي المتزايد و التحدي المتزايد , خلافا لما يعتقده البعض أن الانتقال من الاقتصاد المغلق حيث التخطيط الإداري يتناول قطاعا تحت السيطرة إلى حد كبير فإن التخطيط في اقتصاد السوق أو في الاقتصاد العالمي يتطلب مزيدا من التخطيط و له شقان :

- الشق الأول تخطيط قصير الأجل أي التخطيط الذي يهدف إلى الحد من أضرار آلية السوق , الحد من البطالة , الحد من الركود الاقتصادي و استباق النهوض الاقتصادي بالاستثمار .

- و الشق الثاني تخطيط استراتيجي بعيد المدى و باختصار فإن الدولة يجب أن تقود التنمية وتقود السوق لا أن يقودها السوق و يجب أن تلعب دور المرشد و يجب أن يتصف دورها بالديمقراطية و الشفافية و المحاسبية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفصل الرابع عشر
أزمة العلاقات الاقتصادية الغير المتكافئة
بين الدول النامية و النظام الرأسمالي

تربط دول العالم شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية , ... ولقد عرفت العلاقات الاقتصادية العالمية تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة ازدياد وعي الدول بضرورة تحقيق لرخاء و الرفاه الاقتصادي العالمي , وهكذا ظهرت منظمات تعمل على تنظيم هذه العلاقات وتنميتها أو تسهيل إجراء المدفوعات الناتجة عن التبادلات أو تنمية الاستثمارات الدولية و أهم هذه المنظمات BIRD – FMI وظهرت و م أ كقوة عظمى لا تضاهيها أية دولة أخرى وتمكنت دول أوربا و اليابان من استعادة قوتها الاقتصادية في نهاية الخمسينات خاصة بعد المساعدات التي قدمتها لها الو . م. أ من خلال مشروع مارشال . كما أن خلال الستينات استقلت معظم دول العالم التي كانت مستعمرة و هكذا ازداد حجم العلاقات الدولية و زادت معدلات نمو التجارة الخارجية حيث وصلت إلى 8.7% . هذا ما أدى إلى زيادة ترابط و اندماج الاقتصادي العالمي . وبدخول فترة السبعينات تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة عارمة , حيث عرفت معظم الدول الرأسمالية ركودا واضحا في اقتصادياتها وكذلك التضخم و ارتفاع معدلات البطالة و مشكلة التلوث و أزمة الطاقة و انهيار نظام النقد الدولي وتعويم العملات .

وفي ظل كل هذه التطورات و الأزمات كانت الدول النامية تسعى إلى إيجاد مكانة لنفسها في هذا العالم , ولكن نتيجة لضعف اقتصادياتها و لكون معظمها كانت مستعمرة واقتصادياتها مخربة , لم تستطع أن تجد لنفسها مكانة قوية تؤثر بها في الأسواق الدولية . فبقيت كما كانت قبل ح ع 2 متخصصة في تزويد الدول الرأسمالية بالمواد الخام .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم العمل الدولي إلى دول رأسمالية في الشمال متخصصة في إنتاج و تصدير السلع المصنعة الغالية الثمن و دول نامية في الجنوب متخصصة في إنتاج و تصدير المواد الخم الرخيصة الثمن , وهذا هو السبب الذي جعل العلاقات الدولية غير متكافئة . فالدول الثانية تصدر سلعا رخيصة لتستورد سلعا غالية الثمن مما أثر سلبا على عملية التنمية فيها .

ولقد ارتبط اقتصاد الدول النامية باقتصاد الدول الرأسمالية حيث تمثل الدول الأخيرة المركز الرئيسي للتجارة الدولية للدول الأولى وهذا الارتباط أدى إلى تأثر اقتصاد الدول النامية بكل ما يحدث للدولة المتقدمة , اضف إلى كل هذا ظهور الشركات متعددة الجنسية وبروز مشكلة الغذاء وتفاقم مشكلة المديونية . كل هذا زاد من عدم تكافؤ العلاقات الدولية . و تمكنت الدول المتقدمة من إعادة ترتيب عناصر القوة التي مكنتها من مواجهة كل هذه المشاكل و اتجهت نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة و التمسك بحرية التجارة من خلال منظمة الجات على عكس الدول النامية التي تردت فيها الأمور على نحو اكثر خطورة تحت تأثير أزمة ديونها

SAHLA MAHLA

الخارجية و انخفاض أسعار مواد الخام التي تصدرها و إحلال بعض السلع الصناعية مكانها و خضوعها للدائنين و المؤسسات الدولية .

ورغم أنه مؤخرا حاولت الدول الرأسمالية تغير موقفها من الدول النامية ومحاولة مساعدتها على تنمية اقتصادياتها , لكن هذه المساعدات إلى جانب انها غير كافية فهي عادة ما تكون مصحوبة بشروط مجحفة تقف في طريق تحقيق تنمية حقيقية لهذه الدول . كل هذا يعبر كما سبق و ان عن العلاقات غير المتكافئة بين الدول النامية والدول الرأسمالية ومن هنا نطرح الأسئلة التالية :

ما هي أهم التطورات و الأزمات التي عرفتها الدول الرأسمالية و ما هي اثار هذه التطورات و الأزمات على الدول النامية في ظل العلاقات التي تربط بين هذين العالمين غير المتكافئين ؟

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

البلدان الرأسمالية :

ـ أهم التطورات التي عرفها النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية :

عرفت الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات نموا مزدهرا في جميع المجالات الصناعية و الزراعية و التجارية . وتمثل هذا النمو أو الازدهار في تراكم رأس المال , و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي , وضآلة واضحة معدلات البطالة , و استقرار نقديا و تزايد في الدخول , وتحسن في المستوى المعيشي . ويعود هذا النمو إلى مجموعة من الظروف الداخلية و البعض الآخر يرتبط بالظروف الخارجية .

العوامل التي ساعدت على نمو الدول الرأسمالية بعد ح ع 2 :

*** العوامل الداخلية** : تمثلت في زيادة معدلات الاستثمار , التي احتاجت إليها عمليات إعادة التعمير والبناء , الزيادة في الإنتاجية الناتج عن التقدم التكنولوجي الذي حدث في طرق الانتاج . واعتمادها على التدخل الحكومي بوسائله المختلفة , وذلك للحد من تقلبات السوق و رفع معدلات النمو و زيادة الأنفاق العام في مجالات الضمان الاجتماعي , والأشغال العامة , والمجال العسكري وهو الأمر الذي أدى إلى توسيع الأسواق الداخلية و استقرارها , اعتمادا على كبر حجم الطلب الحكومي و الثورة العلمية و التكنولوجية التي شملت جميع الميادين الاقتصادية على الإطلاق , وكذلك تطبيق طرق جديدة لإدارة الانتاج و تحول العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

*** العوامل الخارجية :**

لقد توفرت للدول الرأسمالية ظروف مواتية في مقدمتها آليات نظام بريتون وودز , ونظام النقد الدولي الذي حقق ثباتا في أسعار الصرف و أحوال السيولة و البنك الدولي للإنشاء و التعمير الذي شجع حركة الاستثمارات الدولية , واتفاقية الجات التي خفضت القيود الجمركية . أضف إلى ذلك تعميق تقسيم العمل الدولي لصالح الدول الرأسمالية , الشيئ الذي ساعدها في الحصول على المواد الأولية بأسعار رخيصة , وأدى إلى توسيع سريع في التجارة الرأسمالية العالمية و التعاون الإنتاجي و المبادلات الدولية . ويعتبر السبب الرئيسي الذي خلق التفاوت في درجات التقدم بين دول العالم .

- ويمكننا أن نلاحظ هذا التطور من خلال إجراء نظرة على تطورات معدلات النمو في هذه البلدان , فنلاحظ تسارع في نمو معدلات الإنتاج الصناعي و خاصة في التجارة الخارجية وذلك بالمقارنة مع فترة ما قبل الحرب . فإذا كانت تنمو الصناعة خلال الفترة 1920 – 1937 بمعدل 2.4 سنويا فإن معدل النمو ارتفع خلال ربع قرن من سنة 1950 إلى 5.5 أما بالنسبة إلى معدلات نمو حجم التجارة الخارجية الرأسمالية (بالتعبير العيني) فقد بلغ بالأرقام 2.5 % - 6.2 % على التولي و من خلال مقارنة هذه الأرقام نلاحظ أن فترة العشرينيات و الثلاثينيات كانت غير ملائمة للرأسمالية من زاوية معدلات التطور الاقتصادي .

- ولكن مع بداية السبعينيات , عرفت هذه الدولة اظطرابات شديدة التوتر اتسمت بوجود أزمات اقتصادية مستمرة حيث تراجعت معدلات النمو و ارتفعت معدلات البطالة والتضخم في آن واحد . وكان الجوهر

الأساسي للأزمات هو أزمة نراكم رأس المال الناتجة عن تراجع معدل الربح في قطاعات الإنتاج المادي (الزراعة – الصناعة) , وفقد النموذج الكينزي و التدخل الحكومي فعاليتهما في الحفاظ على التوازن و استقرار النمو .

- ومع بداية الثمانينات عرفت سياسات الدول الصناعية تحولا رئيسيا كرد فعل للكساد التضخمي , وأيضا النمو السريع في كميات النقد الكلية و تزايد التوقعات التضخمية . وعرفت الاقتصاد عموما تباطئا ملحوظا , وقد اقترن بطئ نمو الإنتاج بانخفاض في اتجاه الإنتاج المتوقع منذ منتصف السبعينيات و بصفة خاصة في أوربا الغربية , ويرجع البعض هبوط إمكانات النمو الأساسية في أوربا الغربية إلى تزايد أوجه الجمود الهيكلي في أسواق العمالة و المنتجات , الأمر الذي أدى إلى إنخفاض حاد في نمو إنتاجية العمل وزيادة العبء الضريبي اللازم لتمويل النشاط الحكومي , والفشل في تكييف الهيكل لاقتصادي مع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجديدة الداخلة في الأسواق العالمية و ارتفاع أسعار النفط و المواد الخام في السبعينيات من العوامل التي عزى إليها في الغالب سرعة تقادم التجهيزات و الفن أل لإنتاجي و تكوين رأس المال العيني و تشجيع الاتجاه إلى خفض العمالة في عملية الاستثمار [1].

ووفقا لهذا فإن الجمود في الأجور أدى إلى انخفاض الطلب على العمل من قبل أصحاب العمل , لتحقيق مكاسب من خلال فصل العمال , الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و كل هذا أدى إلى تفاقم المشاكل في أوربا الغربية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- وبصفة عامة شهدت البلدان الرأسمالية مجموعة من التغيرات الجوهرية تسببت في إظطرابات قوية على الصعيد العالمي .

- أهم المتغيرات التي عرفتها الدول الرأسمالية : تمثلت فيما يلي :

* إنحلال النظام النقدي الدولي بعدما تخلت و .م . أ عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس 1971 و تعويم العملات .

* ارتفاع أسعار النفط بناءا على قرار الدول المصدرة له في عامي 1973 – 1974 .....

الأمر الذي خلق فائض مالي قامت البنوك التجارية ومعها صندوق النقد الدولي ..... بتقديمه في شكل قروض للدول التي حققت عجزا في موازين مدفوعاتها .

*تغيير مواقع القوى الفعالة في الاقتصاد العالمي حيث تراجع الوزن النسبي ل و. م. أ ..... وعرفت أوربا الغربية و اليابان تزايد في وزنها النسبي على المستوى العالمي .

* انتشار العولمة بقيادة الشركات العملاقة دولية النشاط و الشركات المتعددة الجنسيات

* تزايد الدور الذي تلعبه البنوك التجارية خاصة بعد النمو الهائل الذي حدث في اندماج أسواق المال العالمية و تعاظم حجم السوق الأوربية للدولار , الأمر الذي أدى إلى تضخم حجم السيولة العالمية و أصبح معه رأس المال العالمي ينمو ويتحرك بدون صلة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة .

(1) زينب حسن عوض الله , الإقتصاد الدولي , نظرة عامة على بعض القضايا دار الجامعة الجديدة للنشر , ص 26

* تفاقم علاقات العجز بين الدول الرأسمالية الصناعية من ناحية و بين هذه الدول و الدول النامية من ناحية أخرى , حيث تحولت و م أ و لأول مرة إلى دولة مدنية ونشوء أزمة مديونية خارجية للبلدان النامية .

* إعادة النظر في سياسة الحماية و فرض القيود التعريفية و غيرها على الصادرات المصنعة في البلدان النامية بعد النجاح الذي حققته دول جنوب آسيا (هونغ كونغ – سنغافورة – كوريا الجنوبية – تايوان) وغزو منتجاتها للبلدان الصناعية ومنافستها للمنتجات المحلية في هذه البلدان . [2]

أهم الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي :

يتعرض العالم الرأسمالي إلى أزمات اقتصادية باستمرار و نتيجة للعلاقات المتشابكة بين دول العالم , فإن هذه الأزمات تؤثر على العالم كله و خاصة على بلدان العالم الثالث وسنتعرض فيما يلي إلى أهم الأزمات التي تؤثر على النظام الرأسمالي

الأزمة النقدية المالية :

حتى تتمكن من التعرف على جوهر الأزمة النقدية و أزمة الطاقة , علينا أن نتعرض لجذور النظام النقدي المعاصر لأنه من خلاله يمكننا معرفة بعض العناصر التي أدت إلى هذه الأزمة , حيث كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية ..... في الثلاثينيات عن العجز الكامل للنظام النقدي الذي كان قائما على أساس قاعدة الذهب ثم جاءت الحرب العالمية الثانية و الآثار الناجمة عنها لتكمل إنهيار الأنظمة النقدية القائمة على الذهب كوسيلة للدفع و تقرر من خلال مؤتمر بريتون وودز ....أن يصبح الدولار معادلا للذهب في الحسابات الدولية و ربطت باقي العملات به وهكذا تحول الدولار إلى عملة مسيطرة و أخذت النقود الذهبية تتراكم على شكل إحتياطات في المصارف المركزية و الصناديق الحكومية الخاصة وتوقف تحويل النقود الورقية إلى ذهب و أصبح النظام النقدي و المالي العالمي مرتبط بالأوضاع الاقتصادية في الو . أ . وأدى تزايد النفقات العسكرية في لو, م , أ خلال حرب الفيتنام إلى تفوق النفقات على الإيرادات في الميزانية الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية ..... و الإحداث التوازن قامت الو . م . أ بإصدار نقود ورقية جديدة أثرت على تدنى القيمة الاسمية للدولار , ومن جهة أخرى أدى تكوين سوق اليورو – دولار إلى المساواة بين الدولارات في الو . م . أ وهذه السوق , ويعتبر هذا السوق أحد أهم أسباب اهتزاز النظام النقدي الرأسمالي , الأمر الذي دفع الو. م. أ إلى إجراء تخفيضين متتاليين في قيمة الدولار وهكذا تحول الدولار إلى مجرد شكل من أشكال العملة الرأسمالية .[3]

بعد التخفيضين المتتاليين في قيمة الدولار (71 – 72) تعرض سعر الدولار إلى تقلبات حادة صعودا وهبوطا حتى عام 1975 تقريبا ليبدأ مرحلة من الاستقرار النسبي لم يدم طويلا . فمنذ منتصف عام 1977 وحتى شهر أكتوبر 1978 تعرضت قيمة الدولار لسلسلة من الأزمات أدت إلى انخفاض قيمته مقابل العملات الأوربية .

---

(2) - زينب حسن عوض الله , مرجع سابق , ص 30 .

(3) 1- علي محمد نقي القزوبني – النماذج الاقتصادية العالمية – ديوان المطبوعات الجامعية – ص 23

كما أن بلدان العالم الثالث تحملت جزء هام من أضرار الانخفاض في سعر الدولار حيث أن معدلات التبادل قد تعرضت للتدهور المستمر وكذا ارتفاع أسعار الفائدة في تكاليف خدمة ديونها الخارجية . [4] .

أزمة الطاقة :

لقد تفجرت هذه الأزمة في أوضاع خاصة تنطوي على مجموعة .....من الأبعاد يمكن أن نشير إليها فيما يلي :

- بلغ اعتماد الدول الرأسمالية خاصة أوربا الغربية و اليابان على امداد النفط من الأقطار النامية درجة قصوى .

- إكتسبت الدول النامية مكانة لا بأس بها على المستوى العالمي خاصة البلدان المصدرة للنفط (opec) و ازدادت قوة هذه الأزمة تحت ضغط و ضربات الموجه التضخيمية الناتجة عن الأزمة النقدية التي مست البلدان الرأسمالية .

- لقد قامت أقطار opec برفع أسعار النفط أربع مرات خلال عامي (1973 – 1974) الأمر الذي أسفر عن رد فعل قوي من جانب النظام الاقتصادي العالمي في مجال الطاقة وكذلك المجالات النقدية المالية و السياسية و غيرها من مجالات النشاط الحيوي العالمي . [5]

أو أدى هذا الإرتفاع في أسعار النفط إلى زيادة العجز في موازين مدفوعات البلدان المستوردة للنفط بمقدار 60 مليار$ وقد تحولت الدول المصدرة للنفط إلى قوة سياسة مستقلة تستند على أساس من المقدرة الاقتصادية المتميزة في ممارسة تأثيرها على مجرى الأحداث العالمية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أزمة المواد الخام :

تعتبر أزمة المواد الخام هي الأخرى نوعا من الأزمات التي تعرض لها العالم الرأسمالي غير أن هذه الأزمة كانت عملية سوقية عفوية ولم ترتبط بالتدابير أو الأهداف السياسية و يعود هذا إلى الأسباب التالية :

- التوزيع الجغرافي الغير عادل للخدمات و تركزه في مناطق معينة .

- اعتماد الدول الرأسمالية في اقتصادياتها على استيراد المواد الخام من الخارج اضعف إلى ذلك نمو استهلاك الدول النامية لهذه المواد من أجل النهوض بقاعدتها الصناعية الذاتية .

- نمو الوعي السياسي في البلدان النامية .

- وفي ظل التطور الذي يشهده النشاط الصناعي المعاصر في العالم و الاتجاهات....

التي تحصل في بنية هذا النشاط فإن الأزمة العالمية لابد أن تزداد حتى حدوث انقلاب جذري في تكنولوجيا الإنتاج الحديث من شأنه أن ينقل العلاقات المتبادلة بين البشرية و الطبيعية إلى حالة جديدة من حيث المبدأ أي حالة لم يسبق لها مثيل من حيث عناصرها الأساسية .

---

(4) - مروان عطون – النظريات النقدية – دار البعث للطباعة و النشر – قسنطينة – الجزائر – 1989 – ص 212

(5) على محمد تقي القزويني – مرجع سابق – ص 27 .

أزمة الغذاء :

تعرضت مجموعة كبيرة من بلدان العالم في بداية السبعينات إلى زيادة تفاقم المشكلة الغذائية على إثر سوء المحاصيل في سنة 1972 و يتميز البعد الاجتماعي للموارد في الأزمة الغذائية بظاهرة التوزيع الطبيعي غير العادل لإمكانيات المواد الغذائية لتلبية الحاجات البشرية بين الدول الرأسمالية و الدول النامية حيث تتميز الأولى بوفرة المحاصيل عكس الدول الثانية و تتسع هذه الفجوة مع مرور الزمن و قد ارتفعت أسعار الغذاء في السوق الرأسمالية العالمية بنسبة 40 %خلال فترة (70-73) فقط قياسا بالسلع الرأسمالية الصناعية بعدما كانت تقل عنها بـ 25 % .

وتستخدم الدول الرأسمالية المشكلة الغذائية كوسيلة للضغط على الدول النامية وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع استصلاح الأراضي البكر , بعدما كانت تضع العراقيل في طريق الفلاحين وذلك من أجل توسيع تدخلها في السوق العالمي(6)

إذا كانت الأزمات الاقتصادية قد تمكنت من الاقتصاد الرأسمالي عبر السبعينيات و الثمانينات فتتبع حركة الاقتصاد الدولي بين استمرار هذه المظاهر بل زيادة حدتها في بعض السنوات على عكس ما يبدو من أن هذه الدول تعرف ازدهارا كبيرا ويمكن أن نلاحظ هذا من خلال المؤشرات الرئيسية لأوضاع الاقتصاد الرأسمالي في التسعينات و ظهرت على النحو التالي :

- بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي فنلاحظ أن معدلات نموه في التسعينات في تناقص مستمر كما تبينه المعدلات التالية :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كل البلدان المتقدمة الرأسمالية	1990	1992	1993	1998	1999
معدل النمو	2.4	1.3	1.1	1	2.5

-بالنسبة لمؤشر البطالة : تعرف الدولة المتقدمة زيادة مستمرة في معدلات البطالة وقد تطورت كما يلي عبر التسعينات :

البلدان المتقدمة الرأسمالية	1990	1991	1992	1993	1998	1999
معدل البطالة	6	6.6	7.3	7.7	7	6.7

(6) علي محمد تقي القزويني , مرجع سابق , ص 35 .

- بالنسبة لمؤشرات التضخم : فتعرف الدول الرأسمالي معدلات تضخم مرتفعة في السنوات الأخيرة ففي التسعينات ظهرت معدلات التضخم كما يلي :

البلدان المتقدمة الرأسمالية	1990	1991	1992	1993	1998	1999
معدل التضخم	4.5	4.3	3.1	2.7	1.7	1.7

البلدان النامية

أهم التطورات التي عرفتها الدول النامية :

ففي خلال فترة الازدهار العالمي بعد الحرب عالمية الثانية إستفادى الدول النامية من العلاقات الاقتصادية التي ربطتها بالبلدان المتقدمة الرأسمالية باعتبارها دولا مصدرة للمواد الخم لهذه البلدان و مستوردة منها جميع ما تحتاج إليه , ولقد استطاعت مجموعة هذه البلدان أن تحقق معدلات لا بأس بها من النمو الاقتصادي , وإن لم يتغير من هياكل الانتاجية .

وشهدت أغلبية دول العالم الثالث و تأثر نمو أقل خلال السبعينيات و الثمانينات باستثناء الدول المصدرة للبترول التي عرفت خلال السبعينات نوعا من النمو حيث فاق معد النمو في 1976 معدل النمو في 1973 . وفي الواقع لقد بدأت عملية انتعاش تجاري في عام 1976 لكنها ضعفت بسرعة و استمرت بوتائر نمو تراجعية حتى عام 1979 تقريبا دون أن تتوج بالإزدهار الاقتصادي مشكلة بذلك ركودا اقتصاديا واضحا للنظام , وفيما بين عام 1976 – 1979 عان اقتصاد البلدان النامية من ركود ملحوظ في حين تدهورت مؤشرات نشاطها الاقتصادي الخارجي حيث ازداد في هذه السنوات الفارق التضخمي مع الدول الرأسمالية المتطورة حيث وصل في عام 1976 إلى 19% في البلدان الغير مصدرة للبترول , وكان التدهور الأكثر بروزا في الديون الخارجية التي زادت بوتيرة متوسطة بنسبة 22.4 % سنويا بينما زادت خدمتها بنسبة 31.1 % ما بين 1976 – 1979 وهكذا نجد أن الانتعاش الاقتصادي لم يصل إلى بلدان العالم الثالث في حين تعززت الاتجاهات السلبية في اقتصادياتها خلال السنوات اللاحقة 1974- 1975 [7] .

حيث نلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا من حيث الأداء , فقط انخفض معدل النمو في الدول الأسيوية من معدل سنوي متوسط بلغ 4.8 % في الفترة 1973 – 1979 إلى 3.1 % في الفترة 1980 – 1985 و في دول أمريكا اللاتينية من 4.7 % إلى 1% و في الدول الرئيسية المصدرة للنفط من 0.9% إلى 1.2 % .

[7] - فيدل كاستريو – أزمة العالم الاقتصادية و الاجتماعية – أنعكاساهما على البلدان المتخلفة وافقها القادمة و ضرورة التضامن إذا أردنا الحياة التقرير المقدم لمؤممر القمة السابع للبلدام غير المنحازة – ص 34

أهم خصائص وسمات اقتصاديات الدول النامية :

تتسم معظم الدول النامية بسمات مشتركة تحدد مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها و يختلف تأثير هذه السمات من دولة إلى أخرى باختلاف ظروف هذا البلد و يمكننا تحديد أهم سمات الدول النامية فيما يلي

1- **انخفاض الدخل القومي ومعدل النمو** : ويعود ذلك إلى انخفاض الدخل القومي مقارنة بزيادة عدد السكان . كما أن هناك سمة أخرى ترتيط بالدخل القومي و هي سوء توزيعه بين طبقات المجتمع مما يترتب عليه اتساع الفجوة في متوسط الدخل بين الفئات ذات الدخل المنخفض و الفئات ذات الدخل المرتفع على عكس البلدان المتقدمة التي تتقلص فيها هذه الفجوة بين الطبقات في المجتمع .

2- **انخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية :** بسبب غياب الموارد الرأسمالية .....المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى كالعمل و الأرض , مما يؤدي إلى تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الانتاجية وخاصة الزراعية , و يترتب على هذه الحالة تدنى مستوى الأجر , أو بمعنى أخر انخفاض عوائد عناصر الإنتاج بسبب استخدم وسائل تقنية تقليدية في النشاطات الاقتصادية .

3- **ارتفاع الأهمية النسبية للنشاط الزراعي :** ويمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة هامة في الناتج المحلي الكلي و لكن الزراعة في هذه البلدان تتميز باستخدام وسائل إنتاج تقليدية مما يتطلب الاعتماد على استخدام كثافة العمل مقارنة برأس المال , كما أن ندرة النشاطات غير الزراعية أدت إلى ارتفاع الأهمية النسبية للنشاط الزراعي .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

4- **ارتفاع معد النمو السكاني** : تتراوح هذه النسبة بين 3 % و 3.5 % مقارنة ب1 % في الدول المتقدمة , كما أن ارتفاع الولادات و انخفاض الوفيات نتيجة للعناية الطبية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عدد الأطفال مقارنة بالسكان النشطين اقتصاديا .

5- **ضيق السوق المحلية و الاعتماد المتزايد على السوق العالمية** : نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية لأفراد , اضعف إلى ذلك هذه الدول تعتمد في تجارتها على تصدير المواد الأولية و استيراد المواد المصنعة وبذلك فإن معظم الدول النامية لا يكون معدل التبادل في صالحها .

6- ضعف البنية التحتية وعدم كفايتها . [8]

- **المكانة الهامشية التي تحتلها المؤسسات البنكية و التمويلية** : بسبب ضعف المداخيل الفردية و ما يترتب على ذلك من ضعف الادخارات و خاصة الفردية الإرادية التي تتراوح فيما بين 10 % و 13% من الدخل الوطني في البلاد الرأسمالية المتقدمة مقابل 3% في الهند و 5% في المكسيك . [9]

---

[8] د- سالم توفيق – أساسيات علم الاقتصاد – الدار الدولية للإستثمار الثقافية مصر 2000 –ص 301 – 302

[9] فتح الله ولعلو – الاقتصاد السياسي – توزيع المداخيل و الإئتمان – دار الحداثة – ص 455

أهم خصائص ومشاكل التجارة الدولية للدول النامية :

1- تعتمد الدول النامية اعتمادا كليا على الدول المتقدمة كمصدر للواردات , وعادة ما تكون هذه السلع رأسمالية حيث 70 % من واردات الدول النامية مصدرها الدول المتقدمة و سوق لصادراتها – 74 % من صادرات دول النامية تصدر للبلدان المتقدمة.

2- ونتيجة للخاصية الأولى فإن تجارة الدول النامية فيما بينها محدودة جدا ولا تزيد عن ربع تجارة الدول النامية .

3- تكوين صادراتها من الموارد الأولية – 77 % من قيم صادرات الدول النامية الكلية بالرغم من جهودها في التصنيع و توسيع الصادرات التحويلية , أضف إلى أن صادراتها الصناعية تتمثل تقريبا في الأقمشة و الملابس و التي تتطلب كثافة عمالية ومستوى منخفض من التكنولوجيا في الإنتاج .

4- انخفاض معدلات التبادل الدولي و يرجع هذا إلى صغر حجم نصيب العالم الثالث في التجارة الخارجية . فنلاحظ أن البلدان النامية شاركت في التوسيع الذي عرفته التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثالثة لكن بنسبة أقل من نسبة البلاد النامية , فمثلا معدل الزيادة المتوسطة للحقبة 1950 – 1969 كان فقط 8.7 % للبلاد المتطورة . كما أن نصيب البلاد المتقدمة في التجارة العالمية في نفس الحقبة مر من 60.8 % إلى 71.2 % بينما هبط نصيب البلاد النامية في نفس الفترة من 31.2 % إلى 17.9 % [10] .

5- عدم استقرار أسعار الصادرات , كما رأينا فإن السلع الزراعية و المواد الأولية تمثل نسبة كبيرة من صادرات هذه البلاد و بذلك فإن خصائص العرض و الطلب على هذه السلع يخلق مشكلات للدول النامية خاصة فيما يتعلق بأسعار الصادرات نتيجة للإعتمادها الكبير على الدول المتقدمة كسوق لصادراتها وبذلك فإن أي تغير في طلب الدول المتقدمة على هذه السلع سيؤدي إلى تقلبات عريضة في أسعار الصادرات و عوائدها و التي يكونه لها تأثير سلبي على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام . وأحد أهم هذه الأثار سوء تخصيص الموارد داخل هذه الدول , فمثلا يجذب السعر المرتفع مؤقتا المنتجين و لكن زيادة العرض يؤدي إلى انخفاض الأسعار لمستوى يتلاءم مع قيمة السلعة في الأجل الطويل و بذلك تبقى كمية كبيرة من الموارد غير مستغلة و لا يمكن تحويلها إلى نشاط انتاجي آخر نتيجة لاعتبارات الكفاءة . كما أن عدم التأكد من استقرار الأسعار يحول دون دخول الموارد إلى قطاع التصدير . [11]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(10) 2- د مصطفى عدنان السيوطي – العالم الثالث في مواجهة البلاد الغنية تطلعات لعام 2000 منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي – دمشق , ص 87 .

(11) - عبد الله منصور – محمود عبد الصبور محمد علي – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار المريخ – ص 676

العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول الرأسمالية :

لا يمكن لنا أن نتحدث عن العلاقات الاقتصادية الدولية دون أن نتحدث عن التقسيم الدولي للعمل .

التقسيم الدولي للعمل : لقد تم تقسيم العمل الدولي بين دول العالم و أصبح لكل دولة ميدان تختص به ولكن هذا التقسيم عموما كان بين الدول المتقدمة في الشمال و الدول المتخلفة في الجنوب , حيث تخصصت الأولى في انتاج السلع و المنتجات المصنعة و الرأسمالية و الثانية في انتاج المواد الخام , وهذا التقسيم القديم ارتكز إلى الحتمية المناخية لأن معظم المواد الخام موجودة في الدول المتخلفة , ونلاحظ أن هذا التقسيم يزداد حدة ويمثل إحدى سمات التطور الإقتصادي العالمي و يتطور حسب أسلوب الإنتاج الرأسمالي بشكل تلقائي و متناقص لصالح أقوى الدول الرأسمالية التي تستغل وتنهب الموارد البشرية الطبيعية للبلدان الضعيفة حيث يعيش أكبر عدد من السكان . و ازدادت حدة هذا التقسيم بعد الحرب العالمية الثانية أي في الفترة التي أخذت تتسع فيها التجارة الدولية بمعدلات سريعة , فخلال الفترة 1950 – 1969 ارتفع حجمها بمقدار 26 مرة وتحديدا من 114 مليار $ إلى 2975 مليار $ و جزء كبير من هذا التطور يرجع إلى التضخم . ولقد ارتفع نصيب الدول المتقدمة في التجارة الخارجية من 1950 إلى 1970 من 71 % إلى 80 % و هبط في المقابل نصيب البلدان النامية من 1/3 إلى 1/5 وقد تركز 2/3 من التبادل العالمي في اليد الرأسمالية بداية من الستينات . وبهذا فإن توطد مواقع البلدان الرأسمالية في الأسواق الخارجية يقابله تردي في مواقع البلدان النامية . فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اندلاع الطاقة و ارتفاع أسعار النفط هبط نصيب البلدان النامية من صادرات العالم بمقدار 1.7 مرة أي أن الدول النامية تشغل مكانة تتميز بالخضوع في العلاقات الدولية وهذه الدول لا تشكل أي منظومة تجارية مترابطة , فنصيب التبادل بين هذه البلدان يعادل 7% من صادرات العالم الرأسمالي أي أقل بثلاث مرات تقريبا من تلك التدفقات التي تربطه بـ الدول الرأسمالية , ومازالت الغالبية العظمى من الدول التي تحررت حديثا تعتمد في تجارتها على الدول التي كانت تستعمرها سابقا باستثناء بريطانيا التي أزحتها الو. م . أ , أما فرنسا احتفظت بمستعمراتها ومازالت حتى وقتنا هذا تزداد الإختلالات التناسبية في التخصص التجاري الخارجي . وتبدو الدول النامية غير قادرة على التأثير في أسواق السلع التي تمثل تخصصها الأساسي , فنصيب السلعة الرئيسية من صادرات البلد النامي في السوق العالمية لهذه السلعة أعلى عدة مرات من نصيب البلد نفسه في الأسواق العالمية , وماعدا البلدان الأساسية الأعضاء في منظمة OPEC فإن البلدان التي تؤثر بشكل جوهري على السوق العالمية للسلعة التي تصدرها هي بلدان قليلة جدا .

أما نصيب البلدان المتطورة فهو عادة أكثر من أهمية السلعة المعينة في نسبة صادراتها فألمانيا الاتحادية و الو. م. أ تملك نسبة أعلى من الأسواق العالمية لعشر سلع أساسية من صادرتها . وفي النتيجة استولت البلدان الرأسمالية المتطورة و احتكاراتها على أهم ميادين التجارة العالمية [12] - حيث وصلت صادرات دول العالم

(12) د – علي محمد تقي عبد المحسن القزويني – التقسيم الجغرافي للعمل في ظل الرأسمالية – الدول الرأسمالية و الدول النامية) – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – ص 13 – 23

الثالث مع الدول الرأسمالية إلى حوالي 14% من مجموع التبادل التجاري للدول الرأسمالية , وذلك باستثناء دول ألا وبك و إذا أضفنا هذه الأخيرة فإن المعدل يصل إلى 26%لذلك فإن الأوضاع الاقتصادية في الدول الرأسمالية تؤثر و تنعكس مباشرة على الدول النامية .[13]

- ولقد عرفت تقسيم العمل الدولي اتجاهات جديدة بعد الثروة العلمية و التكنولوجية و تمثلت هذه الاتجاهات في التبادل العلمي و التكنولوجي و الصناعي . ويتميز التبادل الدولي حاليا بالتبادل الفكري أو المعنوي مقابل التبادل السلعي , و نتيجة لعدم التكافؤ في التوصل إلى العالم و التكنولوجيا فانهما يدخلان أيضا في إطار التبادل غير المتكافئ . وانتقال هذه الأخيرة مرتبط بقرارات المشروعات الخاصة خاصة الشركات متعددة الجنسيات , مما أدى إلى انخفاض تدفق الاستثمارات نحو البلدان النامية و اتجاه معظم الإستثمارات الدولية نحو الو. م. أ وتتم الآن إعادة توزيع الموارد على النطاق العالمي و أصبحت منتجات صناعات المعلومات و مركباتها تحتل المكانة الأولى في التجارة الدولية و المنافسة الدولية . وأدت التكنولوجيا إلى الوفر في استخدام مدخلات الطاقة و المواد الخام و ايجاد منتجات وسيطة تحتل مكان هذه الأخيرة مما زاد من تدهور اقتصاديات البلدان النامية .

و في الأخير نستنتج أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية و الدول النامية هي علاقات غير متكافئة نتيجة لعدم التكافؤ في تقسيم العمل الدولي , فالبلدان النامية تصدر المواد الخام الرخيصة الثمن وتستورد السلع المصنعة الغالية الثمن و العكس بالنسبة للدول الرأسمالية وهذا ما أدى إلى هذا التفاوت في درجات التقدم و الرفاهية الاقتصادية .[14]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أثار الأزمات الاقتصادية الرأسمالية على الدول النامية :

لقد وفرت هذه الأزمات الأساليب و الوسائل لا ستنزف خيرات الدول النامية من قبل البلدان الرأسمالية و إعادة جزء هام من دخول البلدان النامية لصالح البلدان الغنية

- أدت التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات خاصة $ إلى تقلبات مماثلة في عوائد صادرات الدول النامية و بالتالي التأثير على برامج خطط تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية , و أصبحت عوائد صادرات ب.ن تتحدد تبعا لإتجاهات تقلبات أسعار الفائدة و حركات رؤوس الأموال على الصعيد الخارجي و ليس استنادا إلى التكلفة الحقيقية لهذه السلعة المصدرة , وهذا يعني أن حجم الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية سوف تتغير تبعا لعوامل عشوائية لا تستطيع هذه الدول التحكم أو التأثير في اتجاهاتها . (2) 14

- اعتماد الدول النامية بشكل كامل تقريبا على الدول المتقدمة كسوق لصادراتها ومصدر للواردات من السلع و النكنولوجيا و رأس المال أدى إلى استغلال الدول المتقدمة لموارد و خيرات الدول النامية مما زاد في تعقيد المشكلة اضف إلى ذلك أن المؤسسات الدولية مثل FMI و BIRD و GAT و التي يزعم بأنها أنشأت بهدف

(13) 2- عبد الله منصور – النظم الاقتصادية المقارنة – دار المريخ – ص 33

(14) - زينب حسن عوض الله , مرجع سابق , ص 41 – 42

التعاون الاقتصادي بين جميع دول العالم وفي الحقيقة هي تحت سيطرة الدول المتقدمة وبذلك فهي غير قادرة فعلا على على حل مشاكل الدول النامية فمثلا في FIM و BIRD يعتقد هيكل التصويت على حجم و أهمية الدول في تلك المؤسسة وهذا ما يزيد من هيمنة الدول الرأسمالية على عمليات إصدارا لقرارات . (15)

- تظهر الإحصائيات الدولية أن أسعار المواد الخام في انخفاض مستمر مما أثر سلبا على عوائد البلدان النامية فمثلا في عام 1985 بسبب انخفاض سعر الدولار قامت الدول النامية بزيادة صادراتها من المواد الخام للمحافظة على مستوى عوائدها من الصادرات دون تغير الطلب الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار هذه المواد وبالتالي تراجع عوائد صادراتها ونتج عن هذا لانخفاض تحويل جزء متزايد من ثروات البلدان النامية المتقدمة . كما أن الانخفاض الحاد في أسعار البترول عام 1986 ساهم في استنزاف موارد الدول المصدرة له , وإن كانت الدول المتقدمة نجحت في تخفيض معدلات التضخم فان هذا كان على حساب ثروات و دخول الدول النامية و التي في المقابل سيؤدي إلى إنخفاض وارداتها و إلى حدوث أزمة كساد في الدول المتقدمة .

- تزايد المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث , كما أن تكاليف خدمة القروض أصبحت مرتفعة وأكبر من القروض الجديدة مما تسبب في تخفيض الموارد الموجهة لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , هذا بالإضافة إلى الصعوبات الكبيرة في الحصول على القروض جديدة كالشروط التعجيزية التي تضعها المنظمات الدولية على القروض التي تمنحها مما تسبب لبعض الدول في عام 1987 توقيف عمليات سداد قروضها الخارجية وتزايد الصعوبات التي تعاني منها هذه الدول .

- إن هذا الواقع الذي فرضه النظام الاقتصادي الدولي الذي يسمح لقلة من الدول السيطرة و التحكم في ثروات بلدان العالم يتطلب من الدول النامية أن توجه جهودها نحو الاعتماد على مواردها الذاتية أكثر فأكثر وزيادة تعاونها مع بعضها البعض (جنوب –جنوب) مع تنسيق توحيد مواقفها في المنظمات الدولية لتتمكن من الدفاع عن مصالحها واتخاذ سياسات موحدة في الأسواق الدولية بهدف الحد من تحكم الاحتكارات الدولية في أسعار صادراتها .

تغير مواقف الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية :

لقد كانت الدول المتقدمة في السابق تتجاهل مسألة الرفاهية الاقتصادية لغالبية السكان في الدول النامية , فظلا عن إتباعها لسياسات مجحفة في حق هذه البلدان لاستنزاف خيراتها و الحصول على نصيب غير عادل من الدخل الناتج عن التعامل معها . يعتبر هذا السبب الرئيسي الذي زاد في تردي الوضعية في الدول النامية , ولكن و لأسباب انسانية و اقتصادية و سياسية غيرت الدول المتقدمة موقفها هذا اتجاه إنماء الدول النامية . وقدمت لها مساعدات في صور أرصدة نقدية و استثمارية و موارد بشرية و معرفة فنية , فمثلا قدر التيار الصافي لرأس المال طويل الأجل عام و خاص و الهبات الرسمية الممنوحة للدول النامية نحو 9.7 مليار $

(15) - البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال ج 2 – مشكلة البورصات وإنعكاساتها على البلدان النامية – ديوان المطبوعات الجامعية – ص 284 – 285 .

أمريكي عام 1966 ولقد ارتفع هذا الرقم ليصبح 19.2 مليار $ في عام 1972 . وبلغت المساعدات الرسمية بمفردها عام 1988 ما قدره 51 مليار $ [16] .

و في الحقيقة فان الأسباب أو الأهداف الرئيسية التي جعلت الدول المتقدمة تقدم على مساعدة الدول المتخلفة هي أسباب اقتصادية و المقصود من هذه المساعدات ليس فقط النهوض باقتصاديات الدول النامية بقدر ما هو توسيع أسواقها و تمكينها من استيعاب صادراتها وبالتالي الإبقاء على منتجاتها الاقتصادية . فكما أثبتت التجارب الاقتصادية من أن إنماء هذه الدول يتمخض عنه دعم صادرات الدول المتقدمة و خصوصا من السلع الإنتاجية مما يدعم بدوره إنماء الدول المتقدمة لذلك فان المساعدات أو القروض المقدمة للدول النامية غالبا ما تكون بشروط معينة كفتح أسواق هذه البلدان أمام صادرات البلدان الصناعية أو استعمال هذه القروض أو جزء منها في الإستراد من البلد المدين , وعادة ما تكون هذه السلع استهلاكية لا تساهم في التنمية الاقتصادية وعلى هذا الأساس فان غلق البلدان النامية لأسواقها أمام صادرات البلدان المتقدمة يعني حتما الكساد بالنسبة لكثير من القطاعات الاقتصادية في البلدان المتقدمة .[17]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(16) - د- محمد عبد العزيز عجمية –د- محمد علي الليثي – التنمية الاقتصادية – مفهومها – نظرياتها – سياساتها دار الجامعة للطبع – النشر التوزيع – ص 16

(17) - الأسواق المالية والنقدية – مرجع سابق - ص 348

الفصل الخامس عشر
الاقتصاد الجزائري على ضوء
الإصلاحات الداخلية و المتغيرات الخارجية

/ <u>الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي</u> :

1: اختيار النظام الاشتراكي و اتباع نظام المخططات :

إن رفض الجزائر للنظام الرأسمالي كان منذ وقت مبكر وهو ما أقره بيان 1954 وهذا الرفض لم يكن عفويا . فقد اعتبرت هذا الأسلوب مرادفا للاستعمار الذي ضحى الشعب الجزائري بالكثير من أجل محاربته وهدم بنيانه , ولا غرابة في ذلك ما دامت القوة التي كانت الجزائر تحاربها بالسلاح لم تكن متمثلة فقط في الاستعمار الفرنسي و انما كانت دعائمها هي دول الحلف الأطلسي التي يجمعها نظام اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي.

ونتيجة لرفض الجزائر للنظام الرأسمالي تم اختيار النظام الاشتراكي وهو اختيار لم يكن عفويا هو الآخر . فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثروة المسلحة بالإضافة إلى الميل النفسي أيضا للإنسان الجزائري نحو النظام الاشتراكي لأنه نظام يقدس العمل كوسيلة لكسب الحلال وعلى مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وعلى مبدأ التضامن الاجتماعي في الحياة , تعتبر عوامل دفعت بالجزائر إلى اختيار هذا النظام الاشتراكي .

SAHLA MAHLA
الموقع الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أما من الجانب الاقتصادي فان هذا الاختيار مبنى على أساسين هما :

-إن إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية و الفنية) ضعيفة و عاجزة عن إحداث التنمية

- الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب . [1]

و أدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في التنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية و كان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي 1967 / 1969 ثم المخطط الرباعي الأول 1970 / 1973 ثم المخطط الرباعي الثاني 1974 / 1977 ثم المخطط الخماسي الأول 1980 / 1984 و آخر مخطط تبنته الجزائر هو المخطط الخماسي الثاني 1985 / 1989 .

2: تطور نظام التخطيط في الجزائر :

لقد تميز نظام التخطيط بتطورات هامة تمثلت على الخصوص في ما يلي :

---

(1) : د / بلقاسم حسن بهلول " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر " الجزء الأول – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1999 . ص 98 / ص 346 .

1) الطابع المركزي للتخطيط الذي ميز مرحلة المخططين الأول و الثاني (1967 / 1973)

2) التوجه المركزي الديمقراطي للتخطيط حيث تم إشراك الجماعات المحلية في تحضير المخططات وفي تسيير برامج استثمارية قطاعية و تجسد الطابع المركزي لنظام التخطيط هذا بوضوح في المادة الثانية , الفقرة الثانية من قانون المخطط الخماسي الثاني " يسطر و ينظم برامج الأعمال الرامية إلى دعم التكفل بتطلعات الأمة و تلبية مقتظيات بناء اشتراكية و تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد "

3) التخطيط اللامركزي الذي جاء مع الإصلاحات الاقتصادية المعبرة عنها بسياسة استقلالية المؤسسات و تجسد أسس هذا النظام الجديد في القانون رقم 88 – 20 الصادر بتاريخ 13/ 01 / 1988 و المتعلق بالتخطيط .

وتنص المادة السادسة من نفس القانون على أن المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام هي " أن المحاور القيادية لتنظيم الاقتصاد و تسييره المنبثقة من نظام التخطيط محاور تعتمد على إعداد ديمقراطية للمخططات وعلى احترام المسؤوليات الشرعية و التنظيمية عبر تقييم للعمل يضمن استقلالية تسيير كل متعامل في مجال إنجاز أهدافه المحددة في المخطط الدوري " (2)

3 : وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات :

يرى المحللون و القارؤون للاقتصاد الجزائري لمرحلة الاقتصاد الموجه أن الجزائر حققت الكثير من الإيجابيات يفتخر بها الشعب لكن في المقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب التوجه الأيديولوجي و إنما لهفوات التطبيق و المعادين لهذا الأسلوب من التنمية و نقص التجربة . ضف إلى ذلك الإختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة و يمكن تصنيف هذه الإختلالات التوازنية الكبرى إلى ثلاثة هي :

أ – الخلل التوازني في تسيير التنمية : اتكأ سير التنمية في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967 إلى سنة 1979 على الاستثمار و استخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي , أما المرحلة الثانية من سنة 1980 إلى سنة 1989 على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي .

ب- الخلل التوازني في تسيير التجارة الخارجية : لقد كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى أصبحت المورد المالي الخارجي الأحادي الجانب حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97 % و تعبر هذه النسبة على عجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني , أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج نسبة 80 % من وسائل الاستثمار و من المعرفة التقنية و التكنولوجيا.

ج- الخلل التوازني في استراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية وهذا راجع إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي و الخارجي , وهي استراتيجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص و اعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام [3] .

(3) : د / بلقاسم حسن بهلول , الجزء الثاني – مرجع سابق - ص 292 , 293 .

ولقد صاحب هذه الإختلالات في التسيير أزمة اقتصادية خانقة تفاقمت منذ سنة 1986 عندما إنهار سعر البترول الخام (البرانت) حيث انخفض سعر البترول إلى 15 دولار للبرميل بعدما كانت 30 دولار للبرميل أي ما يعادل نصف السعر السابق و يعكس الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض سلبية الاعتماد على المحروقات في تحصيل العملة الصعبة حيث انهارت إيرادات الجزائر المالية و الخارجية من المحروقات من 12,270 مليار دولار إلى أقل من 7,26 مليار دولار أي بنسبة 43 % .

وكان أثر هذه التدهورات كبيرة على ميزان المواد الخارجية , الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج عن الواردات و خدمات الدين من 1,270 مليار دولار سنة 1985 إلى 6.600 مليار سنة 1993 , لتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل , و أدى حتما إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد التي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار دولار . [4]

وقد أدى ضعف الإنتاج نتيجة لسياسات نظام التخطيط مع ارتفاع معدلات نمو السكان من سنة لأخرى , وزيادة طفيفة في معدل النمو ى تتماشى وحاجيات المواطنين إلى تراكم في العجز الدائم في توفير الأمن الغذائي للمستهلكين , كما كان نتاجا لنظام المخططات اتساع التباين بين الريف و المدينة نظرا لانعدام فرص العمل أمام الفلاحين نتيجة لموسمية العمل و الظروف المناخية المحيطة بالإنتاج الزراعي و تركيز الدولة على الصناعة في أغلب مراحل هذه الفترة وكلها عوامل أدت إلى إضعاف الاقتصاد الوطني .

ومن خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية بداية التسعينات نستنتج أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية وتفاقم أزمة الديون الخارجية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في بداية الثمانينات تحت شعار " من أجل حياة أفضل " بالإضافة إلى ضخامة الجهود الاستثمارية وخاصة الاستثمار في المجال الصناعي و الاعتماد على الصناعات الثقيلة .

ونجد الاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط الذي حصيلة إيراداتها تمثل 97 % من مجموع إيرادات الدولة يعتبر من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية خاصة ما أفرزته الصدمة النفطية العكسية سنة 1986 وما كان لها من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني على جميع الأصعدة .

// الإصلاحات الاقتصادية في ظل النظام العالمي الجديد :

إن تفاقم أزمة المديونية واعتماد الجزائر على النفط في حصيلة إيراداتها زاد من حدة الاستجابة للصدمات الخارجية و في ظل ميلاد نظام دولي جديد – العولمة – ارتبطت آلياته في وجهها الاقتصادي بالمؤسسات العملاقة للتمويل و أبرزها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي . نتيجة لاتجاه تفكير الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى الحلول المستوردة التي يقترحها كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي محاولة منها لتسكين الأزمات المتنامية بادرت الجزائر إلى اتصالات مع هاتين المنظمتين وهكذا دخلت في تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي تعتمد أساسا على الحلول المستوردة وخاصة تلك التي يفرضها صندوق النقد الدولي .

---

(4) : د / بلقاسم حسن بهلول , الجزء الثاني – مرجع سابق – ص 292 .

1 : مفهوم النظام العالمي و دور المؤسسات الدولية في تدعيمه :

في بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد العالم موجة جديدة أطلق عليها اسم العولمة الاقتصادية , وبمرور الزمن تزايدت الدعوة لها حيث بدأت ملامح و مرجعيات وخصائص هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي و العشرين , وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بدية عقد التسعينات فإن جذورها تعود إلى عودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانينات .

إن العولمة الاقتصادية كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة و متمركزة على الذات إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية و المؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني .

لذا فإن العولمة بهذا المعنى تصنف ضمن مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية بما يهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية , منظورا إليها من وجهة الرأسمالية نظام اقتصادي عالمي قائم على آليات السوق الرأسمالية كعلاج شاف لكل مشاكل الكون الاقتصادية , أي بمعنى تحقيق الطابع العالمي الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي متكامل , وهي بهذا المعنى نزوع للهيمنة على الطريقة الإمبراطورية , أي أنها غير مرئية , بحيث تحددها طبيعة عمل شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد . وهذا ما يضفي عليها بعدا آخر يستهدف كيانات الدولة والوطن و الأمة , فإذا ما تم سحب هذه الكيانات الثلاثة , تتحقق هيمنة الإمبراطورية العالمية .

وأساس هذا النظام تعميم الديمقراطية الليبرالية , ويقوم على أربع عمليات أساسية هي :

المنافسة بين القوى العظمى و الابتكار التكنولوجي و انتشار عولمة الإنتاج و التبادل و التحديث و في الواقع ما هي إلا عمليات تمثل حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء وهو تحول يقوم على تعميم الديمقراطية الليبرالية وتتجلى العولمة في المجال الاقتصادي في :

1- نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول و الاقتصاديات الوطنية .
2- وحدة الأسواق المالية .
3- تعميق المبادلات التجارية .
4- إنشاء المنظمة التجارية العالمية .
5- التكتلات الاقتصادية العالمية .
6- نشاط الشركات الدولية .
7- نشاط المؤسسات الدولية الاقتصادية (البنك العالمي , صندوق النقد الدولي.... إلخ)
8- حل مشكلة الديون الخارجية .

*** دور المؤسسات الدولية في تدعيم النظام العالمي الجديد :**

يقول أحد الباحثين في طبيعة العلاقة بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي : " وفي الواقع تتجسد طبيعة العلاقة بين هاتين المنظمتين الدوليتين في كونهما أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الإقتصادي العالمي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الحالي و ضمان إستمراريته , وهذا يعني أنهما ينتميان إلى ايديولوجية واحدة و أن سياستها تأخذ مسبقا صيغة تتفق مع مبادئ هذا النظام و أهدافه " [5]

انطلاقا من هذا القول يتضح لنا الدور الكبير الذي لعبه و يلعبه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تدعيم النظام العالمي الجديد .

ففيما يخص صندوق النقد الدولي الذي كأكبر مؤسسة مؤثرة في النظام النقدي الدولي و ما أصبح يلعبه من دور خطيرا في إدارة أزمة المديونية العالمية حسب رؤيته الخاصة التي تعكس مصالح الدائنين فإنه انتهج فرض سياسة إدخال إصلاحات هيكلية و برامج الاستقرار كمدخل لدمج اقتصاديات الدول المدنية في النظام الرأسمالي العالمي في مقابل استفادة هذه الدول من مساعدات جديدة و إعادة جدولة الديون السابقة .

وتمثلت أهم السياسات و النصائح التي يقدمها صندوق النقد الدولي من أجل ادخال إصلاحات هيكلية و برامج الاستقرار في :

- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية .
- تحرير الإسترداد من جميع القيود
- تخفيض الإنفاق العام .
- إلغاء دعم المواد الأساسية .
- زيادة موارد الدولة عن طريق زيادة الضرائب و الرسوم .
- وضع إجراءات للحد من عرض النقود وتنمية السوق النقدي و المالي .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أما البنك العالمي فإن تأثيراته على اقتصاد الدول التي تطلب المساعدة فتظهر من خلال تدخلاته في الشؤون الداخلية عن طريق الدراسة التي يقوم بها خبرائه على اقتصاد الدول التي تطلب المساعدة , كدراسة متوسطة نصيب الفرد من الدخل القومي و احتمالات تطوره , وحصيلة الدولة من النقد الأجنبي و مصادر الاقتراض و القواعد للضريبية ودراسة الهيكل الجمركي و التعريفات المفروضة و مصادر الطاقة و حجم الاعتماد على الخارج في مجال الغذاء ... إخ

وعلى ضوء هذه الدراسة يقوم البنك بفرض توجيهات وبرامج في ظل فلسفة البنك التغريبية الليبرالية و من أهم توجيهات البنك ما يلي :

- تشجيع الاستثمار الأجنبي و توفير الشروط و الضمانات اللازمة لذلك .
- حرية التجارة و الاعتماد على قوى السوق و المنافسة .
- تشجيع القطاع الخاص المحلي و الأجنبي .
- التخلص من القطاع العام عن طريق ما يدعى بالخصخصة .
- إلغاء الدعم الحكومي للأسعار .

(5) صالح صالحي : دراسات إقتصادية : - مادا تعرف عن صندوق النقد الدولي – العدد الأول 1999 – مركز البحوث و الدراسات الانسانية الجزائر ص 111.

- تشجيع السياسات المتجهة للتصدير .

وإلى جانب هاتين المنظمتين نجد المنظمة العالمية للتجارة التي ستكمل الدور الذي تقوم به حاليا المؤسسات المالية و النقدية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي و توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان النامية بصورة تضمن العولمة القسرية للمذهبية الرأسمالية بموجتها الليبرالية الجديدة , ويتضح ذلك من خلال أحد مهام المنظمة العالمية للتجارة التي نصت عليها المادة الثالثة من مواد اتفاقية التأسيس وهي " التعاون و التنسيق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و المؤسسات المرتبطة بهما من أجل توجيه وضع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي ولاشك أن هذه المهمة لن تكون صعبة لما تقوم به هذه المنظمة بدور كبير في الإشراف على تطبيق الاتفاقيات التجارية و مساهمتها في تنظيم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

2 : محاولات الإصلاح الأولى :

على خلفية النظام العالمي الجديد و ارتباطه من الناحية الاقتصادية بالمؤسسات العملاقة للتمويل الدولي و أبرزها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي اللتان قامتا بالإشراف و الإدارة لعمليات إدماج مستمرة لاقتصاديات الدول المنفردة في دائرة الاقتصاد العالمي وذلك من خلال برامج الإصلاحات الهيكلية و المالية و الخصخصة ,ومع تزايد الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية وعجز الدولة على دفع أعباء ديونها الخارجية والرغبة في إعادة الجدولة لجأت إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي فوقعت رهينة لأهدافها ومفادها أن مشكلات البلدان النامية لا يمكن أن تحل إلا بتغيرات أساسية في سياستها و هياكلها الاقتصادية والتكيف مع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي , وما يقتضي الانفتاح أكثر على العالم الخارجي و تحرير التجارة الخارجية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وتجدر الإشارة هنا أن التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر بدأت قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات التي كانت تأكد و تراهن على المنهج الرأسمالي (الليبرالي) في علاج أزمات الاقتصاد الجزائري من خلال منح الاستقلالية للمؤسسات (1) .

ولقد تأكدت هذه التحولات بعد تعاظم دور صندوق النقد الدولي في توجيه الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات و يعتبر خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 تأكيد واضح للجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج صندوق النقد الدولي و الذي أكدت على : " المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا , وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف " [7] كما أكدت مذكرة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص .

---

(7) : دراسات اقتصادية : " مادا تعرف عن صندوق النقد الدولي " . صالح صالحي - العدد الأول 1999 . مركز البحوث و الدراسات الانسانية – الجزائر – ص 124

وبعد خطاب الولاء هذا ببضعة أشهر كان أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ثم كان اتفاق في جوان 1991 , بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك الدولي في سبتمبر 1989 و على ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري و تبني رسميا سياسات اقتصاد السوق فبدأت خلال 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات و من أهم هذه الخطوات:

- إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي .
- إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية .
- الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف.
- تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها .
- منح الاستقلالية لخمس بنوك تجارية .

وجاءت خطة 1990 – 1994 مستكملة للتطبيق برنامج التكييف في معظم المجالات مثل

- إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار
- تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات التي تحصلت على الاستقلالية الكاملة .
- اتخاذ إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم .
- إلغاء التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة
- التوقيف عن التمويل المباشر للبناء السكني .
- تمكين القطاع الخاص المشاركة في التجارة الخارجية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر بلجوئها إلى المؤسسات العالمية كانت تسعى للاسترشاد ببرامجها كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية من ناحية و الحصول على شاهدة حسن السيرة كوثيقة ضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجي .

وقد مهدت الاتفاقيات الأولى (اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 , وثاني اتفاق معه في 3 جوان 1991 , والاتفاق مع البنك الدولي بدءا من اتفاقيات سبتمبر 1989 إلى اتفاق جوان 1991) لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق و البنك منذ 1994 إلى 1998 . [8]

وبالرغم من المجهودات المبدولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير و الإصلاح لم تتحقق في مجموعها , ففي عام 1992 تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية نتيجة لتطورات سياسية خطيرة أدت إلى انعدام اليقين السياسي والصراع المدني وتضائل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي [9] . وقد بلغ العجز في الميزانية ما نسبته 8.7 % من

(8) : دراسات اقتصادية – مرجع سابق – ص 127 .

(9) : صندوق النقد الدولي " تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق " واشنطن 1998 . ص 11 .

أجمالي الناتج المحلي في عام 1993 كما شهدت السنوات الأولى من التسعينات ظهور ضغوط تضخمية ساهمت في انخفاض قيمة الدينار بالإضافة إلى انخفاض كبير في سرعة دوران النقود و تدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة لانخفاض في أسعار النفط وحدوث عجوزات في مختلف المواد الاستهلاكية و زيادة في البطالة من 20% من القوة العاملة في عام 1990 إلى 24% سنة 1993 .

3: الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994 :

على خليفة الاختلالات السابقة وتزايد انخفاض آخر في أسعار النفط خلال سنة 1994 الذي صاحبه تزايد الصراع المدني ونضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات ودفع الجزائر إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي 1994 وكان برنامج الإصلاح هذا يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي : [10]

1/ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا .

2/ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية .

3/ خفض تكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي .

4/ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

أما الاستراتيجية التي يقوم عليها هذا الإصلاح هي استراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تنفيذ ثلاثة محاور كما يلي : [11]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية .

- ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق . التوازن الداخلي و الخارجي بمرور الوقت .

- إنشاء الآليات المؤسسية و السوقية اللازمة لاتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق المتنوع .

* تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية .

في هذه النقطة اهتمت الدولة بصفة جدية بسعر الصرف و آثاره السلبية خاصة على الأسعار . ولتخفيف أثر سعر الصرف تمت الإجراءات التالية [12] :

- خفض قيمة العملة بنسبة 50% لتصحيح الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الجزائري

- الاعتماد على نظام التعويم الموجه لنظام سعر الصرف .

- إدخال نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995 .

---

(10) (11) , (12) : صندوق النقد الدولي . ص 13 / ص 14 .

ولقد نتج عن هذه الإجراءات خفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 30 % نتيجة لخفض سعر الصرف الاسمي مع اتباع سياسات متشددة .

هذا فيما يخص أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة على سعر الصرف بغية تحقيق قدرة تنافسية مع الخارج من شأنها أن تنوع الاقتصاد بدرجة أكبر في اتجاه الأنشطة التجارية غير الهيدروكربونية وكذا التأثير على الأسعار المحلية.

كما كانت هناك إجراءات مباشرة على الأسعار النسبية ذاتها , ففيما يخص أسعار الفائدة فبعد التحرير الجزئي لها في بداية التسعينات تم وضع أول خطوة من أجل إنشاء نظام أسعار الفائدة التي تحددها قوى السوق سنة 1994 وتم تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995 ومع تباطؤ التضخم ظهر سعر فائدة حقيقي موجب سنة 1996 . أما فيما يخص أسعار السلع و الخدمات فقد تم إلغاء الدعم لأغلبية السلع سنة 1994 حيث تم استثناء بعض المنتجات ليتم إلغاء الدعم حتى على المنتجات التي تم استثنائها سنة 1994 وهذا خلال السنتين التاليتين .

ونتج عن هذه الإجراءات ارتفاع رهيب في الأسعار وصل في المتوسط إلى 200 % تقريبا فيما يخص أسعار المنتجات الغذائية البترولية . [13]

أما أهم الإجراءات التي التمستها الدولة من أجل تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية : [14]

- إلغاء الحضر المؤقت للسلع التي كان استرادها غير مسموح وهذا في نهاية 1994 .
- تخفيض معدل الرسم الجمركي الأقصى من 60 في المائة في عام 1994 إلى 45 في المائة اعتبار من أول يناير 1997 .
- تحرير المصروفات السياحية في نهاية عام 1997 .

*** سياسات و أداء الاقتصاد الكلي :**

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج تمت الإجراءات التالية [15]

- الاعتماد على التصحيح المالي القوي .
- الاعتماد على سياسة صارمة بشأن الدخول وسياسة نشيطة بالنسبة لسعر الصرف .
- تطبيق سياسة نقدية متشددة طبقا لأسعار فائدة حقيقة موجبة .
- إحداث تقييد صارم للاتفاق العام خاصة بالنسبة لإعانات الدعم و الاستثمارات .
- تطبيق إجراءات للتحكم في السيولة ومنها الاشتراط على البنوك الاحتفاظ بنسبة احتياط إجبارية وذلك عام 1994 و استحداث عمليات السوق المفتوحة .

(13) / (14) : صندوق النقد الدولي - مرجع سابق – ص 20 / ص 23 .

(15) : صندوق النقد الدولي – مرجع سابق – ص 24 / ص 25 , 27 .

*** الإصلاحات الهيكلية و المؤسسية :**

بعد مرور عدة سنوات من تبني اقتصاد السوق و ابتداءا من عام 1994 طبقت الجزائر تدابير تهدف إلى تحويل دور الدولة من منتج لمعظم السلع و الخدمات إلى مقدم للخدمات الإدارية و التعليمية , وتوفير الإطار التنظيمي الضروري لتأمين التشغيل الفعال لاقتصاد السوق و إحراز التقدم بصفة خاصة في إعادة هيكلية المؤسسات العامة لتسهيل خصخصتها و تطوير القطاع الخاص و إعادة هيكلة القطاع المالي وهذا من أجل مواجهة النقائص التي نتجت عن الجهود المبدولة قبل عام 1994 و التي تعود لسببين رئيسيين هما:

1- عدم تمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر في المؤسسات العامة لأن الكثير من هذه المؤسسات لم تتمكن من تقرير أسعار منتجات بحرية بالإضافة إلى السهولة التي كانت تتلقاها فيما يخص منح الائتمان من طرف البنوك التجارية و اللجوء إلى هذه الأخيرة في كل مرة .

2- عدم شمول الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العامة .

و لأجل محاربة تلك النقائص قامت الدولة بعدة إجراءات و من أهمها : [16]

-فرض حد أقصى على الإئتمان الذي تستطيع المؤسسات الحصول عليه من البنوك التجارية .

- وضع خطط متوسطة الأجل لتقليص خسائر التشغيل من خلال اتخاذ إجراءات أفضل في مجالات الرقابة على المخزون و إدارة التكاليف .

- توجيه الإنتاج نحو الأنشطة الأكثر قدرة على الاستمرار .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- وضع برنامج في سبتمبر 1996 يهدف إلى استعادة القدرة المالية للمؤسسات الكبرى , وغلق المؤسسات العامة العاجزة عن الاستمرار .

- وضع خطة جديدة للتأمين ضد البطالة في يوليو 1994 حيث يتم تقديم مدفوعات إنهاء الخدمة في شكل مبالغ مقطوعة للعمال المسرحين .

أما فيما يخص الإصلاحات الموجهة لإعادة هيكلة المؤسسات فتتمثل خصوصا في بدأ تنفيذ برامج الخصخصة فبعد إصدار قانون ينص على السماح ببيع المؤسسات العامة لأول مرة وذلك طبقا لنص قانون الموازنة التكميلية لعام 1994 وكذا عرض إدارة المؤسسات العامة على القطاع الخاص بموجب عقود الإدارة و اشتراك القطاع الخاص بنسبة تصل إلى 49 % في أسهم رأسمالها بالإضافة إلى إلغاء احتكار الدولة لسوق التأمين و السماح بالمشاركة الأجنبية في رأسمال البنوك التجارية , ثم , إصدار قانون الخصخصة لعام 1995 الذي سمح بالملكية الخاصة التامة لمعظم المؤسسات العامة . وضمن هذا الإطار بدأ تنفيذ أول برنامج للخصخصة في أفريل 1996 بمساندة البنك الدولي و استهدف هذا البرنامج قطاع الخدمات حيث تم خصخصة 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة , كما تم إنشاء شركات إقليمية قابضة في نهاية عام 1996 ساعدت على تسارع خطى عمليات الخصخصة ليبلغ عدد الشركات التي شملتها العملية 800

(16) : صندوق النقد الدولي – مرجع سابق – ص 24 / ص 25 , 27 .

شركة محلية في أفريل 1998 ومما ساعد أيضا على تسارع خطى عمليات الخوصصة هو تعديل قانون عام 1995 في أفريل 1997 لجعل إجراءات تحويل الملكية ذات مرونة أكثر حيث وفر التعديل إمكانية الدفع على أقساط و مشاركة العاملين في أسهم رأس المال و الخصخصة بقسائم [17] .

وبخلاف هذه المبادرات نحو الخصخصة تم إنشاء مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص المحلي و الأجنبي و الحصول على إعفاءات من الضرائب الإدارية و غير ذلك من الحوافر الاستثمارية .

/// وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات :

1: النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج الإصلاحات :

بعدما استعرضنا أهم الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد سنحاول الآن أن نستعرض أهم النتائج المحققة من سياسات البرامج الإصلاحية :

* إجمالي النتائج المحلي :

الجدول التالي يبين تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة :

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	2.2 -	0.9 -	3.9	3.8	1.2

(المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي , واشنطن 1998 .)

من خلال مقارنة معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي نلاحظ أنه هناك نمو إيجابي خلال الفترة (95-98) رغم ذلك لا يزال غير كافيا وهشا بالنظر إلى المجهودات المبذولة .

* الميزان الكلي للميزانية : نسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي :

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الميزان الكلي للميزانية	8.7 -	4.4 -	1.4 -	3. 0	2.4

(المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي , واشنطن 1998)

نلاحظ أنه هناك نتائج إيجابية حققت في توازنات الميزانية فبعد العجز المحقق سنة 93 و المقدر ب (8,7) انخفض هذا العجز سنة 1994 و سنة 1995 ليتم تحقيق فائض سنتي 1996 – 1997

* التضخم : " نسبة مؤوية "

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة لتضم	20,5	29	29,5	18,5	5,7	5

(17) : صندوق النقد الدولي – مرجع سابق – ص 27 .

نلاحظ أنه بعد ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة (93 – 95) إلا أنه بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 96 حيث بلغ 18,5 % بعدما كان 29,8 سنة 95 ليصل إلى 5%سنة 98 .

* الاحتياطات الرسمية : ملايين الدولارات الأمريكية .

السنوات	93	94	95	96	97	89
احتياطات						

(المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي , واشنطن 1998)

* نلاحظ أنه هناك إرتفاع مستمر لإجمالي الإحتياطات الرسمية ما عدا سنة 1998 حيث إنخفض من 8 مليار دولار أمريكي سنة 1997 إلى 6،7 مليار دولار أمريكي سنة 1998 و رغم ذلك فإن هناك تحسن في الاحتياطات الرسمية الجزائرية على العموم .

* انخفاض نسبة خدمة الديون من 86 % عام 1993 إلى 47,5% عام 98 لتصل إلى 19,8 % سنة 2000 .

كما نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات و خصخصة البعض منها وتصفية بعضها ورغم هذه النتائج المحققة والقاصرة على الجانب الاقتصادي إلا أنه كانت هناك نتائج سلبية وخيمة على الجانب الاجتماعي نتيجة للتدابير المتخذة في إطار التعديل الهيكلي :

ضعف القوة الشرائية للمواطن :

SAHLA MAHLA

حيث أن إقامة الميكانيزمات الأولى للانتقال إلى اقتصاد السوق سنة 1990 بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع أدى إلى التهاب أسعار المواد الأساسية و تشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعف بين سنة 1990 و سنة 1998 كما يلي [18] :

- 10,5 مرات بالنسبة للأدوية .
- 8,7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء و الغاز و الماء الشروب و الوقود .

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا ب 7,5 مرات فانتقل من 800 إلى 6000 دج وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للموطن.

البطالة : لقد أدت عمليات تسريح العمال بالإضافة إلى انعدام فرص التشغيل إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث ارتفعت من 10% سنة 85 لتبلغ 25 % سنة 1995 ثم 27,30 % في الفصل الثاني من سنة 2001 أي ما يعادل 2339449 بطال وقدر عدد البطالين الذين يقل أعمارهم عن 30 سنة ب78% في الفصل الثالث من سنة 2001 أي ما يعادل 1661008,79 بطال [19] . فعلى سبيل المثال قدر عدد المؤسسات التي حلت منذ

(18) : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " الظرف الاقتصادي و الاجتماعي " للسداسي الثاني من سنة 2001 " جوان 2002 – ص 119 .

(19) : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي – مرجع سابق – ص 107 .

سنة 1994 إلى غاية 1998 ب 800 مؤسسة انجر عن ذلك تخفيض في عدد العمال بلغ 212960 عامل بالإضافة إلى العمال الذين غادروا مؤسساتهم طوعا (50700) و العاملون الذين أحيلوا عن البطالة التقنية (110840) [20] .

وأمام هذا الكم الهائل من البطالين الذين صاحبه ضعف في القوة الشرائية للمواطن وتزايد الفوارق الاجتماعية في ظل انسحاب الدولة من القيام بدورها الاجتماعي بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي , تزايدت حدة الفقر و البؤس حيث قدر عدد الفقراء 17 مليون فقير بينهم 1,3 مليون جزائري لا يستطيع توفير لقمة العيش .

وما يؤكد حال المجتمع اليوم هو أن ظاهرة الفقر في تزايد مستمر و أن الوضع الاجتماعي الراهن في تدهور خطير و اليوم لا يزال 500 ألف عامل ينتظر أن يحدد مصيرهم وهم عمال ينتمون إلى مؤسسات عمومية تثقل الخزينة العمومية سنويا بملايير الدينارات وهي الآن في مفترق الطرق و مصير أولئك العمال مرتبط بمصير هذه المؤسسات .

2: تقييم مسار الإصلاح الاقتصادي :

لقد شرع في الإصلاحات الاقتصادية منذ أكثر من عشر سنوات من أجل القيام بتحويلات جذرية في الدائرة الاقتصادية في المحيط المؤسساتي , و إخفاق هذه الإصلاحات هو اليوم حقيقة يقرها الجميع [21]

هذا ما أقره مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

فبالرغم من تحسين أسعار المحروقات سنة 2000 الذي وصل سعر البرميل فيها إلى 28,5 دولار بعدما كان 17 دولار للبرميل سنة 1997 و الذي صاحبه انخفاض في خدمة المديونية إلى 19,8 % في سنة 2000 مقابل 47,5 % في سنة 1998 و الذي أدى إلى استفادة الجزائر من ظرف مالي مناسب فإن المجلس يرى بأن نسبة النمو خلال السنوات الخمس الأخيرة و المقدر ب 3 % تبقى غير كافية للاستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لا سيما في ميدان التشغيل . [22]

ويرجع هذا الإخفاق حسب المجلس إلى كون الإصلاحات المتبعة ما زالت غير كافية لدفع حركية النمو و أن المقتضيات الدولية الخاصة بالتأهيل أصبحت تفرض نفسها أكثر بالإضافة إلى العجز الاجتماعي الذي تولدت عنه توترات يصعب التحكم فيها .

فبالنسبة للإصلاحات فالبرعم من أن الاختيارات الواجب اعتمادها قد تم تحديدها بوضوح فإن وسائل تحقيقها المجسدة في المؤسسات المكلفة بتنفيذها (الإدارة , البنوك العدل , الجباية) تبين أنها غير متكيفة من حيث طبيعتها و من حيث ذاتيتها [23] .

---

(20) : دراسات اقتصادية – مرجع سابق – ص 194 .

(21) ,(22) , (23) : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي – مرجع سابق – ص 9 / ص 121 .

ومما يعرقل هذه الإصلاحات أيضا هو كون الاقتصاد الوطني أسيرا للمصالح الفئوية و الريوع المكتسبة و الحذر في التسيير السياسي للإصلاحات و تباطؤ في تنفيذ القوانين التشريعية و التنفيذية خوفا من زيادة تفاقم الشرخ الاجتماعي , بالإضافة إلى العوائق البيروقراطية و عدم تكيف منظومات التمويل التي أثرت على الاستثمار و الذي يبقى جزء كبير منه حكرا على السلطات العمومية بالرغم من الحوافز العديدة الموجهة لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي على خليفة جمود في اتخاذ القرارات وتباطؤ في إدارة الإصلاحات و استكمالها وهذا ما دفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى رفض الاستثمار بصراحة في غياب الشفافية و الحصول على ضمانات و تسهيلات من السلطات العمومية لإقامة المشاريع و تبقى هذه الأخيرة عبارة عن رهون أمام منظومة غير فعالة وغالبا ما تكون مرتشية .

أما فيما يخص التجارة الخارجية فإنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من أجل تنويع الصادرات فإن سعر البترول يبقى المحدد المسيطر على رصيد ميزان المدفوعات حيث بلغت نسبة الصادرات 97,09% من الحجم الإجمالي لها خلال السداسي الثاني من 2001 بينما قدرت نسبة الصادرات خارج المحروقات بـ 2,91% وهذا ما يدفعنا إلى أن نحكم على قصر الإصلاحات .

وتبقى سياسة الاعتماد على إيرادات المحروقات من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حيث لا يزال مصير التوازنات الكلية مرتبط بأسعار البترول و أكبر مثال على ذلك هو الانخفاض المقدر بـ 20,05% الذي حققه ميزان المدفوعات خلال سنة 2001 مقارنة بنسبة 2000 و الذي يرجع إلى تدهور أسعار البترول المسجل ابتداءا من شهر سبتمبر على إثر تفجيرات 11 سبتمبر التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية و الذي أدى انكماش الاقتصاد العالمي بعد الجمود الذي عرفته واردات الولايات المتحدة الأمريكية و انخفاض الطلب في بلدان الاتحاد الأوربي [24] الذي يستقبل 4,5 % من صادراتنا في حين تمثل الواردات من التحاد الأوروبي 60% من مجموع الواردات وهو عيب آخر يضاف إلى التجارة الخارجية لأن تركيز التعامل مع الاتحاد الأوربي دون تنويع التعامل مع دول أخرى يجعل الاقتصاد الوطني يتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في البلدان الأوربية و أكبر مثال على ذلك هو التخوفات الجزائرية من عدم استقرار سوق الغاز الذي يمثل رهانا معتبرا بالنسبة للجزائر بعدما عبرت البلدان الأوربية عن إرادتها في تحرير الطاقة الأوربية و إخراجها من دائرة الاحتكار بواسطة تنويع الموردين و إعادة صياغة شروط تعاقدية جديدة و تظهر هذه الإدارة بشكل جلي في التعليمة الأوربية التي استبدلت التعليمة القديمة " خد أو دفع " و التي كانت تضمن عقود طويلة المدى للبلدان المصدرة و تضمن نتيجة لذلك فعالية الاستثمارات الثقيلة بتعليمة جديدة " الدفع الفوري " المتمثلة في فرض عقود قصيرة المدى و الاختيار الحر للموردين و من تم تجد الجزائر نفسها أمام وضعية تقلب كل اتيجياتها المبنية على الندى الطويل لأن تقديرات بيع مواد الطاقة تصبح احتمالية . [25]

---

(24) : مرجع نفسه – ص 16 .

(25) : المرجع نفسه – ص 22 , ص 23 .

ويبقى الوضع الاجتماعي المزري مؤشرا كاف للحكم على مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي من المفروض أن يستفيد منه المجتمع بالدرجة الأولى وهو عكس ما يثبته الواقع . ولا يزال العجز يتراكم و يزداد خطورة و يبرز بوضوح الغيط و الشعور بالحرمان المعبر عنهما أحيانا بعنف تقوم به فئات عريضة من المجتمع تعاني من ظروف حياة صعبة .

3: التحديات المستقبلية للنهوض بالاقتصاد الوطني :

نتيجة للانخفاض في معدل مستوى المعيشة للسكان و انتشار فاضح للفقر , اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف مسار الإصلاحات لشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثورة . لذلك حاولت أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول إبتداءا من سنة 2000 وقامت ببعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج يمتد على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى 2004 و يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة و توفر الشغل , وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية , وهذا بغية مكافحة الفقر , وتوفير فرص العمل و تحقيق توازن جهوي و إنعاش الفضاء الجزائري . وجاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بعد ما توصلت إلى نتيجة نقضي بأن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير و إصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة التفكك الاقتصادي على المستوى الجغرافي و الاجتماعي ما لم يتم تحضير فضاء اقتصادي و دون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية و إنعاشها و دون تعبئة الادخار المحلي و إنشاء القدرة الشرائية , وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصبح أثار التفكيك و تهيئة البلاد من أجل إنعاش أفضل [26]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويبقى الإجماع الاجتماعي ضرورة تفرض نفسها كشرط مسبق لكل مسعى من أجل الإسراع في وتيرة تطبيق الإصلاحات , ويجب أن يقوم هذا الإجماع على أساس برنامج مخطط لتنفيذه و دراسة شاملة تكون كلها عملية و متفتحة على رؤية دقيقة لعمليات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني [27]

كما أنه أصبح من الضروري اليوم و نحن في عصر العلم و التقنية أن نعقلن مختلف النظم التربوية و الاقتصادية , وان نشجع البحث العلمي و اعتماد العلم كأساس لتحول معقلن يقوم على الوحدة الوطنية و المبادرة والعدل و المساواة و محاربة كل أشكال الفساد التي أصبحت تعوق عملية التنمية و القضاء على مختلف العقبات الإدارية أمام تطور الشراكة و الخوصصة وذلك في نطاق تنفيذ نصوص جديدة مع توخي مزيد من الصرامة في التأطير النظامي و البشري لهذه النصوص كما أن مميزات هذا العصر و التي من أهمها اندماج اقتصاديات الدول بالاقتصاد العالمي يحتم على الجزائر أن تعمل للاستفادة من هذه الميزة خاصة

(26) , (27) – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي – مرجع. ص 24 .

و أن أفاق الاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي تبقى بعيدة إذا لم تتغير الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تصعب من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية , وعدم الاستقرار السياسي و ارتفاع مستويات الدين الخارجي الأمر الذي يترتب عليه عدم القدرة على مواجهة تحديات العولمة و الاستفادة من إيجابياتها .

ونشير هنا إلى عنصر آخر مهم يتميز به الاقتصاد العالمي و هو التكتلات الدولية فالجزائر كغيرها من الدول سارعت للإنظمام إلى مجموعات و تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة كتجمع أبيك , وعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي تم خلال السداسي الثاني سنة 2001 بالإضافة إلى التحضيرات التي تقوم بها الجزائر من أجل الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطية و إلى المنظمة العالمية للتجارة .

وإذا كان التكتل قد أصبح اليوم ضرورة ملحة لمواجهة تكتلات العولمة فإن الجزائر مدعوة لتطوير اقتصادها و العمل على إعادة التكتل المغربي و تشجيع تكتل اقتصادي عربي و إحداث سوق عربية مشتركة لأنه على ضوء المعطيات الراهنة لا يمكن لاتفاقيات الشراكة المطلوبة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي و التكتلات الاقتصادية الأخرى أن تغني عن الشراكة المغاربية و العربية الأوسع خاصة و أن البلدان ذات القوة الاقتصادية لم ترفع قيود الحماية التجارية ضد البلدان الأضعف اقتصادا [28]

وعليه أصبح لزاما على الجزائر و الدول المغاربية و العربية بصفة عامة أن تسارع إلى إيجاد تكتل اقتصادي إقليمي حقيقي عن طريق الموافقة على إنشاء سوق عربية مشتركة خاصة و أن البلدان العربية لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن العالم لأن الواقع الحالي يفرض عليها ذلك لمواجهة التحديات التي تواجه المشاريع الاقتصادية العربية , فلا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول إلى النظام العالمي الجديد و تتمثل هذه الأسس في دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية و إقامة سوق عربية رأس مال كما يجب العمل على توحيد السياسات النقدية و المالية و الجمركية و التجارة الخارجية و ترك حرية الانتقال عناصر الإنتاج و الإنتاجية و قوة العمل و الأشخاص ورأس المال ووضع استراتيجية بناء القدرة التنافسية .

ومن الواضح أن أي اقتصاد لا يستطيع بمفرده أن يواجه عالم التكتلات و المنافسة و الاختراق . الأمر الذي يتطلب تشجيع و تقوية الاتحاد المغاربي و السوق العربية المشتركة إلى جان تشجيع التيارات بين الدول العربية في مختلف المجالات خاصة و أن الوطن العربي يملك العديد من الإمكانيات التي تمكنه أن يصنع مستقبلا أفضل .

(28) - محمد العربي ولد خليفة : النظام العالمي – ماذا تغير فيه و أين نحن من تحولاته , ديوان المطبوعات الجامعية . لجزائر 1998 ص . 326 .

المـــــراجع

1 - زهير شامية : النقود و المصاريف ، دار زهران للنشر ، عمان 1993.

2 - احمد فريد مصطفى : التحليل الإقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الأردن 2000 .

3 - سالم توفيق النجفي : أساسيات علم الإقتصاد ، الدار الدولية للأستثمارات الثقافية ، مصر 2000 .

4 - محمد الشريف المان : محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، منشورات برتي ، الجزائر 1994 .

5 - مصطفى سلمان و آخرون : مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، الأردن 2000 .

6 - ضياء مجيد الموسمي : النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1994 .

7 - ضياء مجيد الموسوي : الإقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر 1993.

8 - عمر صخري : التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994 .

9 - مروان عطوان : النظريات النقدية ، دار البحث للطباعة و النشر الجزائر 1989.

10 - كاظم محمد نوري الشمري : النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 1999 .

11 - هيثم الزغبي ، حسن أبو الزيت : أسس و مبادئ الإقتصاد الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1994.

12- أحمد فريد مصطفى ، النقود و التوازن الإقتصادي ، ترجمة نهاد رضا الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1991.

13- جون ماير كينز ، النظرية العامة في الإقتصاد ، ترجمة نهاد رضا ، الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1991 .

14- جيمس جيواتني ، ريدجارد ألتروب ، الإقتصاد الكلي ترجمة عبد الفتاح ن عبد الرحمان وآخرون الرياض ، دار المريخ والنشر 1988 .

15- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، الأردن ، دار وائل للنشر ، 1999.

16- ناظم محمد النوري الثمري ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، عمان دار زهران للنشر و التوزيع 1999.

17- يوجين . أ . ديوليو ، نظريات و مسائل في النظرية الإقتصادية الكلية ، ترجمة محمد رضا العدل ، رضوان عبد العزيز ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية 1993.

SAHLA MAHLA

18- عبد القادر محمود رضوان ، مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1990 .
19- محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، منشورات الحلي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2001.
20- أحمد هني ، دروس في التحليل الإقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990.
21- بول أ ، ساموبلسون ، علم الإقتصاد - المسائل الإقتصادية المعاصرة - ، ترجمة مصطفى موفق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983.
22- عبد اللطيف بن اشنهو ، مدخل إلى الإقتصاد السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981.
23- أحمد منير نجار ، الحسابات الإقتصادية القومية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ، 1983/1982.
24- محمد يحي عويس ، التحليل الإقتصادي الكلي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر ، 1977.
25- أنطوان قسيس ، تاريخ الفكر الإقتصادي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا ، 1969/1968.
26- ضياء مجيد ، الإقتصاد النقدي – المؤسسات النقدية – البنوك التجارية البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000.
27- محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2001.
28- كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد العبد ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الأسكندرية .
29- مصطفى موفق ، علم الإقتصاد – الأسعار والنقود - ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
30- سامي خليل ، نظرية الإقتصاد الكلي ن الكتاب الأول ، مطابع الأهرام بكورنيش النيل ، الكويت ، 1994.
31- سمير محمد عبد العزيز ، الإقتصاد الإداري ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998.
32- سامي خليل ، نظرية الإقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، مطابع الأهرام بكورنيش النيل ، الكويت ، 1994.
33- الفار ابراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991.
34- جودت عبد الخالق ، الإقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، 1992.
35- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2000.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

36- زأنيب حسنين عوض الله ، الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للنشر ، الأسكندرية ، 1999.
37- زأنيب حسنين عوض الله ، الإقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا) الدار الجامعية للنشر ، الأسكندرية ، 1998.
38- كامل بكري ، الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2000.
39- عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية للنشر ، الأسكندرية ، 1997.
40- عبد النعيم محمد مبارك ، مبادئ علم الإقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 1997.
41- عبد النعيم مبارك ، محمود يونس ، إقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 1996.
42- عرفان تفني الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999.
43- محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999.
44- محمد مروان السمان ، محمد ظافر محبك ، أحمد زهير شامية ، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998.
45- محمود حميدات ، النظريات والسياسات النقدية ، دار الملكية للطباعة والنشر ، الجزائر ، 1996.
46- محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996.
47- محمود يونس ، إقتصاديات دولية ، الدار الجامعية للنشر ، الأسكندرية ، 2000.
48- جون هوتسون ، مارك هرندر ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد على ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987.
49- تيتر كويرك ، أنظمة سعر الصرف ودورها في مكافحة التضخم ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 01 مارس 1996 .
50- هيثم الزغبي ، حسن أبو زيت ، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر ، طبعة 2000 .
51- بغزار يعدل فريدة ، تقنيات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 2000
52- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن: السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، طبعة 2000.
53- عبد المطلب عبد المطلب ، النظريات الاقتصادية ، الدار الجامعية ، طبعة2000.
54- أعاد حمود القيسي: المالية العامة و التشريع الضريبي،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع الأردن،طبعة 2000.
55- محمد عبد المنعم غفر،أحمد فريد ، الاقتصاد المالي الوضعي بين النظرية و التطبيق ، طبعة1999.
56- مروان عطون ، الأسواق المالية و النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2000 .
57- مروان عطون ، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للتجارة.
58- جون هدسون ، مارك هرفر ، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار المريخ للنشر و الطباعة،طبعة 2000.
SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

59- محسن أحمد خضري: إدارة الأزمات ، مكتبة مدبولي ، طبعة 2000.
60- محمد عبد العزيز عجيمية، مصطفى رشدي شيحة: النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية.
61- عزت عيسى الغوراني ، الأزمة المالية الدولية ، دار الآفاق الجديدة ، طبعة 1974.
62- حسن النجفي ، النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية ، نشر و توزيع بيت الموصل ، طبعة 1988.
63- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2001.
64- حسين عمر ، الجات و الخصخصة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1997.
65- خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، الأردن ،2000 .
66- زياد رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك ، دار الميسرة للنشر ، الأردن ، الطبعة الثانية ،1996.
67- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصادالبنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1989.
68- صلاح الدين حسن السيسي ، الاعتمادات المستندية و الضمانات المصرفية من النوحي الاقتصادية و المحاسبية و القانونية ، دار الوسام للطباعة و النشر، لبنان ، 1998.
69- طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،1999.
70- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية الاسكندرية ،2001.
71- محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود و البنوك-دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، الطبعة السابعة ، 1952.
72- مصطفى سلمان ، حسام داود ، عماد الصعيدي ، خضر عقل ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر ، عمان، 2000 .
73- جيرالد بو كسبورغر ، هارالد كليمنتا ، الكذبات العشر للعولمة – بدائل دكتاتورية السوق ، ترجمة د/ عدنان سليمان ، دار الرضا للنشر ، الطبعة 1 ، 1999.
74- عبد العزيز سمير محمد ، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة : الكوميسا مجموعة الـ 15 أوربا الموحدة ، المشاركة الأوربية الإفريقية المتوسطة ، دار وائل للطباعة والنشر ، الأسكندرية ، 2001.
75- صقر عمر ، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية : طبع ، نشر ، توزيع ، الأسكندرية ، 2000- 2001.
76- ذياب مها ، مجلة المستقبل العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، فصيلة محكمة ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 2002 ، العدد : 276.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول لمذكرات التخرج في الجزائر

77- تشومودفيسكي ميشيل ، دراسة بعنوان عولمة الفقر ، www.google.fr ، إقتصاد البلدان النامية والعولمة.
78- أحمد يوسف الشحات , الأزمات المالية في السوق الناشئة مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا, دار النيل للطباعة والنشر, 2001 .
79- محمد مروان السمان وآخرون, مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي دار الثقافة للنشر والتوزيع, طبعة 2 , 1998 .
80 - سالم توفيق النجفي , أساسيات علم الاقتصاد , الدار الدولية للاستثمارات الثقافية , طبعة 1 , مصر, 2000 .
81- أ. بلجوك, تعريف علي محمد تقي عبد الحسين القز ويني, الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ،1981 .
82- طه عبد الله منصور و آخرون, العلاقات الاقتصادية الدولية, دار المريخ للنشر, 1987.
83- أحمد فريد مصطفى , سهير محمد السيد حسن , النقود والتوازن الاقتصادي , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , 2000.
84- د/ سامي عفيفي حاتم ، التأمين الدولي ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، 1986/1406 .
85- د/ سلطان محمد سلطان ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ للنشر ، الطبعة العربية ، 1407ه /1987 .
86- د/ عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة الرابعة ، 1998 .
87- د/ عدي قصور ، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 .
88- د/ علي محمد تقي عبد الحسين القزويني ، التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية (الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1985 .
89- د/ علي محمد تقي عبد الحسين القزويني ، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981.
90- د/ غضبان مبروك ، المجتمع الدولي : الأصول والتطور والأشخاص ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 .
91- حازم الببلاوي , دور الدولة في الاقتصاد , القاهرة , 1999 .
92- أسامة المحبوب , العولمة و الإقليمية , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , 1999 .
93- فريد بشير طاهر , التخطيط الاقتصادي , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت 1998 .
94- ماهر ظاهر بطرس , دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق دار النهضة العربية , القاهرة , 1995 .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

95- مصطفى محمد عز العرب , سياسات و تخطيط التجارة الخارجية الدار المصرية اللبنانية , الطبعة الأولى , القاهرة 1988 .

96- حسن الحنفي , صادق جلال العظم , ما العولمة , دار الفكر , دمشق 1999.

97- حسين عمر , الجات والخصخصة – الكيانات الاقتصادية الكبرى – دار الكتاب الحديث , القاهرة 1997 .

98- ضياء مجيد موسوي , الخوصصة و التصحيحات الهيكلية , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1995 .

99- عمر صقر , العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية للنشر , القاهرة 2000 –2001

100- عبد المجيد بوزيدي , تسعينات الاقتصاد الجزائري , الجزائر 1999

101- عبد الواحد العفوري – العولمة و الجات التحديات و الفرص , مكتبة مديولي , القاهرة 2000 .

102- عبد الناصر نزال العبادي , منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية دار الصفاء للنشر , عمان 1999.

103- فتح الله ولعلو , المشروع المغاربي و الشراكة ألا ورو متوسطية , دار توبقال للنشر ، المغرب , 1997 .

104- محمد العربي ولد خليفة , النظام العالمي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1998 .

105- بلقاسم حسن بهلول , سياسة التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر , الجزء1 ، ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1999 .

106- Eugene . A. Diulio, Macroéconomie traduction, George poudiere, Mc. Grow Hill, Paris, 1993.

107- Michel Devely, Théories macroéconomiques, Fondement et Controverses, éd. Masson, Paris, 1993.

108- Abderahmane Fardheb, économie politique, éd. O.P.U, Alger, 1990.

109- Paul A. Samulson economics, Mc.Grow hill Book compagny, 1974.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر